أعلام الفكر اللغوي

التقليد الغربي في القرن العشرين

تأليف

جون إي جوزيف نايجـل لف

تولبت جيْ تيلر

ترجمة

الدكتور أحمد شاكر الكلابي

دار الكتاب الجديد المتحدة

عنوان الكتاب الاصلي

Landmarks in Linguistic Thought II
The Western Tradition in the Twentieth Century
John E. Joseph , Nigel Love and Talbot J. Taylor
by: **Routledge**

نشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الإنكليزية عام 2001

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج ـ طابق 5.
خليوي: 933989 ـ 3 ـ 00961 ـ هاتف وفاكس: 542778 ـ 1 ـ 00961 – ص.ب. 6703/14 بيروت ـ لبنان.
بريد إلكتروني: szrekany@inco.com.lb – الموقع على الشبكة www.oeabooks.com

جون إي جوزيف   نايجـل لـف - تولبت جي تيلر
اعلام الفكر اللغوي   التقليد الغربي في القرن العشرين تعريب: د. احمد شاكر الكلابي
ص، 17 × 24 سم
ردمك: (رقم الإيداع الدولي) ISBN 9959-29-284-3
رقم الإيداع المحلي: 2005/6676

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير/أي النار 2006 إفرنجي

توزيع **دار أويا** للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الاخضر،
هاتف: 3407010 . 21 . 00218 – 3407012 . 21 . 00218 – 3407013 . 21 . 00218   فاكس: 3407011 . 21 . 00218
طرابلس ـ الجماهيرية العظمى ـ oeabooks@yahoo.com

فكرة عامّة عن الكتاب

يقدّم الجزء الثاني من كتاب أعلام الفكر اللغوي عرضاً مفصّلاً للمسائل والأغراض الرئيسة التي حدّدت مسار تطوّر الفكر الغربي في اللغة والمعنى والتواصل في القرن العشرين. ويلخّص إسهامات المفكّرين البارزين الذين أثّروا في صياغة علم اللغة الحديث وأغنوا هذا العلم. وجاء هذا الكتاب ليلبّي الحاجة القائمة منذ زمن بعيد إلى دراسة علمية رصينة تتناول الفكر واللغة وتقلّص الفجوة بين الفلسفة وعلم اللغة. وبذلك تصبح قراءة مثل هذا الكتاب ضرورة ملازمة للكثير من المقرّرات الأكاديمية التي تعالج موضوع اللغة في الدراسات الأوّلية والدراسات العليا.

ويمثل هذا الكتاب حلقة الوصل بين بدايات الفكر اللغوي عند قدماء الإغريق وتطوّرات هذا الفكر في القرن العشرين على يد علماء اللغة الأكاديميين المتخصّصين الذين أسهموا بشكل كبير في الفكر اللغوي في القرن العشرين. ويعرض في الوقت ذاته المناظرات التي تمتد عبر تاريخ هذا الفكر ليكون ذلك العرض بمثابة استمرار لتلك الأفكار التي تشكّل جوهر الفكر اللغوي في التقليد الغربي. كما يحاول الكتاب أن ينصف علماء

اللغة والمنظرين الذين كتبوا في اللغة بمعرفة عظيمة وبصيرة ثاقبة ويرسم حدود تأثيرهم في الدارسين من غير المتخصّصين في علم اللغة ويعترف بجهودهم العلمية لكونهم أسهموا بشكل كبير في توسيع حدود علم اللغة من منظور شمولي متطوّر.

ويقوم الكتاب بتوثيق الروابط بين علم اللغة ونطاق واسع من الحقول المعرفية التي يرتبط بها هذا العلم بما فيها علم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والدراسات الحضارية والبلاغية والسياسية والدراسات التواصلية وعلم النفس والدراسات الأدبية والفلسفية. فهو يضمّ بين دفتيه فصولاً عن الآراء اللغوية ليس لعلماء اللغة المحترفين وحدهم وحسب بلْ لعلماء النفس (من أمثال **برونر وسكنر**) وعلماء الأنثروبولوجيا (**سابير**) وعلماء الاجتماع (**جوفمان**) والمنظرين النقاد (**دريدا**) والفلاسفة (**أوستن وفيتجنشتاين**) ومهندس يعمل في مجال التأمين ضد الحريق (**ورف**) وكاتب روائي (**أورويل**). كما أنّ هناك فصلاً عن تداعيات جهود علماء الحيوانات الثديية ـ على النظرية اللغوية ـ في تدريس القردة اللغة. وربّما أهملت كتابات معظم هؤلاء المفكّرين أو أُغفلت تماماً في الكتب التي أُلّفت في تاريخ الفكر اللغوي في القرن العشرين.

ولعلّ واحدة من المسائل المهمّة التي شغلت المفكّرين في القرن العشرين هي مسألة تأثير اللغة في الفكر وكيف يحصل مثل هذا التأثير؟ وما تداعيات ذلك التأثير؟ ونجد أنّ معظم فصول الكتاب تتناول جهود المفكّرين ـ من أمثال **سابير وورف وأوستن وأورويل وفيتجنشتاين ودريدا** ـ في رسم حدود تأثير اللغة في الفكر. وتحاول هذه الفصول الإجابة على الكثير من الأسئلة التي تتعلّق بالمسائل اللغوية التي شغلت بال الكثير من علماء اللغة على مدى قرون.

يستعرض الفصل الأوّل جهود العالم اللغوي ـ الانثروبولوجي الأمريكي **سابير** ويناقش كتابه «**اللغة**» الذي يعدّ بمثابة أوّل دراسة عامّة للغة استحوذت

على اهتمام واسع. حيث تقدم هذه الدراسة عرضاً غنياً ميسّراً للغة تمتد جذوره في الحضارة، التي توضّح رؤيته الناضجة للغة والحضارة والشخصية. وقد طوّر **سابير** نظرية لغوية وسطى بين الحضارة وآليات مدرسة النحاة الجدد. ويتطرّق الفصل الثاني إلى آراء رائد الحركة الشكلانية وواحد من أركان المدرسة البنيوية رومان ياكوبسن الذي يستحقّ التقدير لإدراكه التناقض الذهني بين الاعتباطي والطبيعي ومحاولته حلّ ذلك التناقض كما نجده في برنامج البنيوية. ويسرد الفصل الثالث محاولات الروائي البريطاني **جورج أورويل** تفسير العلاقة بين اللغة والسياسة ومناقشة كون اللغة مؤسّسة يمكن التحكّم فيها واستغلال اللغة أبشع استغلال على يد الطغاة المستكبرين. ويناقش الفصل الرابع إسهامات **ورف** في البحث في مجال العلاقة المتبادلة بين اللغة والفكر وما يعرف بفرضية **سابير - ورف** التي تشير إلى أنّ الطريقة التي نفكّر بها تصوغها - أو تحدّدها - اللغة التي نتحدّث بها. كما يشير الفصل إلى أهمّية أعمال **ورف** ذاتها في إذكاء الاهتمام في واحدة من أكثر المسائل أهميّة تلك التي يمكن إثارتها في مجال دور اللغة في الشؤون الإنسانية. ويلقي الفصل الخامس الضوء على برنامج **فيرث** النظري الذي يعد بتفسير الحدث الكلامي ويتناول وجهة نظره الخاصّة بالطريقة التي تعمل بها اللغات: أي الطريقة التي توفر فيها هذه اللغات لمستخدميها الوسيلة في التواصل.

ونقرأ في الفصل السادس تحليلاً مفصّلاً لأفكار **فيتجنشتاين** وطريقته في ربط المناهج الفلسفية باللغة. وقد طوّر **فيتجنشتاين** منهجاً لدراسة المشاكل الفلسفية يعتمد على تحليل الوسائل الرمزية التي تُصاغ بوساطتها مفاهيم تلك المشاكل. ويطرح كتابه **«رسالة في المنطق والفلسفة»** نظرية في التمثيل الرمزي وهي نظرية عن إمكانية تمثيل الحقائق والأشياء والأوضاع القائمة التي تشكّل «العالم الواقعي» بوساطة اللغة وصيغ أخرى من الرمزية. ويسبر الفصل السابع غور نظرية الأفعال الكلامية التي أرسى دعائمها **جون أوستن** ويستعرض الفصل محاولة **أوستن** إعادة توجيه الاهتمام إلى اللغة كونها مجموعة من

الأنماط السلوكية المترسّخة في الحياة الاجتماعية للكائنات البشرية، وقد قارب **أوستن** هذه المسألة من زاوية جديدة جديرة بالاهتمام حيث إنّه نظر إلى اللغة على أنّها شكل من أشكال النشاط. ويقدّم الفصل الثامن عرضاً لإسهامات **ب. ف. سكنر** مؤسّس المدرسة السلوكية من حيث إنّها مقيّدة بدراسة الأفعال التي يمكن ملاحظتها بموضوعية من غير أيّة تأمّلات تتعلّق بالعمليات الذهنية. ويميّز **سكنر** بين منهجه ومنهج علماء اللغة الذين عاصروه ويوحي بأنّهم مهتمّون بالشكل بينما يهتم هو بالوظيفة ـ حيث إنّ اهتمامهم ينصبّ على ممارسات المجتمعات اللفظية بأكملها واهتمامه ينحصر في سلوك المتكلّم الفرد ويؤكّد هذا الفرق ليفسّر المسافة التي تفصل بينه وبين علماء اللغة. ويسجّل الفصل التاسع أهمّ آراء **تشومسكي** الخاصّة باللغة ومنهجه الذي يلقي الضوء على تنظيم القدرة العقلية عند الإنسان على اكتساب اللغة. ويقدّم الفصل سرداً وافياً لمسيرة البحث العلمي التي يقودها **تشومسكي** منذ الخمسينيات من القرن الماضي، حيث لمْ يكنْ لتأثيره في الأفكار الأكاديمية في مجال اللغة ما يضاهيه على يد أيّ من العلماء المعاصرين. ويتطرّق الفصل العاشر إلى منهج **لابوف** في التباين اللغوي ويعرض تقييماً لبحوثه في مجال علم اللغة الاجتماعي. ويعدّ **لابوف** مؤسّس علم اللغة الاجتماعي الكمّي ويهتم هذا المجال المعرفي بالعمل الميداني التجريبي الأصيل في مجال علم اللغة. ويهتمّ **لابوف** بالملاحظة المباشرة للتغيّرات في الأصوات ودراستها ضمن سياق حياة المجتمع الذي تحصل فيه.

ويعالج الفصل الحادي عشر أفكار **جوفمان** في مجال المحادثة والكيفية التي يتواصل فيها الناس مع بعضهم في التفاعل الاجتماعي وجهاً لوجه. ويعدّ **جوفمان** رائداً مؤسّساً للدراسة الأكاديمية للتفاعل من خلال المحادثة (وهو موضوع أسماه «الحديث»). وقد نما هذا المجال المعرفي باستمرار ليصبح واحداً من أكثر المواضيع حيوية في النظرية اللغوية الغربية. ويناقش الفصل الثاني عشر نظرية **برونر** في مجال اكتساب الأطفال لغتهم. ويحاول الإجابة

على عدد من الأسئلة التي ما زالت تبحث عن جوابٍ شافٍ. ويطرح **برونر** أسئلة مثل: لِمَ يجيد الأطفال فعل شيء يبدو أنّه يربك المتعلّمين الراشدين؟ كيف يتعلّم الأطفال لغتهم؟ وقد أصبحت هذه الأسئلة مركزية بالنسبة للبحث العلمي في مجال اللغة. وأصبح الكثير من علماء اللغة يعتقدون أنّه لا يمكن قبول أيّ تفسير نظري للخواصّ المركزية للغة ما لَمْ يكن قادراً على تفسير كيف يستطيع الأطفال تعلّم اللغة بعفوية وبسرعة فائقة. ويتناول الفصل الثالث عشر أفكار الناقد التفكيكي **جاك دريدا** وتفسيره العلاقة بين الإشارة اللغوية والأشياء التي تشير إليها وذلك من خلال الصياغة الفلسفية ضمن تقليد الظاهراتية لمسألة مركزية مثل: هلْ بالإمكان الوصول إلى فهم الحقيقة المستقلّة عن اللغة التي يصاغ فيها ذلك الفهم؟ وكيف؟ ويقدّم لنا الفصل جزءاً من المصطلحات النقدية المهمّة التي استخدمها **دريدا** مثل الأثر والمعنى السطحي فضلاً عن المصطلحات الراسخة في علم اللغة الحديث مثل الدالّ والمدلول عليه. ونقرأ في الفصل الرابع عشر محاولة **هاريس** رسم ملامح علم اللغة بوضوح واعتماد تعريف علمي رصين لهذا العلم. كما يحاول **هاريس** رسم العلاقة بين علم اللغة واللغات . ويتبنّى **هاريس** مبدأ أنّ دراسة اللغة مرتبطة جوهرياً بدراسة التواصل بوساطة الإشارات سواء أكانت لغوية أم غير ذلك. ويركّز الفصل الأخير من هذا الكتاب على تعليم الحيوانات اللغة لا سيّما القردة. وهذا موضوع كثر فيه الجدل ويبدو فيه اختلاف علماء اللغة واضحاً. ويعرض الفصل ادّعاءات الباحثين في هذا المجال وكيف أنّ قسماً منهم أفلح في تعليم قردة الشمبانزي اللغة بعد أن اكتسبت هذه الحيوانات عدداً لا يستهان به من المهارات اللغوية المتقدّمة.

وختاماً لا يسعني إلاّ أنْ أسجّل شكري للزميلين الفاضلين الأستاذ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي (أستاذ النحو والصرف في جامعة الكوفة وجامعة بابل) والدكتور أبو زيد إبراهيم شحاته (أستاذ النحو والصرف المشارك في جامعة الأزهر) وأعرب لهما عن تقديري لجهودهما في مراجعة الكتاب.

مقدّمة الكتاب

يعرض هذا الكتاب الفكر اللغوي في القرن العشرين لكونه استمراراً للأفكار والحجج التي شكّلت السداة واللحمة في التقليد الغربي في الفكر اللغوي منذ بداياته عند قدماء الإغريق. وهو يختلف في هذا المجال عن معظم الكتب التي تناولت تاريخ علم اللغة في القرن العشرين، ولا سيّما تلك التي تعدّ النظرية اللغوية عند منعطف القرن بمثابة نهاية الرواية، تلك الرواية التي يُنظر إليها بعد حدوث وقائعها وتروى كونها تتعلّق بمسألة «كيف وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم». ولا ينظر مؤلفو هذا الكتاب إلى الفكر اللغوي لكونه يمثّل تقدّماً نحو النظريات التي اكتسبت الصفة الأكاديمية. بلْ بما يقابل هذا المنظور «التقدّمي»، يقدّم المؤلّفون بديلاً «استمرارياً» إذ استمرّ الفكر في القرن العشرين في مجال اللغة يناقش ويطوّر الأغراض والأسئلة والمسائل والمفاهيم والحجج نفسها التي شغلت الفكر الغربي في مجال اللغة منذ نشأته.

وطالما ننظر إلى الفكر اللغوي في القرن العشرين من منظور الماضي ـ بمعنى أنّه استمرار للفكر في فترة ما قبل القرن العشرين ـ نشمل في مناقشتنا عدداً من الكتّاب والمنظّرين الذين

لم يصنّفوا بشكل نموذجي أنهم «علماء لغة». ومرّة أخرى نقول إنّ ذلك لا يجاري التاريخ النموذجي لعلم اللغة. ولو بدأنا بكتاب **سوسير** «**دروس في علم اللغة العام**» نرى أنّ سمة مميّزة للقرن العشرين تبدو واضحة وهي الاهتمام برسم حدود علم اللغة لكونه مجالاً من مجالات البحث العلمي والثقافي في حراسة تلك الحدود. إنّ تحديد ماهيّة «علم اللغة» ـ أو كنه الدراسة «العلمية» للغة ـ كان يمثّل مسألة أيديولوجية مهمّة، أثّرت بشكل كبير على الطرق التي تدرس بها اللغة ويكتب عنها ضمن جدران المؤسّسات التعليمية المتخصّصة أو خارجها.

على أيّة حال، لا يعني ذلك أنّ مسألة الحدود الإقليمية للفكر كانت مغفلة قبل القرن العشرين. وكما أوضح **ميشيل فوكو** جليًا (يُنظر كتابه «**فك وثاق النص**»، 1971)، أنّ مسائل الحدود في جميع حقول البحث ـ ربّما يبدو ذلك أكثر وضوحاً في البحث اللغوي منه في الحقول الأخرى ـ كانت دائماً تعدّ غير قابلة للفصل عن الحقل المعرفي نفسه: ونقصد بذلك مسائل مثل تحديد موضوع الدراسة والأسئلة المشروعة التي ينبغي إثارتها عن الموضوع والطرق والوسائل المناسبة للبحث عن الإجابات ورسم علاقة الموضوع والأسئلة والطرق والإجابات بحقول المعرفة الأخرى. فضلاً عن ذلك، كان السياق التاريخي في أوسع معانيه وما زال يحدّد كيف تُعالج مثل هذه المسائل التعريفية ومن هو الشخص المؤهّل للتصدّي لها. وبقدر تعلّق الأمر بالفكر اللغوي ينبغي أن يتّضح ذلك من الجزء الأوّل من هذه السلسلة وعنوانه: «**أعلام الفكر اللغوي: التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير**»(*) (هاريس وتيلر 1989). إنّ الأمر الواضح فيما يتعلّق بالقرن العشرين (والقرن التاسع عشر إلى حدّ ما) هو رغبة علماء اللغة الأكاديميين المتخصّصين في أنْ يُنظر إلى أسئلتهم وطرقهم ونظرياتهم ـ بمعنى آخر كلّ ما يعنيه علم اللغة ـ

(*) صدرت ترجمته العربية عن دار الكتاب الجديد المتحدة ـ بيروت، 2004.

أنّها مستقلّة وعلمية. يوجد الكثير من الدوافع المهنية العلمية المقنعة للقيام بالبحث اللغوي لتحقيق هذه المكانة: التمويل وسياسة المؤسّسات والاحترام ضمن المجتمع الأكاديمي تمثل أشدّ تلك الدوافع وضوحاً وحسب. وكان استقلال حقل الاختصاص جزءاً من أهداف **سوسير** أصلاً في تعريفه اللغة وكونها الموضوع العلمي اللائق بعلم اللغة المستقلّ عن المواضيع العلمية الأخرى الخاصّة بالحقول العلمية الأخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع.

ولسوء الطالع، قاد منظور «حقل الاختصاص» في القرن العشرين إلى استبعاد الكثير من علماء اللغة والمنظرين الذين كتبوا عن اللغة ليس بمعرفة عظيمة وبصيرة ثاقبة وحسب بل كان لهم تأثير كبير في تفكير الدارسين من غير علماء اللغة وعامّة الناس على حدٍّ سواء وبالوسيلة هذه أثّروا في السياسات العامّة التي تخصّ اللغة. ويقوم كتابنا على الفرضية أنّ هؤلاء الكتاب ينبغي الاعتراف بهم وينضمّون إلى الذين أسهموا بشكل كبير في الفكر اللغوي في القرن العشرين، وليس أقلّ شأناً من أولئك الذين عملوا ضمن حدود علم اللغة الأكاديمي: «صلب علم اللغة» كما يسمّى دائماً. وإذا نظر المرء ـ كما نحاول أنْ نفعل هنا ـ إلى الفكر اللغوي في القرن العشرين متحرّراً من مؤثرات الإقليمية المهنية الأكاديمية، يتضح المدى الذي استطاع التأمّل «المتخصّص» المبالغ فيه أن يصوغ ـ ويستجيب بشكل أكثر فاعلية ـ ما يعتقد في الخطاب الحضاري العام أنّه ذو أهمية ومغزى في اللغة؛ (لغرض المناقشة المستفيضة لهذه المسألة يُنظر **كاميرون** 1995).

وبهذا المعنى ـ إذن ـ نجد أنّ المنظور المعتمد في هذا الكتاب ليس «استمرارياً» وحسب بلْ ـ بمقارنته مع منظور علم اللغة المتخصّص ـ «شاملاً». ويضمّ الكتاب بين دفتيه فصولاً عن الآراء اللغوية ليس لعلماء اللغة المحترفين وحدهم وحسب بلْ لعلماء النفس (من أمثال **برونر وسكنر**) وعلماء الأنثروبولوجيا (**سابير**) وعلماء الاجتماع (**جوفمان**) والمنظرين النقاد (**دريدا**) والفلاسفة (**أوستن وفيتجنشتاين**) ومهندس يعمل في مجال التأمين

ضد الحريق (ورف) وكاتب روائي (أورويل). كما أنّ هناك فصلاً عن تداعيات جهود علماء الحيوانات الثديية ـ على النظرية اللغوية ـ في تدريس القردة اللغة. وربّما وضع تاريخ الفكر اللغوي ـ الأقلّ شمولية ـ في القرن العشرين كتابات معظم هؤلاء المفكّرين على الهامش، هذا إذا لم يغفلها تماماً.

ولكن على الرغم من أنّ صفة «الشمولية» لا تعني التقيّد بصلب علم اللغة، إلاّ أنّ هذا الكتاب لا يكاد يكون شاملاً جميع المسائل اللغوية. وقد اضطررنا بسبب حجم الكتاب إلى الانتقاء عند تغطية المواضيع اللغوية وسيلحظ الكثير من القراء الكرام الفجوات الموجودة في الكتاب. ولعلّ الذي أُغفِل كان في جزءٍ منه نتيجة خيارات المؤلفين المدروسة، وفي الجزء الآخر بسبب تصميم مجموعة كتب أعلام الفكر اللغوي ـ الذي يقوم أساساً على التعليق الموسّع على مقطوعات رئيسة مأخوذة من كتّاب بارزين. ومن المحتمل جدّاً أنّ فرقاً بسيطاً في الإطار التفسيري ربّما ينجم عنه كتاب مختلف. إذا علمنا ذلك ـ على أيّة حال ـ فإنّنا نأمل في الأقلّ أنّنا وفرنا أساساً قواعده تتّسع لدراسة الموضوع أكثر ممّا نألفه على الإطلاق في النصوص التمهيدية المشابهة.

إنّ سمتيْ الاستمرار والشمول لعرضنا هذا تكمّل إحداهما الأخرى، لأنّنا عندما نتبنّى منظوراً شمولياً عن الفكر اللغوي في القرن العشرين يمكن عندئذٍ أنْ ندرك استمراريته مع الفكر اللغوي لما قبل القرن العشرين بسهولة أكبر. وبدلاً من أنْ نرى في علم اللغة المتخصّص الحديث حقلاً جديداً تماماً ـ وقد اخترعه **سوسير** وعلماء اللغة الوصفيّون الأمريكيّون ـ يبرز كونه واحداً فقط من خيوط التطوّر التي حاكها منظّرو القرن العشرين ضمن النسيج الموغل في القدم للفكر اللغوي الغربي.

مع ذلك، نحن لا نزعم أنّ منظورنا خالٍ من تأثير السياق الفكري والتاريخي الذي نكتب فيه. بلْ على العكس، نقرّ أنّ الطريقة التي استوعبنا

فيها الكتاب وألّفناه قد تشكّلت من قناعتنا الثابتة أنّ العمل المعاصر في اللغة لا بدّ أنْ يقاوم الجهود التي يبذلها علم اللغة المتخصّص ليحدّد المسائل الملائمة والجديرة بالدراسة في مجال اللغة. ويوجد الكثير في اللغة أكثر ممّا يُدرك أو يُبحث من منظور «لغوي» صِرْف، كما موضّح في فصول هذا الجزء والجزء الذي سبقه. فاللغة أهمّ من أنْ تترك ليمتلكها حقل معرفي واحد ـ وتتجلّى أهمّيتها بطرق شتى. ويحدونا الأمل إلى أنّ إعادة التخصيب الفكري ـ من الماضي ومن خارج حدود علم اللغة المتخصّص ـ يمكن أنْ يساعد توسيع آفاق النظرية اللغوية لتأثيرات جديدة واهتمامات جديدة ومناهج جديدة وتطبيقات جديدة. وبناءً على ذلك، كان هدفنا أنْ نخرج كتاباً يكون ذا نفع ليس لطلبة علم اللغة وحسب بلْ للطلبة من نطاق واسع من الحقول التي يرتبط بها علم اللغة، بما فيها علم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والدراسات الحضارية والبلاغية والسياسية العامّة والدراسات التواصلية وعلم النفس والدراسات الأدبية والفلسفية. إنّ الفكر اللغوي ـ بعبارة أخرى ـ نفهمه أنّه مسعى متداخل التخصّصات أساساً. وهو دائماً كذلك. إنّ هدفنا الذي نقرّ به من تأليف هذا الكتاب هو أنْ نتأكّد أنّ هذه السمة يتمّ إدراكها باستمرار.

وفي الوقت ذاته، نحن لا نريد أنْ يؤدّي المنهج المتواصل الذي اعتمدناه إلى سوء الفهم. ولا ننكر أنّ هناك أفكاراً ومشاكل متأصّلة في القرن العشرين. وتشير الحقائق بوضوح إلى الاستنتاج المضاد. وكان قدر كبير من الفكر اللغوي في القرن العشرين جديداً وأصيلاً. وكانت مصادر تلك الأفكار متعدّدة ومتنوّعة ولكن توخياً للفائدة، يمكن تصنيف الأفكار لكونها ناشئة من مصادر ثلاثة عامّة:

- ضمن علم اللغة ذاته، من الأفكار الأساسية لدى **سوسير** في كتابه «**دروس في علم اللغة العام**» (يُنظر الجزء الأوّل، الفصل الرابع عشر)، مدعوماً بتأثير البحوث التي أجريت في أمريكا الشمالية في مجال اللغات الأمريكية الأصلية (الهندو أمريكية).

- من التغيّرات في السياق الفكري والعقدي التي سببتها حربان عالميتان، والحروب الدعائية أيْ في أثناء الحرب الباردة وعولمة الحضارة والاقتصاد الأوروبي الأمريكي.
- من التطوّرات في الحقول البحثية المجاورة علم اللغة، وبخاصّة علم النفس والفلسفة والأنثروبولوجيا وعلم الأعصاب وعلم الاجتماع والدراسات الأدبية.

مع ذلك، لا نأخذ الأفكار الجديدة والأسئلة التي جلبتها تلك المصادر إلى الفكر اللغوي لكونها أشياء معزولة، ومستقلّة عن السياقات الفكرية والمنطقية التي ظهرت فيها وازدهرت. بلْ على العكس، ننظر إليها لكونها خيوطاً جديدة حيكت ضمن نسيج موجود أصلاً. وربّما تكون مادة هذه الخيوط الجديدة وألوانها أصلية أيضاً، بيْد أنّ الخيوط أدمجت في نسيج الفكر الغربي، وهو نسيج يمتاز باستمرارية في أنماط الأفكار والمسائل غير متقطّعة منذ البداية الحقيقية للتقليد الحضاري الغربي.

وربّما نذكر ـ على سبيل المثال ـ واحداً من المواضيع اللغوية الطاغية. وكما موضّح في الكثير من الفصول في هذا الكتاب، انشغل مفكّرو القرن العشرين ـ من بدايته إلى نهايته ـ بمسألة هلْ اللغة تؤثر في الفكر؟، وإذا كانت فعلاً تؤثر فكيف يتسنّى لها ذلك؟ وما تداعيات ذلك التأثير؟. وتوضّح جميع الفصول عن **سابير وورف وأوستن وأورويل وفيتجنشتاين ودريدا** أنّ تلك المسألة واحدة من اهتماماتها المركزية. وفي حالة **دريدا** ـ على سبيل المثال ـ فإنّ الطريقة التي تثار بها المسألة تحمل بصمات **سوسير** وتأثيره. ولعلّ الذي يهمّنا بعد ذلك هو تداعيات مزاعم **سوسير** بأنّ البنية المتباينة للغة هي التي تعطي شكلاً للفكر وأنّ الفكر غير محدّد قبل التعريف بالبنية اللغوية "مثل السحب المتلاشية حيث لا أفكار مؤسّسة سلفاً ولا يوجد شيء واضح المعالم". (**سوسير** 1916 ص155).

وفي الوقت الذي يمكن الكشف فيه عن تأثير **سوسير** في آراء **سابير**

وورف، إلاّ أنّ دراستهما اللغات والحضارات الأمريكية الأصلية قادتهما إلى استهداف أمور مختلفة تماماً عند مناقشة كيف تؤثر اللغة في الفكر. وتنشأ المسألة لدى **أوستن وفيتجنشتاين** من اتجاه مختلف تماماً :أيّ محاولات الفلاسفة التحليليين لتحديد الأسس التي يقوم عليها المنطق والعقل. (يُنظر الجزء الأوّل، الفصل الثالث عشر). بينما ينشأ اهتمام **أورويل** أساساً بالطريقة التي تؤثر فيها اللغة في الفكر من تجربته في المعارك العقائدية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين والطرق التي استخدمت فيها الدعاية في تشكيل واستغلال الرأي العام. ومع ذلك يقارب كلّ كاتب هذا الموضوع بطريقة تأخذ على سبيل المسلّمات الخصائص المعيّنة وتستفيد منها تلك التي في الخطاب الدائر لفترة طويلة عن العلاقة بين اللغة والفكر، وهو خطاب يمكن تتبّع خيوطه إلى البدايات الأولى للتقليد الحضاري الغربي، وتعتمد الطرق المتنوّعة التي ناقش فيها العلماء في القرن العشرين موضوع تأثير اللغة في الفكر بشكل كلّي في استيعاب التقليد الغربي مكوّنات الموضوع ـ الفكر واللغة والحقيقة والنفس ـ وامكانيات تفاعل هذه المكوّنات. وقد لعب العلماء في القرن العشرين لعبة «التأثير اللغوي» بطرق أصلية، مستخدماً أساليب تدفعها الاهتمامات والتطوّرات الخاصّة بالسياق التاريخي. بيْد أنّ اللعبة والقطع المستخدمة فيها تبقى كما هي.

وكما يتضح من الجزء الأوّل من هذه السلسلة، فقد تمّ التركيز في دراسة التقليد الغربي على مدى واسع ـ ولكنّه لمْ يكن من غير حدود ـ من المواضيع والمسائل التي يعتقد أنّها تتطلّب اهتماماً علمياً وذلك لأسباب حضارية وسياسية ودينية وتقنية. وما مسألة العلاقة بين اللغة والفكر إلاّ واحدة من هذه المسائل. في حين تشمل المسائل الأخرى أصول اللغة ومكوّناتها والغرض منها وكيف تنقل اللغة المعاني وكيف تمثل الحقيقة وكيف تقوم بذلك على الوجه الصحيح أو الخطأ وتداعيات التنوّع اللغوي والخصائص المشتركة في جميع اللغات وكيف يكون ذلك؟ وكيف تجعل اللغة الفهم

ممكناً؟ وكيف يمكن استخدام اللغة أداة حضارية للتخاطب بين الأشخاص؟ ويزوّدنا التفكير الغربي عن هذه المسائل بمادّة الموضوع لكلّ فصل من الفصول في الجزء الأوّل من هذه المجموعة، كما يفعل الشيء نفسه في جميع الفصول في هذا الجزء الذي بين أيدينا.

وقد نتصوّر أنّ الموضوع الوحيد الذي كان جديداً تماماً في مجال التأمّل في اللغة في القرن العشرين هو ما يطلق عليه «الدور التأملي»، أيّ الاهتمام المتزايد في أسس التفكير اللغوي الغربي ذاته والنقد الموجّه لتلك الأسس. ونقصد بذلك الأسئلة الآتية: لماذا يركز الفكر اللغوي الغربي على مجموعة من المسائل والمواضيع المترابطة؟ لماذا يتميّز الفكر الغربي في مجال اللغة بأنواع معيّنة من المفاهيم والمشاكل والمناقشات والافتراضات والمناهج والأسئلة المحيّرة والحلول؟ ما السبيل إلى حلّ هذه المسائل حلاً ناجحاً وشاملاً، أو التخلّص من أسر السحر البلاغي الذي تفرضه تلك المسائل.

إنّ مثل هذه الأسئلة ـ التي تميّز النهج التأمّلي في التقليد الغربي ـ تبدو مركزية في الأقلّ في ثلاثة فصول من هذا الجزء وهي التي تتعلّق بآراء **فيتجنشتاين ودريدا وهاريس**. كما أنّها تنعكس في التغيير الكبير في التقليد اللغوي الغربي الذي يقدّمه أولئك الذين يزعمون أنّهم طوّروا مستويات مهمّة من المهارات اللغوية للثدييات غير البشرية. مع ذلك، حتى إنّ هذا النهج التأملي في الفكر اللغوي ليس تطوّراً جديداً بالكامل، لكنّه استمرار لنزعة تعود جذورها في الأقلّ إلى عهد النهضة. وكانت تلك الأزمة في جزء منها النتيجة المشتركة لتطوّرين تاريخيين: (1) حدوث «البلبلة الثانية» التي كان انحطاط اللغة اللاتينية ينذر بها ـ لكون اللاتينية اللغة العالمية في أوربا وذلك مع ازدياد استخدام اللغات المحلّية (2) تأثير تكنولوجيا الطباعة (يُنظر الجزء الأوّل، الفصل السابع). والمصدر الرئيس لمثل تلك الثورة هو التطوّر المتسارع والاستفادة من التقنيات الجديدة في مجال التواصل الالكتروني.

(يُنظر **بارون** 2000). وفي الوقت ذاته، **هناك** لغة «كونية» جديدة ربّما يراها البعض وهي تظهر بسرعة وتأخذ الدور الذي كانت اللغة اللاتينية تضطلع به في العالم الاوربي. ماذا ستكون النتائج لتطوّر الفكر اللغوي في القرن الواحد والعشرين؟ فإنّ ذلك يصعب التنبّؤ به. هلْ سيستمرّ الفكر اللغوي في القرن الواحد والعشرين بالتركيز على المجموعة ذاتها من المسائل والمواضيع؟ هلْ ستُحلّ الأسئلة والمشاكل والمناقشات والأسئلة المحيّرة التي تميّز القرن المنصرم نهائياً؟ أو هلْ ستفقد هذه الأمور سحرها وتُنسى لكيْ تحلّ محلّها مسائل أخرى؟ قد يكون هناك تحوّل مهمّ في الفكر اللغوي يلوح في الأفق، وفي هذه الحالة سيثبت القرن العشرون ـ الذي يحاول هذا الجزء أنْ يغطّيه ـ في الواقع أنّه وحدة متكاملة من التاريخ الفكري من الطراز الأوّل.



الفصل الأوّل

سابير: اللغة والحضارة واللغة الشخصية



لعلّ من البدهي أن الإنسان مجبول على الكلام ـ بمعنى أو بآخر ـ لكن ذلك عائد إلى حدٍّ كبير إلى الظروف التي يولد فيها ولا يعني ذلك الطبيعة وحسب، بل في أحضان المجتمع ينقاد المرء ـ وذلك أمر مؤكّد إلى حدٍّ ما ـ إلى تقاليد وأعراف مجتمعه. وإذا أغفلت المجتمع فلك الحق أن تعتقد أن المرء سيتعلّم المشي إذا ما بقي حياً. وبالدرجة نفسها من اليقين أنه لن يتعلّم الكلام بمعنى أن يوصل أفكاره على وفق منظومة الأعراف السائدة في مجتمع بعينه. ومرةً أخرى ـ اعزل طفلاً حديث الولادة عن البيئة الاجتماعية التي ولد فيها واغرسه في بيئة غريبة تماماً، ستنمو لديه القدرة على المشي في بيئته الجديدة بالطريقة نفسها التي كانت ستنمو فيها في البيئة القديمة. ولكن لغته ستختلف كلياً عن اللغة الأصلية في البيئة الأولى. لذا فإن المشي فعّالية إنسانية تتباين فقط ضمن الحدود

الضيقة عندما ننتقل من فرد إلى آخر. وهذا التباين لا إرادي وغير مقصود. بينما اللغة فعّالية إنسانية تتباين بلا حدود معلومة عندما ننتقل من جماعة اجتماعية إلى أخرى لكونها إرثاً تاريخياً بحتاً لتلك الجماعة وهي ناتجة عن الاستخدام الاجتماعي المستمر لمدةٍ طويلةٍ. وهي تتباين كما تتباين جميع الجهود الخلاقة ـ ربما ليست بالوعي نفسه ـ لكنها تتباين بدرجة الصدق نفسها كما في الأديان والمعتقدات والعادات والفنون لدى الشعوب المختلفة. والمشي وظيفة عضوية غريزية (فهي ليست غريزة في حد ذاتها بالطبع)، بينما اللغة وظيفة «حضارية» مكتسبة غير غريزية.

(سابير 1921، ص2)

لقد أشرت الحرب العالمية الأولى 1914 ـ 1918 بداية نقطة التحوّل في تاريخ الفكر في الكون. ومنذ أوائل القرن التاسع عشر كانت ألمانيا تهيمن على دراسة اللغة وكانت بقية دول العالم تنقاد بشكل ملحوظ إلى مراكز البحوث اللغوية في برلين ولايبزج (يُنظر كتاب أعلام الفكر: الجزء الأوّل ـ الفصل الثالث عشر). وعندما خسرت ألمانيا الحرب وكأنّ الأمر أشبه بتعويذة سحر قد زال أثرها. كان علماء اللغة في أوربا وأمريكا على استعداد للبدء من جديد في منهج حديث يقومون بإيجاده أنفسهم.

وقد انتشر المنهج الجديد جداً في مقرّرات علم اللغة العام التي أعطيت قبل الحرب على يد **فرديناند دي سوسير** في جامعة جنيف (يُنظر الجزء الأول ـ الفصل الرابع عشر). لكن مجموعة محاضراته لم تكن نشرت حتى عام 1916 ـ في أواسط الحرب ـ ولم تكن استحوذت على الاهتمام الكبير الذي حصلت عليه الطبعة الثانية المعدّلة جزئياً التي ظهرت عام 1922. وقد ظهر قبل هذا التاريخ بعام واحد كتاب جديد للعالم اللغوي ـ الانثروبولوجي الأمريكي وكان ذلك بمثابة أوّل دراسة عامّة للغة استحوذت على اهتمام

واسع. يقدّم الكتاب عرضاً غنياً ميسّراً للغة تمتدّ جذوره في الحضارة، وكان مؤلّفه يتمتّع بخبرة ميدانية توازي مواهبه الفكرية والأدبية. ومن الأهمّية بمكان أنّ الكتاب يعبّر عن درجة الثقة في موضوع البحث إلى درجة أنّ عنوانه الرئيس يتضمّن كلمة واحدة وهي «**اللغة**». (**سابير** 1921)

وفي هذا الأمر بعض المفارقة إذا أخذنا بنظر الاعتبار محاولة تخلّص الكتاب من سطوة الفكر اللغوي الألماني، بيد أن مؤلّفه ـ **إدوارد سابير** (1884 ـ 1939) قد ولد في ألمانيا، ولو أنّ والديه قد هاجرا إلى أمريكا عندما كان صبياً صغيراً. فضلاً عن ذلك، فإن أستاذه الذي أثر مباشرةً في صياغة منهجه في دراسة اللغة كان هو الآخر مهاجراً ألمانياً استقر في أمريكا ألا وهو **فرانز بوز** (1858 ـ 1942) وكان متخصصاً في انثروبولوجيا أمريكا الشمالية.

وبعد أن أمضى بوز مدّة قصيرة في التعليم في برلين، أقام في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر. ولعلّ الأمر الذي صنع منه مؤسّساً لمدرسة كبيرة ناشطة في مجال البحث اللغوي عمله منظماً لدراسة مسحية ـ تحت إشراف معهد سميثونيان ـ عن اللغات المحلّية في أمريكا وشمال المكسيك. وقد نشر كتابه «**جامع اللغات الهندية الأمريكية**» عام 1911. وقد تضمّنت مقدّمة الكتاب التي كتبها بوز ملخّصاً مفيداً في دراسة اللغة إذ أصبحت تعرف فيما بعد بـ «المدرسة الوصفية الأمريكية». وقد كتب **بوز** الكثير من فصول الكتاب تناول فيها تلك اللغات وقام بتدريب الآخرين الذين درسوا اللغات الأخرى. ولعقودٍ عدة فيما بعد أخذ أصحاب الأسماء الكبيرة في علم اللغة في أمريكا مادتهم الدراسية عن **بوز** إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر. (**سامبسن** 1980، ص58).

وتختلف اللغات الأصلية في أمريكا من وجوه كثيرة ـ جذرياً ـ عن اللغات الهندو ـ أوربية في مختلف أشكالها ـ التي تهتم بها الدراسات اللغوية الغربية بالدرجة الأولى: وبغض النظر عن التراث الأوربي لدى **بوز** و**سابير**

لم ينتفعا من ذلك التراث إلا قليلاً في عملهما اليومي في الأنثروبولوجيا عند تسجيل عشرات أو مئات اللغات لدى قبائل الهنود الأمريكيين في أمريكا الشمالية وتحليل تلك اللغات. ومن أبرز إسهامات بوز في علم اللغة في أمريكا: تطوير طريقة الرسم الصوتي لتلك اللغات التي اعتمدت بشكل ضئيل على الفئات والمجموعات المألوفة في اللغات الأوربية وكذلك تدريب أعداد كبيرة من علماء الأنثروبولوجيا في استخدام تلك الطريقة. ولمّا كان هؤلاء علماء أنثروبولوجيا، فإن مادة التمرين كانت تنطوي على تزويدهم بما يحتاجونه لفهم الحضارة التي كانت اللغة المدروسة وسيلتها. ولكن عندما يُنظر إليهم كونهم علماء لغة، أصبحت التوصيفات يُنظر إليها على أنها غاية في حد ذاتها وليست مجرّد مصدر من مصادر البيانات لبناء نظرية عامة عن اللغة. صحيح أن أبرز رواد المدرسة الوصفية أصبحوا معروفين لأنهم نظّروا في مجال اللغة بشكل عام ولكن في جميع الأحوال، كانت نظرياتهم العامة مدعومة بالبحث العلمي الرصين في مجال النحو المفصّل للغات الأجنبية «الغريبة» المختلفة. وقد آثر الكثير من زملائهم وأتباعهم المغمورين أن يعدّوا النظريات من الأمور المسلّم بها وأن يركّزوا اهتمامهم على البيانات.

وعندما يكتمل تسجيل اللغات ينصب اهتمام بوز بتلك اللغات ـ بغض النظر عن المحتوى الأنثروبولوجي للقصص والأغاني التي تشكّل الجزء الأكبر من النماذج اللغوية ـ على تحديد الأصول التاريخية لمجاميع اللغات الهندية الأمريكية. وكانت المشكلة أنه ـ بينما نجد سجلات مكتوبة تخص اللغات الأوربية تعود إلى الماضي السحيق وقد تساعد في الكشف عن أصول تلك اللغات التاريخية ـ لا يوجد شيء مماثل في اللغات الهندو أمريكية. وإذا وجدت حالات تشابه كافية، يعمد العلماء إلى تشكيل لغة أصلية مشتركة، وذلك بعقد المقارنات بين اللغات وبالطريقة نفسها التي حاول فيها علماء اللغة التاريخيون أن يعيدوا تشكيل اللغة الأصلية للغات الهندو أوربية ولكن مع ضحالة البحث في المصادر الموثقة. فضلاً عن ذلك، في الوقت الذي

نرى فيه علم اللغة الهندو أوربي ـ والذي تسيطر عليه اللغة الألمانية ـ ينظر إلى اللغات كونها كُلاً عضوياً متكاملاً تعمل فيه التغيرات الصوتية بانتظام شبه تام (لا يشوبه سوى بعض حالات القياس وهو نوع من التداخل النفسي)، نجد أن خبرة **بوز** باللغات الهندو أمريكية توحي بأن تلك اللغات لم تتطور بمعزل عن بعضها وأن حالات التشابه بينها لا تشير بالضرورة إلى أصل وراثي مشترك. بل كان **بوز** يقول إن حالات التشابه تلك كانت نتيجة التواصل بين الشعوب وأن ذلك قد أثر في جميع مستويات البنى اللغوية بما في ذلك علم الأصوات اللغوية والمفردات والنحو.

> في الوقت الذي لا أميل فيه إلى التأكيد القطعي أن مناطق توزيع الظواهر الصوتية والخصائص الصرفية والمجاميع التي تعتمد على التشابه في المفردات، متميّزة بشكل مطلق، أعتقد أنّه يجب الإجابة على هذا السؤال ميدانياً قبل أن نتعهّد بحل المسألة العامة المتعلّقة بتاريخ اللغات الأمريكية الحديثة. وإذا ثبتت صحة ذلك الاعتقاد ـ وأعتقد أنها ستثبت ـ أن جميع تلك المناطق المختلفة لا تتطابق ـ يصبح الاستنتاج عند ذلك حتمياً أن اللغات المختلفة لا بدّ من أنها تؤثّر في بعضها بعضاً بشكل كبير. وإذا كانت وجهة النظر هذه صحيحة، علينا أن نسأل أنفسنا إذن: إلى أي حدّ تمتد ظواهر اكتساب الحضارة الأخرى إلى حيّز اللغات.

(بوز 1940 (1920) : 215)

تمثّل الجملة الأخيرة من الفقرة السابقة تحدّياً مباشراً للمؤسّسة اللغوية الألمانية الخاصة بالنحاة الجدد (يُنظر الجزء الأوّل، الفصل الثالث عشر) وتوسّع المقاومة لمنهجهم الذي ثبتت الأغلبية من علماء اللغة على المحافظة عليه. ومن بين هؤلاء العلماء **هوجو شوخارت** (1842 ـ 1927) الذي قاده اهتمامه بظواهر التواصل إلى المبادرة إلى الدراسة الجدّية للغات الهجينية.

وكذلك **أوتو يسبيرسن** (1860 ـ 1943) وقد شملت أعماله البحث في الوظائف الرمزية للغة لدى الأمم والأفراد.

وبالرغم من ولع **بوز** الشديد باللغة، إلا أنّ مهاراته ـ كونه عالماً وصفياً للغة ـ كان قد اكتسبها ذاتياً وقد فاقتها مهارات مريده **سابير** الذي أصبح يشار إليه بالبنان كونه عالم اللغة المتخصّص في علم الأنثروبولوجيا الذي أرسى قواعده **بوز**. (**دارنيل**، 1990 ص12). وقد بدأ **سابير** ـ وهو أبرز تلميذ درس اللغات الهندية الأمريكية في زمانه ـ عمله مسؤولاً عن قسم الأنثروبولوجيا ضمن الحملة الجيولوجية الكندية؛ ثم انتقل إلى جامعة شيكاغو عام 1925 ثم إلى جامعة ييل عام 1931.

وتبدو خلفية **سابير** الأنثروبولوجية وتحيّزه واضحين من الاقتباس المأخوذ من كتابه «**اللغة**» (**سابير** 1921) الذي يمثل افتتاحية هذا الفصل، إذ يؤكّد على الطبيعة الاجتماعية والحضارية للغة البشرية. وقد دأب علم اللغة الخاص بالنحاة الجدد ـ الذي ظهر في أواخر القرن التاسع عشر. على دراسة الأصوات اللغوية والصيغ اللغوية بشكل مجرّد عن المخلوقات البشرية التي أنتجت تلك الأصوات والحضارات التي عاش في كنفها أولئك البشر. وقد دُرِست اللغة أساساً على أنها آلية طبيعية تعبّر عن اللاوعي لدى الإنسان. وقد طوّر **سابير** نظرية لغوية وسطى بين الحضارة لدى بوز وآليات مدرسة النحاة الجدد. ولم يعارض **سابير** أنّ فكرة إنتاج الكلام تشمل عدداً من الوظائف اللاإرادية في الدماغ والقناة الصوتية ولكنّه أنكر أنْ يكون ذلك موقع اللغة أو الكلام. وهذه تمثّل ببساطة الوسيلة التي بوساطتها ندرك اللغة، أمّا جوهر اللغة فنجده في الإرادة ضمن الوعي. ويمثل الكلام ـ حسب رأي **سابير** ـ شبكة من التعديلات المعقّدة للغاية الدائمة الحركة ـ في الدماغ وفي الجهاز العصبي وفي أعضاء النطق والسمع ـ تميل نحو الغاية المنشودة من التواصل. (**سابير** 1920: ص7). وتلك الرغبة أو الإرادة ليست جسدية ولا آلية ولكنّها النتاج الحضاري للمجتمع الذي يعيش المتكلّم بين ظهرانيه.

يلاحظ أنّ **سابير** ذكر كلمة «حضاري» في نهاية الاقتباس الوارد في افتتاحية هذا الفصل ووضعها بين قوسي اقتباس. ولم يفسّر لماذا يفعل ذلك، ولم تشر التلميحات إلى سبب ذلك إلاّ في الفصل ما قبل الأخير من كتابه. إنّ المشكلة في الكلمة «حضارة» نفسها التي أصبحت خلال القرن التاسع عشر محمّلة بمعان إضافية ـ رومانسية وروحية من حيث المبدأ ـ وسياسية فيما بعد (وهذا الشيء يصحّ على الكلمة الألمانية المرادفة لكلمة حضارة). ولم يشأ **سابير** أن يُساء فهمه بتلميحه ضمناً إلى أن الحضارات تجسّد «الروح القومية» التي تحدّد تاريخ الأمة والتي ترتبط بشكل وثيق بشكل اللغة لتلك الأمة. وكانت هذه وجهة النظر التي وردت في كتابات الرومانسيين الألمان من أمثال **هيرود** (1744 ـ 1803) الذي كتب **سابير** عنه أطروحة الماجستير عام 1905 (**سابير** 1907) و**همبولت** (يُنظر الجزء الأوّل، الفصل الثاني عشر). وتوحي بأن قيمة الحضارة ـ ومستوى تطوّرها الفكري ـ يرتبطان بعلاقة طردية مع بنية اللغة في تلك الحضارة.

> لا تعني تلك الروابط والعلاقات شيئاً إذا فهمت بشكل صحيح. ولعل مجرّد نظرة خاطفة تؤكّد حجتنا النظرية من هذه النقطة. قد نجد أشكالاً بسيطة ومعقّدة من اللغة ذات العدد اللامحدود من اللهجات تستعمل على وفق المستوى المطلوب من التقدّم الحضاري. وعندما يتعلّق الأمر بالصيغة اللغوية، ينطلق **أفلاطون** مع قطيع الخنازير في مقدونيا و**كونفوشيوس** مع المتوحشين صيادي البشر في آسام.
>
> (سابير 1921: ص234)

وقد أضاف **سابير** علامة الاقتباس إلى كلمة «حضاري» ليؤشّر أنّه باستعمال تلك الكلمة فإنّه لا يشير ضمناً إلى ما نسمّيه أحياناً «حضارة» عندما تكتب بحروف كبيرة. وتصبح جميع الحضارات ـ بالنسبة لعالم الأنثروبولوجيا ـ

جيّدة بالدرجة نفسها، بمعنى أنها بطبيعتها ذات قيمة متساوية كونها مادة للدراسة والبحث. ولعلّ المعاني الأنثروبولوجية والرومانسية لكلمة «حضارة» مسؤولة عن التوتّر في كتاب **سابير** «اللغة» بين عبارات مثل «الكلام هو... وظيفة حضارية» (**سابير 1920**: ص2، ص10) وعبارة «أن اللغة متشابكة مع أخاديد الفكر لدينا بشكل محكم وهما بمعنى آخر شيء واحد»، هذا من ناحية. (**سابير 1921**: ص232) ومن ناحية أخرى قوله «لا يمكن أن أتصوّر أن الحضارة واللغة يرتبطان بشكل عرضي بالمعنى الدقيق» (**سابير 1921**، ص233)، و«ستبذل ما بوسعنا لكي نمسك تغيّرات اللغة والحضارة ونبقيهما عمليتين لا مقارنة بينهما ولا يرتبطان برابط». (**سابير 1921**: ص234). وفي كتابات **سابير** الموجّهة للجمهور المختص من علماء الأنثروبولوجيا وعلماء اللغة، يعد **سابير** أن من المسلمات أن يعالج اللغة كونها تتجسّد في الحضارة من غير خطر أن يساء فهمه.

ولكنّ هذا لا يعني أن علماء اللغة أو علماء الأنثروبولوجيا قد أدركوا جميع المضامين لفكرة أن اللغة تتجسّد في الحضارة حسب رأي **سابير**. وكان يتحتّم على علماء اللغة ـ الذين يقومون بدراسة اللغة التي لم يسبق تحليلها ـ أن يسألوا أنفسهم ـ مثلاً ـ إذا كان باستطاعتهم الافتراض بأنهم سيجدون في تلك اللغة الأسماء والأفعال والصفات وحروف الجر وصيغ المفردات الأخرى التي تشكّل تقليدياً جزءاً من التحليل النحوي للغات الأوربية. ماذا عساهم أن يفعلوا لو لم يتوافر الدليل المباشر أنّه في هذه اللغة يمكن تميّز المفردات التي تتطابق مع الأسماء والأفعال في اللغة الإنجليزية من بعضها؟ ويمكن تمييز الأسماء والأفعال في اللغات الغربية من الناحية الصرفية. أمّا في بعض اللغات غير الغربية ـ مثل اللغة الصينية ـ فإن الأمر ليس كذلك. وعند تطبيق طريقة التوزيع على مثل تلك اللغات (يُنظر الفصل التاسع من هذا الكتاب) قد نجد أن صيغ المفردات يمكن أن تُميّز على أساس فئة المفردات الأخرى التي تتطابق فيها أو لا تتطابق ـ لذلك في حالة اللغة الصينية نستطيع

أن نسمي المفردات أسماء ـ تلك التي تتطابق مع مجموعة معينة من الصيغ التي نسميها « النعوت» التي لا تتبعها الأفعال مطلقاً. ولا تكاد توضّح النتيجة التي نحصل عليها بهذه الطريقة، التطابق الدقيق مع الفئات النحوية الغربية التقليدية. ويعرف **سابير** ـ على أية حال ـ من خبراته الميدانية أن على اللغوي أن لا يتخيل قط أن النتائج المحصّلة من استخدام طريقة التوزيع تشكّل الحقيقة النوعية فيما يتعلّق باللغة كانت نوعاً ما عصية على فهم المتحدث الأصلي بها. وقد أكد **سابير** بوضوح على هذه المسألة بالإشارة إلى الفونيم ـ التي تعني **لسابير** ـ بخلاف الكثير من علماء اللغة الوصفيين ـ أنها ليست مصطنعة. بل هي نتاجات مجردة للتحليل التوزيعي للأجزاء الصوتية وحقائق نفسية في عقول المتحدثين من واجب عالم اللغة اكتشافها.

وقد قرأ **سابير** عام 1923 كتاب «**خلاصة المعاني**، 1923» لمؤلفيْه **أوجدن وريتشاردز** وكان لذلك الكتاب أثر كبير في طريقة تفكيره في مجال اللغة. وقد صاغ المؤلّفان آراءهما معتمدين على عدد من المراجع بما فيهم الفلاسفة التحليليين من جامعة كامبردج من أمثال (**رسل ووايتهيد وفيجنشتاين**) وأكّدا أن اللغة لها أثر في تشكيل الفكر ـ قد يكون سلبياً إلى حدٍّ كبير. إذ يمنع الفكرة من أن تكون منطقية وذلك بنصب الفخاخ الفلسفية التي رسخت في اللغة لأجيال عدّة. وكما لاحظنا فإن **سابير** (1921) اقترح أن لغتنا تخلق أخاديد للفكر تقود تفكيرنا. ولكن لم يخطر ببال **سابير** ـ قبل أن يقرأ **أوجدن وريتشاردز** ـ أن أخاديد الفكر هذه قد تصبح عقبة في طريق الفكرة المنطقية وأن علم اللغة قد يسهم في إزالتها. وتتكرّر في كتابات **سابير** من عام 1924 فصاعداً الفكرة أنّ المكانة العلمية لعلم اللغة تعتمد على قدرتها على بيان الطريق ـ حول فخاخ اللغة ـ لبقية العلوم الإنسانية.

لا يحيا البشر في العالم الموضوعي وحده، وليسوا وحيدين في النشاط الاجتماعي عندما يفهم بشكل عادي ولكنهم تحت رحمة لغة معيّنة أصبحت وسيلة التعبير في مجتمعهم. وإنّ من الوهم التصوّر أن المرء يتكيّف مع الواقع أساساً من غير استعمال اللغة وأنّ اللغة هي مجرد وسيلة عرضية لحل مشاكل معيّنة في التواصل أو التأمّل. وحقيقة الأمر أن العالم «الواقعي» تم بناؤه ـ إلى حدٍّ كبير. عن غير وعي على أساس العادات اللغوية لمجموعة من البشر. ولا توجد لغتان إطلاقاً متشابهتان بما يكفي ليُنظر إليهما كونهما تمثّلان الواقع الاجتماعي نفسه. إذ إن العوالم التي تعيش فيها المجتمعات المختلفة عوالم متباينة وليس مجرّد العالم نفسه تلتصق به مسميات مختلفة... فنحن نرى ونسمع التجارب ونعيشها كما نفعل دائماً لأن العادات اللغوية لمجتمعنا تفرض علينا خيارات معيّنة في التأويل.

ومن وجهة النظر هذه قد نرى في اللغة دليلاً رمزياً إلى الحضارة.

(**سابير** 1949: ص162)

وعندما تنمو تجربتنا العلمية يجب أن نتعلّم مقاومة التلميحات الضمنية في اللغة. فمثلاً تبدو «الأعشاب تتمايل مع النسيم» كأنّها حسب صيغتها اللغوية من فئة التجارب نفسها كما في العبارة « الرجل يعمل في البيت». ولعلّ الحل المؤقّت لمشكلة التعبير عن هذه التجربة التي تشير إليها العبارة المذكورة آنفاً يبدو أن من الواضح أن اللغة برهنت على كونها نافعة لأنها استفادت بشكل كبير من رموز معيّنة خاصّة بالعلاقة بين بعض المفاهيم مثل الفاعل ومكان وقوع الفعل. وإذا شعرنا أن العبارة شعرية أو مجازية فذلك مرده إلى حدٍّ كبير

إلى أن أنواع التجارب الأكثر تعقيداً والرمزية المناسبة في الإحالة تمكننا من إعادة تفسير الموقف وأن نقول مثلاً: «إنّ الأعشاب حرّكتها الريح» أو «إنّ الريح جعلت الأعشاب تتحرك». والمسألة المهمّة هي أنّه بغض النظر عن درجة التعقيد التي تبلغها أطوار التأويل لدينا فإننا في الواقع لا نتعدّى التصوّر والنقل المستمر للعلاقات التي توحي بها الصيغ الموجودة في كلامنا... واللغة في الوقت المحدّد ذاته تساعدنا ـ أو تؤخّرنا ـ في استكشافنا للخبرات.

(سابير 1949: ص10 ـ 11)

وقد ساعد المنظور الجديد ـ الخاص بتأثير اللغة في الفكر الذي كشفه **أوجدن وريتشاردز** **لسابير** إذ إنّ ذلك بمثابة مشكلة ـ **سابير** في التوصّل إلى طريقة للتخلّص من المأزق الذي عرضناه آنفاً فيما يتعلّق بكتاب **سابير** المنشور عام 1921 حيث أراد أن يصف اللغة كونها «حضارة» ولكنّه انزعج من المعاني الرومانسية المصاحبة لهذه الكلمة التي يمكن أن تفهم منها. ولعلّ التعامل مع اللغة كونها مصدراً من مصادر الفخاخ الميتافيزيقية (الفلسفية) يعدّ نهجاً فلسفياً حديثاً قد أزال الخطر أن **سابير** ربّما يقرأ على أنه يلمّح ضمناً إلى الترابط بين الحضارات «العظيمة» واللغات الغربية الكلاسيكية، كما ذكر **هيردر وهمبولت**.

وقد أثار **سابير** عام (1921) تساؤلاً فيما إذا كان الفكر ممكناً من غير الكلام (وتعني كلمة «الكلام» في هذا السياق «اللغة»). وهذا السؤال ـ حسب قول **سابير** ـ أثقل بسوء الفهم. أوّلاً، إذا كان الفكر يحتاج أو لا يحتاج إلى الكلام، فإن الكلام لا يتطلّب وجود الفكر بالضرورة. فإن من يقول «تناولت فطوراً شهيّاً هذا الصباح» ربّما لم يكن يقدح زناد فكره المتألّق. فالمتحدّث يتقل ـ ليس إلاّ ـ « ذكرى ممتعة ترجمت رمزياً في أنماط التعبير المعتاد. وفي مثل هذه الحالة، فإنّ المسألة «تبدو إلى حدّ ما كما لو أنّ محرّكاً قادراً على توليد الطاقة الكهربائية الكافية لتشغيل المصعد قد تمت إدارته.... لتغذية

جرس كهربائي صغير بالطاقة. وطبقاً لوجهة النظر هذه، فإن الفكر يصبح أعلى محتوى كامن في الكلام أو مخزون فيه، وهو المحتوى الذي نحصل عليه بتأويل كل عنصر من عناصر الدفق اللغوي حين يكون مفعماً بالقيمة الخاصة بالمفاهيم» (**سابير** 1921: ص14)، وهذا المحتوى الكامن ـ في معظم المناسبات التي يقع فيها الكلام ـ لا يمكن أن يتحقق ولا أحد يطمح إلى تحقيقه. واللغة في الأصل أداة وضعت قيد الاستعمالات الأقلّ درجة من مستوى المفاهيم «وينشأ الفكر ليمثّل التأويل النقي لمحتوى اللغة». (**سابير** 1921: ص15). وهكذا فإنّ اللغة لا تجسّد بالضرورة الفكر ولكن الفكر نمو وتطوّر عن اللغة.

وعند طرح الفكرة بهذه الطريقة تبدو مسألة **سابير** عرضة لفكرة مناقضة ـ وتبدو في ظاهرها في الأقلّ ممكنة التحقيق ـ ويمكن عرضها ببساطة إذا قلنا إنه عندما يتكلم المرء فإنّ الكلمات التي يستعملها (ما لم يصادف أن هذا الشخص يتحدّث عن المفردات بحدّ ذاتها) يجب أن تحدّد بشيء لا يمت إلى الكلمات بصلة. وكما صاغ هذه العبارة أحد مؤيدي هذا الرأي صياغة بليغة بقوله: «عندما أقول شيئاً (أو أفكّر أو أقول الكلمات في ذهني) ما الشيء الذي يحدّد ما أقول؟ لماذا أقول «بطّة» وليس «نمر» ما الذي «يختار» تلك الكلمة المعيّنة؟ إنه الفكر لدي ـ وفي هذه الحالة الصورة التي في ذهني للبطّة (**جثن** 1990: ص195). فضلاً عن ذلك يقول ـ **جثن** ـ فإن الشيء الذي يحدّد ما أقول «قد يتعثّر في البحث عن كلمة. وغالباً ما يفكّر المرء بأشياء لا يعرف الكلمة التي تصفها. «لا بدّ من وجود عدد قليل من الناس الذين قد فكّروا ـ مثلاً ـ بالشيء الذي تصفه الكلمة (pelmet وتعني غطاء سكّة الستارة) من غير أن يعرفوا تلك الكلمة» (**جثن** 1990: ص195).

وتعتمد استجابة **سابير** لهذا النوع من الجدل على فهمه المعمّق لكلمة «فكر». علينا ـ حسب قوله ـ أن نميّز بين الخيال والفكر: فالشيء الذي يسبق الكلام ـ من النوع الذي ذكره **جثن** ـ ليس فكراً إنما هو تصوّر. ويسلّم **سابير**

بأن التصوّر بحدّ ذاته يمثّل مرحلة ما قبل اللغة ولكن عندما نبدأ بإعمال الذهن في التصوّر تظهر الكلمات بشكل لا مفرّ منه: «عندما نحاول أن نصنع الصورة ضمن علاقة واعية مع صورة أخرى نجد أنفسنا ننزلق فوراً نحو تدفّق صامت من الكلمات» (**سابير** 1920: ص15). وهنا نواجه صعوبة كبيرة تربك أيّة محاولة لتقييم آراء **سابير** في اللغة والفكر: أيْ الطبيعة المتفلّتة لمفهوم «الفكر» في حدّ ذاته.

ويبرز ادّعاء من نوع آخر غالباً ما يتمسّك به أولئك الذين يعتقدون باستقلال الفكر عن اللغة ألا وهو وجود أطوار المنطق التي لا ترتبط باللغة بشكل متأصّل على الإطلاق والتي تتطلّب في أعلى درجات تألّقها كامل الطاقة التي يمكن للمحرّك الذهني أن يولّدها. ويُعدّ الفكر الموسيقي والرياضي مثالاً على ذلك ـ ويمكن إثبات هذه الحالة بذكر شهادة المختصين أنفسهم. ويجادل **جثن** أن عالميْ الفيزياء **انشتاين وزخاروف** قالا إنهما في عملهما لم يفكّرا باللغة. (**جثن** 1990: ص198). وإذا افترضنا أن **سابير** نفسه كان موسيقاراً متميّزاً، فلعلّ من الغرابة بمكان أن لا يتطرّق إلى هذه النقطة مباشرةً. ومن الصعب أن نعيد تشكيل ما يقوله **سابير** فعلاً في استجابة مقنعة تماماً لتلك المسألة. ومن الواضح جدّاً أنّ «الفكر» عند **سابير** يتعلّق بالمفاهيم وربّما ينبغي أن ندرك «المفهوم» كونه أمراً شفهياً في جوهره. وفي هذه الحالة يبدو الأمر كأنّ المسألة التي تتعلّق باعتماد الفكر على اللغة تتبلور ـ في الأقلّ في جزء منها ـ تتحقّق بوساطة التعريف.

وبغض النظر عمّا يفعله **سابير** بهذه المسألة ـ سواء أحسن إليها أم آساء ـ فإنّ الفرضية القائلة إنّ الفكر يعتمد على اللغة بشكل عام ليست أكثر من متطلّب لما أصبح يعرف فيما بعد بفرضية «**ورف ـ سابير**» التي تشير ببساطة إلى أن الفكر يعتمد على اللغة الخاصّة التي يتكلّمها المرء. ويتضّح من الفقرة في أدناه أن معرفة **سابير** العميقة باللغات التي تختلف بناها عن لغته الأم قادته إلى الاعتقاد بالفرضية موضوع البحث:

لا تشير اللغة فقط إلى الخبرة المكتسبة بشكل كبير من غير مساعدة اللغة بل إنها تحدّد فعلاً الخبرة التي لدينا بمنطق كمالها الشكلي وبسبب الإسقاط اللاواعي لآمالها الكامنة في مجال الخبرة... وإنّ الفئات مثل العدد والجنس والحالة والزمن لا تكتشف في الخبرة بقدر ما تفرض عليها بسبب القبضة الطاغية التي تمارسها الصيغ اللغوية على توجهاتنا في العالم.

(**سابير** 1931: ص578)

لكن الأمر يترك إلى تلميذ **سابير** وهو **بنجامين لي وورف** ليقوم بتطوير هذه الفكرة إلى شيء يقترب من العقيدة النظامية. (يُنظر الفصل الرابع من هذا الكتاب).

أمّا بالنسبة **لسابير** نفسه، فإن منظوره الجديد في اللغة والفكر تسبّب في توتّر جديد. إذا كان الأمر يعني «أنّنا نرى ونسمع ونجرّب بشكل كبير كما نفعل عادةً لأن العادات اللغوية في مجتمعنا تفرض علينا مسبقاً خيارات معيّنة من التأويل»، إذن كيف لا يفكّر الناطقون باللغة نفسها بطريقة متطابقة تماماً؟ وكيف يصبح الفكر المتفرّد ممكناً؟

وقد انشغل **سابير** عام 1917 في حوار بمجلّة «عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي» مع عالم أنثروبولوجي آخر تدرب على يد **بوز** وهو **الفريد ل. كروبر** (1876 ـ 1960) وكان الحوار يدور على مقالة كتبها **كروبر** عن الطبيعة « الفوق العضوية» للحضارة. ويقصد **كروبر** من ذلك أنّ الحضارة شيء منفصل عن الواقع الطبيعي (العضوي) للأفراد الذين يشكّلون تلك الحضارة. وبالنسبة **لسابير** ـ الذي يبدو أنّه قرأ من مصطلح **كروبر** أكثر مما قصد **كروبر** ـ كان ذلك غير مقبول لأنّ نقاشه ينفي أنّه في التحليل النهائي أنّ الحضارات يصنعها الأفراد ـ العاديّون منهم والخارقون ـ كما ينفي أنّ الأفراد والمجتمع

والحضارة كلّها كيانات غير منفصلة عن بعضها بعضاً ولكنها تمثّل نواحي مختلفة لكيان واحد. ويبدو من محاضرة **سابير** التي ألقاها في مايس/آذار من عام 1934 وأعيد ترتيبها حديثاً عن الموضوع ذاته (وقد اعتمدت على ملحوظات الطلبة ووضعت إضافات المحرر بين قوسين) أن هذه المسألة بقيت تقلق **سابير** دائماً:

> (ذكرت في مناسبات عدّة أنّ على المرء أن يبدأ) بدراسة الأنماط الحضارية من محيط الفرد (وبغض النظر عن مدى اهتمامنا بالأفراد في حدّ ذاتهم، علينا ألاّ ننسى) أنّ الفرد بمعزل عن المجتمع ليس إلاّ قصصاً سيكولوجية... ومن ناحية أخرى، فإنّ الشخصية تحتاج إلى الحضارة لتمنحها أكمل معانيها. إنّ حضارة المجموعة هي التي تمنح المعاني إلى حالات الرمزية التي من غيرها لا يستطيع الفرد أن يفعل شيئاً ـ سواءٌ بما له علاقة مع ذاته أم مع الآخرين.
>
> ومن وجهة نظر معيّنة ـ على أيّة حال ـ فإنّ الحضارة هي الشبح المتفق عليه ضمن (الآلة) التي تمسك بالفرد وتقولبه على وفق صيغة وأسلوب مقررين مسبقاً. (وهذه هي وجهة النظر التي ترى في الحضارة) شيئاً غير شخصي ـ ما يشبه الأبهة ـ فوق العضوي كما أسماها **كروبر** جدلاً (وقد انخرطت في المناظرة وجادلت ضد ذلك). والحضارة ـ مثلها مثل الحقيقة ـ تعني ما نريد منها أن تعنيه. (ولا يبدو الأمر ضرورياً لي ولا مناسباً لخلق فجوة لا تردم بين الفرد والحضارة كما تبدو الفجوة بين العضوي والاجتماعي). وليست العلوم الاجتماعية كعلم النفس ليس لأنه يدرس نتائج القوة النفسية الخارقة أو فوق العضوية ولكن لأنّ مصطلحاته محدّدة بشكل مختلف.

(سابير 1994: ص244 ـ 245؛ الجملة الأخيرة مأخوذة من سابير 1917).

إنّ ما يجادل **سابير** ضدّه قبل كلّ شيء هو أيّة محاولة لاختزال السلوك الإنساني في أي مستوى منفرد من التحليل ـ حتى لو كان ذلك بمستوى الفرد ـ أو البعد الاجتماعي أو الحضاري. مع ذلك، فإن المشكلة كانت وما تزال تتعلّق بربط هذه الأبعاد المختلفة.

وتنحصر المناقشة في كتاب «اللغة» **لسابير** في مجال الفردية اللغوية بدرجات من التباين عن القاعدة الشائعة:

> وهذا يعني أن هنالك شيئاً ما يشبه الكيان اللغوي المثالي يهيمن على العادات اللغوية لدى أعضاء كلّ مجموعة. وأن الإحساس بالحرية اللامحدودة تقريباً الذي يشعر به كلّ فرد في استخدام لغته، تتحكّم به قاعدة موجّهة بشكل خفي. ويقوم الفرد الواحد بالعزف على القاعدة بطريقة تخصّه هو، ويأتي الفرد الآخر أقرب إلى المتوسّط في تلك الناحية المعنية التي يبتعد فيها المتحدّث الأول عن القاعدة ولكنّه بدوره يختلف عن المتوسّط بطريقة تخصّه هو وهكذا...وإذا رتّبنا جميع الناطقين بلهجةٍ معيّنة حسب درجة توافقهم مع متوسّط الاستعمال يتضاءل الشك لدينا أنهم سيشكّلون سلسلة متدرّجة بشكل دقيق تتجمّع حول مركز أو قاعدة محدّدة بشكل واضح.
>
> (سابير 1921: ص158)

ويفهم **سابير** تلك القاعدة كونها تستمر مع ـ أو منبثقة عن ـ الأفراد الذين يضعونها. ولكن منذ منتصف العشرينيات من القرن الماضي أخذت كتابات **سابير** الأنثروبولوجية واللغوية تقلّل من التركيز على الأفراد وتركّز على الشخصية بشكل مباشر كونها بعداً ضرورياً لفهم الخبرة الإنسانية. وقد كتب **سابير** عام 1933 مقالته الموسوعية ـ وكانت آخر تصريح له عن اللغة ـ وتناولت المقالة سلطة اللغة كونها قوّة اجتماعية ودورها في تشكيل شخصية الفرد:

اللغة قوة عظيمة تخدم الانسجام الاجتماعي وربّما أعظمها على الإطلاق. ولا نقصد بذلك الحقيقة الواضحة أن التفاعل الاجتماعي المفيد غير ممكن من غير اللغة وحسب، بل الحقيقة المجرّدة أن الكلام المشترك يمثّل الرمز الكامن بوجه خاص للتضامن الاجتماعي لأولئك الذين يتكلّمون اللغة. وتنطلق الدلالة النفسية لهذه الحقيقة إلى أبعد من الربط بين اللغات والقوميات والكيانات السياسية أو الجماعات الاجتماعية الصغيرة...

وبالرغم من الحقيقة أن اللغة تعمل كونها قوّة للتآلف والتوافق إلاّ أنها في الوقت ذاته العامل الكامن الأوحد المعلوم لدينا في نمو الفردية. أمّا الطبيعة الأساسية لصوت الفرد، والأنماط الصوتية في الكلام وسرعة النطق والانسيابية النسبية وطول الجمل وبناؤها وطبيعة المفردات وسعتها والانسجام المعرفي في الكلمات المستعملة ودرجة الاستعداد التي تستجيب فيها المفردات إلى متطلّبات البيئة الاجتماعية ـ خاصّة ملائمة لغة الفرد للعادات اللغوية لدى الشخص المخاطب ـ فهذه جميعها تمثّل مؤشّرات معقّدة عن الشخصية. علي أيّة حال، ليس من قبيل المبالغة القول إن واحدة من الوظائف المهمّة فعلاً للغة هي الإعلان الدائم للمجتمع عن الوضع النفسي الذي يتمتع به جميع أفراد المجتمع .

(**سابير** 1933: ص15 ـ 18)

توفي **سابير** عام 1933 قبل أن ينهي كتاباً واحداً من سلسلة الكتب التي خطّط لها والتي توضّح رؤيته الناضجة للغة والحضارة والشخصية. ولعلّ مجموع محاضراته ـ التي طبعت حديثاً حيث تدور على موضوع أحد تلك الكتب المقترحة وهو بعنوان «**علم نفس الحضارات**» (**سابير** 1994) ـ تؤكّد أنّه لم يفلح بالعثور على إطار للبحث العلمي في مجمع الآفاق الكونية والنفسية والفردية الخاصّة بالحضارة التي تشمل ما يأتي:

- أن بنى اللغات واقعية وهي موجودة في علم نفس الناطقين بتلك اللغات.
- نتيجةً لذلك فإن جميع اللغات تمتلك خصائص كليّة معيّنة لكنّها وقائع نفسية بالنسبة للناطقين بتلك اللغات.
- تساعد بنية لغة شخص ما على تشكيل الطريقة التي يفكّر بها؛ لذلك:
- فإنّ الحضارات التي تشترك باللغة تشترك أيضاً بطريقة التفكير وذلك يشكّل علم نفس الحضارة.
- لا تتكوّن الحضارات من الخصائص الطبيعية بل من القيم الرمزية، أي المعاني.
- بالرغم من وجود الوحدة الحضارية في اللغة والفكر، يساعد التباين الفردي في اللغة على بناء الشخصية وتلك تشكّل ناحية واحدة من علم نفس الفرد.

ولم يسمح منهج **سابير** في دراسة اللغة باختزال الظواهر اللغوية إلى صيغ مبسّطة أو مبادئ تحليلية. بل كان منهجه يتطلّب استعداداً لفهم اللغة ضمن الحضارة ـ على أن تفهم على المستويين الاجتماعي والشخصي وضمن ثراء اللغة في جميع نواحيها. ولعلّ منهج **ليونارد بلومفيلد** (1887 ـ 1949) ـ الأكثر سلاسة وبساطة ـ في دراسة اللغة بمعزل عن الحضارة تماماً قد جذب طلبة علم اللغة أكثر مما فعل **سابير** خلال ربع القرن الممتد بين وفاة **سابير** وصعود **تشومسكي** (يُنظر الفصل التاسع من هذا الكتاب).

ولا بدّ أن ندرك أن آراء **سابير** خلقت إشكالات وتناقضات لم يستطع حلّها بوضوح. أوّلاً، إذا كان واقع بنية اللغة يكمن لدى الناطق بها وليس لدى عالم اللغة، فماذا عن الحالات التي يجنح فيها الناطقون بتلك اللغة ـ على وفق جميع الأدلّة ـ إلى التحليل الخاطئ وسوء الفهم لبعض نواحي استعمالهم اللغوي الخاص بهم؟ هل لنا أن نقول إنّ حدس الناطق باللغة لا

يمكن أن يخطئ إطلاقاً؟ ثانياً، إذا كانت قيمة جميع الحضارات نسبية بشكل خالص، كيف لنا أن نسوّغ أنشطة علم الانثروبولوجيا وعلم اللغة، وأيّهم ـ على أية حال ـ تنغمس في شكل من أشكال التحليل «العلمي» الذي يمثّل من الناحية التاريخية نتاج مجموعة معيّنة من الحضارات إذ حدّدت قيمته الخاصة بربطها بالهيمنة السياسية لتلك الحضارات؟ ثالثاً، إنّ الفكرة القائلة بأنّ بنية اللغة التي نتكلّمها تشكّل طريقة تفكيرنا قد تكون مقنعة أكثر إذا كانت «اللغات» موجودة في حالة من حالات التطابق، حيث إنّ المفردات والسمات النحوية لها المعنى نفسه تماماً لدى جميع الناطقين بها. نحن نعلم أنّ الأمر ليس كذلك لو اعتمدنا فقط على الخبرة اليومية في الجدل الذي يدور على معاني بعض الكلمات المعيّنة. وإذا كان على كلّ واحد منا أن يشكّل المعاني في لغتنا، فهل صحيح أنّ لغتنا تقوم بنقل البنية المهيمنة في المعاني إلينا التي قد تقدّمها وجهة النظر اللغوية عن العالم؟ رابعاً، بالرغم من أن **سابير** نظر إلى اللغة والحضارة والشخصية على أنّها موجودة في وقت واحد وباستمرار في المستويات الفردية والاجتماعية والكونية، إلاّ أنّه لم يتخلّ عن العقيدة العامة في التحليل العلمي التي تتطلّب فصل تلك المستويات عن بعضها. لذلك فقد جعل من الصعب على الذين يرغبون في إكمال عمله والوصول إلى «معرفة» باللغة والحضارات تتناسب والقيود العلمية العامة في مجالات المعرفة كما نشأت بعد وفاته. ولأنّه أيقن أنّ أحداً لم يتوقّع منه إحداث ثورة علمية بمفرده، فهل عزف عن البحث عن مخرج من المستويات الكونية والفردية/ الشخصية والاجتماعية/ الحضارية نفسها التي تمثّل اختلافات مصطنعة نوعاً ما محمّلة بالبعد الحضاري بكلّ تأكيد؟

ويبدو أنّ اهتمامات **سابير** بعلم النفس الفردي للغة ـ ناقصاً النواحي الحضارية ـ قد انبعثت على يد **تشومسكي** الذي يحدّد موضوع دراسته بمعرفة الفرد الداخلية للغة. بيد أنّ الفرد الذي يهتم به **تشومسكي** هو «المتكلّم المتلقّي المثالي» (يُنظر الفصل التاسع من هذا الكتاب) ولكون هذا الفرد

مثالياً فهو لا ينشغل بمعالم الشخصية ولكنّه يتوافق عملياً مع الفكرة التقليدية عن المجتمع اللغوي. فضلاً عن ذلك وحسب المفهوم القياسي للعقل عند **تشومسكي** ـ فإن الملكة اللغوية مستقلّة، وهذا يعني أنّها لا تتفاعل مع الملكات الذهنية الأخرى، بما في ذلك تلك التي تُعدّ افتراضاً مسؤولة عن عناصر الشخصية التي اعتقد **سابير** أنّها مرتبطة ارتباطاً قوياً مع اللغة. وفي الوقت الذي يبدو فيه **تشومسكي** وهو يشارك **سابير** اهتمامه باللغة والعقل، إلاّ أنّ العقل كما يفهمه **تشومسكي** ليس ذلك الشيء الذي يمكن للعمليات التي سحرت **سابير** أنْ تحصل فيه.

وقد ازدهرت أنواع مختلفة من علم اللغة الأنثروبولوجية جنباً إلى جنب مع علم اللغة عند **تشومسكي** ـ وما زالت تعتمد أساساً على الطرق التي طوّرها **بوز** و**سابير** وتلاميذهما. وحتى في أوج تزايد شعبية بلومفيلد في الأربعينيات إلى أواسط الستينيات من القرن الماضي، دأب علماء اللغة الأنثروبولوجيون على النظر إلى **سابير** على أنّه بطلهم بسبب تمسّكه الشديد بالعلاقة بين اللغة والحضارة. أمّا في الوقت الحاضر فإنّ **سابير** هو العالم الذي يتحدّث إلى القرّاء بشكل أكثر مباشرةً سواء أكانت رغباتهم تكمن في دراسة اللغة والعقل أم في دراسة اللغة المتأصّلة في الحضارة. وقد صيغ برنامج البحوث الخاص بالانثربولوجيا الوصفية للتواصل (يُنظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب) في مسألة اللغة والحضارة كما عرّفها **سابير**. وقد وجدت المناهج «التركيبية» لدراسة اكتساب اللغة ـ أرضية مشتركة واسعة مع «علم اللغة الذهني» الذي يقوم على التفاعل بين بنية اللغة والبنية العقلية. وهي أقرب ما تكون إلى ذات الروح التي شرع بها **سابير**. فضلاً عن ذلك، فإنّ وجهة نظر **سابير** القائلة بأنّ واقع الفونيم يكمن في تقدير المتكلّم وليس في تحليل عالِم اللغة أدّت في غضون عقود من السنين إلى تطوّرات في علم الأنثروبولوجيا ما بعد البنيوية.

وكما رأينا آنفاً، فإنّ **ورف** هو الذي سيطوّر أفكار **سابير** ـ الخاصّة

بكيفية تشكيل اللغة للفكر والحضارة ـ إلى ما أصبح يعرف فيما بعد بـ **«فرضية سابير ـ ورف»** ولم يكن ذلك أمراً حاول **سابير** أنْ يبحث فيه إطلاقاً. وكان ذلك يشكّل بالنسبة له مناظرة عن أهميّة علم اللغة في العلوم الإنسانية الأخرى بدءاً بعلم الأنثروبولوجيا. ولمّا أصبح اسمه مقروناً بشكل واسع بتلك الفكرة فإنّ ذلك من سوء الطالع لأنّ الحقيقة الأساسية عن اللغة عند **سابير** أنّ قدرتها على تشكيل المجتمعات والحضارات تتعادل مع دورها الحسّاس كونها مسبّباً لعلم النفس الفردي والشخصية وناتجاً لهما.

الفصل الثاني

ياكوبسن والبنيوية



لقد لحظنا انتظاماً صارماً في تعاقب تعلّم اللغة لدى الأطفال، إذ يشكّل ذلك في معظمه تسلسلاً زمنياً صارماً لا تباين فيه. وقد مضى ما يقارب القرن منذ بدأ هذا الانتظام يلفت انتباه الدارسين: سواء أتعلّق الأمر بالأطفال الفرنسيين أم الإنجليز، الاسكندنافيين أم السلاف، الألمان أم اليابانيين، الأستونيين أم الهنود الحمر في مكسيكو الجديدة ـ فإنّ كلّ تحليل لغوي متأنّ يؤكّد بالقدر نفسه الحقيقة القائلة إنّ التاريخ النسبي لإبداعات معيّنة يبقى دائماً نفسه في كلّ مكان.

من البداهة أنّ نظام الصوت الصائت قد تأصّل في صوت صائت عريض ونظام الصوت الصامت في صوت موقوف يتزامن مع إغلاق مقدّمة الفم. عادة يكون الصوت الصائت (A) والصوت الصامت عبارة عن صوت موقوف شفوي. والمقابلة الأولى ضمن النظام الصوتي الصامت تحصل بين الأصوات

الأنفية والحلقية والمقابلة الثانية بين الأصوات الشفوية والأسنانية (P- T, M- N).

وتشكّل هاتان المقابلتان منظومة الأصوات الصامتة الصغرى في جميع لغات العالم.

(ياكوبسن 1971: ص109)

كان العالم اللغوي الروسي **سيرجي كارتشفسكي** (1884 ـ 1955) من بين جمهور الحضور المتواضع في محاضرات **فرديناند دي سوسير**(1857 ـ 1913) عن علم اللغة العام في جامعة جنيف (يُنظر الجزء الأوّل ـ الفصل الرابع عشر). ولمّا عاد إلى موسكو عام 1917 قام بنقل أفكار **سوسير** إلى أعضاء حلقة علم اللغة في موسكو التي تأسّست قبل عامين من ذلك التاريخ على يد شاب متعدّد المواهب يبلغ من العمر آنذاك تسعة عشر عاماً يُدعى **رومان ياكوبسن** (1896 ـ 1982)، ونظراً لولعه الشديد بعلم اللغة التاريخي والأدب والفولكلور، فقد اضطلع **ياكوبسن** بريادة الحركة «الشكلانية» (هكذا كان يطلق عليها نقّادها) ـ ويشمل ذلك تحليل الشعر والفنون والموسيقى فضلاً عن الإبداع فيها جميعاً. وكان من الأعضاء المشهورين في الحركة الشاعر **فلاديمير ماياكوفسكي** (1893 ـ 1930). وبعد الثورة الروسية ذهب **ياكوبسن** إلى تشيكوسلوفاكيا ضمن بعثة موظفي الحكومة الروسية. وتمثّل هذه اللمحة الموجزة عنه في تلك الفترة أيّ عقد آخر من عمره الطويل.

أعتقد أنّه في أيلول (سبتمبر) من عام 1923 وصل صديق الشاعر **ماياكوفسكي** إلى برلين قادماً من براغ. كان ذلك الصديق رومكا ذا الشعر الاحمر ـ أقصد اللغوي **رومان أوسيبوفتش ياكوبسن** الذي عمل في الهيئة الدبلوماسية السوفيتية. كان وجه **رومان** متورّداً وعيناه زرقاوين وفي إحداهما حول. كان يحتسي كثيراً من الخمر ولا يتأثّر بشيء

منه حتى يتناول الكأس العاشر فيبدأ بشد أزرار معطفه بطريقة خاطئة. ولعلّ الذي أثار اهتمامي به معرفته بكلّ شيء: بناء القصيدة لدى **خليبنيكوف** والأدب التشيكي القديم **ورامبو** وآليات العمل لدى **كيرزون ورامزي ماكدونالد**. وقد يلفّق الأشياء في بعض الأحيان عندما يحاول شخص ما أن يمسك عليه زلّة كان يجيب بابتسامةٍ باهتةٍ: «كانت تلك مجرّد فرضية تجريبية من فرضياتي».

(ايرنبرج 1963: ص60)

وقد أصبح تأثير **سوسير** في تفكير **ياكوبسن** واضحاً فيما بعد. وقد ساهم **ياكوبسن** بين عاميْ 1926 و1938 في أعمال حلقة براغ اللغوية ـ هو ومساعده الأوّل الأمير **نيكولاي تروبيتزكوي** (1890 ـ 1938) الذي كان مثل جميع أفراد العائلة المالكة قد اضطرّ إلى الفرار من روسيا السوفيتية. وقد مارس **ياكوبسن** تأثيره الفكري في أعضاء الحلقة وكان معظمهم من التشيك. وقد استلهم **ياكوبسن وتروبيتزكوي** أفكار **سوسير** عن اللغة كونها نظاماً محكماً (مكتف ذاتياً) من العناصر التي تعمل من خلال الفروق بين لغة وأخرى من غير الالتفات إلى المادّة الصوتية. وتعهّد **تروبيتزكوي** بتحليل الأنظمة الصوتية بهذه الطريقة في جميع لغات العالم تلك التي يستطيع أن يحصل على بيانات كافية عنها. بينما حاول **ياكوبسن** أن يعيد استيعاب التطوّرات التاريخية للأنظمة الصوتية اللغوية في ضوء آراء **سوسير**، فضلاً عن استنتاج التوصيات في دراسة علم الشعر.

على أيّة حال، أصبح واضحاً في عام 1930 أنّ **ياكوبسن وتربيتزكوي** كليهما لم يستمرّا على عقيدة **سوسير** في تحليل الأنظمة الصوتية. وتوحي أعمالهم ـ على النقيض ممّا يدعو إليه كتاب **سوسير «دروس في علم اللغة العام»** (1916) ـ بأنّ العلاقات التي تمسك جميع عناصر النظام الصوتي ليست من طبيعة واحدة تماماً. فمثلاً، نجد أنّ الأصوات الصامتة /t/ و /d/ و/f/

عبارة عن فونيمات متميّزة من بعضها في جميع اللغات طالما أنّها تعمل لتميّز المعاني (كما في الكلمات الإنجليزية: tin, din, fin). مع ذلك يبدو واضحاً أن الصوتين /t/ و /d/ تربطهما علاقة قوية مع بعضهما أكثر مما تربطهما بالصوت /f/. ويقوم أعضاء النطق بأداء العمل نفسه أساساً وفي موقع النطق نفسه ـ عند نطق الصوتين /t/ و /d/، عدا أنّه عند نطق الصوت /d/ تهتز الحبال الصوتية. وقد لاحظ **ياكوبسن وتربيتزكوي** في لغات كثيرة أن التمييز بين /t/ و /d/ والأزواج الأخرى من الأصوات الصامتة المجهورة وغير المجهورة يصبح «محايداً» في نهاية المقطع الصوتي أو الكلمة. لذلك نجد أنّ حالة الإضافة (الملكية) في الأسماء في اللغة الألمانية كما في كلمة («عجلة» Rades) تصبح في حالة الرفع /rad/ وتلفظ /rad/ وليس /rad/ كما في الكلمة الألمانية (Rat) التي تعني «المجلس».

ومرّة أخرى هناك احتمال إنّ مثل ذلك الربط الوثيق يناقض رأي **سوسير** القائل إنّ المادّة الصوتية في /t/ و/d/ غير مترابطة. وكلّ ما يهمّنا هو أنّها تختلف بطريقةٍ مفهومةٍ. وقد اقترح **ياكوبسن وتربيتزكوي** مصطلح «الارتباط» لنوع العلاقة التي تربط بين الصوتين /t/ و/d/. أمّا الأزواج الصوتية التي ليس لها ارتباط مع الأصوات الأخرى كما في الصوتين /d/ و/f/ فإنّها تشكّل ما يعرف «بالقطع».

وعندما تقدّم عملهما تطوّر لديهما منظور جديد، فقد أدركا أنّ الارتباط بين الصوتين /t/ و/d/ يتألّف من مجموعة خصائص مشتركة بين الصوتين فضلاً عن عنصر تمييز واحد هو اهتزاز الحبال الصوتية (أيْ عندما يكون الصوت مجهوراً). وقد أوجدا مصطلح الفونيم الأساسي ليمثّل مجموعة الخصائص المشتركة بين الصوتين /t/ و/d/ (ويُرمز له بالحرف /T/) وكان بإمكانهما أن يؤكّدا أن الترادف (التناوب) بين الكلمتين الألمانيتين (Rades) و(Rad) لا يشمل فقط التغيير في الفونيمات ـ وذلك تحقيقاً للفونيم الأساسي نفسه ـ ولكن بحذف العنصر التمييزي الذي يأتي في نهاية الكلمة.

وفي اليوم الحادي والثلاثين من تموز (يوليو) من عام 1930 كتب **تروبيتزكوي** ـ عندما كان يمضي إجازة في فرنسا ـ إلى **ياكوبسن** يخبره عن تأمّلاته الجديدة الخاصّة بتصنيف المتضادات من الأصوات اللغوية التي طوّرها خلال السنين المنصرمة. وقد اقترح أنّ عناصر معيّنة في النظام اللغوي ترتبط بعلاقة غير اعتباطية وغير رسمية تماماً لكنّها تعرّف بالحقيقة القائلة إنّ عنصراً معيّناً يتميّز من الآخر من خلال إضافة خاصيّة أخرى لتكون بمثابة علامة. وعندما يتم تحييد التمييز نجد الجزء البسيط «غير المعلّم» من المتضاد هو الذي يبرز دائماً. وهكذا يتم تحييد التضاد الأدنى بين الأسماء في حالة الملكية (Rates) وتعني «المشورة مع علامة الإضافة» وكلمة (Rades) وتعني «العجلة مع علامة الإضافة» في حالة الرفع. وكما أشرنا آنفاً ـ كلتا الكلمتين (Rates) بمعنى المشورة وكلمة (Rades) بمعنى العجلة تلفظ بنطق الحرف الأخير /t/ ـ وهو الجزء غير المعلّم من زوج المفردات.

وتمثل «العلامة» في هذه الحالة اهتزاز الحبال الصوتية التي تميّز الصوت /d/ من /t/ وتجعل بذلك الصوت /d/ الجزء الأكثر تعقيداً في معادلة الارتباط.

وبسبب البساطة ـ كما نفهمها هنا ـ التي تشمل العناصر الطبيعية في النطق وفي الصوت يقوم التعليم (وضع العلامات) بحل فرضية **سوسير** الرئيسة أنّ اللغة شكل وليست مادّة (مضموناً) وكتب **تربيتزكوي** إلى **ياكوبسن** وذكر له تلك الفكرة عرضاً. وقد رأى **ياكوبسن** فوراً التداعيات الكبيرة لتلك الفكرة.

> لقد بدأت أقتنع أنّ فكرتك عن الارتباط كونه ترابطاً مشتركاً ثابتاً بين الأنواع المعلّمة وغير المعلّمة تمثل واحدة من أفكارك الرائعة والمثمرة جداً. ويبدو لي أنّ فيها دلالة (أهميّة) ليس فقط لعلم اللغة وحسب بل لعلم الأعراق البشرية وتاريخ

الحضارة وأن تلك الارتباطات الحضارية ـ التاريخية مثل الحياة والموت والحرّية والقيود والذنب والفضيلة وأيام الإجازة وأيام العمل وما شابه ذلك مقيّدة دائماً بعلاقات نرمز لها بعلامة ألفا (α) أو انعدام علامة ألفا (α) وأنّ من المفيد أنْ تجد لكلّ حقبة أو مجموعة أو أمّة ألخ.. العنصر المعلّم الخاص بها. فمثلاً ينظر ماياكوفسكي إلى الحياة كونها العنصر المعلّم الذي يمكن إدراكه فقط عند تحفيزه وعنده ليس الموت بل الحياة هي التي تحتاج إلى التحفيز. وفي الوقت الحاضر ظهر في الأدبيات السوفيتية شعار كانوا يردّدون فيه المقولة «إنّ جميع الذين ليسوا معنا هم ضدنا». أنا مقتنع أنّ ظواهر اثنوغرافية وإيديولوجية كثيرة وما شابه ذلك تبدو للوهلة الأولى متطابقة ولا تختلف سوى في الحقيقة القائلة بأنّ ما نراه مفردة نعلّمها في نظام ما قد نقيّم في النظام الآخر بدقّة على أنّها تمثّل غياب تلك العلامة.

(رسالة من ياكوبسن إلى تربيتزكوي
في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 1930 ـ
ترجمت هذه الرسالة في كتاب ياكوبسن وفوغ
1979: ص90 ـ 91)

وكان هذا الرد أبلغ أثراً وأبعد بكثير ممّا جاء في مقترح **تربيتزكوي** المتواضع ليتنبأ بالتطوّرات في تحليل الأدب والحضارة التي لم تأت أُكلها إلاّ بعد عقدين أو ثلاثة عقود. ولكن في عام 1939 أقنع بحث **ياكوبسن** «القوانين الصوتية في لغة الأطفال ومكانها في علم الأصوات اللغوية العام»؛ الكثيرين من علماء اللغة أنّ «البنيوية الهرمية» الجديدة التي تصوّرها هو **وتروبيتزكوي** وضعت الأساس لنظرية موحدّة تفسّر الحقائق ليس فقط الخاصّة ببنية اللغة وحسب بل فيما يتعلّق بالتاريخ اللغوي والتصنيف اللغوي واكتساب اللغة وفقدانها عندما يحصل تلف في الدماغ.

اقترح **ياكوبسن** اعتماد سلّم هرمي شامل للأصوات في جميع اللغات في العالم. ويمكن تفسير هذا السلّم الهرمي على وفق مسألة «التعليم» مثلاً الصوت الصائت /a/ يعدّ الصوت غير المعلّم إلى الحد الأقصى. وهذا يعدّ مقبولاً فيما يتعلّق بالنطق طالما أنّ الصوت /a/ هو الصوت الذي يخرج مع أقلّ مقدار من الإغلاق في الممر الصوتي. وكلّما أضفنا إليه درجة أخرى من الإغلاق، سواء أكان ذلك برفع اللسان لنطق صوت صائت آخر أم باستخدام الشفتين، واللسان أم الحنجرة لنطق صوت صامت، يمكن أن يفهم كونه علامة نطقية مفروضة على الصوت الأساسي لخلق التمييز في الأصوات. وتنجم أعلى درجة من التمييز عن أوّل علامة يكتسبها الأطفال وهي تلك التي تنتج التضاد بين الأصوات /a/ وصوت صامت شفوي موقوف مثل /p/ أو /b/ أو /m/ لذلك نلحظ الحدوث الشمولي تقريباً لكلمات مثل «ماما» و«بابا» لتشير إلى الأشخاص الأكثر أهمّية في عالم الطفل.

وقد حاول الآخرون تفسير حصول تلك الكلمات في جميع اللغات بالرجوع إلى مبدأ «الجهد الأقل» وعلى وفق ذلك تبدو الأصوات /a/ و/m/ و/p/ و/b/ أكثر الأصوات سهولةً عند نطقها. ولكن كما أشار **ياكوبسن**، إنّه في المرحلة التي تسبق نطق الكلمات فإنّ الاطفال ينطقون جميع الأصوات حسب آلية النطق وإنّ الذي يجعل بعض الأصوات بعينها أسهل ـ وبعضها الآخر أصعب ـ في إتقانها لا بدّ أن يكمن في العقل وليس في اللسان وخاصّة بالنسبة للسهولة أو الصعوبة التي يدرك بها العقل التمييز بين الأصوات. «إن التسلسل الصوتي للمراحل متجانس بشكل متين. وينسجم مع مبدأ التقابل الأقصى ويستمر في ترتيب المتضادات من البسيط المتجانس إلى المعقّد المتباين» (**ياكوبسن** 1971 : ص14). وقد لاحظ **ياكوبسن** أنّ مكان صوت معيّن ضمن الترتيب الكوني للاكتساب الصوتي لدى الأطفال يتطابق بدقّة مع درجة توزيعه بين لغات العالم.

وهكذا نجد في النظام الصوتي لدى الأطفال أن اكتساب الأصوات الصامتة اللهوية والحنكية يعني ضمناً اكتساب الأصوات الصامتة الشفوية والأسنانية. وفي لغات العالم يتضمّن وجود الأصوات الحنكية ـ اللهوية وجود الأصوات الصامتة الشفوية والأسنانية بشكل متزامن. وهذا التضامن لا يمكن قلبه: أي إنّ وجود الأصوات الصامتة الشفوية والأسنانية لا يعني بالضرورة وجود الأصوات الصامتة الحنكية ـ اللهوية كما يمكن أن نوضّح ذلك ـ مثلاً ـ بالإشارة إلى الغياب التام لتلك الأصوات في اللغة التاهيتية وفي لغة التاتار لدى **كاسيموف**.

إنّ اكتساب الطفل للأصوات الاحتكاكية يفترض مسبقاً تعلّمه للأصوات الموقوفة، وبالدرجة نفسها كما في الأنظمة الصوتية في لغات العالم فإنّ وجود الأولى يعني ضمناً وجود الثانية. ولا توجد لغات ليست فيها أصوات وقف، بينما نجد من الناحية الأخرى لغات كثيرة في قارّة استراليا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ليس فيها صوت احتكاكي واحد.

(**ياكوبسن** 1971: ص11)

ويعود السبب في ذلك ـ مرةً أخرى ـ إلى أن الأصوات الشفوية (p, b, m) والأصوات الأسنانية (النطعية) (t, d, n) تميّزها الأذن أكثر من الأصوات الحنكية (sh, ch) أو الأصوات اللهوية (الحلقية) (*k, g, ŋ*). وتتطلّب الأصوات الموقوفة (p, b, t, d) إغلاقاً كاملاً للجهاز الصوتي، بينما تتطلّب الأصوات الاحتكاكية (f, v, s, z) إغلاقاً جزئياً مما يجعل هذه الأصوات أقلّ تمييزاً من الأصوات الصائتة حيث لا يحتاج نطقها إلى إغلاق على الإطلاق. ويتعلّم الأطفال الفوارق القوية قبل الضعيفة. كما تتعلّم الأجيال المتعاقبة من الأطفال ـ من جميع اللغات ـ تلك الفوارق القوية على نطاق كوني، بينما

نجد الفوارق الضعيفة يتعلّمها الأطفال في بعض اللغات دون غيرها.

فضلاً عن ذلك، تشكّل الأصوات «غير المعلّمة» الفوارق الأساسية القويّة وهي أقلّ عرضة للتغيّر بمرور الوقت من الأصوات «المعلّمة» وغير مستقرّة نسبياً على وفق المنظور التاريخي. أمّا بالنسبة للفرد الذي يفقد لغته بسبب مرض الحبسة (فقدان القدرة على الكلام) فإنّه يفقد الأصوات بعكس الترتيب الذي اكتسب فيه تلك الأصوات، وتبدو الأصوات المعلّمة أكثر عرضة للفقدان بينما الأصوات غير المعلّمة أكثر ثباتاً.

> لعلّ الشيء الذي يبقى أكثر وضوحاً في التطابق بين لغة الطفل ولغات العالم يتعلّق حصراً بتماثل القوانين البنيوية التي تكمن وراء أي تعديل في اللغة، على المستوى الفردي الاجتماعي. وبمعنى آخر هو تطابق القيم الذي نجده في صميم حالات النمو والتلاشي في النظام الصوتي.

(**ياكوبسن** 1971: ص13)

ومن الجدير بالذكر ـ عند هذه النقطة ـ تقييم حجم التواصل الموجود بين **سوسير وياكوبسن** وإلى أيّ حدّ تختلف البنيوية عند **ياكوبسن** عنها لدى **سوسير**. والتواصل الأساس يكمن في فهم اللغات كونها أنظمة إشارات تعمل من خلال تميّز تلك الإشارات الواحدة من الأخرى. بيد أنّ **سوسير** تصوّر ذلك التمييز وهو يتكوّن من «الفرق المحض» لذلك لا يمكن إجراء تغيير أساسي لمنظومة اللغة إذا ما حصل ـ مثلاً ـ أنّ جميع الأصوات الأسنانية قد استبدلت بأصوات حلقية. وهكذا نجد عبارة «أخرج الملك خنجره» تعطي نفس المعنى حتى لو بدّلنا ترتيب الأصوات في الكلمات طالما أنّ ذلك يجري بطريقة منتظمة تماماً. وقد تقنعنا وجهة نظر **ياكوبسن** ـ على أية حال ـ بالتمعّن في مثل ذلك النظام بعد إعادة صياغته كونه لغة «غير طبيعية»، لأنّها تقلب الترتيب الكوني الذي نتعلّم بموجبه تلك الأصوات ونوزّعها. فبينما

تعني اللغة عند **سوسير** الشكل (المبنى) ـ وليس الجوهر ـ يؤكّد **ياكوبسن** أنّ الشكل لا ينفصل عن الجوهر.

> استبدّ بسوسير ـ على الرغم من حماسته في البحث ـ ذلك الخوف من القصدية الذي طبع الانحطاط في القرن الماضي وكان يعلّم تلاميذه كالآتي: «على النقيض من الفكرة الخاطئة التي نودّ أن ندسّها في اللغة حيث إن الأخيرة ليست آلية وجدت ليقصد منها التعبير عن المفاهيم». على أيّة حال، نحن الآن في موقع يسمح لنا بالرد على الانتقاد المفرط من الفترة الماضية أنّه من الذوق العام خاصّةً تلك الفكرة التي نتداولها كونها كائنات ناطقة عن اللغة بالحدس وحسب ـ وهي أكثر الأفكار واقعية ـ إنّ اللغة فعلاً أداة انتظمت القصد منها التعبير عن الأفكار. وهي تحكم المادة الصوتية وتحوّل هذه المواد الطبيعية إلى خصائص اعتراضية قادرة على حمل المعنى. ولعلّ واحداً من الدلائل على صحّة هذه العبارة القواعد الخاصة بالبنية الصوتية المفصّلة في أعلاه.
>
> (**ياكوبسن 1971**: ص20)

ويبدو التعليق على «الخوف من القصدية» غريباً بالإشارة إلى الوقت الذي انتشرت فيه نظرية **داروين** في النشوء والارتقاء وكادت تصبح النموذج العلمي المهيمن، لكنّ **ياكوبسن** كان يفكّر بشكل خاص بنظريات التغيير في اللغة. وكانت دراسة اللغة ـ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ـ تخضع لهيمنة «النحويين الجدد» في مدينة لايبزج ـ وهم أساتذة **سوسير** الذين ـ كما ذكر **فيل** (1948 ص39) ـ احتلّوا الدرجة الأولى من اهتمامات **ياكوبسن** الشخصية. وكان موقفهم ثابتاً بأنّ التغييرات الصوتية التي تحصل في تاريخ لغة ما إنّما تفعل ذلك على وفق قوانين داخلية خاصّة بها، منيعة على الاعتبارات ذات الطابع «الوظيفي» التي يحاول **ياكوبسن** طرحها هنا. (يُنظر

الجزء الأوّل، الفصل الرابع عشر). ولكن على النقيض ممّا يدّعيه **ياكوبسن** لم يستغرق الأمر نصف قرن من الاكتشافات الإضافية لكي نصبح «في موقع يؤهّلنا للرد على» النحاة الجدد. وتمثّل آراؤهم وآراء **ياكوبسن** وجهين لجدل استمرّ منذ الأزل، ويدور على صيغة اللغات وهل تخضع لسيطرة شيء خارجي عن اللغات ويسهم في تحديد صيغتها؟ أو هي نتيجة عرضية لسلسلة من أفعال الإنسان المقصودة؟

وكانت هذه المسألة في الحقيقة واحدة من تلك المسائل التي وردت في صلب كتاب **أفلاطون** «**كراتيليس**» (**أفلاطون** 1995)، (يُنظر الجزء الأوّل، الفصل الأوّل). وعندما أعلن **ياكوبسن** في أعلاه أنّ «اللغة في الواقع أداة انتظمت بقصد التعبير عن الأفكار»، فإنّه يقول أصلاً الشيء نفسه الذي قاله **سقراط** (**أفلاطون** 1995: ص388) «الكلمة إذن أداة لتدريس شيءٍ ما، وتستخدم للتمييز بين الوقائع، كما يفعل النول بالقماش المنسوج».

سقراط: بعد أن اكتشفنا الأداة الملائمة بشكلٍ طبيعي لغرض معيّن، ينبغي للمرء أن يعدّ تلك الأداة من المادّة التي يتعامل بها، ليس كيفما يحب ولكن على وفق الطريقة الطبيعية، ويبدو الأمر كأنّ على المرء أن يعرف كيف يستخدم مثقباً مع الحديد من النوع الذي يتلائم بشكلٍ طبيعي مع العمل المطلوب.

هيرموجينيز: طبعاً.

سقراط: ويتناسب المكوك (النول) مع أعمال الخشب.

هيرموجينيز: هذا صحيح.

سقراط: لأنّه حسب الطبيعة يبدو أنّ هناك مكوكاً خاصاً لكلّ نوع من القماش وبالطريقة نفسها للأشياء الأخرى.

هيرموجينيز: أجل.

سقراط: حسناً إذن يا صديقي العزيز، ألا توجد كلمة لكلّ شيء تتناسب حسب الطبيعة حيث ينبغي لمشرّع القوانين أن

يعرف كيف يجسّدها في أصوات ومقاطع؟

هيرموجينيز: طبعاً.

(**أفلاطون** 1995: ج4 389 ـ 390 آ4)

ولا يعتقد **ياكوبسن** أنّ اللغات هي من عمل «مشرّع القوانين» ـ بخلاف **سقراط** و**أفلاطون**، ولكنّه بدل ذلك ينظر إليها ـ كما فعل النحاة الجدد ـ على أنها نتاج تطوّر مستمر يمتد إلى الماضي وإلى فترة ما قبل التاريخ حتى تبلغ بدايات الخليقة. والآن إذا تصوّر المرء مشرّعاً للقوانين ـ أو أيّ فرد عاقل سواء أكان من البشر أم من الآلهة ـ يصوغ لغة ما بشكل مقصود، فليس من مشكلة في نسبة النوايا إليه كما يفعل **سقراط**. ومن الناحية الأخرى ـ إذا تصوّر المرء اللغة كونها نتاج لعملية تطوّرية لا نهائية تبدأ من مرحلة قبل تطوّر ذلك النوع من تطوّر الفكر المنطقي الذي يتطلّب اللغة، كونه شرطاً أساسياً، إذ ليست هناك مشكلة في تصوّر اللغة كونها سلسلة ـ على نمط التفكير لدى النحاة الجدد ـ من الأحداث التي تقع بالمصادفة.

ويبدو الأمر الذي يريدنا **ياكوبسن** أن نعتقد به ـ على أيّة حال ـ أكثر صعوبة فكرياً: التطوّر من غير القصد المنطقي ولكن مع ذلك له هدف وظيفي. وتُفرض ذات الحقيقة ـ القائلة إنّ اللغة وجدت لكي تمثّل أفكاراً وحدوداً دقيقة كونية ـ على الصيغة التي تأخذها اللغة. وذلك أمر شبيه بـ «اليد الخفية» في نظرية آدم سميث في الاقتصاد.

والمشكلة الأخرى التي تواجه **ياكوبسن** هي الفصل المنتظم لدى **سوسير** بين التاريخ اللغوي والتزامن (عمل النظام اللغوي في نقطة محدّدة من الزمن). كيف يمكن توافق ذلك مع اعتقاد **ياكوبسن** أنّ تطوّر اللغة الوظيفي بمرور الوقت كان المفتاح لفهم صيغتها الحالية؟ وتمنحنا فكرة العلامة حلاً لذلك. وقد عرّف **سوسير** (1916) في كتابه «**دروس في علم اللغة العام**» مفهوم الاعتباطية في الربط بين الدال (النمط الصوتي) والمدلول عليه (المعنى

الفكري) كونها المبدأ الأوّل في الإشارة اللغوية. ويشير **سوسير** إلى إنّ هذه الاعتباطية محدودة بشكلٍ كبير بفعل «الدافعية النسبية» الموجودة ضمن كثير من الإشارات. ومن الأمثلة التي يسوقها **سوسير**، الكلمة الفرنسية للعدد تسعة عشر ـ التي تعني حرفياً عشرة وتسعة ـ وقد أوضح أنّ هذه الكلمة ليست اعتباطية بالطريقة نفسها كما في الكلمة عشرين حيث إنّ هذه الأخيرة لا يمكن تجزئتها وحدات صغيرة. فضلاً عن ذلك يؤكّد **سوسير** ـ بغضّ النظر عن درجة الاعتباطية في معظم الإشارات اللغوية ـ إنّ الربط بين الدال والمدلول عليه تتم إدامته في صيغةٍ قويّةٍ على وفق الطبيعة الاجتماعية للغة التي لا يمكن لأحدٍ تغييرها. وفي الاستخدام الطبيعي، وصف الشيء كونه «اعتباطياً» هو تقرير لماضيه ـ أي إنّه اتّخذ الصيغة التي هو عليها من غير دافع ـ كما يمثّل رأياً عن مستقبل ذلك الشيء، أي ليس هناك عائق من حيث المبدأ يمنع تغييره. وينطبق مبدأ الاعتباطية لدى **سوسير** على الإشارات اللغوية سواء أكانت «محفزة نسبياً» أم لا، ويعلن أنّ تلك الإشارات غير قابلة للتغيير. وبذلك تجرّدها من الماضي والمستقبل وتعالجها على أساس تزامني بحت يتماشى مع الهدف المعلن لبرنامج **سوسير**.

وسمحت العلامة **لياكوبسن** بدمج التاريخ في التحليل التزامني للدال اللغوي. ويحدّد موقع الصوت على سلّم التعليمة ليس فقط قيمته الحالية بل تاريخه الماضي وثباته المستقبلي. ولم يقصر **ياكوبسن** هذا النوع من التحليل على الأصوات فقط، إذ كان في عام 1932 يقوم بتمديد فكرة العلامة لتشمل الصرف لكي يوحي مثلاً أنّ سبب كون الاسم الجمعي مثل (doctors) أو صيغة الملكية (doctor's) يبدو أطول صوتياً ـ وأكثر تعقيداً ـ من الاسم المفرد الخالي من صيغة الملكية (doctor) هو أن الأخير أبسط فكرياً. هذه البساطة الفكرية أو(اللا تعليم) تؤشّر «باستخدام الأيقونات» على مستوى الأصوات. وأصبح **ياكوبسن** يعتقد أنّ مثل تلك الأيقونية مبدأ عام يسري على جميع اللغات. وهذا يعني أنّ الإشارات الدالّة لا ترتبط اعتباطياً بالأشياء المدلول

عليها كما اعتقد **سوسير**، بل إنّ التوازن بين الصيغة والمعنى هو بمثابة المبدأ الخفي الذي يشكّل اللغة.

كتب **ياكوبسن** بحثاً في عام 1939 عن لغة الأطفال (ورد في المراجع باسم **ياكوبسن** 1971) بينما فرّ هارباً من النازيين وكانت لديه أسباب كثيرة ليخشاهم بدءاً بحقيقة كونه يهودي المولد. ثم أبحر عام 1941 إلى أمريكا حيث أمضى بقيّة حياته. وقام في بداية عام 1942 بتدريس مقرّرين دراسيين عن **سوسير** في المدرسة الحرّة للدراسات العليا التي أُسّست في نيويورك على يد أقرانه من اللاّجئين. وكان من بين جمهوره واحد من زملائه المدرّسين في المدرسة ألا وهو عالم الأثنولوجيا الفرنسي **كلود ليفي - شتراوس** (المولود عام 1908) وكان يلمّ بشكل سطحي بكتاب **سوسير** (1916) «**دروس في علم اللغة العام**» (يُنظر تمهيد **ليفي - شتراوس** لكتاب **ياكوبسن** 1978).

وعلى أثر المحاضرات الملهمة التي قدّمها **ياكوبسن** عن نظرية **سوسير** - بما في ذلك التعديلات الثورية التي أجراها **ياكوبسن** على النظرية - أعاد **ليفي - شتراوس** صياغة منهجه في دراسة الأثنولوجيا (علم الأعراق البشرية) على أسس «بنيوية». وقد قاد ذلك في الخمسينيات من القرن العشرين إلى تطوّر الحركة البنيوية الفكرية العامة في فرنسا لتشمل الدراسات الأدبية وجميع العلوم الإنسانية وتعريف **بياكوبسن** **وسوسير** - وبخاصةً كونهما المؤسّسين لهذه الحركة (يُنظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب).

ولم يكن تأثير **ياكوبسن** في علم اللغة في أمريكا أقلّ شأناً. إذ قام بعد الحرب العالمية الثانية بالتدريس في جامعة كولومبيا أوّلاً ثم في جامعة هارفرد حيث أقام صداقة مع الشاب نعوم **تشومسكي** في بداية الخمسينيات. وقد أرسى اعتقاد **ياكوبسن** بالتسلسلات الكونية في جميع لغات العالم القواعد لزعم **تشومسكي** بوجود «**النحو الكوني**» الذي أساسه الفطرة. (ينظر

الفصل التاسع من هذا الكتاب). ولم تصبح نظرية **ياكوبسن وتروبيتزكوي «في التعليم»** ـ كما أسماها **تشومسكي وهاله** عام (1968) في كتابهما **«النمط الصوتي في اللغة الإنجليزية»** وقد أهدى الكتاب إلى **ياكوبسن** ـ الأساس لجميع أنواع التحليل الصوتي والنحوي التي تطوّرت في جامعة ماساتشوست (MIT) في السبعينيات من القرن العشرين وما بعد ذلك وحسب، بل أصبحت في المركز من عملية البحث عن الخصائص الكونية في اللغات التي قادها **جوزيف هـ جرينبرج** (المولود في 1915) في بداية الستينيات واستمرّ العمل في هذا الاتجاه وأعطى نتائج باهرة.

وقد طبعت حديثاً نظرية الفضولية ـ وتنبع أصولها من علم الأصوات اللغوية ـ على جميع نواحي الدراسة اللغوية تقريباً. وفحوى هذه النظرية أنّ النحو الكوني الفطري يتكوّن من مجموعة من الضوابط ويمكن تجاوز هذه الضوابط وهي تأخذ ترتيباً يختلف باختلاف اللغات. كما يمكن ترتيب الضوابط بشكل مختلف ضمن اللغة الواحدة حسب اختلاف الناطقين بها وهذه هي أسس تفسير النظرية الفضولية للتباين في اللغة. والضوابط هي في ذاتها «عبارات خاصّة بالتعليم» (يُنظر **آركنجلي** 1997: ص17). ويعرّف التعليم في هذا المقام على وفق المتصل المتّحد بين الخصائص الكونية للغات والخصائص المتعلّقة باللغة المعيّنة. «إذ إنّ الخصائص غير المعلّمة تماماً موجودة في جميع اللغات تقريباً والخصائص المعلّمة بشكل واضح نادرة الوجود». (**آركنجلي** 1997: ص2).

العقبة الرئيسة التي تواجه نظرية الفضولية هي العقبة ذاتها التي تجابه أيّة محاولة لتطبيق فكرة «التعليم» في التحليل اللغوي. وليس من الواضح أن أيّة ظاهرة لغوية تسبّب مشكلة حقيقية لهذه النظرية في محاولة تفسير تلك الظاهرة. والمسألة ببساطة تتعلّق بالضوابط الممكنة (وتفضيل تلك التي لا تكون عابرة أو تتعلّق باللغة موضوع الدراسة وكذلك ترتيب تلك الضوابط بطريقة تضمن الإجابة المطلوبة. وهكذا انكشفت أن الحالة غير الاعتيادية

موسّمة بينما نجد الحالة الأخرى التي لها ما يماثلها في اللغات الأخرى الكثيرة غير موسّمة. وعلى الرغم من أنّ **ياكوبسن** أفلح في ربط المعلّم بالبنية العقلية والذهنية بطريقة كانت مقنعة للكثيرين خلال الثلاثينيات وحتى الستينيات من القرن العشرين. لكنّ أفكارنا عن تلك البنى قد تعقّدت منذ ذلك الوقت وأنّ عملية توزيع «البنية اللغوية على بنية الدماغ» لم تصمد. على الرغم من كونها تحرز تقدّماً كبيراً. ومن غير التأسيس المقنع على شيء خارج اللغة ذاتها، فإنّ التحليلات القائمة على «المعلّم» ستصبح عرضة للاتهام باللف والدوران والبلاهة.

كان تبادل الرسائل بين **ياكوبسن** و**تروبيتزكوي** في الثلاثينيات من القرن الماضي علامة على نقطة التحوّل في علم اللغة في أوربا في القرن العشرين، من البنيوية الاعتباطية التي دعا إليها **سوسير** إلى نوع جديد من البنيوية القائمة على الطبيعة الوظيفية للنظام نفسه ـ وتلك فكرة ميزتها التجريدية تعدّ بمثابة نقطة جذب وفي الوقت ذاته نقطة ضعف وهي تستقطب علماء اللغة الذين يودّون الاعتقاد بأنهم يفكّون رموز البنية السرّية للعقل البشري ـ التي ربّما تعكس بنية الكون ـ بينما نفر أولئك الذين يعدّون الأشياء العصية على الملاحظة متناقضة مع العلم. فضلاً عن ذلك، أثبتت جميع المحاولات لتفسير اللغة على وفق المنهج «الكوني» عملياً أنّها تحتاج إلى تنحية كميّات كبيرة من البيانات «غير المنسجمة» ـ بدءاً بالحقائق المتعلّقة باكتساب الأطفال للأصوات وهي لا تنسجم مع التسلسل الكوني لدى **ياكوبسن** ـ كما أنّها تغلّف بعناية بالصيغ التي «تلازم طروحاته»: «لاحظنا انتظاماً صارماً في تعاقب تعلّم اللغة لدى الأطفال إذ يشكّل ذلك في معظمه تسلسلاً زمنياً صارماً لا تباين فيه». (**ياكوبسن** 1971: ص9). ونستطيع هنا بالتأكيد أن نشير إلى الخدعة المنمّقة التي يقوم بها **ياكوبسن**. ويكمن سخف هذه العبارة في محاولتها التمسّك بشيء «صارم» و«دقيق» و«ثابت» في التحليل الكوني لاكتساب اللغة لدى الأطفال، ولكن أن نقوم بذلك «في معظم الوقت فقط،

وبمقدور المرء أن يصوغ قاعدة «ثابتة» لأيّ شيء، طالما أنها تطبّق فقط معظم الوقت. كما أنّنا نكاد نسمع **ياكوبسن** وهو يردّ بابتسامته العريضة المعهودة «كانت تلك مجرّد فرضية تجريبية من فرضياتي».

مع ذلك يستحقّ **ياكوبسن** التقدير لإدراكه التناقض الذهني بين الاعتباطي والطبيعي ومحاولته حلّ ذلك التناقض كما نجده في برنامج البنيوية الذي أعلنه **سوسير** (1916) في كتابه **«دروس في علم اللغة العام»**. وكان حلّ **ياكوبسن** يميل إلى الطبيعة بشكل واضح مدّعياً أنّ كلّ بنية لغوية في نهاية المطاف ـ ولو بدت اعتباطية ـ تتمّ صياغتها أو تحدّد على وفق الأهداف الحقيقية التي من أجلها وجدت اللغة أصلاً. أمّا المشكلة القائمة فهي كيف نثبت ذلك بطريقة لا تعتمد في النهاية على الصياغة البدهية أو الدوران المنطقي بحيث نعرّف الشكل بالهدف والهدف بالشكل.



الفصل الثالث

أورويل: اللغة والسياسة



كانت اللغة المبتكرة (نيوسبيك) اللغة الرسمية في أوقيانوسيا (جزر المحيط الهادي التي تشمل الجزر البريطانية واستراليا ونيوزيلندا والأجزاء الجنوبية من أفريقيا)، وقد ابتدعت لتلبي الحاجات الإيديولوجية للاشتراكية الإنجليزية (الأنجسوس). ولم يكنْ الغرض من نيوسبيك توفير وسيلة تعبير عن وجهة النظر العالمية والعادات الفكرية المناسبة للمتحمسين للاشتراكية الإنجليزية وحسب بل لجعل أنماط التفكير الأخرى مستحيلة. وقد تمّ ذلك في جزءٍ منه باختراع كلمات جديدة ولكنْ بحذف الكلمات غير المرغوب فيها بشكل رئيس وتجريد الكلمات المتبقّية من المعاني غير المفيدة، ومن جميع المعاني الثانوية كافة كلّما أمكن ذلك. ولنضرب مثلاً واحداً، فإنّ كلمة (free) التي تعني «حرّ» و «خالٍ»، مازالت موجودة في نيوسبيك ولكنّها يمكن أنْ تستخدم في عبارات مثل «هذا الكلب خالٍ من القمل» أو «هذا الحقل خالٍ من الأدغال». ولا يمكن استخدامها بمعناها القديم «حرّ سياسياً» أو «حرّ

فكرياً» طالما أنّ الحرّية السياسية والفكرية لمْ تعدْ موجودة أفكاراً، وأصبحت بالضرورة خالية من المعنى: ولم تُصمّم نيوسبيك لتوسّع مدى الفكر بل لتقلّص ذلك المدى وقد ساعد على تحقيق هذا الغرض بشكل غير مباشر تقليل فرصة اختيار المفردات إلى الحدّ الأدنى.

(أورويل 1949: ص312 ـ 313)

ولد **جورج أورويل** (1903 ـ 1950) في مدينة موتيهاري في السنغال ـ كان اسمه **أريك آرثر بلير** ـ وكان والده يعمل وكيلاً في مكتب حكومة المستعمرات البريطانية ليشرف على درجة نقاوة الترياق الذي تنتجه السنغال لغرض تصديره إلى الصين. وقد غادر أريك السنغال عام 1907 وهو صغير قاصداً إنجلترا مع أمّه وأخته الكبرى وكان ذلك نموذجاً مألوفاً لدى العوائل الإنجليزية عندما يبلغ الطفل الأكبر سن الالتحاق بالمدرسة. وفي عام 1917 حصل **أريك** على منحة دراسية إلى إيتون ولكنّه لم يحظ بمنحة دراسية بعد ذلك للالتحاق بالجامعة. فقرّر العودة إلى جنوب أسيا عام 1922 ليؤدّي الخدمة لمدّة خمس سنوات مع قوّات الشرطة الهندية الملكية في بورما. وقد غيّرته تلك التجربة وأصبح من أشدّ المناوئين للإمبريالية.

وقد أمضى أواخر العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين مرتحلاً بين إنجلترا وأوربا فذهب في عام 1936 إلى إسبانيا ليقاتل إلى جانب الجمهوريين (اليساريين) في الحرب الأهلية الأسبانية فأصيب بجرح إطلاقة شديد في حنجرته. وقبل أنْ تنتهي تلك الحرب وجد نفسه **ورفاقه** الإشتراكيين الآخرين يواجهون خطراً من الفاشيين الذين ذهبوا لمقاتلتهم أقلّ من ذلك الخطر الذي أحدق بهم على أيدي «حلفائهم» الشيوعيين الذين اتّهموا **بلير** ورفاقه بأنّهم طابور خامس من طراز **تروتسكي** قد انخرطوا سراً في تحالف مع العدو. وانتهى الأمر بالكثير من هؤلاء الرفاق في السجون وقد أعدم قسم منهم. وقد تمكّن **بلير** وزوجته وثلّة من رفاقه من الهرب إلى فرنسا وكانوا

قاب قوسين من الأسر حيث كان الشيوعيّون يعدّون العدّة لإلقاء القبض عليهم.

وقد نشر **بلير** كتاباً واحداً في كل سنة بين عامي 1933 و 1941 وكان يكتب باسم مستعار وهو **جورج أورويل**. ومن بين كتبه **«أيام بورما»** (**أورويل** 1934) وثلاث روايات أخرى نالت استحساناً لدى القرّاء وخمسة كتب أخرى ثقافية عامّة. وقد جلبت له بعض تلك الكتب شهرة أوسع من تلك التي جلبتها الروايات وخاصّة كتاب **«الطريق إلى مرفأ ويجان»** (**أورويل** 1937) ويوثّق هذا الكتاب آثار البطالة الجماعية والسكن غير اللائق في شمال إنجلترا. وقد شجّع على تأليف الكتاب ناشر **أورويل** اليساري **فيكتور جولانز** واختاره لجائزة نادي الكتاب التقدّمي، لكنّ انتقادات **أورويل** للسياسات الاشتراكية وتقويمه لها كانت مثيرة الجدل ممّا دفع **جولانز** إلى إضافة تمهيد للكتاب يعتذر فيه للقرّاء ويتنصّل من ادعاءات **أورويل**. وعندما أتمّ **أورويل** بعد عام من ذلك كتاب **«البيعة إلى كاتولونيا»** (**أورويل** 1938) ـ الذي يسرد فيه تجاربه في الحرب الأهلية الأسبانية ويتطرّق إلى مضايقة «حلفائه» الشيوعيين له ـ كان عليه أنْ يبحث عن ناشر آخر.

كان خلال الحرب العالمية الثانية يكتب بإفراط للصحف والمجلات وكان محرّراً أدبياً لإحدى الصحف الوطنية وعمل في هيئة الإذاعة البريطانية ـ القسم الشرقي الذي يبثّ على الموجة القصيرة إلى الهند. وعلى الرغم من أنّه لم يعاود كتابة الرواية بشكلها التقليدي، لكنّ الروايتين اللتين نشرهما بعد الحرب وهما **«مزرعة الحيوانات»** (**أورويل** 1945) و**«ألف وتسعمائة وأربعة وثمانون»** (**أورويل** 1949) هما اللتان ضمنتا له المكانة الفريدة الراسخة في كونه واحداً من أقوى الأصوات في الأدب العالمي في القرن الذي عاش فيه أو في أيّ قرن آخر. وكلتا الروايتين تُعدُّ بمثابة تصوير نقدي لاذع للأنظمة الشمولية. وعلى الرغم من أنّ **أورويل** لم ينفك يسمّي نفسه يسارياً إلاّ أنّ الهدف المباشر لانتقاداته كان حكومة **ستالين** في الاتحاد السوفيتي السابق.

وكان ذلك يحدث في الوقت الذي كان فيه الاشتراكيون الغربيون لم يفتأوا يعتذرون عن **ستالين** على الرغم من الأدلّة الكثيرة على بشاعة طغيانه الذي ذاق **أورويل** طعمه في أسبانيا.

وكانت العقيدة التقدّمية في الاتحاد السوفيتي السابق تتطلّب نوعاً من المثالية لم يألفها **أورويل** الذي كانت له عين الناقد وعقلية الواقعي فضلاً عن الأحاسيس العميقة الموجودة لدى الشخص المتحرّر من أتباع **ميل**. ومهما كان النظام الذي يعطي للناس قدراً كبيراً من الحرّية ليعملوا ويفكّروا كما يحلو لهم فإنّ ذلك النظام سيحظى بدعم **أورويل**. وبينما ظلّ يأمل أن الفوارق في الثروة بين الأغنياء والفقراء قد تصبح ضئيلة، لكنّه لم يكنْ مستعداً لقبول الطغيان ثمناً لذلك. إنّ نظاماً مثل نظام **ستالين** ـ الذي كان يحطّ باستمرار من مستوى المعيشة لدى الناس بينما يدّعي أنّه يفعل العكس ـ لم يكنْ في حقيقة الأمر «اشتراكياً» على الإطلاق، وكان الأكثر خطورة من سياساته الاقتصادية محاولاته تشويه الحقيقة والاستحواذ عليها. وقد وُجد لدى النظام في هذا المجال سلاح جاهز ألا وهو اللغة.

لم يكن **أورويل** وحده الذي يخشى أن تستغل اللغة لأغراض السيطرة على تفكير الناس، في حين يُتركون في وهم أنّهم كانوا يعبّرون عن إرادتهم الفردية. وكان القلق من الدعاية أمراً سائداً في السنوات التي أعقبت الحربين العالميتين. وربّما لم يتسنّ لأحدٍ آخر أنْ يرى بوضوح كمْ يسهل على أيّة دولة أن تمارس السيطرة على العقول وأن تسوّغ ذلك لنفسها. ولعلّ الأمر يكمن في مبدأ الحكومة نفسها ـ وفي المجتمع في الواقع ـ طالما أنّه حتّى في الدولة الفوضوية لا بدّ أن تحاول مجموعة ما أنْ تأخذ بزمام السيطرة. مع ذلك، فإنّ التاريخ الحديث أثبت **لأورويل** أنّه كلّما تشدّدت الدولة في تحقيق المجتمع المثالي، زاد بالضرورة كبت الحريات الشخصية في التفكير والحركة من جراء ذلك.

وفي عام 1946 ـ بعد النجاح الكبير الذي حقّقته رواية **«مزرعة**

الحيوانات» (**أورويل**، 1945) ـ نشر **أورويل** مقالة بعنوان **«السياسة واللغة الإنجليزية»** (**أورويل**، 1946) في المجلّة اللندنية المرموقة **«الآفاق»**. وقد وصف كاتب سيرة **أورويل ـ مايكل شيلدن** (1991، ص430) ـ تلك المقالة بأنّها مؤثّرة جدّاً. وتكمن قيمتها في الضوء الذي تلقيه على تطوّر **أورويل** كاتباً متميزاً ببراعة الأسلوب فضلاً عمّا تتوقّعه المقالة بصدد معضلة اللغة الكبرى التي يناقشها **أورويل** بجدارةٍ في روايته **«ألف وتسعمائة وأربعة وثمانون»** (**أورويل** 1949). وإذا أخذنا بنظر البحث أنّ لغته المبتكرة (نيوسبيك) اللاذعة هي لغة مبسّطة، فمن المدهش أنّ تلك المقالة التي نُشرت عام (1946) تبدأ بدعوة جادّة إلى العمل الواعي لتبسيط اللغة الإنجليزية.

> قد يعترف معظم الذين يهتمّون بهذا الموضوع بأنّ اللغة الإنجليزية في حالة مزرية لكن الافتراض السائد أنّه ليس بوسعنا فعل أيّ شيء حيال ذلك وبخاصّة العمل الواعي. ويكمن وراء ذلك الاعتقاد شبه الواعي أنّ اللغة نمو طبيعي وليست أداة نشكّلها على وفق أغراضنا.
> والمسألة المهمّة هي أن العملية قد تكون معكوسة، فاللغة الإنجليزية الحديثة ـ وبخاصّة اللغة المكتوبة ـ مليئة بالعادات السيئة التي تنتشر بالتقليد والتي يمكن تجنّبها إذا أبدى المرء استعداداً لتحمّل عناء ذلك. وإذا تخلّص المرء من تلك العادات، يصبح بمقدوره التفكير بوضوح أكثر، والتفكير الواضح بمثابة الخطوة الأولى اللازمة في سبيل التجديد السياسي.

(**أورويل** 1946: ص252 ـ 253)

إنّ «العادات اللغوية السيّئة» التي يشير إليها **أورويل** ـ والتفكير الواضح الذي يقابله مع تلك العادات ـ لها علاقة كبيرة بما يحضر في ذهن المتكلّم أو الكاتب أوّلاً ـ هل هي الكلمات أو الصور. والطريقة السليمة أنْ نبدأ من

الصور الذهنية ثم نبحث عن الكلمات التي تصف تلك الصور. أمّا إذا قام المرء بعكس ذلك، فقد يميل إلى السماح للكلمات لتنتظم مع بعضها في نماذج من العبارات البالية. كما يسمح ذلك للكلمات أنْ تحدّد المعنى وليس العكس.

> لا تتوقف اللغة الإنجليزية الحديثة ـ في أسوأ حالاتها ـ على التقاط المفردات لأجل معانيها واختراع الصور لجعل المعنى أكثر وضوحاً. إنّما هي تكمن في لصق سلاسل طويلة من الكلمات التي وضعها شخص ما في ترتيب معيّن وجعل النتائج أكثر قبولاً بالخداع المحض. وجاذبية هذه الطريقة في الكتابة تكمن في كونها طريقة سهلة.
>
> (**أورويل** 1946، ص259)

> إنّ هذا الغزو لعقل شخص ما بالمصطلحات الجاهزة يمكن تفاديه إذا كان المرء يقظاً محترساً من تلك المصطلحات. وكلّ واحد من تلك المصطلحات قادر على تخدير جزء من دماغ المرء.
>
> (**أورويل** 1946، ص263)

تشبه وجهة نظر **أورويل** ـ من ناحية ـ النصيحة التي تقدّم بشكل عام إلى طلبة التأليف الموسيقي. فهم يحذرون من العزف على لوحة المفاتيح حيث من السهل جداً أن يطلقوا أصابعهم للقيام بالتأليف عندما تنجرف إلى أنماط مألوفة ومريحة. والتأليف الذهني أقدر على إنتاج موسيقى أصلية ليست مقلّدة وفكرية ليست عاطفية. ويبدو **أورويل** قلقاً ـ على المستوى الأبعد ـ بسبب المقولة: «إذا كان الفكر يفسد اللغة، فإنّ باستطاعة اللغة أن تفسد الفكر». (**أورويل** 1946، ص262). وإذا بدأنا بالصور الذهنية فإنّ تلك الصور ستعبّر عن أشياء ملموسة بينما أنْ نبدأ بالكلمات فذلك أقرب إلى إنتاج فكري مجرّد

تماماً. وليس **أورويل** ـ على الرغم من واقعيته ـ ضد التفكير المجرّد طالما أنه يقوم على أساس من الواقع المشاهد.

> عندما تفكّر بمادة ملموسة فإنك تفكّر من غير كلمات وعند ذلك، إذا رغبت في وصف الشيء الذي كنت تتصوّره، فربما تبدأ تتصيد الكلمات إلى أن تعثر على الكلمات التي تبدو لك مناسبة لذلك الشيء. وعندما تفكّر بشيء مجرّد فإنك تميل إلى استخدام الكلمات من البداية. وربّما من الأفضل تأجيل استخدام الكلمات ما أمكن ذلك والوصول إلى المعنى الواضح قدر المستطاع من خلال الصور أو الأحاسيس.

(**أورويل 1946**، ص264).

وترتبط هذه المناقشة بالمناظرة القديمة في الفلسفة الغربية عن الواقعية والإسمانية (مذهب فلسفي يقول بأن المفاهيم المجرّدة، أو الكلمات، ليس لها وجود حقيقي وأنّها مجرّد أسماء ليس غير) ـ إذا كان لمعنى الكلمات صلة بالأشياء خارج اللغة أوّلاً. لكنْ أين مكان «السياسة»؟ والجواب هو أنّ فصل اللغة عن الواقع المشاهد هو الذي يمكّن الحزب السياسي أنْ يديم معتقداً سياسياً بين أتباعه ويخدع أولئك الذين يريد استعبادهم. وإذا أفلح الحزب في استخدام اللغة بطريقة تمنع الصور الذهنية من الحضور، لا يصبح بمقدور الناس فهم ما يجري لهم وهكذا لا يستطيعون الثورة على أمرٍ لا يفهمونه.

> إنّ الحقيقة الثابتة في زماننا أنّ الكتابات السياسية رديئة. وإذا لمْ يصح ذلك نجد أنّ الكاتب بشكل عام متمرد بعض الشيء على تقاليد حزبه ويعبّر عن آرائه الخاصّة وليس عن «خط الحزب». ومهما كان لون المعتقد السياسي فهو يتطلّب أسلوباً تقليدياً جامداً.

(**أورويل 1946**، ص260 ـ 261)

تمثل الخطابة والكتابة السياسية في زماننا إلى حدٍّ كبير دفاعاً عن شيء لا ينبغي الدفاع عنه. إذ نحتاج إلى مثل تلك المفردات إذا ما رغب المرء في تسمية الأشياء من غير استدعاء الصور الذهنية.

(**أورويل** 1946، ص261 ـ 262)

لا ينطوي التدخّل اللغوي الذي يدعو إليه **أورويل** على إعادة بناء اللغة ولكنه يطالب بتغيير الطريقة التي تستخدم فيها مكوّنات اللغة. وعلى المرء أن يبدأ دائماً بالأفكار لا بالكلمات، وبالتفكير بما هو ملموس ويمكن ملاحظته تجريبياً ولذلك يمكن التحقّق منه. وعند ذلك فقط يمكن للغة أن تطمح إلى خدمة مصالح الحقيقة وليس لمجرّد خدمة مصالح السلطة.

وقد أوضح في نهاية المقالة أنّ دعوته إلى تأسيس الأفكار المجرّدة على الواقع الملموس لا يعني إطلاقاً رفض تلك الأفكار رفضاً قاطعاً. بل على العكس من ذلك، فالمبالغة في التشكّك في الأفكار المجرّدة يمكن أن تؤدّي إلى نتائج سياسية وخيمة لا تُحمد عقباها. «لقد أوشك ستيوارت چيْس وآخرون على الادّعاء أنّ جميع الكلمات المجرّدة خالية من المعنى كما اتخذوا ذلك ذريعة للدفاع نوعاً من الاستسلام السياسي. فمثلاً طالما لا تعرف معنى الفاشية كيف يتسنّى لك النضال ضد الفاشية؟» (**أورويل** 1946، ص265). و**ستيوارت چيْس** (1888 ـ 1985) هو مؤلّف كتاب «**طغيان الكلمات**» (**چيْس** 1938) وهو كتاب واسع الانتشار ساعد على تبسيط علم المعاني العام كما يمثّل حركة تهتم بالكيفية التي تقودنا فيها الفخاخ المجرّدة ـ المحمّلة باللغة ـ إلى أنماط مزيّفة من التفكير. ويبدو أنّ الحقيقة القائلة إنّ **چيْس** شجّع على التدخّل المباشر في الاستخدام اللغوي ـ من أجل الوصول إلى التفكير الواضح ـ قد ربطت بينه وبرنامج **أورويل**. ولكنّ **چيْس** كان متشكّكاً ـ كما يوحي الاقتباس المذكور آنفاً في الكلمات المجرّدة إلى الدرجة

التي يوهم نفسه فيها أنّ «طغيان» تلك الكلمات أكثر واقعية من طغيان **هتلر** وقد كتب قبل ذلك في كتابه يقول:

> تتجسّد المصطلحات المجرّدة في هيئة أشخاص لتصبح وقائع محرقة ومقاتلة. مع ذلك تكون المعرفة في علم المعاني عامة، فإنّ النار المدمّرة نادراً ما تبدأ.

فاللغة البذيئة الآن هي أقوى الأسلحة المتوافرة في مشاجب الطغاة والديماغوجيين. انظر إلى الدكتور **غوبلز**. في الواقع، من غير المعقول أنّ شعباً ضليعاً في علم المعاني يمكن أن يتحمّل أيّ طاغية سياسي متجبّر مهما كان جنسه. والخطبة المعتادة لدى **هتلر** الطموح يمكن أن تترجم إلى معناها الحقيقي إذا كان فيها معنى. والكلمات والمصطلحات المجرّدة التي ليس لها مدلولات يمكن الرجوع إليها إنّما تسجّل فراغاً في المعنى وضجيجاً لا معنى له. على سبيل المثال:

> إنّ أرض الآباء الآريين التي أرضعت أرواح الأبطال تناديكم من أجل التضحية الكبرى التي لا تفوتكم ـ أنتم يا مَنْ تجري في عروقكم دماء الأبطال ـ التي سيتردّد صداها في أروقة التاريخ إلى الأبد.

ويمكن نقل تلك العبارات كما يأتي:

> إنّ الهذر مذر التي أرضعت الهذر مذر، تناديكم من أجل الهذر مذر التي لا تفوتكم ـ أنتم يا مَنْ تجري في عروقكم دماء الهذر مذر التي ستردّد الهذر مذر في الهذر مذر الخاصّة بالهذر مذر.
>
> لا يقصد هنا من عبارة الهذر مذر المزاح لكونها تمثّل فراغاً في المعنى. ولا يأتي من ذلك الفراغ شيء. والسامع ـ المتمرّس في اختزال الأفكار المجرّدة من الطراز الأوّل إمّا إلى الصفر أو إلى سلسلة من الأحداث المتشابهة في عالم التجربة الواقعي ـ والمنيع على الترابط العاطفي مع تلك الكلمات.

ببساطة لا يسمع شيئاً مفهوماً. كما أنّ بإمكان الديماغوجي أنْ يستخدم اللغة السنسكريتية لهذا الغرض.

(چنيس 1938، ص14)

إذا كان **چنيس** يعتقد أنّ اللغة البذيئة الآن أقوى سلاح متوافر في مستودع الأسلحة عند الطغاة الديماغوجيين (زعماء الدهماء)، فإنّ لدى **أورويل** جرساً يذكّره بأنّ مجتمعات الصناعة العسكرية التي يمتلكها **هتلر** و**ستالين** ليست من السهل تحويلها إلى لغو فارغ، ولعلّ لغة هتلر الطنّانة ودعاية **غوبلز** لعبتا دوراً رئيساً في وصول النازيين إلى السلطة. أمّا بعد أن أصبحت السلطة بأيديهم ويخشون ضياعها فإنّ الطريقة المثلى في محاربة تلك السلطة ليس في الادّعاء أنّ أفكارهم التجريدية فارغة من المعنى. بل على العكس من ذلك، كانت ثمّة حاجة ملحّة لدى الناس ليروا كيف أنّ استخدام الطغاة للكلمات المجرّدة ملأهم بالمعاني الملموسة الرهيبة.

وفي رواية **أورويل «ألف وتسعمائة وأربعة وثمانون» (أورويل 1949)** نجد أنّ نيوسبيك هي اللغة الإنجليزية التي أُعيدت صياغتها في أوقيانوسيا. وتدخل أوقيانوسيا في حرب دائمة مع دولتين عالميتين وهما القارة الأوربية ـ الآسيوية وشرق آسيا. ويسيطر الحزب عليها ورئيسها ـ الأخ الأكبر ـ هو بمثابة رمز وليس شخصاً حقيقياً. وتوجد بطانة مقرّبة من الحزب وتمثّل 2٪ من مجموع السكّان وبطانة حزبية أكبر لا تتمتّع بشيء من تلك الامتيازات. أمّا البروليتاريا (الطبقة الكادحة وتمثّل 85٪ من مجموع السكان) ـ فلم تتغيّر حياتهم بشكل كبير قبل الثورة وبعدها سوى أنّهم من الناحية الماديّة أصبحوا أسوأ حالاً بكثير. والسيطرة على العقول ـ التي نجد وصفها في الاقتباس الافتتاحي المأخوذ من الرواية ـ موجّهة كلياً إلى أعضاء البطانة الحزبية الكبرى ويتمّ تطبيقها على يد الشرطة الفكرية التي تسيطر عليها البطانة المقرّبة. وكانت الطبقة الكادحة ينظر إليها على أنّها لا تستحق عناء الالتفات إليها.

وقد وضعت فكرة إعادة صياغة اللغة الإنجليزية ـ بتقليص مفرداتها ـ موضع التنفيذ بشكل بارز على يد سي . كي. **أوجدن** (1889 ـ 1957)، (يُنظر الفصل الأول من هذا الكتاب). وقد قاد الفصل الخاص بالمصطلحات في كتاب «**دلالة المعاني**» (**أوجدن وريتشاردز**، 1923) ـ لمؤلفيه **أوجدن وآي. آي. ريتشاردز** (1893 ـ 1979) **أوجدن** إلى صياغة فكرة «اللغة الإنجليزية الأساسية» القادرة على التعبير عن كل شيء بمفردات لا تتجاوز ثمانمائة وخمسين كلمة فقط. وقد أبدى **أورويل** اهتمامه باللغة الإنجليزية الأساسية وكتب عنها في مناسبتين مختلفتين في أربعينيات القرن العشرين. وقد هلّل أوجدن ورحّب بمميّزات هذه اللغة وأكّد على حقيقة أنّها تستغني عن الأفعال ونلحظ الشيء نفسه في نيوسبيك. (**أورويل** 1949، ص165) ومن مميّزاتها الأخرى أنّها تستبدل صفات سلبية معيّنة بما يعادلها من الصفات الإيجابية مسبوقة بأداة النفي (-un). ويبالغ في هذه الميزة إلى حدّ الإسفاف في نيوسبيك ـ فمثلاً الكلمة المرادفة لكلمة «رهيب» في اللغة القديمة هي «زائد ضعفي سيء».

ومثل اللغة الأساسية مثل المشروع الذي يحمله كتاب «**دلالة المعاني**» (**أوجدن وريتشاردز**، 1923) وقد انطلق المشروع منه ـ وكانت هذه اللغة محاولة لحلّ أزمة قائمة في المعنى في العالم الحديث. وحسب وجهة نظر **أوجدن**، فإنّ الحرب العالمية الأولى ذاتها كانت نتيجة سوء استخدام الكلمات المجرّدة مثل الديمقراطية والحرّية لأغراض دعائية، وأيّ أمل في السلام العالمي في المستقبل يعتمد على قدرة الأشخاص المفكّرين على السيطرة على معاني تلك الكلمات لئلا يُساء استخدامها. ويبدأ كتاب «**دلالة المعاني**» بسردٍ تاريخي للمحاولات التي قامت بهذا الاتجاه ويشمل ذلك الحلّ الذي اقترحه **جون لوك** (1632 ـ 1704)، (يُنظر الجزء الأوّل ـ الفصل التاسع). وقد صنّف **لوك** الأفكار إلى بسيطة ومعقّدة. ويعتقد **لوك** أنّ من بين تلك الأفكار المعقّدة أفكاراً يسمّيها «الأنماط المختلطة» وتشمل جميع المصطلحات الأخلاقية ـ وهي الأكثر احتمالاً على خلق سوء الفهم ـ ما لم

يتمّ تحديدها بشكل دقيق على وفق الأفكار البسيطة المستقاة من التجربة الحسّية المباشرة التي تتّحد مع بعضها لتشكّل تلك المصطلحات. وللسبب نفسه أساساً، اعتقد **أوجدن** أنّ تقليص اللغة إلى ثمانمائة وخمسين كلمة ـ والقسم الأكبر منها يشير إلى المواد الملموسة ـ سيجعل من المستحيل في النهاية استخدام اللغة بطريقة يخدع فيها الناس لأغراض دعائية.

بيد أنّ **أورويل** أدرك أنّ ذلك قد يكون له في الواقع أثر عكسي. ويمكن محاربة الدعاية فقط بالتحليل المنطقي والمناظرة. وهذا يتطلّب إعادة كتابة العبارات الدعائية بصيغة مختلفة. وإذا أصبحت مثل هذه العملية لإعادة الكتابة مستحيلة بسبب فقدان الكلمات المرادفة التي من خلالها يمكن إعطاء الفكرة الواحدة أشكالاً لغوية شتى وعند ذلك لم يكن من الممكن الشك في أيّ عبارة من العبارات. وقد وضع **أورويل** ذلك في صميم الهدف الدقيق لنيوسبيك «لجعل جميع أنماط التفكير الأخرى مستحيلة». فمثلاً وحسب أهواء الحزب نجد أنّ اثنين زائداً اثنين تساوي خمسة، ونجد بطل الرواية «**ونستن سميث**» يدرك بالدليل الذي تراه عيناه أنّ ذلك خطأ، ولكنّ الحزب يتمتّع بسيطرة كافية على أفكاره ولغته حيث إنّه لا يستطيع جمع خيوط المناظرة التي يعرفها بالحدس والتي يمكن إثبات خطأ المعادلة الحسابية. ويصحّ الشيء نفسه على عمليات الحزب في إعادة كتابة التاريخ التي ينهك **ونستن** نفسه بها وبشعاراتها الثلاثة:

الحرب هي السلام

الحرية هي العبودية

الجهل قوّة

أمّا زوجة **ونستن** «**كاثرين**» المنفصلة عنه «فليست لديها فكرة تدور في خلدها إلاّ وكانت شعاراً» (**أورويل** 1949، ص69) أيْ أنّها عبارة عن ملازمة لفظية بين الكلمات والأفكار التي قد وضعها «الحزب» في علب جاهزة.

وبتقليص عدد المفردات والملازمات اللفظية الممكنة لها فإنّ «الحزب» يقلّل على نحو صارم حدوث الأفكار الأصلية سواء أكانت تقوم على الملاحظة التجريبية أم التفكير الفردي. وتمثّل تضييق الخناق على الدليل الحسّي والإبداع في ربط المفردات بالنسبة **لوينستن** أشدّ الممارسات فساداً واضطهاداً في الحزب:

كان «الحزب» يأمرك أن ترفض الدليل الذي تراه عيناك وتسمعه أذناك. وكان ذلك من الأوامر الجوهرية التي لا تُناقش. وغاص قلبه عندما فكّر بالقوّة الموجّهة ضدّه، والسهولة التي يستطيع بها أيّ مفكّر في «الحزب» أنْ يهزمه في المناظرات. والحجج البارعة التي ليس بمقدوره فهمها، ناهيك عن الردّ عليها. ومع ذلك فقد كان على صواب. الصخور صلبة والماء سائل، والأشياء التي لا يسندها شيء تسقط باتجاه مركز الأرض. وقد غمره شعور بأنّه من ذوي الشأن فراح يسطّر على الورق بديهة مهمة:

> إنّ الحرية أنْ تقول إنّ اثنين زائداً اثنين تساوي أربعة. وإذا ضمنا ذلك فإنّ الأشياء الأخرى تترتّب عليه.
>
> (**أورويل** 1949، ص84)

> وبسبب الطريقة التي سيطر بها «الحزب» على ملكته اللغوية أصبح لا يطمح في فهم المناظرات أو الردّ عليها. وفي نهاية الرواية، يومئ **وينستن** ـ وقد تعطّل عقله بسبب التعذيب ـ عندما يبحث ـ وهو فاقد الوعي تقريباً ـ في الغبار الموجود على الطاولة: 2 + 2 = 5.
>
> (**أورويل** 1949، ص303)

وترتبط نيوسبيك (اللغة المبتكرة) مباشرة بالأفكار التي عبّر عنها **أورويل** في مقالته **«السياسة واللغة الإنجليزية»** (**أورويل** 1946). ولأنّ هذه اللغة هي

الأداة الفاعلة في كبت الفكر، فإنّها تمثّل النهاية المروّعة للطريق الذي يصفه **أورويل** حيث تسلكه اللغة الإنجليزية وقد بلغت المرحلة التي فات الآوان عندها للتخلّص من العادات اللغوية السيئة التي تمنع التفكير الواضح والتطوّر السياسي لأنّ مثل تلك العادات قد ترسّخت في بنية اللغة. وربّما يبدو تأثير اللغة المبسّطة ـ الذي شعر به **أورويل** نفسه كونها أمارة إضافية إلى المرحلة التي بلغتها تلك التطوّرات. وقد اقترحت اللغة المبسّطة أصلاً لتكون طريقة لتأطير اللغة في الواقع الملاحظ وهي تهدف إلى القيام بتلك المشاهدة (الملاحظة بالتدخّل المباشر في بنية اللغة الإنجليزية وتقليصها إلى جزء بسيط من شكلها التقليدي. ألمْ يكنْ ذلك شكلاً من أشكال الاستبداد اللغوي حيث تقيّد حرّية الناس في الكلام والتفكير كما يشاؤون بدلاً من إطلاقها؟ وإذا كان ذلك تعسّفاً فإنّ **أورويل** صاحب فلسفة التدخّل في الاستخدام اللغوي لا يسعه أن يؤيّد ذلك بنفس القدر مثلما يرفض **أورويل** الاشتراكي أن يهضم (يستوعب) تجاوزات العقيدة الستالينية.

والمسألة التي أثارها **أورويل** في نهاية مقالته عام 1946 ـ الخاصّة بانعدام الثقة المتزايدة بالأفكار المجرّدة التي تؤدّي إلى العجز عن تمييز الفاشيّة ومحاربتها ـ يتردّد صداها في وصف كلمة «حر» في اللغة المبتكرة (نيوسبيك)، (يُنظر الاقتباس المذكور في بداية هذا الفصل). وقد قُيّدت الكلمة بمعناها الملموس فقط. «هذا الكلب خالٍ من القمل» هذه العبارة تستدعي بالتأكيد صورة ذهنية أكثر وضوحاً ممّا تستدعيه عبارة «متحرّر سياسياً» أو «متحرّر فكرياً». ومرّةً أخرى، في الوقت الذي تحسب فيه التجريدات من غير مرساة ملموسة شديدة الخطورة فإنّ الفشل في استخدام الأفكار المجرّدة للابتعاد عن المراسي الملموسة الرئيسة لا يقلّ خطورة عن ذلك.

ونجد في أوقيانوسيا أنّ الكادحين فقط يحافظون على «آدميتهم» (**أورويل** 1949، ص172) ونلحظ ومضات عابرة في حديثه أنّ لغتهم هي

اللغة القديمة «أولد سبيك». كما يبدو في المحادثة الخاصّة بسحبة اليانصيب التي يستمع إليها **ويتستن** في الحانة:

> «لم لا تصغي لما أقوله لك؟ فأنا أخبرك أنه لم يفزْ أيّ من الأرقام التي تنتهي بالرقم سبعة لأكثر من أربعة عشر شهراً خلت!
> - أجل إذن فاز ذلك الرقم!
> - كلا لمْ يفزْ! تركت الأرقام كلها في مدينتي وكنت أدوّنها على ورقة لأكثر من سنتين. وأفعل ذلك بانتظام مثل الساعة. وأؤكّد لك لم يفزْ أيّ رقم ينتهي بالرقم سبعة!
> - أجل، فاز الرقم سبعة!»

(**أورويل** 1949، ص88)

ويبدو أنّ كلّ واحد من هؤلاء الكادحين قادر على التفكير المستقلّ ويقوم أحدهم بطرح مناظرة تقوم على الدليل التاريخي الذي يفوق قدرة أيّ من أعضاء «الحزب». حيث يقوم الحزب بإعادة كتابة التاريخ لأعضائه كلّ يوم ليضمن عدم استيعاب الأعضاء التاريخ ووقائعه. فضلاً عن ذلك، فإنّ حقيقة أنّ هؤلاء الكادحين يجادلون في الأرقام تتقابل مع عجز أعضاء الحزب عن الجدل في المعادلة 2+2. ولعل الخصائص العامّية الكثيرة في لغة هؤلاء «اللغة القديمة» تجعل منها جرساً يدقّ اسم الحرّية في أذن **أورويل**. وقد كتب في كتابه «**الشعب الإنجليزي**» (**أورويل 1947**) يقول:

> ربّما نجد اللغة الفصحى من أشدّ أعداء اللغة الإنجليزية الجيدة. هذه اللهجة المقيتة (المملّة) ـ لغة المقالات الرئيسة في الصحف والكرّاسات الحكومية والخطب السياسية ونشرات الأخبار في هيئة الإذاعة البريطانية ـ آخذة بالانتشار من غير شك. وهي تتغلغل في السلّم الاجتماعي نزولاً. وفي اللغة

المحكيّة صعوداً. وسمتها البارزة اعتمادها على العبارات الجاهزة ـ مثل في الوقت المناسب، أغتنم أول فرصة، تقدير عميق ـ التي كانت يوماً ما جديدة وواضحة بيد أنّها أصبحت الآن مجرّد وسائل لتعليب الأفكار وعلاقتها باللغة الإنجليزية الحيّة مثل علاقة العكّازة بالساق. وكلّ من يحضّر مادة إذاعية أو يكتب لجريدة «التايمز» يتبنى هذا النوع من اللغة بطريقة تكاد تكون غريزية وهي تنقل العدوى إلى اللغة المحكيّة كذلك. لقد وهنت لغتنا كثيراً إلى الحدّ الذي تصبح فيه الثرثرة البلهاء في مقالة **سويفت** عن آداب الحديث (وهي نقد لاذع للطريقة التي يتحدّث بها أبناء الطبقة الراقية في أيام **سويفت**) في واقع الأمر محادثة ممتازة على وفق المعايير الحديثة.

(**أورويل** 1947، ص26 ـ 27)

وتمثّل بقيّة هذه الفقرة بُعداً سياسياً (أو سياسياً ـ اجتماعياً على وجه الدقّة) في نظرة **أورويل** إلى اللغة والحرّية. ولعلّ قوّة اللغة في تعضيد التفكير الواضح ومحاربة الاستبداد ـ كما تطرّق **أورويل** لذلك في مقالته **«السياسة واللغة الإنجليزية»** (**أورويل 1946**) ـ موروثة في لغة الطبقة العاملة. ويعتقد **أورويل** أنّ الاتجاهات في اللغة والفكر التي ينبغي مقاومتها هي تلك التي ينسبها إلى الطبقتين المتوسطة والراقية.

إنّ الانحطاط المؤقّت في اللغة الإنجليزية مردّه ـ مثل أشياء أخرى كثيرة ـ إلى نظام الطبقات الفوضوي لدينا. لقد أصبحت اللغة الإنجليزية «المصقولة» تعاني من فقر لأنّها ـ لفترة طويلة ـ لم تستمد القوّة من الطبقات الكادحة. إنّ أكثر الناس استخداماً للغة البسيطة الملموسة الذين يفكّرون بالاستعارات التي تستدعي فعلاً صوراً مرئية هم أولئك الذين يعيشون في تماس تام مع الواقع الفعلي. وتعتمد حيوية اللغة الإنجليزية على

الإمدادات المستمرّة من ذلك النوع من الصور. وهكذا، فإنّ اللغة ـ واللغة الإنجليزية بخاصّة ـ ستعاني عندما تفقد الطبقات المثقفة تواصلها مع العمال الكادحين.

(**أورويل** 1947، ص27)

ويعود السبب ـ في جزء منه ـ في حفاظ الكادحين في أوقيانوسيا على آدميتهم إلى أنّهم تمسّكوا بلغتهم الحقيقية. واللغة الإنجليزية التقليدية ـ على علاتها ـ تغذّي الأمل بحرّية التعبير والفكر وتستمرّ في ذلك إلى أن تختفي جميع تلك الاحتمالات من الوجود بفعل نشر اللغة الفصحى. ويستنتج **وينستن** ـ في الرواية ـ أنّ الأمل الوحيد لمستقبل معقود على الكادحين ويتطابق هذا الاستنتاج مع وجهة نظر **أورويل** عن مستقبل اللغة كما عبّر عنه في كتابه «**الشعب الإنجليزي**» (**أورويل** 1947). ويحذّر **أورويل** العالم ـ من خلال اللغة المبتكرة «نيوسبيك» ـ أنّ خطر التوحيد القياسي (التقييس) في اللغة يقود إلى التقييس في الفكر. وبشكل خاص قد تنجم محاولات إعادة صياغة بنية اللغة ـ حتى لو كانت تهدف إلى تطوير الفكر ـ عن استبداد لا يقلّ خطراً عمّا فعلته الثورات الشيوعية. ويتعاظم الخطر ـ بشكل خاص ـ عندما يصبح تقليص اللغة ـ كما حصل مع اللغة المبسّطة ـ الوسيلة التي يمكن بوساطتها لجم اللغة و كبح جماحها.

وينسجم التناقض الذي أسّسه **أورويل** في اللغة عند الطبقات الاجتماعية المختلفة مع الفرق بين وجهات النظر التجريبية والاصطلاحية (التقليدية) عن اللغة. ولعلّ واحدة من التجسيدات الحديثة المعروفة لذلك الصراع تتمثّل في رفض **أوجدن وريتشاردز** (1923) لوجهة نظر **فرديناند دي سوسير** ـ مسايراً نمطاً من التفكير النسبي السائد في أوروبا ـ أنّ معنى الكلمة لا يرتبط بشيء ماديّ في العالم من حولنا ولكنّه أمر فكري يمثّل جزءاً من لغة معيّنة بالقدر نفسه الذي يستعمل فيه النمط الصوتي ليدلّ عليه. والدليل على ذلك يشمل

وجود كلمات خاصّة بالتجريدات والأشياء الأخرى من قبيل وحيد القرن وهو كائن لا وجود له في الكون. (وحيد القرن حيوان خرافي له حجم فرس وذيل أسد وقرن وحيد في وسط الجبهة). فضلاً عن الوسائل المتباينة ـ بشكل كبير ـ التي تقسّم بها لغات هذا العالم، فمثلاً على وفق الألوان التي تميّزها ـ أو لا تميّزها ـ تلك اللغات وكذلك الفئات المتنوّعة (كالأسماء وجنسها مثلاً)، التي تصنّف اللغات فيها مفرداتها، والاستعمالات الاستعارية للمفردات وحدوث التغيير أو التبدّل الدلالي.

وقد عكف **أوجدن وريتشاردز** (1923) ـ وهما يمثّلان التقليد التجريبي البريطاني ـ على دراسة وجهة نظر **سوسير** ورفضاها على أساس أنّها تناقض نفسها. لأنّه إذا كانت معاني الكلمات معزولة تماماً عن الأشياء في العالم الواقعي، فليست هناك من إمكانية للتحقّق فيما إذا كانت الأشياء التي يقولها الأشخاص حقيقية أو لا بدءاً بعبارة **سوسير** نفسه:

> لسوء الحظ أنّ هذه النظرية الخاصّة بالإشارات ـ بإغفالها كليّاً الأشياء التي تدلّ عليها الإشارات ـ كانت من البداية مقطوعة الصلة بأيّة طرق علمية للتحقّق. ولا يبدو أنّ دور **سوسير** ـ مع ذلك ـ قد تابع هذه المسألة بما فيه الكفاية لكي يوضح هذا الخلل.

(أوجدن وريتشاردز 1923، ص8)

وينطوي موقف **أورويل** على أنّ اللغة الإنجليزية في منتصف القرن العشرين في حالة خطرة لأنّ أولئك الذين يمتلكونها ويكتبون بها يفعلون ذلك باتّباعهم نموذج **سوسير**، حيث يعاملون المفردات كما لو كانت منقطعة الصلة عن الواقع ولذلك يتكلّمون بمعان اعتباطية وداخلية بدلاً من أنّ يكونوا منهمكين بالعالم. هذا ما يفعله أفراد الطبقات الوسطى والراقية ـ في الأقلّ ـ ممن يتكلمون اللغة الإنجليزية «الفصحى». وتوحي المقتطفات المذكورة في

أعلاه من كتاب «**الشعب الإنجليزي**» (**أورويل** 1947) أنّ الطبقات الكادحة يتّبعون نموذج **أوجدن وريتشاردز** (1923) بدلاً من ذلك، حيث يكون المعنى مرتبطاً بالأشياء الموجودة في العالم. ولأنّ **أورويل** كان اشتراكياً مخلصاً فقد اعتقد أنّ طريقة الطبقة العاملة في الدلالة أفضل وأسلم وأصدق من محتويات اللغة الإنجليزية التي لا يمكن التحقّق من صدقها.

وممّا لا شكّ فيه أنّ **أورويل** الواقعي في أعماقه قد أدرك الحدّ الذي تمثّل فيه وجهات النظر تلك التعميمات الفضفاضة التي تصف الطبقة العاملة برومانسية وتفشل في تفسير كيف أنّ شخصاً من الطبقة المتوسّطة من مدينة إيتن القديمة مثل **أورويل** بوسعه أن يفهم تلك الأمور بوضوح أكثر من أيّ عامل منجم في لانكشير. بيد أنّ مثل هذه الاعتراضات لا تبرز عندما شعر بقوّة بالحاجة إلى الإشارة إلى التعقيدات السياسية الخطيرة الناجمة عن الاعتباطية في اللغة.

وقد أوضح **أورويل** وجهة نظره في ـ روايته «**ألف وتسعمائة وأربعة وثمانون**» (**أورويل** 1949) ـ الخاصّة بالفروق الأساسية بين اللغة الإنجليزية «الفصحى» ولغة الطبقة العاملة وذلك بدفعه اتجاهات التقييس إلى حدّها الأقصى في صيغة اللغة المبتكرة «نيوسبيك». وعلى الرغم من أنّ هذه اللغة أخذت بعضاً من إلهامها من اللغة المبسّطة التي قدّمها **أوجدن**، إلا أنّها تقوم على مبدأ **سوسير** تماماً حيث إنّ معانيها لا يمكن التأكّد منها بمقابلتها بأيّ شيء في العالم الواقعي. إنّ ما يريد **أورويل** أنْ يقترحه هو أنّ الأمل الأفضل لمستقبل البشرية يكمن في التظاهر كما لو كانت اللغة تعمل بالطريقة التي يفرضها **أوجدن وريتشاردز** (1923)، بربطها بالواقع الملاحظ كما يفعل مستخدمو اللغة من الطبقة العاملة، وبرفض التمويه عليها على وفق وجهة النظر **السوسيرية** التقليدية (الاصلاحية) عن اللغة ـ التي تصف بدقّة متناهية ـ وبالعجب ـ النتائج الخطيرة للغة الفصحى. وهو يعتقد أنّ بوسعنا فعل ذلك لأنّ اللغة ليست «نمواً طبيعياً» ولكنّها مؤسّسة نحكم السيطرة عليها. ونحن

بحاجة إلى التشكّك ـ فقط بالقدر الذي يكفي ليبقينا يقظين ضد أولئك الذين يريدون التحكّم فينا. ولكنّ علينا أنْ لا ننسى مطلقاً أنّ طريقة قوّية جداً قد يلجأ إليها أولئك بتشجيعنا لأنْ نكون متشكّكين جدّاً إلى الحدّ الذي لا نصدّق أنهم يتحكّمون فينا. وإذا أردنا أن نبقى أحراراً، فعلينا أنْ نكون متشكّكين في كلّ شيء بما في ذلك ـ على سبيل المفارقة ـ التشكّك نفسه. ويبقى الأمر ذا مغزى فقط طالما أنّنا لا نضايق أنفسنا في زاوية الشكّ في المعادلة البسيطة 2+2=4.

وهذه هي الزاوية التي يحتلّها أعضاء الحزب من العامّة في أوقيانوسيا، كما يحتلّها **ستيوارت چيس** وآخرون من الذين لا يستطيعون الكفاح ضد الفاشية لأنّ تشكّكهم قد أعماهم عن واقع التجريدات. وفي الزاوية ذاتها يقبع أولئك الذين ينكرون أنّ حاصل جمع 2+2 يمكن أنْ يثبت على أساس شيء ما أكثر دقّة من «المدلول الاعتباطي» والذين يجدون في أنّ النسبية الفائقة تحريراً من «استبداد الكلمات» ـ ليس بالمعنى الذي قصده **چيس** ـ ولكن بالمعنى الذي توفره اللغة على أنّها تجسيد للمنطق والحقيقة. وليس بوسع أحد أنْ يدرك المنطق أو الحقيقة بشكل كامل ـ وتستمر المناظرة ـ لذلك فإنّهما أسطوريان (لا وجود لهما). وتتلّخص رسالة **أورويل** بما يأتي:

تجنّب النهج الذي يسعى إلى الحقيقة والمعرفة كلّها وإلاّ فلا، وتعلّم ما تستطيع لأنّ كلّ شيء مهما صُغر له وزن. تعلّم الأشياء بشكل مبسّط ومباشر كلّما أمكنك ذلك وانقلها إلى الآخرين بالطريقة نفسها. وفوق كل ذلك، يجب أن تعلم أنّ «الاستبداد» المجازي للكلمات هو الذي يقف في طريق الاستبداد غير المجازي للأخ الأكبر (الطاغية المستبد).

الفصل الرابع

ورف: اللغة والفكر



يميل سلوك العاملين في أماكن تخزين «حاويات البنزين» نحو طابع معيّن، أيْ توخّي الحذر بينما يصبح سلوكهم مختلفاً في أماكن تخزين «حاويات البنزين الفارغة» ـ ألا وهو اللامبالاة وعدم الاكتراث ـ فتختفي تعليمات السلامة الخاصّة بمنع التدخين أو رمي أعقاب السجائر في أماكن العمل. مع ذلك قد تكون «الحاويات الفارغة» أشدّ خطورة لأنّها تحتوي على بخار قابل للانفجار. إنّ الموقف خطر من الناحية الواقعية بيد أنّ التحليل اللغوي على وفق القياس المعتاد لا بدّ أنْ يستخدم كلمة «فارغة» التي توحي حتماً بانعدام الخطر. وتستخدم الكلمة «فارغة» في نمطين لغويين: (1) كونها مرادفة واقعية لمفردات مثل «لاغ وباطل، سلبي وخامل». و(2) تستخدم في تحليل المواقف الواقعية من غير الاهتمام بالبخار وآثار السائل أو الفضلات المتناثرة في الحاوية. ويعطى الموقف اسماً في نمط منها وهو رقم (2) ثمّ يتمّ تطبيق ذلك الاسم أو العمل به في النمط الآخر وهو رقم (1). وتعدّ هذه صيغة عامّة للتكييف اللغوي للسلوك ضمن صيغ خطرة.

في معمل تقطير الخشب كانت أنابيب التقطير مغلفة بمادّة عازلة مصنوعة من اللايمستون وتسمّى في المعمل «باللايمستون العازل». ولم يحاول أحد حماية هذه المادة ضد الحرارة الشديدة أو من ألسنة اللهب. وبعد فترة من الاستعمال تسرّبت النار من تحت أنابيب التقطير إلى «اللايمستون» التي احترقت بشدّة وكانت تلك مفاجئة للجميع. لأنّ تعرّض تلك المادّة للأبخرة الناجمة عن حامض الأسيتيك المتصاعدة من أنابيب التقطير قد حوّلت جزءاً من مادّة اللايمستون (كاربونات الكالسيوم) إلى أسيتيت الكالسيوم: إذ يتفسّخ هذا المركّب عند احتراقه ويشكّل عنصر الأسيتون شديد الاشتعال. إنّ سمة تحمّل النار القريبة من التغليف قد نشأت من اسم المادّة «لايمستون أيّ الحجر الجيري» لأنّها تحتوي على كلمة ستون (حجر) التي توحي بعدم قابليتها على الاحتراق.

كانت المدفأة الكهربائية المعلّقة على الجدار قد استعملت بشكل بسيط وتعني بالنسبة لأحد العمّال محلّ تعليق المعاطف. وفي الليل دخل حارس البناية وكبس على المفتاح الكهربائي والتعبير اللفظي عن ذلك هو «فتح الإضاءة». ولم تظهر أيّ إنارة وقد عبّر عن ذلك لفظاً بعبارة «الإضاءة معطوبة». وأشعلت المدفأة المعطف حالاً مما أدّى إلى اشتعال البناية بكاملها.

كانت مدبغة الجلود تلقي بالمياه الثقيلة (القذرة) المحمّلة بالمواد الحيوانية إلى حوض ترسيب في الخارج نصفه مغطّى بسقف من الخشب ونصفه الآخر مكشوف. ويوصف هذا الموقف عادة لفظياً كونه «حوض ماء». وقد تصادف أنّ أحد العاملين قد أشعل وابور لحام المعادن وألقى بعود الثقاب إلى الماء، إلاّ أنّ مواد الفضلات المتفسّخة كانت تطلق الغازات تحت السقف الخشبي. وهكذا يصبح الموقف معاكساً لما يوحي به الماء. فانطلقت شعلة من اللهب والتهمت الهياكل الخشبية وامتدّت النار بسرعة إلى البناية المجاورة.

ألقيت بجانب وعاء صهر ـ يعمل بالفحم لاستخلاص الرصاص ـ كومة من «الرصاص الخردة»، وهذا وصف لفظي مضلّل لأنه يحتوي على صفائح الرصاص المأخوذة من مكثفات الراديو القديمة التي ما زالت تضمّ بينها ورق البرافين. فاشتعل البرافين وشبّت النار بالسقف وقد احترق نصفه تماماً.

وتكفي مثل هذه الأمثلة ـ التي يمكن سرد الكثير منها ـ لتبيين كيف أنّ السر في خطّ معيّن من السلوك يُحدّد بالقياس الناجم عن الصيغة اللغوية التي نتحدّث بها عن موقف معيّن ـ تلك الصيغة التي نحلّل بها الموقف إلى حدّ ما ونصنّفه ونضعه في مكانه الصحيح.

(**ورف** 1956: ص135 ـ 137)

إذا كان علماء اللغة يمثلون نوعاً ثانوياً من المقيمين الدائمين (مدفوعي الأجر بدوام كامل) في البيئة الأكاديمية، فإنّ **بنجامين لي وورف** (1897 ـ 1941) لم يكن عالماً لغوياً على الإطلاق. بل على العكس من ذلك، فبعد أنْ حصل على درجة جامعية أوّلية في الهندسة الكيميائية، بدأ مهنة ناجحة من كونه مفتشاً مختصّاً في الوقاية من الحرائق في شركة تأمين في هارد فورت ـ كنيكتيكت ـ وعلى الرغم من تلقيه عروضاً كثيرة ومناصب جامعية دائمة في علم اللغة، إلاّ أنّه استمرّ في العمل في الشركة نفسها حتى وفاته وهو في سن الرابعة والأربعين. وأصبح اسمه مرتبطاً **بسابير** طيلة وجود الأخير في جامعة ييل وقد حلّ محلّه لعام دراسي واحد (1937 ـ 1938) بوظيفة أستاذ هناك. وقد ذاع صيته بسبب وجهة نظره (أو ما يعرف بفرضية **سابير ـ ورف**) التي تشير إلى أنّ الطريقة التي نفكّر بها تصوغها ـ أو تحدّدها ـ اللغة التي نتحدّث بها(يُنظر الفصل الأوّل من هذا الكتاب).

ولم تكن اسهامات **ورف** في فرضية **سابير** ـ **ورف** ناجمة عن علم اللغة من كونه هاوياً ذلك العلم وحسب، بل من عمله المحترف أيضاً ـ وفي أثناء

ممارسته لعمله سنحت له الفرصة في تحليل عدد كبير من تقارير الحرائق والانفجارات في المواقع الصناعية. وعلى الرغم من كونه يهتم أساساً بالظروف المادّية البحتة التي أحاطت بتلك الحوادث المؤسفة (مثل الأسلاك المعطوبة، ووجود فجوات هوائية ـ أو انعدامها ـ بين الأنابيب المعدنية والهياكل الخشبية وغيرها) لكنّه أصبح يؤمن بأنّ هناك عاملاً آخر يدخل في المشكلة ألا وهو الفهم المحدّد لغوياً لدى الناس عن المواقف المادّية كما يتّضح من الوصف اللفظي الذي يقدّمونه عن تلك الحوادث.

لم تكن جميع الأمثلة التي يسوقها **ورف** مقنعة بدرجة متساوية في إثبات وجهة نظره (يُنظر الاقتباس في أعلاه). فمثلاً يصعب أن نتصوّر كيف يمكن لأيّ وصف لفظي بديل أنْ يساعد الحارس الذي أشعل عن غير عمد المدفأة الكهربائية المحجوبة عن الأنظار بالمعطف: هل أخطأ في الدرجة الأولى ـ على سبيل الفرض ـ باختيار المفتاح الكهربائي الذي يشغّل المصابيح؟ ويبدو أنّ الجهل بالكيمياء أحياناً يستحقّ اللوم أكثر من الوصف غير الدقيق. وقد لا يقود استبدال مصطلح «الحجر الجيري» بحدّ ذاته ـ المضلّل حسب زعمنا بسبب دلالته على عدم الاحتراق ـ بعبارة «كاربونات الكالسيوم» أحداً إلى أخذ الاحتياطات ضدّ الحريق في ذلك الموقف الذي يناقشه **ورف**، إلاّ إذا تصادف أنّ ذلك الشخص يدرك أنّ حمض الأسيتيك يحوّل كاربونات الكالسيوم إلى أسيتات الكالسيوم حيث إنّها بعد تعرّضها للحرارة تطلق غاز الأسيتون شديد الاشتعال. (وبهذه المناسبة ربّما تثير الحقيقة ـ القائلة إنّ الكثيرين من الناطقين باللغة الإنجليزية في هذه الأيام يستبدلون «قابل للاحتراق» بعبارة «شديد الاشتعال» ـ مسألة لدى **ورف** ربّما ودّ التعليق عليها). أمّا في الحالات الأخرى ـ مع ذلك ـ فإنّ المسألة طرحت بشكل واضح. والحاوية «الفارغة» في اللغة اليومية غالباً لا تعني فارغة حرفياً بل تعني الحاوية التي فيها المحتويات المتبقية إمّا أنْ تكون عديمة الفائدة أو لا تستحق الجهد المبذول في استردادها. وإذا كانت المادّة الراسبة ـ موضوع

البحث ـ البنزين مثلاً، فإن الاستعمال اللفظي ينطوي على خطورة. ويمثل ذلك تبايناً واضحاً ملموساً كيف أنّ الطريقة التي يتكلّم بها المرء عن شيء ما ربّما تحدّد الطريقة التي يفكّر فيها بذلك الشيء. بيد أنّ **ورف** يعتقد أنّ هذا النوع من العلاقة بين اللغة والفكر له جزء متمّم خفي غير معلن هو أنّ اللغة تقوم تلقائياً ـ إذا صحّ التعبير ـ بتصنيف الخبرة بطرق لا يدركها الناطقون بتلك اللغة بشكل واعٍ. وقد أطلق **ورف** على مثل هذه التصنيفات مصطلح «الأنماط الخفية».

ويسوق **ورف** مثلاً بسيطاً ـ ولو أنّه ليس مثالاً جيّداً ـ عن توزيع الأصوات الاحتكاكية بين الأسنانية المجهورة والمهموسة التي تقع في بداية الكلمة. فمثلاً يقع الصوت /ذ، ∂/ المجهور في بداية الكلمة فقط ضمن فئة صغيرة من الأدوات التي تشمل أداة التعريف وأسماء الإشارة وبعض الظروف وأدوات الربط والمفردات القديمة لضمير المفرد المخاطب وضمير الملكية ويمكن مقابلة هذه الكلمات (مثل .this. there, than, thither. thou. thy. etc) مع الكلمات «التامّة» (مثل .thigh, think, theft, theory, thimble, theatre) وحسب مصطلحات **ورف** تمثل فئة الأدوات «النمط الخفي من أدوات الإشارة»، وحقيقة وجودها كونها فئة (صنفاً) (أيْ حقيقة أنّ التوزيع ليس مصادفةً) تتّضح من «الضغط النفسي» الذي يعمل ضد لفظ الحرفين (th) في كلمات كاملة جديدة أو خيالية (مثل thig, thag, thob, thuzzle) بصوت /ذ، ∂/ (**ورف** 1956، ص76). ولا تكمن الصعوبة هنا في عملية التصنيف ذاتها، بل في ملاحظة السمة الخفية المفترضة فيها. وتتعارض الأنماط الخفية مع التصنيفات النحوية الصريحة وتسمّى «الأنماط الظاهرة» مثل التمييز بين زمن الفعل المضارع والماضي في اللغة الإنجليزية في حالته غير المصدرية. «الزمن الماضي» يمثل فئة صريحة وذلك ـ باستثناء بعض الأفعال مثل (cut) ـ لأنّ الفعل يعلّم صرفياً. ولكنّ الفئة الخاصّة بالأدوات التي تبدأ بـ (th) لا تقلّ وضوحاً عن الأفعال ولذلك تعدّ معلّمة صوتياً. صحيح أنّ /ذ، ∂/ لا يمكن

أن تعدّ صيغة ذات معنى مستقلّ - بل هي على النقيض من علامة الزمن الماضي - وليس لها ما يسندها من حيث الإملاء ولذا نلحظ أنّ نمط التوزيع لكلا الصوتين /ذ، ð/ و /ث، θ/ في بداية الكلمات يمكن أن يمرّ ولا يتنبّه عليه أحد من الناطقين باللغة الإنجليزية. مع ذلك ليس هذا ما يقصده **ورف** بمصطلح «النمط الخفي» في بحوث أخرى إذ يمكن الحكم على ذلك من الأمثلة المختلفة التي يوردها.

وأسماء الأماكن في اللغة الإنجليزية - على سبيل المثال - من النمط الخفي ذلك لأنّها - على الرغم من تشابه الأسماء الأخرى في ظاهرها - لا يمكن أنّ تختزل إلى الضمائر بعد حروف الجر «في، على، من، إلى» (**ورف** 1956، ص92). وهكذا يمكن للمرء أنْ يقول «أنا أقيم فيها» عندما يذكر الضمير "it" ليشير إلى عبارة «مثل ذلك البيت» أو «القبو» ولكن ليس عندما يشير ذلك الضمير إلى مدينة وليامز بيرغ أو ويستفاليا حيث إنّ عبارة «أنا أقيم في وليامز بيرغ» و«أنا أقيم في ويستفاليا» تعدّان مقبولتين تماماً. والمسألة المهمّة هي أنّ فئة الحالات غير الممكنة لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال أنْ تكون معلّمة بشكل صريح في الكلام. ويورد **ورف** مثالاً أكثر تعقيداً (**ورف** 1956، ص70 - 71) يتضمّن استخدام الحرف "up" ويعني «تماماً» أو «إلى حدّ النهاية» كما في المصطلحات الإنجليزية: (break it up, cover it up, eat it up, twist it up, open it up). ويقول **ورف** يمكن أن نستخدم هذا الحرف مع أيّ فعل أحادي المقطع أو ثنائي المقطع مع وضع النبرة على المقطع الأوّل - باستثناء تلك الأفعال التي تعود إلى أربعة أنماط خفية - النمط الخفي الأوّل يتعلّق "بالتشتيت من غير حدود" لذلك لا يمكن للمرء أنْ يقول: (spread it up, drain it up, filter it up). والنمط الخفي الثاني هو "التذبذب من غير إثارة الأجزاء" وهذا النمط يستبعد مصطلحات مثل: (nod up one's head, rock up a cradle, wave up a flag, wiggle up a finger).

والنمط الخفي الثالث يتعلق "بالأثر غير الدائم" فلا يمكننا أن نقول:

(whack it up, tap it up, stab it up, slam it up, wrestle him up, hate him up).
أمّا النمط الرابع فيمثل «الأفعال ذات الحركة الموجّهة» مثل: (move, lift, pull, push, put etc.) التي يأتي معها الحرف "up" ولكنْ فقط بمعنى إلى الأعلى مع الإضافات المجازية.

عندما يقودنا معنى كلمة مثل «فارغ» "empty" ـ في موقف معيّن ـ إلى خطّ معيّن من التفكير والعمل غير المناسب، فإنّ اللغة ـ كما يقول **ورف** ـ تسيطر على فهم المرء للواقع. وبالدرجة نفسها، فإنّ رأي **ورف** عن الأنماط الخفية يتلخّص في أنّ اللغة تجبر الناطقين بها لوضع التصنيفات التي يجسّدونها سواء أكانوا يرغبون بذلك في وعيهم ـ أو يقصدونه ـ أم لا. وفي كلا المثالين نرى وجهة نظره ـ كما يُطلق على الناطقين ما أسماه «اللغة الأوربية الفصحى المعتادة» ـ عن العلاقة بين اللغة والفكر التي درسها **ورف** بعمق كبير فيما يتعلّق بالفروقات البارزة بين اللغة الأوربية الفصحى المعتادة وبعض اللغات الأمريكية خاصّة لغة **الهوبي** (Hopi).

في «نموذج الهنود الأمريكيين عن الكون» (**ورف** 1956، ص57 ـ 64). يدّعي **ورف** أنّ لغة **الهوبي** لا تمتلك الفكرة العامّة للزمن من حيث كونه متّصلاً يسير فيه كلُّ شيء في الكون نحو المستقبل مروراً بالحاضر وانطلاقاً من الماضي. ولا يعامل الزمن كونه بعداً خطّياً يمكن قياسه وتقسيمه وحدات زمنية. وهذه السمة تنعكس لغوياً في الحقيقة القائلة: إنّ لغة **الهوبي** ـ كما يقول **ورف** ـ لا تحوي كلمات أو صيغاً نحوية أو تراكيب أو تعابير تشير مباشرةً إلى ما نسمّيه «الزمن» أو الماضي أو المضارع أو المستقبل، أو إلى الثابت والدائم أو إلى الحركة وكونها من نوع الحركة المجرّدة وليس من نوع الحركة الديناميكية (كونها حركة مستمرّة في المكان والزمان وليس مجرّد عرض لجهد ديناميكي في عمليّة معيّنة)، أو إلى المكان بطريقة تستثني عنصر التمديد أو الأمد الذي نسمّيه «الزمن» وهكذا تترك ضمناً رواسب يمكن أن نسمّيها «الزمن». مع ذلك ـ يقول **ورف** ـ فإنّ لغة **الهوبي** قادرة على تفسير

«جميع الظواهر الكونية التي يمكن ملاحظتها» ووصفها بشكل صحيح بالمعنى الواقعي أو الملاحظ.

إنّ المبادئ الاعتيادية التي تكمن خلف اللغة الأوربية الفصحى المعتادة (أيّ الأفكار النسبية الخاصّة بالعلوم في القرن العشرين التي لم تفتأ تؤثّر بشكل كبير في عقول غير المتخصّصين) تحاول أن تفرض على الكون مفهومين أساسين عن المكان والزمان: البعد الساكن ويمثل المكان اللانهائي الثلاثي والبعد الحركي ويمثل الزمن الساري بشكل دائم ومتناسق وهو ذو بعد واحد. وهذان يمثلان ناحيتين منفصلتين غير مرتبطتين في الواقع على وفق هذه الطريقة المألوفة في التفكير. ويخضع عالم الزمن الجاري إلى تقسيم ثلاثي: الماضي والحاضر والمستقبل. وتتوافر لغة **الهوبي** على المبادئ التي تستند إلى المفاهيم الأساسية التي يمكن مقارنتها من حيث القياس والمدى. ما هي تلك المبادئ؟ فيما يأتي إعادة صياغة لمحاولة **ورف** الحماسية للتعبير باللغة الإنجليزية عن فهمه للنواحي المهمّة من التفكير بلغة **الهوبي**.

يحصل التمييز الرئيس بين «المدرك» و«غير المدرك» (أو بصيغة أخرى الموضوعي والذاتي). الموضوعي أو الواضح يشمل كلّ شيء يمكن للحواس أنْ تدركه ـ الكون الطبيعي الواقعي والتاريخي، لكن يستثني كلّ ما نطلق عليه «المستقبل». بينما يشمل الذاتي أو غير المدرك كلّ ما نطلق عليه المستقبل ـ وكذلك كلّ ما نسمّيه «ذهني» ـ وكلّ شيء يبدو للعقل أو يوجد فيه. وهذا هو «عالم التوقعات والرغبة والهدف». وهي حالة ديناميكية مع ذلك ليست حالة حركة إذ لا تتقدّم نحونا من المستقبل ولكنها أصلاً معنا ذهنياً: تتطوّر من غير حركة من الذاتي نحو النتيجة التي تعود إلى الموضوعي. وعندما نترجم إلى اللغة الإنجليزية من لغة **الهوبي** نقول إنّ تلك الأشياء في طور القدوم أي «ستأتي» أو أنّها حتماً في لغة **الهوبي** ـ ستأتي إليهم. ولكن في لغة **الهوبي** لا توجد أفعال تتماثل مع الفعل «يأتي» و «يذهب» في اللغة الإنجليزية بوضوح وبساطة.

أمّا عالم «الذاتي» (أيْ عملية الإظهار) تميّزا له من عالم الموضوعي (أيْ نتيجة هذه العملية)، فيتضمّن كذلك مظهراً من الوجود نحسبه معبّراً عن «الحاضر»، تلك التي تبدأ بالظهور (بمعنى شيء ما يبدأ فيه العمل) مثلاً الذهاب إلى النوم أو البدء بالكتابة ولكنّها ليست عملية كاملة. وهكذا فإنّ «هذه الحافة القريبة من الشيء الذاتي» تقطع عرضاً وتشمل جزءاً من الزمن الحاضر لدينا. ولكن معظم الأشياء «الحاضرة» بشكل مؤقت بالنسبة لنا تعود على وفق نظام لغة **الهوبي** إلى عالم «الموضوعي» وهكذا لا يتمّ تمييزه من ماضينا. ويمثل الفعل (توناتيا) ـ ربّما يعني «يأمل» ـ المصطلح الذي يبلور فلسفة لغة **الهوبي** عن الكون فيما يتعلّق بالثنائية الأساسية فيها أيْ الموضوعي والذاتي. كما يمثل في لغة **الهوبي** الكلمة التي تعني «ذاتي». وهي لا تشير إلى الأنشطة الذهنية الإنسانية وحسب بل إلى فكرة قوّة الحياة في الكون بشكل عام ـ إلى أيّ شيء مُنح القدرة المتأصّلة على إحداث التغيير «ترى قبائل **الهوبي** أنشطة التبرعم في نموّ النباتات وتشكّل السحب وتكثّفها على شكل مطر. وفي تخطيط الأنشطة الجماعية في الزراعة والعمران وفي جميع مناحي الأمل الإنساني والرغبة والكفاح والتفكير»: (**ورف** 1956، ص62) ولا تعني الصيغة الاستهلالية لكلمة «"tunatya tunatyava" البدء بالأمل»، بل تعني «تحقق الأماني، أو الشيء الذي نتأمّله». والصيغة الاستهلالية تشير إلى الظهور الأوّل «الموضوعي»، بيد أنّ المعنى الأساسي لكلمة "tunatya" هو النشاط الذاتي أو القوّة، والصيغة الاستهلالية تعني ضمناً نهاية تلك الأنشطة.

تتوسّع معاني المصطلحات المكانية عادة في اللغة الأوروبية النموذجية لتشير إلى الظواهر الزمانية (قبل الباب ـ قبل الغروب ـ بين أخبار ويليامز برغ ونيو بورت ـ بين الجمعة والأحد، في وجار الكلب ـ في المساء). وحسب رأي **ورف**، فإنّ هذا لا يحدث في لغة قبائل **الهوبي**. بلْ على العكس من ذلك، فإنّ المكان يبدو ثانوياً بالنسبة للزمان وفي جزء منه يفهم على وفق قوانين الزمان:

تدرك لغة قبائل **الهوبي** الزمان والحركة في العالم الموضوعي بالمعنى الإجرائي الدقيق ـ وهي مسألة درجة التعقيد وحجم العمليات التي تربط الأحداث ـ لذلك فإنّ عنصر الوقت لا ينفصل عن أيّ عنصر آخر للمكان يدخل في تلك العمليات. عندما تقع حادثتان في الماضي في «زمان» متباعد وعندما تحدث حركات طبيعية دورية بينهما بطريقة لتقطع الكثير من المسافة، أو لتراكم حجم العرض الطبيعي بطرق أخرى. وإنّ قوانين لغة **الهوبي** لا تثير التساؤل إذا كانت الأشياء في القرية البعيدة موجودة في اللحظة الحاضرة نفسها كما هي الحال في القرية التي ينتمي إليها المرء، لأنّ تلك اللغة بصراحة براغماتية في هذا الجانب وهي تقرّر أنّ أيّة «أحداث» في القرية البعيدة يمكن مقارنتها بأيّة أحداث أخرى في القرية التي ينتمي إليها المرء وذلك فقط بمقدار الحجم الذي له أشكال زمانية ومكانية. والأحداث التي تقع على مسافة من المراقب يمكن معرفتها فقط عندما تكون من «الماضي» (أي عندما تقع ضمن العالم الموضوعي) وكلّما ازدادت بُعداً أصبحت في عمق «الماضي» (ازداد تناولها من الجانب الموضوعي). وتقوم لغة **الهوبي** ـ كونها تفضّل الأفعال بالمقارنة مع تفضيلنا نحن للأسماء ـ بتحويل افتراضاتنا عن الأشياء بشكل دائم إلى افتراضات عن الأحداث. فما يحدث في القرية البعيدة، إذا أمكن معرفة الحدث الفعلي (الموضوعي) وليس الافتراضي (الذاتي) «هنا» في وقت لاحق فقط. وإذا لم يحدث «في هذا المكان»، فإنّه لا يحدث في «ذلك» الزمان. ويقع الحدث «هنا» و «هناك» ضمن العالم الموضوعي ويتوافق بشكل عام مع ماضينا ـ ولكنّ الحدث «هناك» هو الأكبر بعداً وموضوعية. وذلك يعني من وجهة نظرنا ـ أنّ الحدث أكثر بعداً في الماضي مثلما هو أكثر بعداً عنا في المكان من الحدث الذي يقع «هنا».

(ورف 1956، ص 63)

ولعلّ واحدة من النتائج اللغوية بشكل خاصّ لمثل هذه المفاهيم الغريبة عن الزمان والمكان هو أنّ الفعل في لغة **الهوبي** ليس فيه ما ينسجم مع مفهوم «الزمن» لدينا. ويتطرّق **ورف** إلى «العلاقة بين الفكر والسلوك الغريزي واللغة» (**ورف** 1956، ص134–159) ويناقش طريقة أخرى يؤثر بها ذلك في النحو. وتعمل الأرقام ـ في اللغة الأوروبية النموذجية (أيّ استعمال الأرقام العددية والفئات النحوية «المفرد» و «الجمع») من غير الإشارة إلى التمييز بين التجميع الحرفي للمادّة في المكان والتمديدات المجازية لذلك المفهوم. وعندما نقول «عشرة رجال» وكذلك «عشرة أيام». وهؤلاء الرجال العشرة ندركهم أو يمكن أن ندركهم كونهم عشرة ـ مثلاً عشرة في مفهوم المجموعة الواحدة أو عشرة رجال في زاوية الشارع. بيد أن «الأيام العشرة» لا يمكن أن نمرّ بها بشكل موضوعي. فنحن نمرّ بيوم واحد فقط ـ هذا اليوم. أمّا الأيام التسعة الأخرى (العشرة كلها) فإنّنا نستحضرها في الذاكرة أو الخيال. وإذا نظرنا إلى «الأيام العشرة» كونها مجموعة واحدة، فيجب أنْ تكون مجموعة خيالية نتصوّرها ذهنياً وحسب. وعندما نتحدّث عن «الخطوات العشر إلى الأمام» أو «عشر ضربات على جرس الباب أو أيّ تسلسل دوري مشابه ـ أيّ عدد المرّات» من أيّ نوع ـ فنحن نقوم بالشيء نفسه كما نفعل مع «الأيام». وسمة الدورية يُنظر إليها على وفق منظور الأشياء الخيالية في حالة الجمع. بيد أنّ فكرة تصوّر سلسلة أو أحداث دورية على شكل مجموعة من الأشياء لا توصف ببساطة كونها تجربة تتقدّم على اللغة، على أيّة حال، قد يبدو ذلك مألوفاً وغير لافت للانتباه بالنسبة للناطقين باللغة الأوروبية النموذجية المعتادة ـ وليس فيها شيء يمكن أن تحمله لغة ما ـ كلغة **الهوبي** مثلاً. وتستخدم صيغة الجمع والأعداد الأصلية فقط للكيانات التي تشكّل أو يمكن أن تشكّل مجموعة موضوعية. ولا توجد صيغ خيالية أو مجازية للجمع ولكن بدلاً من ذلك تستخدم الأعداد الترتيبية مع الصيغ المفردة. وقد تكون العبارة المرادفة في لغة **الهوبي** لعبارة «مكثوا عشرة أيام» هي «مكثوا إلى اليوم

الحادي عشر» أو «غادروا بعد اليوم العاشر». وكذلك تصبح عبارة «عشرة أيام أكثر من تسعة أيام» «اليوم العاشر يأتي بعد اليوم التاسع». وتعبّر اللغة الأوروبية النموذجية المعتادة عن «الفترات الزمنية» بطريقة مادّية بالدرجة نفسها التي توحي بها تلك العبارة ـ وبذلك فهي تعامل تلك الفترات الزمنية مثل أيّ شيء معدود، بينما لمْ تؤسّس لغة **الهوبي** لأيّ نمط يمكن أن يغلّف المعنى الذاتي «يصبح متأخّراً» الذي يمثل جوهر الزمن». (**ورف** 1956، ص140).

وإذا «قمنا ـ بالطريقة المبيّنة هنا ـ بتقطيع الطبيعة على وفق خطوط أسّست لها لغتنا الأصلية» (**ورف** 1956، ص 213)، فإنّ ذلك يعني أنّ العلم يجب أنْ يكون مرتبطاً باللغة (على أن نفترض ـ بطبيعة الحال ـ من وجهة النظر الأولمبية التي تقول مثلاً إن (اللهجات الهندو ـ أوروبية أشكال من لغة واحدة تتباين بشكل طفيف). وربّما تمثل هذه النقطة أكثر التضمينات تأثيراً في فكر **ورف**. على أيّة حال، فإنّ الطريقة التي يطوّر بها هذه الفكرة في رسالته «**العلوم وعلم اللغة**» (**ورف** 1956، ص 207–219) تبدو مخيّبة للآمال إلى حدّ ما.

وعندما نقول إنّ العلوم مرتبطة باللغة لا يعني ذلك ـ حسب وجهة نظر **ورف** ـ أنّ الوقائع التي تصفها العلوم هي أيضاً مرتبطة باللغة. بلْ هي تعني «أنّ المراقبين جميعاً لا يقودهم الدليل المادّي نفسه إلى الصورة ذاتها عن الكون، ما لمْ تكنْ خلفياتهم اللغوية متشابهة أو يمكن أنْ يتمّ تعييرها بطريقة ما» (**ورف** 1956، ص 214). ويمثل الناتج الفكري للحضارة الغربية الذي نسمّيه «العلوم» مجرّد صورة متجانسة واحدة ممكنة عن الكون. وتلك حقيقة مشروطة ـ كما يقول **ورف** ـ أنّ هذه الصورة المعيّنة تصادف أنّها تتمتّع بنجاح ساحق في التاريخ العالمي. وينبغي أنْ لا تحجب تلك الحقيقة الطبيعة المحدودة للأسس اللغوية التي تقوم عليها، وتعتمد علوم الفيزياء في الغرب على «تعميمات كبيرة متنوّعة» تتعلّق «بالوقت والسرعة والمادة» (**ورف** 1956،

ص 216) وهي مشتقة أساساً من تصنيف معيّن للتجربة المجسّدة في اللغة الإغريقية القديمة ومن بعد ذلك انتشرت إلى اللغة الأوروبية النموذجية المعتادة. ويمكن الاستغناء عن تلك التعميمات ـ كما يرى **ورف**.

ولعلّ الصعوبة البارزة المصاحبة لوجهة النظر هذه هي أنّنا نجد في تاريخ العلوم أنّ التقدّم الفكري الملموس يتكوّن بشكل كبير من تغيير وجهة نظر ضمن الحسّ العام تعكسها اللغة اليومية العاديّة. حتى عندما يبدو اكتساب فكرة بشكل مبكّر وببساطة قبل فكرة مركزية الشمس التي تتعارض مع الحكمة المتجسّدة في عبارة مثل «الشمس تشرق من الشرق». كما يجعل علم الميكانيك لدى **نيوتن** فهمنا المألوف للحركة والسكون يبدو بلا معنى. وقد تمكّنت العلوم الغربية في القرن العشرين بتحرير نفسها بشكل حاسم من وجهة النظر العالمية المغلّفة في اللغة التي تصوغ العلوم بشكل مفترض لتكون غير مفهومة عند الشخص العادي من غير دورة مطوّلة في التدريب المتخصّص. ويتطلّب الأمر خيالاً مرناً لنتصوّر كيف ـ على سبيل المثال ـ أنّ نواميس الفيزياء ما بعد **آينشتاين** يمكن أنْ تعامل كونها متّصلة مع علم الكونيات الكامن في اللغة الأوروبية النموذجية المعتادة. وعندما نقابل «المبادئ» في هذه الأخيرة مع القواعد في لغة **الهوبي**، فإنّ **ورف** يقرّ بأنّ العلوم الغربية قد اتخذت منحى جديداً وأنّ وجهة النظر العالمية التي تعكسها الفيزياء المعاصرة يجب أنْ تركن جانباً لأغراض تخصّ شرح **ورف** نفسه. وقد يفوت **ورف** أنّ يتطرّق إلى الدلالات الضمنية في العلوم الحديثة بالنسبة لفرضية **سابير ـ ورف** بشكل عام.

ونقطة الضعف الأخرى في رسالة **ورف «علم اللغة والعلوم الأخرى»** هي أنّه لم يكن قادراً على تأسيس قضيته الضمنية الخاصّة بالتكافؤ في الصور المختلفة عن الكون بإعطاء مثال عن الصورة البديلة و«الغربية» المشبعة بأشياء مثل العمق والتعقيد الموجودين في ما نطلق عليه «العلوم». صحيح أنّ الحضارات الأمريكية الأصلية التي يهتم بها **ورف** بشكل مبدئي تفتقر إلى

العنصر المادّي اللازم لتطوير علوم منافسة ناضجة. وليس واضحاً ـ مع ذلك ـ فيما إذا كانت حضارتهم المادّية متقدّمة بما يكفي لتسمح بمثل ذلك، والعلوم التي طوّروها لا توحي بنزعة مريبة تتقارب مع العلوم التي نعرفها. ويقدّم لنا **ورف** شيئاً يزعم أنّه عرض لطريقة عمل الفيزياء المبنيّة على وفق لغة «**الهوبي**» وهي كالآتي:

> تقوم قواعد لغة **الهوبي** ـ بوساطة صيغتها التي تسمّى النواحي والأطوار ـ بتسجيل عملية التمييز بين الأحداث الواقعية والمستمرّة والمبتكرة والتعبير عن التسلسل الفعلي للأحداث المنقولة. وهكذا يمكن أن نصف الكون من غير اللجوء إلى مفهوم الزمان ذي الأبعاد كيف يمكن أنْ تعمل الفيزياء المبنيّة على هذه الخطوط حيث لا يوجد زمن (ز) في معادلاتها؟. ربّما ينبغي لنا أنْ نستعمل مصطلحاً جديداً نرمز له بالحرف (ش) أي الشدّة. سيكون لكل شيء أو حدث بعده حيث ننظر إلى الشيء أو الحدث كونه متحرّكاً أو منتظراً أو كائناً وحسب. وربما يشير حرف (ش) في الشحنة الكهربائية إلى الفولتية أو الجهد. سنستخدم الساعات لقياس حالات الشدّة أو ربّما بعض حالات الشدّة النسبية لأنّ الشدّة المطلقة لأيّ شيء ستكون بلا معنى.
>
> وسيجابه الإنسان العالم من حضارة أخرى تستخدم الزمن والسرعة صعوبة كبيرة في جعلنا نستوعب تلك المفاهيم. ويجب أن نتحدّث عن شدّة التفاعل الكيميائي ـ سيتحدّث هذا العالم عن سرعة التفاعل ومعدّله. سنتصوّر في بادئ الأمر أنّ هذه الكلمات تشير إلى الشدّة في لغته. وبالمثل سيعتقد أوّل الأمر أنّ الشدّة هي الكلمة التي تشير لدينا إلى السرعة. قد نتّفق في أوّل الأمر ثم نبدأ بالاختلاف فيما بعد وقد يكتشف الطرفان أنّ نظامين مختلفين للمفاهيم كانا يعملان سويّة. وقد يجد ذلك العالم صعوبة كبيرة في جعلنا نفهم ماذا يقصد فعلاً

بسرعة التفاعل الكيميائي. وليس لدينا مفردات تناسب المعنى الذي يقصده. سيحاول توضيح ذلك بتشبيه التفاعل بحصان يعدو مع الفارق بين الحصان الجيّد والحصان الكسول. عند ذلك ينبغي أن نوضّح له ـ بضحكة تنمّ عن التفوّق ـ أنّ التشبيه الذي أورده كان أيضاً يشير إلى حالات مختلفة من الشدّة ـ بغضّ النظر عن التشابه البسيط بين الحصان والتفاعل الكيميائي في الدورق. وعلينا أن نوضّح له أنّ الحصان الذي يعدو يتحرّك بالتناسب مع الأرض بينما نجد أنّ المادّة الموجودة في الدورق مستقرّة .

(**ورف** 1956، ص 217-218)

ما نلحظه هنا ـ مع ذلك ـ لا يمثّل الفيزياء المبنيّة على خطوط لغة **الهوبي** بل هو عرض لطريقة ترجمة الفيزياء المبنيّة على الخطوط الغربية إلى لغة **الهوبي**.

ويُتّهم **ورف** أحياناً بأنّه يحاول تعضيد مزاعمه عن العلاقة بين اللغة والفكر باستخدامه ترجمات «غير منسجمة» بشكل متعمّد ـ فمثلاً يفسّر العبارة في لغة **النوتكا** التي يمكن أن تستخدم للإشارة إلى حالة القارب ويمكن أن تنقل إلى اللغة الإنجليزية «القارب يرسو على الشاطئ» يفسّرها **ورف** «يتحرّك باتجاه معين ـ على الشاطئ ـ القارب» (**ورف** 1956 : ص236). والغرض من ترجمة **ورف** توضيح حقيقة أنّ العبارة في لغة **النوتكا** ليس فيها كلمة تقابل كلمة «قارب». وتداعيات ذلك أنّ قبائل **النوتكا** لا تفكّر بالموقف ـ كما نفعل نحن ـ على وفق شيء مادّي (القارب) في علاقته الثابتة مع شيء مادّي آخر (الشاطئ). ولكنْ إذا كانت هذه هي في الواقع استنتاجات **ورف**، ألا يقع في الخطأ البسيط وهو الخلط بين الفكر والصياغة اللفظية الدالّة عليه؟

وقد يؤكّد أحد النقاد على هذه الاتهامات عندما يوضّح ـ بالاعتماد على ترجمات غير منسجمة مشابهة ـ أنّ لغات أقرب إلى اللغة الإنجليزية من لغة

النوتكا يمكن أنْ نجعلها تأتي بأنماط غريبة من التفكير في ظاهرها. فمثلاً يقول الفرنسيون «أنا غسلت يدي بنفسي». هل يبيّن ذلك أنّ الناطقين باللغة الفرنسية لا يرون في غسل المرء يديه عملاً نقوم به بأنفسنا بل كأنّه عمل يقوم به شخص آخر؟ قد يقودنا هذا النوع من المناظرة ـ في أكثر أشكاله تطرفاً ـ إلى الافتراض أنّ العقل الفرنسي يفهم الشمس (le soleil) على أنّها مذكّر والقمر (la lune) على أنّه مؤنّث. وفي هذه الحالة ينبغي أن نترجم ـ فرضاً ـ كلمة الشمس الفرنسية بالإشارة إلى الضمير «هو الشمس» والقمر «هي القمر».

وتلفت مثل هذه الأمور انتباهنا إلى ثلاث مسائل متباينة ـ في الأقلّ ـ ذات أهميّة في علم اللغة الحديث. أوّلاً، طالما أنّ علم اللغة الحديث يتطرّق إلى قدر كبير من الترجمة بين اللغات المختلفة، بيد أنّ هناك افتراضاً خفيّاً أنّ من المشروع أنْ نؤسّس ترجمات لحالات التكافؤ وأخرى لانعدام التكافؤ بين تلك اللغات. ولكنْ كيف يمكن أنْ نتأكّد أنّ هذه الحالات من التكافؤ وانعدامه بين اللغات صحيحة؟ وما هي الافتراضات اللغوية التي نعتمدها عندما نقبل تلك الحالات لدعم المناظرات اللغوية؟ ثانياً، إذا كان ثابتاً ـ كما يدّعي المترجمون والمعجميون ـ أنّ من الصعب غالباً أنْ نجد ترادفاً بين اللغات المختلفة كلمة بكلمة، هلْ يبرهن ذلك في حدّ ذاته على وجهة نظر **ورف**؟ أو أنّ بعض هذه الصعوبات غير ذات أهميّة أم أنّها غير ذات صلة بشكل أو بآخر، بينما يكشف الآخرون حالات عميقة من عدم الانسجام بين الطريقة التي يفكّر بها الناطقون باللغات المختلفة؟ وإذا كان الأمر كذلك ـ أيْ إذا كان فقط لبعض الاختلافات في الترجمة أيّة أهميّة فكرية ـ كيف يمكن لنا أن نقرّر بموضوعية: (1) ما هي هذه الاختلافات المهمّة. و (2) ماذا توحي أيّ من هذه الاختلافات بدقّة عن الأساليب المختلفة للفكر؟ ثالثاً، إذا اعتقدنا أنّ **ورف** يدافع عن رأيه ـ جزئياً في الأقلّ ـ على أساس الترجمة ـ ألا تدحض حجّته نفسها بنفسها في نهاية المطاف؟ ولأجل أنْ نبيّن تبايناً ذا

قيمة، يجب أنْ نوضّح أنّ بعض **الألفاظ** المتكافئة التي يجب أنْ تثبت (إذا كانت اللغات متناظرة) إنّما في واقع الأمر تنهار ولكنّ بالافتراض القبلي فإن هذا العرض غير ممكن إذا كان الفكر فعلاً تصوغه اللغة. لأنّ ذلك يتطلّب منّا أنْ نعامل الألفاظ غير المتكافئة على أنّها متكافئة، وهذا يضعف أيّة محاولة للتوضيح. ويجب أن تكون «الألفاظ المتكافئة» محيّرة بالدرجة نفسها التي تكون فيها الاختلافات. فمثلاً ينبغي لنا ببساطة أنْ نذهل عندما نرى عبارات من الهراء مثل «يتحرك باتجاه معين ـ على الشاطئ ـ القارب» كونها ترجمة، طالما أنها لا تتطابق مع أيّ من أنماط التفكير لدينا. أمّا إذا اعتقدنا أنّنا نفهم مثل هذه العبارات، فعند ذلك نصبح ضحايا الوهم.

تصبح أفكار **ورف** الرئيسة واضحة بدرجة كافية وبمستوى معيّن من العمومية. وقد كان الهدف من معظم الاهتمام الذي استحوذت عليه لاحقاً صقل تلك الأفكار وجعلها أكثر دقة. وكان اهتمام العلماء ـ وبوجه خاص، ـ أن يؤسّسوا لما تعنيه بالضبط **«فرضية سابير ـ ورف»** وفيما إذا كانت قابلة للاختبار التجريبي، ولعلّ الذي جمعه جي ب. **كارول** (المولود في 1916) ـ لغرض نشره في الخمسينيات من القرن العشرين ـ عبارة عن خليط من المقالات العلمية التي نشرت بعد وفاة **ورف** والبحوث التي ألقيت في المؤتمرات والمخطوطات غير المنشورة ولمْ يكنْ فيها أيّة عبارة واضحة تشير إلى فرضية معينة.

هناك اتفاق عام أنّ خلف هذه الكتابات يكمن افتراضان يستحقان البحث المستفيض: النزعة التقريرية اللغوية القوّية والنسبية اللغوية الضعيفة. ويدّعي أصحاب مبدأ التقريرية اللغوية أنّ اللغة التي نتكلّمها تقرّر أنواع المعرفة وأنماط الفهم التي نطمح إليها. ويدّعي أصحاب مبدأ النسبية اللغوية ـ على الرغم من أنّ لغتنا لم ترسم مسبقاً حدود معرفتنا وفهمنا ـ أنّ أفكار الناطقين بها الأكثر تحجّراً ستميل إلى السريان في قنوات معدّة مسبقاً من الناحية اللغوية.

ويعتقد أحياناً أنّ **ورف** قد التزم مبدأ التقريرية ونقتبس المقتطفات الآتية لدعم مثل هذا الاعتقاد.

> كيف تنشأ شبكة ما ـ تاريخياً ـ قوامها اللغة والحضارة والسلوك؟ من التي ظهرت أوّلاً: الأنماط اللغوية أم القواعد الحضارية؟ فإنّها أساساً نشأت معاً تؤثر إحداهما في الأخرى بشكل مستمرّ. ولكنْ في هذه الشراكة فإن طبيعة اللغة هي العنصر الذي يحدّد المرونة الواسعة ويجعل قنوات التطوّر أشدّ صلابة بطريقة أكثر استبداداً. ويكون الأمر كذلك لأنّ اللغة نظام وليست مجرّد تجميع لقواعد معيّنة. ويمكن أنْ تتغيّر الأطر النظامية الكبيرة إلى شيء جديد فعلاً بشكل بطيء جدّاً، بينما تقوم تجديدات حضارية أخرى بسرعة نسبية.
>
> (**ورف** 1956، ص 156)

ولكنّنا نلحظ ـ وهذا رأي خاضع للاختبار ـ أنّ الدليل الذي يطرح لاحقاً لا يبدو أنّه يعضد هذا الرأي. وتشير بعض الكتابات المتأخّرة ـ بشأن مشاكل التواصل بين الحضارات (مثلاً **جومبرتز** 1982، **سكولون وسكولون**، 1981) ـ إلى الحقيقة الواضحة أنّ أنماطاً حضارية مختلفة يمكن أن تستخدم وسيلة لها اللغة الواحدة ذاتها وهكذا يجابه الناطقون بلغات أخرى ـ من خلفيات حضارية مختلفة ـ صعوبات تواصلية جمّة ومستمرّة على الرغم من أنّهم يستخدمون ـ ما يمكن على وفق المفهوم المألوف أنْ تعدّ مصادر نحوية ومعجمية واحدة. وعلى العكس من ذلك، قد تخضع الأنماط النحوية في لغة ما بشكل مباشر إلى التداخل من حضارة غريبة على تلك اللغة. ولنذكر مثالاً على ذلك ما قاله **هولينباخ** (1977) عندما وصف معكوس النظام الإشاري الزمني في لغة الكوبولا تريك تحت تأثير اللغة الإسبانية.

على أيّة حال، فإنّ تقييم كتابات **ورف** في مجملها لا يؤيّد النظر إليه كونه ملتزماً بمبدأ التقريرية دائماً. وكما يقال غالباً إنّ أعماله نفسها تتضمّن دحضاً لمبدأ التقريرية ـ وبالمعنى القوّي الذي نقصده هنا: ألم يفلح **ورف** في استخدام اللغة الإنجليزية في شرح ـ مثلاً ـ فهمه لمصطلح «النظرة إلى العالم» في لغة **الهوبي**؟ وقد يودّ بعض القرّاء الإجابة على هذا الاستفهام البلاغي بالنفي المدوّي ولكنّ ذلك ربّما يشير فقط إلى صعوبة المهمّة. وتوحي الفرضية التقريرية باستحالة تطبيقها.

وبعد تفنيد مبدأ التقريرية اللغوية ـ إلى حدّ كبير ـ يصبح الاهتمام منصبّاً على مبدأ النسبية. وأنّ الاستراتيجية الرئيسة المعتمدة هي محاولة تقرير حدود التباين في الصياغات النحوية من خلال استغلال العناصر اللغوية الكونية. والمتطلّب الأوّل لمثل هذا العمل وجود الدراسات الوصفية الدقيقة للغات معضّدة بالشروحات الاثنوغرافية الدقيقة للحضارات ذات العلاقة. وهكذا فقد سنحت الفرصة لعلماء اللغة والانثروبولوجيا إعادة دراسة الكثير من اللغة الغريبة التي تأسّست على المسائل الخاصّة في بُناها النحوية انبعاث مبدأ النسبية اللغوية في القرن العشرين وكان من بين الدراسات الوصفية اللغوية الانثروبولوجية التقليدية التي لم تثبت أمام التدقيق كتابات **ورف** عن لغة **الهوبي**. وقد ذكر **لونجاكر** (1956) أنّ التعميمات النحوية لدى **ورف** كانت مخطئة في الغالب. وأنّ أعمالاً حديثة حاولت الكشف عن شكوك **لونجاكر**.

وقد وصفت ادّعاءات **ورف** المتشعّبة في وقت متأخّر كونها مريبة في أحسن الأحوال ـ الخاصّة بمعالجة الزمن في لغة **الهوبي** ـ كما تجسّد ذلك في الأنماط اللغوية مثل انعدام الاستعمالات المجازية التي تتعامل مع الزمن عندما يشير إلى المكان، واستحالة حساب الوحدات الزمنية، وانعدام الأزمنة في الأفعال ـ في دراسات من أمثال **جبر** (1976)، **فوجيلين وفوجيلين وجين** (1979) **ومالوتكي** 1979، 1983 وتقدّم هذه الدراسات عدداً كبيراً جداً من الأمثلة المناهضة لجميع آراء **ورف** عن النحو في لغة **الهوبي**.

وربّما يكون لذلك أهميّة قليلة خارج دوائر المتخصّصين باللغات الأمريكية. ومهما تكن درجة انعدام الدقّة في الدراسات الوصفية اللغوية المتخصّصة التي قدّمها **ورف**، فإنّ الحقيقة ذاتها أنّ العناء المبذول في إثبات عدم دقّتها يؤكد الأهمية طويلة الأمد في تقليد **بوز** (يُنظر الفصل الأوّل من هذا الكتاب) في توسيع مادّة الموضوع بشكل دائم في البحث الغربي في اللغة - وبدقّة أكثر - في أهميّة أعمال **ورف** ذاتها في إذكاء الاهتمام في واحدة من أكثر المسائل أهميّة تلك التي يمكن إثارتها في مجال دور اللغة في الشؤون الإنسانية.

الفصل الخامس

فيرث: اللغة والسياق

قل كفى!

قد يتذكّر الكثير من القرّاء الاستخدام العملي لهاتين الكلمتين، ولعلّ الكثير من الرجال الإنجليز يعودون بذاكرتهم حالاً إلى موقف جميل وفيه كأس شراب يلذّ للشاربين وصحبة حسنة. وهاتان الكلمتان تنطبقان على مثل هذا الموقف، وتتولّد عنهما لحظة سيكولوجية وعملية فيما يجري بين شخصين حيث تتقاسم أعينهم وأيديهم ـ وغير ذلك ـ متعة مشتركة في ومضة من ومضات الحياة. ماذا «تعني» هاتان الكلمتان؟ فهما يعنيان ما يؤدّيان من عمل، وعندما يستعملان على أفضل وجه فهما مؤثرتان عاطفياً وعملياً، ويستطيع الزائر من كوكب المرّيخ أنْ يدرك هذا «المعنى» على أفضل وجه بمراقبة ما جرى قبل وفي أثناء وما يجري بعد أن تُنطق هاتان الكلمتان، وبملاحظة الدور الذي تلعبه الكلمتان فيما يجري، ويدخل الأشخاص والأثاث الموجود والزجاجات والكؤوس ـ المجموعة ـ

> والسلوك الخاصّ لدى الأصحاب والكلمات كلّها مصطلحات مكوّنة لما نسمّيه سياق الموقف. وينظر إلى المعنى بهذه الطريقة بدقّة كونه مجمعاً للعلاقات من مختلف الأنواع بين المصطلحات المكوّنة وسياق الموقف .

(فيرث، 1964، ص110)

ولد **جون روبرت فيرث** سنة 1890، وبعد أنْ عمل أستاذاً للغة الإنجليزية في جامعة البنجاب من عام 1919 إلى عام 1928 تسلّم وظيفة في قسم الصوتيات في جامعة لندن، ثم انتقل في عام 1938 إلى قسم علم اللغة في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن حيث عمل من عام 1942 حتى تقاعد عام 1956 أستاذاً لعلم اللغة العام، توفي عام 1960. وكان معلّماً بارعاً انتشرت أفكاره (خاصّة تلك المتعلّقة بعلم الأصوات اللغوية)، وقام تلاميذه بتطويرها وأصبحت تُعرف فيما بعد بـ «مدرسة لندن» في علم اللغة.

ويكمن اهتمام **فيرث** ـ كونه مفكّراً لغوياً ـ في محاولته مقاومة الفكرة القائلة إنّ علم اللغة يجب أنْ يعامل ما يسمّيه «وقائع الكلام» على أنّها مجرّد وسيلة للوصول إلى ما يثير اهتمام معظم علماء اللغة فعلاً، أيْ النظام اللغوي الكامن وراء تلك الوقائع بزعمهم، وبقدر ما نستطيع استنتاجه بشكل واضح من الكمّ القليل في كتابات **فيرث** الغامضة في غالبها غير المباشرة وهي كلّ ما لدينا، كانت تلك المحاولة فاشلة، بيد أنّ فشلها يطرح سؤالاً مهمّاً عن مدى إمكانية تحقيق تلك المسألة في جميع الأحوال، إذا سلّمنا بالافتراض الأساسي ـ الذي صاغه **فيرث** نفسه بوضوح ـ «أنّ وظيفة علم اللغة هي وصف اللغات». وهذا السؤال الذي تصدّى له بحزم ودقّة ـ مع مسائل نظرية أخرى ظهرت إلى دائرة الضوء في أعمال **فيرث** ذاته ـ بعد جيل كامل عالم لغة بريطاني آخر هو **روي هاريس** (يُنظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب).

ويرفض **فيرث** ـ كما يفعل **هاريس** ـ (أو يحاول رفض) فكرة أنّ

التواصل اللغوي هو مسألة تبادل الرسائل ضمن «شفرة ثابتة» ـ أيْ إنّ اللغة تفهم كونها نظاماً محدّداً يشمل ثنائيات من الصيغ والمعاني. أمّا ما ينطوي عليه استخدام اللغة ـ على وفق وجهة النظر هذه ـ فربّما يوصف عموماً كما يأتي: يتطلّب إخراج العبارة الاختيار المناسب للصيغ ذات المعاني والنطق بالألفاظ التي تمثّل تلك الصيغ ثمّ مقابلتها مع المعاني التي تتوافق معها. ويختبئ في هذا السيناريو الجواب على السؤال عن كيفية كون التواصل ممكناً باستخدام اللغة. ويلقى هذا الجواب قبولاً واسعاً لدرجة أنّ التواصل ذاته غالباً ما يعرّف على أنّه مسألة استخدام نظام من النوع الذي يتصوّره علماء اللغة الوصفيون. فمثلاً:

> سأعطي مصطلح التواصل التعريف العام الآتي: التواصل هو التعبير عن رسالة تجريدية من خلال الإشارة المادّية، والرسائل المعيّنة مقيّدة بإشارة معيّنة على وفق القوانين التي تشترك فيها الفرق المشاركة في الحدث التواصلي، وهذه القوانين أو «القواعد» تسمح للمرسل تحميل المعنى في الإشارة المناسبة ـ شريطة أن يكون المرسل قد التزم بالقواعد ـ وتسمح للمتلقّي استرجاع المعنى المقصود في تلك الإشارة .

(فاولر، 174، ص4)

ربّما يفسّر هذا التعريف ـ بشكل عام ـ كونه شرحاً لمفهوم **سوسير** عن الكلام (يُنظر الجزء الأول، الفصل الرابع عشر)، طالما أنّه تطوّر لاحقاً ضمن علم اللغة بعد **سوسير** وكيف يعتقد أنّ الامتلاك المشترك للكلام ذاته لدى أفراد مجتمع معين يسمح بالتواصل اللغوي. وقد يطلق على النظرية أو الإطار النظري العام الذي نحن بصدده هنا مصطلح «البنيوية السيكولوجية».

وقد رفض **فيرث** البنيوية السيكولوجية وصاغ اعتراضاته عليها بالرجوع إلى **سوسير** نفسه، وادّعى أنّ **سوسير** سار على خطى **دوركهايم** في التعامل

مع اللغة بكونها مجموعة من «الحقائق الاجتماعية» ـ بمستوى يختلف عن الظواهر القابلة للملاحظة التي تشكّل السلوك اللغوي لمستخدم اللغة الفرد في مناسبات معيّنة، وتشكّل هذه الحقائق الاجتماعية «نظاماً صامتاً من الإشارات الموجود بغض النظر عن الفرد وكونه كائناً ناطقاً وبمستوى أعلى من الفرد» (**فيرث**، 1957، ص180) وأنّ هذا النظام من الإشارات (الكلام) هو الذي يأخذه الباحث البنيوي السيكولوجي موضوعاً للدراسة وليست وقائع الكلام التي يحدثها الأشخاص المتكلّمون المعنيّون في مناسبات معيّنة للكلام. والنظام اللغوي ـ على وفق منظور **سوسير** ـ عبارة عن «وظيفة لكتلة ناطقة مخزونة ومقيمة في الضمير الجمعي لمجتمع ما» (**فيرث**، 1957، ص180)، وبالمقارنة مع **سوسير**، يرى **فيرث** أنّ علم اللغة يهتم أساساً بالوقائع الكلامية ذاتها، وهذه الوقائع الكلامية ـ بمعنى دقيق ـ ملموسة بينما ينطوي الكلام عند **سوسير** على «نظام للقيم المتباينة وليس للمصطلحات الملموسة الإيجابية». والناس الحقيقيون لا يتكلّمون بمثل تلك «اللغة»، لأنّ اللغة «شكل من أشكال الحياة الإنسانية وليست مجرّد مجموعة من الإشارات والرموز الاعتباطية» (**فيرث**، 1968، ص206). ويؤكّد **فيرث** أنّ «البنيوية الآلية الساكنة» التي طوّرها **سوسير** تحت تأثير علم الاجتماع عند **دوركهايم** تعني النظر إلى البنى وكونها وقائع. «أنّ البنية موجودة وتعامل كونها شيئاً، كما قال **دوركهايم**: الحقائق الاجتماعية يجب أن ينظر إليها كما ينظر إلى الأشياء» (**فيرث**، 1957، ص181) كما يُقلّل شأن الكلام (المنطوق) ـ ضمن علم اللغة عند **سوسير** وما بعد **سوسير** ـ إلى مستوى توفير الدليل على وجود البنية.

لا يُنكر أنّ التعامل مع الوقائع الكلامية يستدعي الاستخدام المنتظم للمفاهيم والفئات التحليلية التي ربّما تبدو عند التطبيق مشابهة للمفاهيم والفئات المستخدمة في تحليل الأنظمة التجريدية الكامنة وراء الوقائع الكلامية، ولكنّ الفرق في المكانة الانطولوجية (المعرفية) الممنوحة للمفاهيم والفئات ومن ثمّ للنظام اللغوي نفسه، ويعلّق **فيرث** قائلاً: «إنّ المفاهيم

الإشارية لدينا ليست لها مكانة انطولوجية ونحن لا نتطرّق إليها لأنّ لها كياناً أو وجوداً» (**فيرث** 1957، ص181). في حين يرى الباحث البنيوي السيكولوجي أنّ الكلام ينجم من خلال استخدام معرفة المتكلّم بالبنية اللغوية المنتظمة ـ يعدّ **فيرث** البنية المنتظمة خرافة الباحث اللغوي ـ الناجمة عن محاولته فهم الكلام.

نظراً لأنّ **فيرث** يرفض الفكرة القائلة: إنّ اللغة وليس الكلام هي التي تشكّل مادّة البحث لدى عالم اللغة، فهو يرفض كذلك نظرية التواصل التي تلمّح إليها البنيوية السيكولوجية، في حين أنّ التواصل يُصوّر على أنّه نقل الأفكار من عقل إلى آخر بفضل المعرفة المشتركة لشفرة لغوية معيّنة. وإذا سرنا على خطى العالم الأنثروبولوجي **برنوسلاو مالينوسكي** (1884-1942) نجده يؤكّد أنّه بسبب «المفهوم الخاطئ عن اللغة ينظر إليها لكونها وسيلة لنقل الأفكار من ذهن المتحدّث إلى ذهن المستمع» (**مالينوسكي**، 1935، الجزء الثاني، ص9)، بل إنّ التواصل يستدعي «الاستيعاب المتبادل ـ حسب كلّ مستوى وحسب كلّ مرحلة ـ ضمن سلسلة معلنة من السياقات في المواقف» (**فيرث**، 1968، ص200).

ونظراً لرفض **فيرث** المدرسة السيكولوجية، فإنّه يرى أنّ الصيغ ليست في حدّ ذاتها أوعية للأفكار أو المعاني «لا تحمل الكلمات بأيّ شكل من الأشكال أو تحتوي أو تعبّر عن المعاني الموضّحة مقابل صيغها المكتوبة في المعجم» (**فيرث**، 1964، ص184) «لقد تجنّبت أيّة محاولة لدراسة المفردات (ذات الطبيعة المادّية) كونها كيانات منفصلة لمعنى المفاهيم» (**فيرث** 1968، ص16). وهكذا يتبدّى اهتمامه بما يسمّيه «التلازم اللغوي»، فهو يعتقد أنّ الملازمة التي تحتفظ بها المفردة جزء مهمّ من معنى تلك المفردة، كما يوضّح هذه المسألة بالإشارة ـ من بين أمور أخرى ـ إلى المفردة الإنجليزية البريطانية (ass) وتعني «حمار»، وبعد أن خسرت المنافسة مع كلمة (donkey) كونها مفردة قياسية تشير إلى نوع الحيوان، أصبحت كلمة (ass) في هذه

الأيام مرتبطة إلى حدّ ما بالمعنى المجازي التي تتقيّد فيه بشكل ملحوظ على وفق الكلمات الملازمة لها: «توجد احتمالات محدودة فقط من التلازم تتقدّم فيها الصفات على الاسم ومن بينها الأكثر شيوعاً: غبي، عنيد، سخيف، أخرق وأحياناً فظيع». (**فيرث** 1957، ص195).

وبناء على ذلك يأتي حكم **فيرث** الذي كثرت فيه المناقشة أنّ الجمل التي تساق أمثلة يستخدمها علماء اللغة لتوضيح المسائل النحوية عبارة عن «هراء».

> أنا لم أر قلم أبيك ولكنّي قرأت كتاب البستاني الذي يعمل عند عمك، ومثل هذه الجمل الكثير في كتب النحو - فهي تفي بالغرض على المستوى النحوي وحسب، أمّا من ناحية المعنى فهي ليست أكثر من هراء.
>
> وتوفر العبارات الآتية سياقات مقنعة تماماً لعلم الصوت والصرف والنحو ولكن ليس لعلم المعاني: «إنّ جدّ طبيبي الأكبر سيحرق أطراف القطّة»، ونستخدم جملاً هراء في علم الصوت بشكل منتظم، وكذلك يفعل معظم النحويين. كما نرى العالم الأنثروبولوجي **سابير** يسوق مثالاً مثل «الفلاح يقتل فرخ البط»، **ويسبيرسن** يذكر لنا عبارة «المرأة الراقصة تجذب» و«المرأة الجذابة ترقص»، ويذكر الدكتور **جارديئر** عبارة «الهُرَيْرة جميلة» ويعطي عبارة مرادفة لها في اللغة اللاتينية وكذلك المثال الذي يضربه **بول** «الأسد يزأر».

(**فيرث** 1957، ص24).

لقد حيّرت هذه العبارات الدارسين الذين يظنّون أنّ **فيرث** يقول فقط إنّ من الصعوبة تصوّر سياق يمكن أنْ تُنطق فيه تلك العبارات (يُنظر **سامبسن**، 1980، ص226، على سبيل المثال). ولكن لو كانت تلك هي وجهة نظر

فيرث لقام بكلّ تأكيد بتلفيق أمثلة أكثر حسماً من عبارة «الفلاح يقتل فرخ البط» ويرى فيرث أنّ أيّة جملة ـ في حدّ ذاتها ـ عبارة عن تجريد والعبارات التجريدية في ذاتها ليست لها معنى. ويجب البحث عن المعنى في الوقائع الكلامية الفعلية المتضمّنة في «السياقات الخاصّة في المواقف»، فضلاً عن ذلك، لا يتعلّق الأمر بذلك الجزء من المعنى لعبارة ما المتمثل في السياق الذي تُنطق فيه العبارة، ولا يستطيع المرء ـ حسب رأي فيرث ـ أن يسمح لتأثير السياق في المعنى بإضافة شيء إلى التعبير عن معنى العبارة التجريدية، لأنّ العبارة التجريدية التي نتعامل معها تعتمد على السياق. وليس السياق الناجم عن الموقف خلفية ساكنة لوقائع الكلام وإنّما هو:

> عملية نمطية تفهم على أنّها نشاط معقّد ذو علاقات داخلية بين عناصره المختلفة. ولا يُنظر إلى تلك المفردات أو العناصر لكونها ترتبط بعلاقة مع بعضها البعض، إنّما تجذب إحداهما الأخرى ضمن العلاقة أو أن يمسك إحداهما الأخرى بشكل متبادل. فالذي يقوله رجل ما في محادثة يمسك ما قاله الرجل الآخر من قبل وما سيقول لاحقاً. ويمكن انْ يمسك سلباً كلّ شيء لم يقل بعد ولربّما من المحتمل انّ يقال .

(فيرث 1964، ص110-111).

يعتقد فيرث أن تحليل معاني الوقائع الكلامية هو أعلى مهمّة لعلم اللغة الوصفي، وعلى الرغم من أنّ جميع الوقائع الكلامية فريدة، فإنّها مع ذلك تمتلك سمات مشتركة مع وقائع كلامية أخرى: «من الواضح أننا نرى بنية في العبارة فضلاً عما فيها من تفرّد وكذلك ما لها من علاقة أساسية مع العبارات الأخرى» (فيرث 1968، ص200). و تبدأ محاولة ذكر معاني تلك العبارات من هذا الفهم، «ينبغي لنا أن نفصل هذا الخليط من الأحداث العامّة عن تلك السمات في الوقائع المتكرّرة التي تبدو كأنها تشكّل أجزاءً من

عملية نمطية بعينها، وأن نتناول تلك الوقائع بانتظام بذكرها حسب نطاق الوسائل اللغوية» (**فيرث** 1957، ص187).

> «علم اللغة الوصفي هو نوع من هرم من الوسائل التي يمكن بوساطتها توزيع معاني الوقائع اللغوية على نطاق من العبارات المتخصّصة»

(**فيرث** 1957، ص183)

المعنى عبارة عن وظيفة الصيغة اللغوية ضمن سياق معيّن. على أيّة حال، يوجد مستوى يصبح فيه للصيغ «معنى» ضمن مستويات وصفية مختلفة: الصوتية والنحوية وكذلك الدلالية. و«المعنى الدلالي» ـ ولو أنّه مصطلح غير موفق لكنّه ضروري طالما أنّ **فيرث** يميّز بين المعاني النحوية والصوتية ـ هو وظيفة لعبارة معيّنة وعناصرها في سياق معيّن ناجم عن الموقف. تقوم العناصر والفئات ضمن علم الأصوات والنحو بالتهيئة لوصف أنماط وظائف العبارات (أيْ تحديد معاني هذه العبارات)، على وفق علاقتها مع عناصر أخرى تعود إلى المستوى نفسه أو تصبح تجريدية في ذلك المستوى. والمعنى الصوتي هو وظيفة العناصر الصوتية على وفق علاقتها مع عناصر صوتية أخرى، والمعنى النحوي هو وظيفة العناصر النحوية على وفق علاقتها مع عناصر نحوية أخرى. وهكذا تنقسم الوقائع الكلامية لأغراض التحليل والوصف إلى سلسلة من الوظائف المنفصلة للعناصر والصيغ التي تصبح تجريدية بفعل المعايير المناسبة في كلّ مستوى من المستويات.

كيف يطبّق «هرم الوسائل» عملياً؟ يعرض **فيرث** توضيحاً لتطبيق هذه الوسائل على صيغة إنجليزية رسمها الصوتي [bo:d] حيث تصبح تجريدية في عبارات محتملة مثل [wit ʃbo:d]، which board?، [bo:dəvstədiz] board of studies، [bo:di]، bawdy، [bo:diŋ]، boarding، [bo:dtədeθ]، bored to death

ما هو المعنى الصوتي للأصوات التي تتكوّن منها كلمة [bo:d]؟ ببساطة ينعكس المعنى في استخدام تلك الأصوات في ذلك السياق بالمقابلة مع الأصوات الأخرى التي يمكن استبدالها بها. وهكذا يوجد بين الصوت الأوّلي [b]والصوت النهائي [d] خمسة عشر صوتاً آخر محتملاً. وبالدرجة نفسها، فإنّ معنى الصوت [d] في كلمة [bo:d] هو استخدام ذلك الصوت هنا بدلاً من الأصوات المحتملة الأخرى مثل [t], [l], [n] كما في كلمات مثل [bo:l], [bo:n]، [bo:t]، ويمكن للسامع أنْ يعطي معنى الكلمة [bo:d] كاملة ـ على المستوى الصوتي ـ لأنّ ذلك يشير إلى الفرق في المجموعة الكاملة للصيغ ذات المقاطع الثلاثية التي نحصل عليها عندما نستبدل بشكل مستفيض واحداً أو اثنين أو ثلاثة من العناصر المكوّنة لها، بيد أنّ **فيرث** يصرّ على أنّ كلمة [bo:d] كما هي ليس لها أيّ معنى آخر، وهذا ما يطلق عليه **فيرث** مصطلح «الحيادي» (**فيرث** 1957، ص25).

ولكيْ نؤكّد المعنى النحوي لهذه الكلمة فإنّ ذلك يتطلّب دراسة التباين الذي ينشأ عند مقابلتها مع صيغ أخرى ضمن مجاميع مختلفة، وكلّ مجموعة منها لها علاقة بكلمة [bo:d] بطريقة تساعد على تحديد الحالة النحوية في تلك المجموعة، ويضرب لنا **فيرث** أمثلة ثلاثة: (1) [bo:d], [bo:dz]؛ (2) [bo:did], [bo:di?], [bo:d], [bo:dz]؛ (3) [bo:z], [bo:d], [bo:riŋ] ويتضّح لنا بعد فحص هذه المجاميع أنّ كلمة [bo:d] في المجموعة الأولى اسم مفرد، وفي المجموعة الثانية تمثل صيغة للفعل لم تصرّف، وفي المجموعة الثالثة، تمثل صيغة الزمن الماضي لفعل معيّن. على أيّة حال، تبقى كلمة [b?:d] في المجموعة الأولى «حيادية»، ويمكن فكّ قيد الحيادية هنا بزيادة المجموعة ووصفها بطريقتين مختلفتين:

(أ1) [bo:d], [bo:dz], [bo:dru:m], [bo:dsku:l].

و(اب) [bo:d], [bo:dz], [bo:di]. ويشير **فيرث** إلى جميع هذه الاحتمالات

وأنه يمكن الوصول إليها بالتفكير العميق أو بسؤال الناطقين باللغة أو القيام بتجمع سياقات لفظية. (**فيرث** 1957، ص25).

ويتطلّب تأكيد المعنى الدلالي لصيغة ما وضع تلك الصيغة ضمن سياق في عبارة حقيقية. تصوّر عبارة فيها السؤال [bo:d] قد تأتي الإجابات مختلفة على وفق السياقات المتباينة مثلاً «لا، ليس كثيراً» او «لا» بنبرة صاعدة، أو "تفضّل». في كلّ حالة ستحدّد الإجابة علاقة مختلفة بين كلمة [bo:d] وسياقها. وهذه العلاقة مع السياق هي التي يميّزها **فيرث** ونصطلح عليها هنا ونشير إليها بمصطلح «المعنى الدلالي».

على أيّة حال، قد تنشأ تساؤلات كثيرة، وليس لأحد منا علاقة بحالة الكيانات اللغوية التي تختصّ الوسيلة التحليلية لدى **فيرث** بتوضيح معانيها (في مختلف المستويات المتنوّعة). وكما يذكر **فيرث** نفسه «لا يوجد اثنان يتكلّمان بالطريقة نفسها تماماً». وربّما يستخدم المتكلّم نفسه صيغاً مختلفة للكلمة الواحدة كما يتطلّب الأمر في مواقف مختلفة. لا توجد كلمة واحدة [have] بل يوجد منها الكثير. كما لا يوجد صوت واحد يمثل [i, t, k] بل توجد مجاميع من الأشكال المتباينة لتلك الأصوات». (**فيرث** 1964، ص118–182). فضلاً عن ذلك «إنّ كلّ كلمة تستخدم في سياق جديد هي كلمة جديدة» (**فيرث** 1957، ص190). ولكن إذا كان الأمر كذلك، فإنّه يحتاج إلى تسويغ وجهة النظر القائلة: إنّ اللغة الإنجليزية المنطوقة تحتوي على صيغة صوتية فريدة متكرّرة لا تتغيّر، تعرف بكتابة الرموز [bo:d] داخل قوسيْن معقوفيْن. ولا يتطرّق **فيرث** إلى هذه المسألة بشكل صريح مطلقاً. ويبدو أنّه يتقبّل ـ من غير تساؤل ـ فكرة تطبيق أساليب رسم الرموز الصوتية المصاحبة لاستخدام الأصوات (الألفباء الصوتي) سينتج عنها تلقائياً تلك الكيانات التي يهتمّ الوصف اللغوي بتفصيلها. ويمكن استنتاج صحّة هذا الفرض من الجواب الذي يقدّمه **فيرث** بوضوح ردّاً على سؤال أصعب وهو: لو فرضنا أنّ حركة أعضاء النطق ـ ضمن السرعة الطبيعية ـ مستمرّة، فما

الذي يقرّر أنّ هناك ثلاثة أصوات مستقلّة فقط في كلمة [bo:d]. وحسبما يرى **فيرث**، يمكننا أنْ نعدّ ذلك ببساطة من المسلّمات «أنّ [المتكلّم ـ السامع] يميّز «الوحدة الصوتية» أو الصوت اللفظي المستقلّ عندما يسمع ذلك الصوت أو ينطقه، كما يستطيع تحليل سيل الكلام إلى سلسلة من تلك الوحدات الصوتية» (**فيرث** 1964، ص159). فضلاً عن ذلك نرى أنّ:

> الرسم الصوتي لا يحاول أنْ يضع على الورقة تسجيلاً دقيقاً لجميع تفاصيل الصوت والنبرة والتنبير. وهو ليس رسماً صوتياً مباشراً تسجّله آلة صوتية. والرسم الصوتي يمكّنك من تمثيل اللغة عندما تعلم شيئاً عن الطريقة التي يستخدم بها الناطق الأصلي أصوات لغته. وبمعنى آخر، لا ينبغي لك ـ لذلك ـ تسجيل ما يقول الناطق الأصلي وحسب بل ما يعتقد أنه يقول .
>
> (**فيرث** 1957، ص3)

بيد أنّ ذلك يبدو كأنّه قاعدة لعلم الرسم الصوتي السيكولوجي المسبق من النوع المألوف. وهذا لا ينسجم مع الفكرة القائلة إنّ البنية التجريدية التي تنجم عن الجهود التحليلية لواصف اللغة لا ترقى عن كونها من خيال عالم اللغة. لأنّنا عندما نعدّ من المسلّمات القرارات المحتملة لمستخدمي اللغة فيما يتعلّق بتعريف الصيغ المتكرّرة التي لا تتغيّر، نجد أنّ **فيرث** يلجأ عملياً إلى المبدأ القائل: إنّ مهمّة واصف اللغة أنْ يوضّح ما يعرفه مستخدمو اللغة أصلاً، بيد أنّ ذلك يجعل ادّعاءه غير قابل للتحليل لرفض البنيوية السيكولوجية التي أوجدها **سوسير**، بالقدر الذي يبدو فيه هنا يفعل تماماً ما يفعله أنصار المدرسة البنيوية السيكولوجية عندما يسترجع بنية تجريدية يزعم أنّها مخزونة في أذهان المتكلّمين.

إنّ هذه الحجج لا تفي بالغرض ـ كما أدرك **فيرث** ذلك فيما بعد على ما يبدو. وقد يرى المتتبّع في كتاباته الأخرى بعض المحاولات لتصحيح

الاختلاف الذي أوجزناه هنا بين مبادئه النظرية العامة والممارسة التحليلية التي عرضناها عن كلمة [bo:d]. أمّا فيما يتعلّق بالنحو، فإنّ ملاحظات **فيرث** في هذا المجال مقتضبة. ولكن على الرغم من ذلك فهي تتضمّن رفضاً للفكرة القائلة: إنّ وسائل النحو التقليدي هي حقائق تكمن وراء العبارات التي ينبغي أنْ تحال إلى تلك الحقائق. فمثلاً يذكر **فيرث** أنّ «السمة المميّزة للغة المنطوقة برمّتها هي أنّ الناطقين الأصليين باللغة يستفيدون إلى أقصى حدّ من الموقف المفهوم ومن الخلفية المفترضة للسياقات المشتركة الخاصّة بالتجربة» (**فيرث 1964**، ص174). ويميل المتكلّمون إلى الاقتصاد في كلامهم بالاعتماد على المعلومات الأوّلية المشتركة «وتختلف حالات الاقتصاد بالكلام عن تلك التي تخصّ الكتابة» (**فيرث 1964**، ص174). بيد أنّ هذه الحالات لا ينبغي أنْ تفسّر على وفق الصيغ التامّة التي تشتق منها العبارات المقتضبة بعمليات مثل الاختصار أو الحذف. «إنّ استخدام المصطلحات من قبيل «الاختصار» و«التقطيع» و«الحذف» في وصف العادات الكلامية الطبيعية غير علمي ولا ضرورة له. فالنحو منطقي ويجعل اللغة مطاوعة للمنطق، أمّا الكلام الشائع فهو لا يخدم المنطق» (**فيرث 1964**، ص175). وتسبّب العبارات الدارجة السريعة مثل [aiʃtfθo:tsou] التي تعني كان عليّ أن أفكّر بالشيء نفسه - أو العبارة [aiŋθnθbaiwθnfθmiself] - التي تعني سأشتري واحدة لي - صعوبات جمّة في التحليل النحوي (أيّ نوع من الكلمات هذه [aiŋθnθ]) **فيرث 1968**، ص122) ولكنّ هذا لا يعني أنّها يجب أنْ تحلّل لكونها اشتقاقات من العبارة (I should have thought so) وعبارة (I am going to buy one for myself) لأنّه ليس من المناسب أنْ ننظر إلى مثل هذه العبارات على أنّها استخدامات منحرفة للتجريدات المنتظمة لدى عالم النحو. وقد ذكر **فيرث** مثالاً آخر وهو أنّ تضمين فئة الفعل ضمن المعوّقات التقليدية للوصف النحوي لا تضمن بأيّ حال من الأحوال أنّ بمقدور المرء دائماً أنْ يعرف العنصر الموضّح تلك الفئة.

لقد تطرّقنا بطريقة أو بأخرى إلى لغز إيجاد الفعل، ونظراً لعدم توافر المادّة اللغوية اقترحت الجملة الآتية: «استمرّت في دخول المكتب والخروج منه طيلة فترة العصر» أين الفعل؟ هل هو استمرّت أم الدخول أم استمرّت بالدخول إلى واستمرّت بالخروج من (مع وجود صيغ مفهومة ضمناً) أم استمرّت بالدخول إلى والخروج من؟ هل يوجد زمن للفعل هنا؟ ما نوع التصريف الذي يعود إليه؟ وكيف يمكن فعل ذلك؟

وإذا أمعنت النظر في الطرق المختلفة التي يصرّف بها ما يعرف بالفعل الإنجليزي في قوالب مجدولة، فلن تصل إلى نتيجة. ومن المفيد هنا التمييز بين الفعل في اللغة الإنجليزية كونه جزءاً من الكلام وما يمكن تسميته بالسمات اللفظية للجملة. وتتوزّع العناصر الموضّحة مثل تلك السمات في الجملة المذكورة على بنية الجملة بأكملها، وعند ملاحظة هذه السمات مثل ضمير المتكلّم والزمن والهيئة والصيغة والبناء للمعلوم أو المجهول، لا يمكن أن نتوقّع وجودها في كلمة واحدة تسمّى الفعل كأنّها مفصّلة في كتاب تصريف الأفعال.

(**فيرث** 1968، ص121-122).

بيد أنّ **فيرث** قام بجهود حثيثة في مجال علم الأصوات اللغوية لمتابعة موقع وصياغة «المعنى» على حساب الممارسة الوصفية المتأصّلة، إذا دعت الضرورة، وتنبثق أساليب الجرد للوصف الصوتي الذي اختصر به **فيرث** من عدم قناعة بعلم الأصوات المرتكز على الوحدة الصوتية ومنشأ ذلك فكرته عن كنه تعريف المعنى بمستويات مختلفة (غير دلالية) من التحليل. وكما علّق عالم لغة معاصر «التحدّث بلغة ما ينطوي على اختيار المرء طريقة من بين مجموعة متعاقبة من الخيارات» (**هاس** 1957، ص43). ويبقى توفّر المعنى في عنصر ما في أيّ مستوى قائماً مع إمكانية اختيار البديل في

مجموعة البدائل وطالما أنّ الوصف الذي يعتمده **فيرث** يشمل تحديد تسلسل هرمي لمجموعات من العناصر ذات المعنى ويجب أنْ تكون الوسيلة التحليلية بشكل يسمح بتحديد الوحدات ذات المعنى على وفق هذا المنظور، بيد أنّه ليست جميع الوحدات التي يحدّدها التحليل الصوتي ذات معنى على وفق هذا المنظور. وعلى سبيل المثال يمكن رسم الكلمتين الإنجليزيتين صوتياً (cats) و(cads) على شكل /kæts/ و/kædz/. ولكن لا توجد إمكانية الاختيار بين الصوت الصفيري المجهور والمهموس في هاتين المفردتين: ويشترط علم الدراسة الصوتية في اللغة الإنجليزية أنّ تشكيلة من الأصوات الانفجارية والصفيرية في نهاية الكلمة يجب أن تكون إمّا مجهورة أو مهموسة جميعها. ولا يفي الرسم الصوتي للمقاطع بالغرض لأنّه لا يشير إلى انعدام إمكانية الاختيار. وبمعنى آخر فإنّ هذا النوع من الرسم يفضّل في تبيان وجود ترابطات فوق مستوى الأصوات بين المقاطع ويحاول مقترح **فيرث** في واقع الأمر التمييز بين المقاطع في بعدين بدلاً من البعد الواحد. ومن الأصوات /ts/ في /kats/ يستطيع **فيرث** أنْ يستنبط وصفاً بطول مقطعين لحالة الهمس في الأصوات، وهذا يتقابل مع وصف للجهر في تشكيلة الأصوات المذكورة جميعها. ويحدّد هذا النوع من الوصف نطق التشكيلة عند تفاعلها مع الوحدات الفونيمية بحجم المقطع (وليست الفونيمات) التي تمثّل البيانات التي تهمل عند اختزال التقييد على العناصر في التشكيلة الناجم عن تزامن الحدوث إلى مجرّد وصف وحسب.

ومجمل القول: إنّ الكتابة المقطعية حتى في الألغباء الصوتي في مظهره المنتظم، لا تعدّ دليلاً يعتدّ به على ما هو ذو معنى في المجال الصوتي:

> إنّ العناصر البديلة في الكلام الفعلي ليست أحرفاً لكنّها مجمل الحالة للأشياء التي يمكن أن نحلّلها من الصوت الناطق في أثناء الكلام، وليس مجرّد النطق بل عدد من الصفات العامة أو علاقات الارتباط التي تصاحب النطق مثل الطول والنبرة

والنحن والشدّة والصوت. ويساعد مبدأ الفونيمية المتخصّص في رسم الأصوات على تدوين صيغ معيّنة للنطق ولكنّ الأطوال والنبرات والألحان تسبّب صعوبات كثيرة على المستويين النظري والعملي.

(فيرث 1957، ص21)

وقد جعل انعدام الثقة بالحرف **فيرث** يلتفت إلى مشكلة أعمق في النظرية الصوتية الراسخة هي أنّها لا تهتم «بالمنظومية المتعدّدة» ويشرح **فيرث** هذا المبدأ في الفقرة الآتية:

تبدو كلمة (nip) عندما تكتب كأنّها (pin) معكوسة، ويقع الحرفان (p) و(n) في بداية أو نهاية الكلمة. ولكن لو سجلّت كلمة (pin) على جهاز تسجيل وأعدت تشغيلها بالمعكوس فلن تحصل على كلمة (nip). ربّما تسمع شيئاً مشابهاً لها لكن لا تميّزها من كلمة (pin) بالعلامات الصوتية ذاتها التي في النطق ونمثلها بالحرف نفسه، إلاّ أنّ ذلك لا ينطبق فعلاً على حقائق الكلام. والجزء الابتدائي في الكلمة المنطوقة يختلف وظيفياً وفيزيولوجياً ونحوياً من الجزء النهائي في تلك الكلمة.

(**فيرث** 1964، ص39)

توجد هنا إشارة إلى الفكرة القائلة إنّ من الخطأ النظر إلى اللغة وكونها تمتلك نظاماً صوتياً واحداً متكاملاً تعرّفه الحروف المتدرّجة في الألفباء المنتظم بحيث إنّ الحرف الواحد يمثّل صوتاً واحداً. بلْ إنّ علم الصوت في لغة ما يتكوّن من عدد من الأنظمة الثانوية المختلفة التي تبدأ بالعمل في نقاط مختلفة من «القطعة» الصوتية، ولا يوجد سبب واحد يجعلنا نطابق البدائل في نظام ثانوي معيّن مع البدائل في نظام ثانوي آخر. ويقترح **فيرث** نظاماً ثانوياً معيّناً في اللغة الإنجليزية هو نمط الاحتمالات لبدايات المقاطع. وتبدأ

المقاطع في اللغة الإنجليزية بصوت صامت واحد أو صوتين أو ثلاثة أصوات، وبدايات المقاطع ثلاثيّة الأصوات محدودة جداً: يجب أن يكون الصوت الصامت الأوّل /s/ ويكون الصوت الثاني انفجارياً مهموساً (p). (t). أو (k) ويجب أن يكون الصوت الثالث سلساً أو منزلقاً (l), (i), (j) أو (w). إضافة إلى ذلك، إذا كان الصوت الثاني (t) لا يمكن أن يكون الصوت الثالث (l) وإذا كان الصوت الثالث (w) يجب أن يكون الصوت الثاني (k).

ويقترح فيرث أنّ مثل هذه التشكيلات يجب أنْ ينظر إليها كونها «بدائل جماعية» ولا ينبغي مقارنة مكوّناتها المنفردة (مثل صوت (t) في كلمة [straip]) ـ لأنّ لها وظيفة مختلفة، أيْ المعنى الصوتي ـ عن الأصوات المشابهة لها في سياقات صوتية أخرى (مثل صوت (t) في كلمة [tʰaip]) مع مثل تلك الأصوات.

ويختلف الأساس النظري لهذه الإجراءات الوصفية تماماً عن ذلك الذي يكمن وراء علم الرسم الصوتي السيكولوجي. وليس السبب من إنشاء مثل تلك التوصيفات والوحدات الفونيمية لبيان التجريدات الصوتية التي يعدّها المتكلّمون «حقيقية»، بل بفعل ذلك نحاول أن نتوافق بدقة ـ أكثر من الممكنة مع التحليل الفونيمي للمبدأ المعتمد على البيانات النظرية الخاصّ بالمعنى لكونه خياراً (يحدّده السياق)، ويوجد في الأقلّ معنى سطحي يسمح فيه للنظام الصوتي بالظهور من تحليل المعنى الصوتي وليس أنْ يفترض كونه أساساً لذلك التحليل.

ولكن يبقى هناك عدد من المسائل التي تعجز إعادة هذه الصياغة لمبادئ الوصف الصوتي عن حلّها، وأوّل هذه المسائل المسألة التي ألمحنا إليها سابقاً المتعلّقة بتحديد العناصر التجريدية غير المتغيّرة التي صمّم تطبيق مبادئ البنية الصوتية فيها لتوضيحها، وعندما يجابهنا لفظ يرسم صوتياً على شكل [kʰaets] يفترض المتخصّص في الرسم الصوتي فعلياً أن المهمّة لا

تتعدّى ترسيخ نظام الرسم الصوتي المستخدم أصلاً في لفظ الكلمة، مع الإشارة إلى مثل تلك المبادئ كونها تخصّ التوزيع التقابلي ونقيضه التكاملي. وفي هذه الحالة الخاصّة، كلّ ما هو مطلوب من ترتيب هنا ينطوي على حذف البيانات الزائدة من الناحية الفونيمية كالإشارة إلى أنّ صوت [k] فيه دفعة هواء ويصبح الرسم الصوتي /kæts/. ولا يفترض المتخصّص بالوصف ـ بالمقابل ـ أنّ الرموز المكتوبة المخفيّة كما في [kʰæts] توفّر دليلاً جاهزاً تقريباً يشير إلى النقاط التي يصبح فيها الاختيار المهم ممكناً. لكنّه مع ذلك يعدّ ذلك أمراً مسلّماً به ـ كما يفعل المتخصّص بالرسم الصوتي ـ أيّ أنّ اللفظ المجرّد [kʰæts] يعرّف بشكل صحيح فئة من الألفاظ الممكنة أو الواقعية ذات العلاقة على الرغم من أنّنا لا نجد اثنين منها تتطابق صوتياً.

لذلك يوجد مستوى يكون فيه التحليل الوصفي أقلّ ابتعاداً من علم الأصوات الصحيح مما يبدو لأوّل وهلة. وهو ليس بديلاً للتحليل المقطعي بقدر ما هو أمر مفروض عليه. لأنّه يبقى معتمداً على التحليل المقطعي لكشف التجريدات التي يعمل عليها.

والصعوبة هنا جمّة وتظهر بوجه أيّة محاولة للتوفيق بين دراسة الوقائع الكلامية مع وصف لغة ما، وتصبح أكثر إلحاحاً عندما يدّعي المرء ـ كما فعل فيرث ـ أنّ النظام اللغوي موضوع الوصف لا يزيد عن كونه الحصيلة الناتجة عن الجهد المبذول في فهم الوقائع الكلامية، ولا ريب أنّ عبارة ما يمكن أن يتصوّرها كلّ من المتحدّث والسامع على أنّها لفظ لتجريد من نوع معين (أو لعدد من التجريدات من أنواع مختلفة)، لذلك تتطلّب صياغة معاني الوقائع الكلامية ـ من بين أشياء كثيرة ـ تحديد تلك التجريدات وصياغتها.

ولكنّ المطلب الملحّ هو إيجاد وسيلة لتأكيد التجريدات التي يعبّر عنها اللفظ. ولمّ يفلح فيرث في مواجهة هذا المتطلّب بشكل مباشر. بيد أنّ موقفه منه يتّضح من مقولته « الكلمات المكتوبة حقيقية ـ بمعنى معيّن ـ أكثر من

الكلام نفسه» (**فيرث** 1964، ص40) وتتأكد هذه المقولة بشكوى يطلقها **فيرث** ضد **مالينوسكي**:

> إنّ موقفه (أي **مالينوسكي**) من الكلمات بحدّ ذاتها غير مقنع بشكل يثير الاستغراب، عندما نتذكّر اهتمامه بالمؤسّسات والتقاليد. ولا شكّ أنّ الكلمات والعناصر الأخرى في اللغة في المجتمعات المتعلّمة مثل مجتمعنا راسخة وأنّ التوصيفات التي تجدها في القواميس لتلك الكلمات وفي الحديث العادي تعامل باحترام تحسّ به نتيجة لتمتّعها بنوع معيّن من السلطة .
>
> (**فيرث** 1968، ص155).

على الرغم من ارتياب **فيرث** ـ من الناحية العملية ـ في الكتابة وهو سبب رفضِه لعلم رسم الأصوات، إلاّ أنّه يتكئ على الفكرة القديمة القائلة: إنّ نظام الكتابة المستخدم في مجتمع ما يوفر أصلاً التحديد اللازم للتجريدات التي تعبّر عنها الألفاظ. ويساعد الألفباء الصوتي في تحسين النظام المألوف في الإملاء وذلك بالتخلّص من بعض التناقضات الواضحة. صحيح أنّ هناك الكثير من الناطقين باللغة الإنجليزية لا يفرّقون في كلامهم بشكل منتظم بين (board) و(bawd) و(bored). لذلك فإنّ كتابة هذه الكلمات الثلاث بإملاء واحد وهو [bo:d] تعدّ مفضّلة لأغراض علم الصوت. وهي مع ذلك تمثّل إملاءً هذه الكلمات .(board, bawd, bored) والافتراق الجذري الحقيقي مع الوصف اللغوي الذي تفرضه الكتابة قد يبدأ بالسؤال عمّا يضمن أنّ هذا الإملاء لتلك الكلمات (board, bawd, bored) في حدّ ذاته يحدّد وحدات من اللغة، وما لم يطرح مثل هذا السؤال، فإنّ المسألة أنّ معاني الوقائع الكلامية هي التي تنشئ النظام اللغوي وليس العكس لا يمكن أنْ تطرح بشكلها الصحيح.

والافتراق الآخر عن المبادئ ـ الذي يصف التدقيق وكونه مظهرياً أكثر

من الواقع ـ يتعلّق بوجهة النظر الضمنية التي تخصّ العلاقة بين الناطقين باللغة والنظام اللغوي الذي ينجم عن تحليل عالِم اللغة الذي يصف اللغة، وينتج عن التطبيق الصارم لمبدأ المعنى هو الخيار ـ لعلم الأصوات في الأقلّ ـ العبارات الوصفية (للتوصيفات والوحدات الفونيمية) التي لا يمكن مقابلتها مباشرة مع «ما يعتقد مستخدمو اللغة أنّه يقول». إنّ نظام الوحدات الصوتية التقابلي الذي يحدّده التحليل الفونيمي يفسح المجال أمام نظام «نقاط الاختيار» ولا تتطابق بالضرورة قرارات المحلّل عن طبيعة تلك الوحدات ـ في أيّة نقطة معيّنة ـ التي يمكن الاختيار من بينها ـ مع الأفكار التي يتداولها مستخدم اللغة، ولكن النظام المتخيّل للتجريدات الذي يتحدّد بهذه الطريقة لا يعتمد ـ على الرغم من ذلك ـ على الفكرة المألوفة جداً الخاصّة بالعلاقة بين المتكلّمين واللغة التي يتكلّمونها. ولعلّ الفكرة القائلة: إنّ المتكلّمين ملزمون باستخدام نظام للخيارات توفره لهم تلك اللغة مسبقاً. ويشير إلى ذلك بشكل خفي فشل **فيرث** في الإجابة عن سؤال آخر قد يطرح عن تحليل كلمة [br?:d]، فلماذا ـ عند مناقشة نموذج البدائل الممكنة للصوت [o:] في كلمة الصيغة ـ يهمل **فيرث** ذكر احتمالات مثل [ro:] كما في لفظة [bro:d] أو [riŋθlɛŋkθθvko:] المأخوذة من [briŋθlɛŋkθθvko:d] ولماذا لا يكون جزءاً من معنى الصوت [o:] في لفظة [bo:d] كونها تتقابل مع تلك التسلسلات الصوتية؟ ربّما يبدو لأنّ الاعتراف بمثل تلك الاحتمالات يقود إلى فتح بوابات الطوفان بينما تعتمد الوسائل الوصفية لدى **فيرث** في مصداقيتها على غلق تلك البوابات بشكل محكم. ولأنّ الحقيقة الساطعة هي أنّه ليس هناك حدود معلومة لما يمكن أنْ يملأ الفجوة بين الصوتين [b] و[d] في لفظ معين [b____d]. ولكن إذا كان تحليل صيغة ما بمستوى معيّن من الوصف يعني تحديد نموذج شامل للبدائل الممكنة، فإنّ الحدود المعلومة لا بدّ أن تكون مفروضة، وإلاّ فإنّ معنى تلك اللفظة في ذلك المستوى لا يمكن أنْ يحدّد.

وإذا تساءلنا لماذا يجب النظر إلى معنى تلك اللفظة في ذلك المستوى

وكونه يتشكّل من التقابل بين ما يقال وبين قائمة محدودة من الأشياء التي ربّما تقال كبدائل؟ فإنّ الجواب يكمن ببساطة في كون ذلك يمثل المبدأ الأساسي من وجهة نظر **فيرث** الخاصّة بالطريقة التي تعمل بها اللغات: أيْ الطريقة التي توفر فيها هذه اللغات لمستخدميها الوسيلة في التواصل. بيد أنّ هذا المبدأ يتعارض مع رفض **فيرث** الصريح للتفسير البنيوي السيكولوجي لعمليّة التواصل، لأنّ إمكانيّة التواصل تبدو معتمدة على المعلومات المسبقة المشتركة بين المتخاطبين وذلك لكلّ نقطة في العبارة يصبح فيها الخيار ممكناً وللنموذج الثابت من البدائل.

وهكذا فإنّ برنامج **فيرث** النظري ـ الذي يبدو لأوّل وهلة واعداً بتفسير للحدث الكلامي يقلب الفهم السائد للعلاقة بين الوقائع الكلامية والأنظمة اللغوية رأساً على عقب ـ ينهار في نهاية المطاف بسبب سلسلة من الغموض والتنازلات للمبادئ السائدة. ويتلخّص الغموض في موقف **فيرث** النظري في التوتّر المستمرّ بين احترامه للكلمات لكونها أشياء ثابتة وراسخة ورأيه أنّ كلّ كلمة عندما تستخدم في سياق جديد تعدّ كلمة جديدة وقد يتطلّب حلّ ذلك التوتّر توجيهاً للبحث اللغوي أكثر جذرية ممّا استطاع **فيرث** أنْ يتلمّس طريقه بوضوح نحو ذلك الهدف.

الفصل السادس

فيتجنشتاين والبحوث النحوية



الناس منهمكون في الملابسات الفلسفية (أي النحوية) بعمق ولتخليصهم من هذه الملابسات يتطلّب الأمر إخراجهم من التعقيدات المتعدّدة بشكل واضح تلك التي تمسك بهم، وينبغي للمرء أنْ يعيد تجميع لغة هؤلاء الناس بأكملها، إذا جاز التعبير.

(فيتجنشتاين، 1993، ص185)

يسيطر الوهم علينا أنّ كلّ ما هو خاصّ - في البحث (الفلسفي) - وعميق وجوهري لا بدّ أنّ يكمن في محاولة ذلك البحث فهم الجوهر المتفرّد للغة، أيْ النسق القائم بين مفاهيم التعبير والمفردة والبرهان والحقيقة والتجربة وما إلى ذلك. ويمثل هذا النسق نمطاً من الطراز الأوّل - إذا جاز التعبير - بين المفاهيم ذات الطبيعة الفائقة، بينما إذا كان لكلمات معيّنة مثل «لغة» و«تجربة» و«كلمة» استخدام معيّن - بطبيعة الحال - فلا بدّ أنْ يكون استخداماً متواضعاً كما في المفردات «مائدة»

و«مصباح» و«باب».

وتستحوذ علينا الفكرة ـ الآن ـ أنّ الشيء المثالي يجب أنْ نجده في الواقع. وفي الوقت ذاته لا يمكن أنْ نرى كيف يحصل ذلك ولا ندرك طبيعة هذا «الوجوب». نعتقد أنّنا نجد ضالتنا في الواقع، لأنّنا نعتقد بأنّنا نراها فعلاً هناك.

من أين جاءتنا هذه الفكرة؟ وهي بمثابة النظارات التي نضعها ونرى من خلالها كلّ ما يقع بصرنا عليه، ولم نفكّر قط في نزع تلك النظارات؟

ونقدّر من خلال الشيء ما يكمن في طريقة تمثيله، ونتأثر بإمكانية عقد المقارنات معتقدين أنّنا نستوعب الوضع القائم ذا العمومية العالمية.

(فيتجنشتاين، 1953، القسم 104)

المشاكل الفلسفية بطبيعتها ليست مشاكل تجريبية، فهي تُحلّ بالنظر إلى التعاملات الموجودة في لغتنا وبالطريقة التي تجعلنا ندرك هذه التعاملات على الرغم من وجود ما يدفعنا إلى إساءة فهم هذه التعاملات، ولا تحلّ هذه المشاكل بتوفير البيانات الجديدة لكن بترتيب الأشياء التي طالما عرفناها، والفلسفة معركة نخوضها بوساطة اللغة ضدّ سحر ذكائنا.

(فيتجنشتاين، 1953، القسم 109)

لذلك فإنّ بحثنا بحث نحوي، ويلقي مثل هذا البحث الضوء على مشكلتنا بإزالة حالات سوء الفهم، وهذه الحالات تخصّ استخدام المفردات وسببها ـ من بين أمور كثيرة ـ حالات القياس بين صيغ التعبير في نواحٍ مختلفة في اللغة، ويمكن إزالة بعضها باستبدال صيغة تعبيرية معيّنة بأخرى.

(فيتجنشتاين، 1953، القسم 90)

> لا توجد طريقة فلسفية واحدة فقط ـ على الرغم من وجود طرق كثيرة في الواقع ـ كما هي الحال مع طرق العلاج المختلفة .

(فيتجنشتاين، 1953، القسم 133)

بدأ **لودفك فيتجنشتاين** ـ المولود في النمسا في عام 1889 والمتوفى في عام 1951 ـ بدراسة الفلسفة في جامعة كيْمبرج في عام 1911، وبعد أنْ خدم بضع سنين في الجيش النمساوي خلال الحرب العالمية الأولى وفي فترة وجيزة درّس خلالها في المدارس الابتدائية، بدأ **فيتجنشتاين** بإلقاء المحاضرات في الفلسفة في جامعة كيْمبرج في عام 1930، ثم رقي إلى مرتبة أستاذ كرسي في عام 1939. وقد جذبت محاضراته ثلّة من الطلبة والزملاء وقام الكثير منهم بنشر أفكار **فيتجنشتاين** وطريقته إلى جمهور أوسع وقد أثار ذلك امتعاض **فيتجنشتاين**. والعمل الرئيس الوحيد الذي قام بنشره في أثناء حياته هو كتاب «**رسالة في المنطق والفلسفة**» (**فيتجنشتاين**، 1922) ويمثل عصارة ما يشار إليه عادة بـ «المرحلة المبكّرة» في تطوّر فكر **فيتجنشتاين** الفلسفي.

وطوّر **فيتجنشتاين** ـ في كتاباته المبكّرة ـ منهجاً لدراسة المشاكل الفلسفية يعتمد على تحليل الوسائل الرمزية التي تُصاغ بوساطتها مفاهيم تلك المشاكل وتطرح و«تحل». وبمعنى آخر، لكي يحافظ **فيتجنشتاين** على التركيز المنطقي الموجود في أعمال **فريجه** (يُنظر الجزء الأوّل، الفصل الثالث عشر) و**برتراند رسل** وآخرين، كان في مرحلته المبكّرة مهتمّاً بتوضيح المنطق الفلسفي بوساطة تحليل الأداة واللغة التي ينفذ بها ذلك المنطق. ولغرض تحقيق ذلك يطرح كتابه «**رسالة في المنطق والفلسفة**» نظرية في التمثيل الرمزي ـ بمعنى آخر، نظرية عن إمكانية تمثيل الحقائق والأشياء والأوضاع القائمة التي تشكّل «العالم»، أيْ الواقع ـ بوساطة اللغة وصيغ

أخرى من الرمزية. وعند القيام بذلك يتسنّى لكتاب «**رسالة في المنطق والفلسفة**» أيضاً أنْ يستكشف حدود القوى التمثيلية للأنظمة الرمزية، وأصبحت النظرية التي يقدّمها كتاب «**رسالة في المنطق والفلسفة**» تعرف لاحقاً بـ «نظرية الصورة» لأنّها تقدّم اللغة والصيغ الأخرى للرمزية على نمط التمثيل الصوري. «تعرض الصورة الواقع بتمثيل إمكانية وجود الأوضاع القائمة أو انعدامها». (**فيتجنشتاين**، 1922، القسم 201.2). توجد صيغ مختلفة للتمثيل الصوري كما توجد طرق مختلفة يمكن للصورة من خلالها أنْ تعكس الوضع القائم وتؤكّد وجوده، أمّا في اللغة فترتبط الكلمات التي تشكّل التعبير ـ أو الجملة ذات المعنى ـ بعلاقة تحديدية مع بعضها بعضاً. وتمثل كلّ كلمة من الكلمات جزءاً من الوضع القائم المصوّر. ويجب أنْ تكون العلاقات بين الكلمات في التعبير متناظرة مع ـ أيْ يجب أن تعكس ـ العلاقات بين الأشياء التي تمثلها الكلمات في الوضع القائم المصوّر، بمعنى أنّ البنيتين ـ بنية العبارة وبنية الوضع القائم ـ يجب أنْ تمتلكا «صيغة منطقية» مشتركة. (**فيتجنشتاين**، 1922، القسم 18.2). وتكون العبارة صحيحة إذا كان الوضع القائم المصوّر حاصلاً بالفعل. «العبارة صورة للواقع» (**فيتجنشتاين**، 1922، القسم 01.4). ولكيْ نفهم العبارة يجب أنْ «نعرف الحالة إذا كانت صحيحة» (**فيتجنشتاين**، 1922، القسم 024.4). كما عند **أرسطو** والنحويين التأمليّين (يُنظر الجزء الأوّل، الفصلان الثاني والسادس). فإنّ العقل يمتلك دوراً شفّافاً إلى حدّ ما في العلاقة التمثيلية بين اللغة والعالم، وعلى وفق أطروحات كتاب «**رسالة في المنطق والفلسفة**» فإنّ الفكرة صورة منطقية للوضع القائم، وهي الصورة التي تعبّر عنها العبارة بطريقة «يمكن للحواس أنْ تفهمها» (**فيتجنشتاين**، 1922، القسم 1.3).

وتتجلّى السمة الأساسية للعبارة ـ حسب آراء **فيتجنشتاين** المبكّرة ـ في قدرتها على نقل المعنى الذي لم نمعن النظر فيه بعد. وتستخدم العبارات التعابير «القديمة» لتوصيل معاني «جديدة» (**فيتجنشتاين**، 1922، القسم 03.4).

وبمعنى آخر فإنّ البنية اللغوية بنية خلاّقة إذ تسمح لمستخدم اللغة ببناء الجمل المفيدة وفهمها وإنْ لم يسبق له أنْ صادفها. وأصبحت هذه السمة في الإبداع اللغوي ـ أو التوليد اللغوي ـ سمة مهمّة في النظرية التوليدية في اللغة التي طوّرها **تشومسكي**. (يُنظر الفصل التاسع من هذا الكتاب).

ويعترف **فيتجنشتاين** أنّ العبارات في اللغات الطبيعية الواقعية ـ مثل اللغة الإنجليزية والألمانية والسواحيلية والماهوك وغيرها ـ لا يبدو أنّ لها بنى تصويرية تعكس البنى المنطقية للمواقف التي تمثلها. على أيّة حال، من الأمور الأساسية في آراء **فيتجنشتاين** المبكّرة ـ أنّه عند التحليل يمكن أنْ يكون مبدئياً في كل جملة مفيدة ـ من أيّ لغة كانت ـ مثل تلك البنية التطويرية: أيّ إلى الحدّ الذي تكون فيه العبارة في الواقع ذات معنى. وتمتلك العبارات سمات طارئة وأخرى أساسية (**فيتجنشتاين**، 1922، القسم 34.3). إنّ الشيء الأساسي في العبارة هو ذلك الذي تحتاجه العبارة لكي تمثل وجود حالة قائمة معيّنة وتؤكّد ذلك الوجود. «أمّا السمات الطارئة فهي تلك التي تنتج في الطريقة الخاصّة التي تصاغ فيها العبارة» في لغة ما. (**فيتجنشتاين**، 1922، القسم 34.3)، بمعنى آخر، قد تكون للعبارة بنية طارئة وهي سمة سطحية خاصّة باللغة المعيّنة التي صيغت فيها العبارة، ولكن إلى الحدّ الذي تكون فيها العبارة مفيدة (ذات معنى)، سيكون لها أيضاً بنية سائدة: وهي بنية مشتركة في جميع العبارات التي تؤكّد وجود حالة قائمة معيّنة ـ بغض النظر عن اللغة المعيّنة التي صيغت فيها العبارة. «اللغة تخفي الفكر» وبشكل أو بآخر ليس من الممكن من الشكل الخارجي للغطاء أن نستنتج شكل الفكر الذي يكمن وراءه، لأن الشكل الخارجي للغطاء لم يصمّم لكشف عن الجد، بلْ إنّه صمّم لأغراض مختلفة تماماً. (**فيتجنشتاين**، 1922، القسم 002.4). لذلك فالفلسفة في مجملها «نقد للغة». (**فيتجنشتاين**، 1922، القسم 0031.4) أيْ إنّ الهدف من الفلسفة توضيح ما تعنيه العبارات الفلسفية فعلاً، وهي تفعل ذلك بتحديد صيغ التعبير السائدة والتخلّص من

تلك النواحي الخاصّة بالخصائص السطحية للعبارات التي تمثل المصادر المضلّلة المحتملة للمشاكل الفلسفية. «تذكر العبارة شيئاً معيّناً طالما هو صورة فقط». (**فيتجنشتاين**، 1922، القسم 03.4). «تهدف الفلسفة إلى توضيح الأفكار وهي ليست تجسيداً لعقيدة لكنّها نشاط يقود إلى توضيح العبارات» (**فيتجنشتاين**، 1922، القسم 112.4).

وقد كان لكتاب «**رسالة في المنطق والفلسفة**» أثر كبير في تطوير الفكر اللغوي في فترة ما بين الحربين العالميتين. على أيّة حال، فإنّ محاضرات **فيتجنشتاين** وكتاباته في «المرحلة المتأخّرة» هي التي أسهمت بشكل متميّز وفاعل في الفكر اللغوي في القرن العشرين. وبناء على ذلك، فإنّ التركيز الأوّلي لهذا الفصل ينصبّ على المحور الرئيس لأعمال **فيتجنشتاين** في «المرحلة المتأخّرة» الواردة في كتابه «**البحوث الفلسفية**» الذي نُشر عام 1953، أيْ بعد سنتين من وفاته.

وعلى الرغم من أنّ كتابات **فيتجنشتاين** المنشورة بعد وفاته في المرحلة المتأخّرة كان لها تأثير كبير في الفكر اللغوي الحديث، إلاّ أنّ هذه الكتابات مثيرة للجدل وغامضة أحياناً أخرى ومضلّلة إلى حدّ كبير. وقد تمرّس **فيتجنشتاين** في الفلسفة ومن الطبيعي أنْ يحاضر فيما بعد ويكتب عن المواضيع التي يتّسم بها الخطاب الفلسفي الأكاديمي ـ خاصّة المشاكل التي تتعلّق بمبادئ المنطق والمعرفة والرياضيات وعلم النفس. على أيّة حال، فإنّ منهجه لاحقاً في دراسة المشاكل الفلسفية لا يعتمد على توضيح العبارات. ويؤكّد **فيتجنشتاين** في كتابه «**البحوث الفلسفية**» (**فيتجنشتاين**، 1953) أنّ المشاكل الفلسفية يسبّبها «التعسف» و«الأوهام» التي مصدرها اللغة: وهي بمثابة تتابع ما أسماه «الملابسات النحوية»، وبمعنى آخر، اعتقد **فيتجنشتاين** أنّ المشاكل الفلسفية إرث لبعض الطرق حيث نميل نحن مستخدمي اللغة إلى استخدام المفردات عندما نتحدّث ونكتب ـ وكذلك عندما نفكّر ـ في أنواع معيّنة من المواضيع: وهي المواضيع ذاتها التي تمثّل أعمدة الخطاب

الفلسفي. ونتيجة لذلك، فإنّ الطريقة الفلسفية عند **فيتجنشتاين** مصمّمة لتعالج هذه المشاكل في منشئها باستخدام الاستراتيجيات البلاغية التي أسماها «**البحوث النحوية**».

والنتيجة الأكثر وضوحاً لتأثير **فيتجنشتاين** في الفكر اللغوي تبدو في الحقيقة القائلة: إنّه اعتقد أنّ أكثر ميولنا طغياناً وضرراً في استخدام المفردات هي تلك التي تبرز عندما نتأمّل في اللغة ذاتها: أيْ عندما نناقش مسائل مثل ما الذي تتطلّبه الكلمة أو الجملة لكي تعني شيئاً؟ ما الذي يتطلّبه فهم كلمة أو جملة أو الاعتقاد بأنّهما صحيحتان؟ ما كنه المعاني والمفاهيم؟ ما الذي يتطلّبه قصد معنى بعينه دون غيره؟ وما إلى ذلك. وتقودنا هذه الميول اللغوية الانعكاسية ـ أيْ الطرق التي نتحدّث بها بشكل معتاد عن الحديث ـ إلى حالات التعسّف النحوي التي تضمّ المناهج النظرية في دراسة اللغة وتولّد المشاكل المضلّلة التي تشكّل الموضوع التقليدي في الفلسفة الأكاديمية (ينظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب). «تتمتع المشاكل الناجمة عن سوء تفسير الصيغ الموجودة في لغتنا بخاصّية العمق، وهي مصادر قلق شديد وجذورها ممتدّة في داخلنا بامتداد الصيغ الموجودة في لغتنا وأهمّيتها عظيمة بمقدار أهمّية لغتنا». (**فيتجنشتاين**، 1953، القسم 111).

لم يقترح **فيتجنشتاين** نظرية لغوية مطلقاً في كتاباته المتأخّرة، وفي الواقع، ـ على الرغم من ادّعاءات الكثير من الدارسين ـ لمْ يطرحْ **فيتجنشتاين** أيّة صياغات نظرية تخص أيّاً من المواضيع اللغوية التي كانت كتاباته ومحاضراته المتأخّرة تتصدّى لها غالباً. بلْ على العكس من ذلك، فهو يذكّر دائماً بشكل صريح أنّ هدفه لمْ يكنْ ـ وقد يتناقض ذلك مع أهدافه البلاغية ـ وضع فرضيات تفسيرية سواء أكان ذلك عن اللغة أم المواضيع الفلسفية الأخرى. وهكذا، إذا لمْ يطرحْ **فيتجنشتاين** أيّة صياغات نظرية عن اللغة، أليس هناك في الواقع ما يساعد المرء أنْ يقول شيئاً مقبولاً عن فكره اللغوي؟ والجواب على هذا السؤال سيكون من غير شك «نعم» ـ هذا إذا كان الفكر

اللغوي ينحصر فقط في وضع الفرضيات التفسيرية والصياغات النظرية. بيْد أنّ **فيتجنشتاين** كان كاتباً يستطيع أنْ يبيّن لنا أنّ الفكر اللغوي لا يُعبّر عنه بالفرضيات والنظريات وحسب. ويتجلّى التعبير عن آراء **فيتجنشتاين** المتميّزة عن اللغة في كتاباته. بيْد أنّ هذه الآراء لا يعبّر عنها بالصياغات النظرية بلْ بطريقته في معالجة الملابسات النحوية وحالات التعسّف التي اعتبرها مصدراً للمشاكل الفلسفية. والمكان الذي نجد فيه فكر **فيتجنشتاين** عن اللغة هو في الاستراتيجيات البلاغية التي يستخدمها في «**البحوث النحوية**» وفي ملاحظاته الانعكاسية عن أهداف تلك البحوث وتصميمها. لم يكن **فيتجنشتاين** منظّراً في اللغة، وتتّسم بحوثه النحوية بوجود الهدف العملي ـ وذلك لغرض الوصول إلى النتائج العلاجية الخاصّة، ويصبح هذا العلاج ناجحاً إذا امتنع أولئك الذين يوجّه إليهم العلاج ـ جمهوره وقرّاءه ونفسه ـ عن الحديث والتفكير بالطرق المشوّهة التي تقود إلى الإرباك الفلسفي. وكتابات **فيتجنشتاين** مليئة بمثل هذه التعابير والشروحات الانعكاسية عمّا يفعل ولماذا يفعل ذلك؟ وكيف يجب أنْ تسير الأمور حسب اعتقاده؟ لذلك يجب أن ننظر إلى ما يقول عن «**البحوث النحوية**» وكونها أداة بلاغية ـ وخاصّة كونها مجموعة من الاستراتيجيات اللفظية لمعالجة المشاكل اللفظية أساساً. وإنّنا من خلال استخدامه لهذه الأدوات البلاغية وفيما يقول عندما يتأمّلها ـ هدفها وتصميمها واستخدامها ـ نستطيع أنْ نرى الشكل المميّز للفكر اللغوي عند **فيتجنشتاين**.

يقول **فيتجنشتاين** إنّ طريقته النحوية مصمّمة لتناول مصادر «سحرنا بوساطة اللغة». والمصدر الرئيس لحالات التعسّف والأوهام النحوية هو ميلنا ـ عندما نفلسف الأمور ـ إلى فرض خصائص من الطرق التي نستخدمها لتمثيل الظواهر على الظواهر ذاتها. فمثلاً يمكن أنْ نرى السماء حمراء، ولكنْ لأنّنا ببساطة ننظر إلى السماء من خلال نظارات مظلّلة باللون الأحمر.

أو ربّما ننظر إلى العالم المكاني ذاته وكونه مؤلفاً من بوصات وأقدام

وياردات ـ لأنّ هذه هي الوحدات الموجودة في النظام الذي نقيس به العالم. «نحن نصمّم الشيء على وفق ما يكمن في الطريقة التي تمثله». (**فيتجنشتاين**، 1953، القسم 104). ونتيجة هذا الإرباك النحوي هو أنّنا في الوقت الذي نعتقد بأنّنا نبحث عن البيانات ونحصل من خلالها على الظاهرة الممثلة، نحن في الواقع نلصق بالظاهرة بعض الخصائص الموجودة في الطريقة والنموذج التي تُمثّل بها تلك الظاهرة.

والأسوأ من ذلك أنّنا لا ندرك أنّنا نرى الأشياء من خلال التعسّف المتأصّل فينا. بلْ نفترض أنّ السبب وراء وجود تلك الخصائص في الظاهرة هو أنّها جزء من طبيعة الظاهرة أو جوهرها. فهي تبدو بذلك الشكل لأنّ ذلك ـ في مستوى معيّن ممتد ـ فعلاً هو شكلها. وهذا الافتراض التعسّفي قد يرقى إلى معاملة طريقة التمثيل على أنّها «فكرة عن تصوّر مسبق ينبغي للواقع أنْ يتطابق معها» (**فيتجنشتاين**، 1953، القسم 131). «فهي تشبه النظارات التي نضعها ونرى من خلالها كلّ ما يقع عليه بصرنا، ولم يخطر ببالنا أنْ ننزعها مطلقاً». (**فيتجنشتاين**، 1953، القسم 104).

كيف يُقصد من طريقة **فيتجنشتاين** البلاغية أنْ تتناول الإرباك النحوي الناجم عن «وهم الشيء بما يكفي في طريقة التمثيل»؟ ويمكن تقديم أفضل الإجابات على هذا السؤال بالنظر إلى تطبيقات توضيحية لطريقة **فيتجنشتاين** في الصفحات الأولى من كتابه «**البحوث الفلسفية**». يبدأ الكتاب باقتباس مقتطفات من كتاب **أوغسطين** «**الاعترافات**» حيث يتصوّر فيه مؤلّفه كيف تعلّم اللغة وهو طفل.

> عندما كان أبواي يطلقان اسماً على شيء ما، وبعد ذلك يتحركّان باتجاه شيء ما، كنت أرى ذلك وأفهم أنّ ذلك الشيء يسمى بالأصوات التي نطقاها عندما حاولا الإشارة إلى ذلك الشيء. وهكذا، كلّما سمعت الكلمات تستخدم بتكرار

> في مواضعها الصحيحة في جمل متنوّعة تعلّمت تدريجياً كيف أفهم ما الأشياء التي يشيران إليها. وبعد أنْ مرّنت فمي على صياغة تلك الإشارات، كنت أستخدمها للتعبير عن رغباتي الخاصّة .

(فيتجنشتاين، 1953، القسم 1)

لدينا هنا ما يعدّه **فيتجنشتاين** بوضوح تفسيراً مقبولاً إلى حدٌ ما للطريقة التي نتعلّم بها اللغة. وكما يذكر هو، فهي تجسّد صورة مقبولة بالقدر نفسه لخصائص الأشياء التي نتعلّمها، أيْ صورة عن خصائص اللغة وبشكل خاص خصائص المفردات والمعاني والجمل وعلاقتها بالأشياء التي نستخدم اللغة للتعبير عنها. وبمعنى آخر، إنّ تفسير **أوغسطين** للطريقة التي تعلّم بها اللغة يجسّد طريقة خاصّة لتمثيل كنه اللغة.

> إنّ هذه المفردات ـ كما تبدو لي ـ تعطينا صورة خاصّة عن جوهر لغة البشر، وهي كالآتي: تقوم الكلمات المتفرّدة بتسمية الأشياء ـ والجمل عبارة عن ترابطات لهذه الأسماء. ونجد في هذه الصورة عن اللغة جذور الفكرة الآتية: لكلّ كلمة معنى، وهذا المعنى يرتبط بالكلمة وهو المعنى الذي تمثله الكلمة .

(فيتجنشتاين، 1953، القسم 1)

يمثل تفسير **أوغسطين** الكلمات كونها معاني وذلك بتمثيل أشياء معيّنة، ومعنى الكلمة هو الشيء الذي تمثله. وهذه ليست طريقة غريبة للحديث عن الكلمات والمعاني وأنّ **فيتجنشتاين** لا يطرحها بهذا الشكل. بلْ على العكس من ذلك، لأنّ هذه الطريقة في تمثيل اللغة مقبولة جداً ـ ونحن قرّاءه يفترض أنْ نجدها سهلة جدّاً لنتوافق معها ـ لدرجة أنّ **فيتجنشتاين** يستخدمها في مستهلّ كتابه. ويبدأ الإرباك فقط عندما نستسلم لميولنا أنْ تمتد أبعد من

القيمة الظاهرة لطريقة تمثيل اللغة هذه ـ أيْ كونها ببساطة طريقة للحديث عن الحديث ـ وفي هذه الخطوة الفلسفية الأوّلية، نتعامل مع طريقة التمثيل هذه كونها مستودعاً للحقائق عن الطبيعة الحقيقية للحديث ـ أيْ عن الخصائص الأساسية للكلمات والمعاني ذاتها. وعلى سبيل المثال، من الشائع فعله جدّاً أنْ نشير إلى مائدة ونشرح (مثلاً لشخص ما يتعلّم اللغة الإنجليزية) أنّ كلمة «مائدة» تمثل هذه «ولكن عندما نفلسف الأمر، نجد أنفسنا نشرح كيف أنّ شيئاً ما مثل الكلمة (الأصوات المجرّدة) يمكن أنْ يكون لها مثل تلك الخاصّية المتميّزة في تمثيل شيء ما في العالم، ولا نلحظ أنّنا نأخذ هذه الخاصّية المقصودة في الكلمات من خصائص الطريقة ـ في ظروف معيّنة ـ التي نتحدّث بها عن الكلمات ـ أيْ من طريقتنا في تمثيل الأشياء، وقد اعتبرنا بشكل تعسّفي أنّ من المسلّمات أنّ المعنى وتمثيل شيء بعينه هما ببساطة خصائص الكلمة ذاتها.

وينطوي الهدف الأوّلي **لفيتجنشتاين** في الفقرات الأولى في كتابه «البحوث الفلسفية» ببساطة على تقديم الإيضاحات عن الطريقة التي تقوم بها بسهولة ومن غير تفكير بدمج الافتراضات المسلّم بها (حالات التعسّف النحوي) في الخطوات الأولى من بناء النظرية الفلسفية. ويتّصل بميلنا أنْ نصمّم الظواهر بما يكمن في طريقة تمثيلها ميلنا للإعمام. وبناءً عليه، يلفت **فيتجنشتاين** انتباهنا في هذه المقاطع الاستهلالية إلى نزوعنا لمدّ طريقة تمثيل معاني الأسماء المادّية (المحسوسة) لتشمل الكلمات التي ليست أسماءً.

> لا يتطرّق **أوغسطين** إلى وجود فرق بين أنواع الكلمات، وإذا وصفت تعلّم اللغة بهذه الطريقة فإنّك تفكّر ـ في اعتقادي ـ بشكل أساسي بالأسماء مثل «مائدة» و«كرسي» و«خبز» وكذلك بأسماء الأشخاص، وتفكّر بأسماء الأفعال والخصائص المعيّنة بشكل ثانوي فقط، أمّا الأنواع الباقية من الكلمات فتحسب أنّه لا داعي إلى ذكرها وهي كفيلة بالإفصاح عن كنهها.

(**فيتجنشتاين**، 1953، القسم 1).

ولأننا نمدّ طريقة التمثيل هذه إلى كلمات أخرى غير الأسماء المادّية (المحسوسة) فإنّنا نفترض بالقياس أنّها يجب أنْ تحمل معنى بتمثيل الأشياء كذلك، ولكنْ أيّ الأنواع من الأشياء؟ وما هي الأشياء التي نعتقد أنّ كلمات مثل «فضيلة» و«قوّة» و«يعتقد» و«السرمدية» و«اليوم» و«ما لم» تمثلها؟ وتبرز هنا مشكلة فلسفية بشكل واضح!. «عندما تنتظم الكلمات في لغتنا الاعتيادية في قوالب نحوية قياسية ذات قيمة ظاهرية فقط فإنّنا نميل إلى محاولة تفسير هذه الكلمات بالقياس، أيْ نحاول أنْ نجعل القياس يثبت في جميع الأحوال». (**فيتجنشتاين**، 1958، القسم 7).

وبعد أنْ يعرض **فيتجنشتاين** الأمثلة كيف يتسنّى لنا القيام بالخطوات الأولى بسهولة في بناء المفهوم الفلسفي للمعنى، يطلب منا أنْ ندرس استخدامين افتراضيين (خياليين) للغة ـ وهو ما يطلق عليه «الألعاب اللغوية». يوجد في اللعبة اللغوية الأولى صاحب دكّان وزبون يعطي صاحب الدكّان قصاصة ورق مكتوب عليها «خمس تفاحات حمراء»، يقوم صاحب الدكّان بفتح الدرج الذي كتب عليه «تفاح» ثم يدقق في كلمة «أحمر» في جدول معيّن ويعثر على نموذج اللون الذي يقابلها، ثم يتلو سلسلة من الأرقام العددية ـ يفترض أنّه يحفظها عن ظهر قلب ـ إلى أنْ يصل إلى الرقم خمسة ويأخذ لكلّ رقم تفاحة من الدرج من اللون نفسه كما في النموذج». (**فيتجنشتاين**، 1953 القسم 1).

ولا يذكر **فيتجنشتاين** إلى حدّ هذه النقطة سبب طلبه من القارئ أنْ يتصوّر هذه اللعبة اللغوية. لكنْ هناك شيئ جدير بالملاحظة: عندما يشرح **فيتجنشتاين** ما تعنيه كلمتا «أحمر» و«خمسة» في هذه اللعبة اللغوية، فإنّه لَمْ يذكر أنّهما تمثلان شيئين معيّنين. فقد أخبرنا ببساطة ما يفعل صاحب الدكّان عندما يتسلّم الملحوظة المكتوبة، أمّا كلمة «أحمر» فيبحث صاحب الدكّان في جدول لنماذج الألوان ويعثر على اللون المؤشّر عليه «أحمر»، ثم يخرج تفاحة من الدرج تتطابق مع لون ذلك النموذج. وبالنسبة للرقم «خمسة» وعند

لفظ كلّ رقم يأخذ واحدة من التفاحات حسب ألوانها المناسبة من الدرج، إنّ ذلك يبدو واضحاً جداً.

وعند هذه النقطة، يطرح **فيتجنشتاين** سؤالاً يثيره الإرباك النحوي في المركز من صورة المعنى عند **أوغسطين**: «ولكنْ ما معنى كلمة (خمسة)؟» (**فيتجنشتاين**، 1953، القسم 1). والصورة عند أوغسطين تصوّر كلمة «خمسة» مثل أيّة كلمة أخرى على أنّ لها معنى هو بمثابة الشيء الذي تمثله. ولكنّ في وصف **فيتجنشتاين** اللعبة اللغوية رقم (1)، لم يذكرْ أيّ شيء تمثله كلمة «خمسة» ـ ولم تبدُ الحاجة إلى ذلك الشيء، ويخبرنا **فيتجنشتاين** كيف استخدمت كلمة «خمسة» ـ ويفعل صاحب الدكّان ببساطة كما هو موصوف: فيبدأ العدّ «واحد»، «اثنان»، «ثلاثة»، «أربعة»، «خمسة» ويخرج تفاحة من الدرج عند لفظه كلّ رقم من الأرقام. في هذه اللعبة اللغوية البسيطة ـ في الأقلّ ـ فإنّ السؤال عن الشيء الذي تعنيه كلمة «خمسة» يبدو عبارة خارجة على المنطق ـ مثلما تتعلّم كيف تتحرّك الفرس على رقعة الشطرنج ثمّ تسأل «نعم ولكن ماذا تعني الفرس؟» ويبدو أنّ القياس الذي اعتمدناه ـ بين كيفية التحدّث عن معاني الأسماء مثل «مائدة» و«كرسي» والحديث عن كلمات أخرى مثل «خمسة» و«أحمر» ـ أخذ يقودنا في الطريق الصحيح.

وفي اللعبة اللغوية المخترعة الثانية يطلب منا **فيتجنشتاين** أنْ نتصوّر بنّاءً يتواصل مع مساعده:

> يقصد من اللغة خدمة التواصل بين البنّاء (أ) ومساعده (ب)، يقوم (أ) البناء باستخدام الآجر: يوجد طابوق وأعمدة وآجر وجسور. يجب على (ب) أنْ يناول الآجر وأنْ يقوم بذلك على وفق الترتيب الذي يحتاجه (أ) فيه. ولهذا الغرض يستخدمان لغة تتألّف من الكلمات «طابوق» و«عمود» و«آجر» و«جسر». ينادي (أ) بهذه الأشياء: (ب) يجلب الآجر الذي تعلّم أنّ يجلبه عند سماع نداء معيّن، وبالإضافة إلى الكلمات

الأربع «طابوق» و«عمود» وغيرها، لنفترض أنّ هذه اللعبة اللغوية تحتوي على سلسلة من الكلمات التي تستخدم كما استخدم صاحب الدكان الأرقام (يمكن أنْ تكون سلسلة حروف الهجاء). فضلاً عن ذلك، لنفترض وجود كلمتين وهما «هناك» و«هذا» (لأنّ هذا يوضّح الغرض منهما بشكل تقريبي) وتستخدمها حيث توجد إيماءة للتأشير، وأخيراً وجود عدد من نماذج الألوان. يوجّه (أ) أمراً من قبيل: «د ـ الآجر ـ هناك». وفي الوقت نفسه يعرض على المساعد نموذجاً من الألوان وعندما يقول «هناك» يؤشّر إلى مكان ما في موقع البناء. فيأخذ (ب) قطعة من مجموعة الآجر لكلّ حرف من حروف الهجاء إلى أنّ يصل إلى الحرف (د) ومن اللون نفسه كما في النموذج وينقلها إلى المكان الذي ذكره (أ). وفي مناسبات أخرى يوجّه (أ) أمراً «هذا ـ هناك»، وعندما يقول «هذا» فإنّه يشير إلى قطعة الآجر، وهكذا دواليك.

(فيتجنشتاين، 1953، الأقسام 2 و8)

في هذه اللعبة اللغوية ـ كما في اللعبة التي فيها صاحب الدكان والزبون ـ نتعلّم مرّة أخرى استخدامات الكلمات دون أنْ يخبرنا أحد بشيء عن تمثيلها أشياء معيّنة. ومن الواضح أنّ ما يفهمه المشارك المقتدر في هذه اللعبة عن كلمة «هناك» يعني ببساطة أنّ عليه أنْ يضع حجر البناء المناسب حيث يشير البناء، وهذه ليست مسألة معرفة ما تمثله الكلمة، وبالطريقة نفسها، فإنّ ما يعرفه عن لفظة «د» ينطوي على وجوب تلاوته للأحرف (أ، ب، ج، د) وأنّ يلتقط حجر البناء المناسب كلما ينطق كلّ واحد من هذه الأحرف التي تعمل على وفق الأرقام، ولا يحتاج الحرف «د» أو أيّ من الأحرف «الأرقام» الأخرى إلى مادّة أو شيء لتخدم غرض العبارة «ماذا يعني الحرف «د»؟». وهكذا ـ فإنّ في هذه اللعبة اللغوية ـ على النقيض ممّا يقودنا إلى افتراضه تصوّر المعنى عند **أوغسطين في الأقل**، تصبح معرفة الشيء

الذي يمثله الحرف «د» أو كلمة «هناك» غير مرتبطة بفهم وظيفتها في اللعبة.

قد يعتقد المرء أنّ قصد **فيتجنشتاين** هو مجرّد تبيان أنّ طريقة التمثيل غير مناسبة لمهمّة شرح الأرقام والصفات وأسماء الإشارة والكلمات الأخرى من غير الأسماء. ولكنْ ماذا عن الأسماء مثل كلمة «تفاحة» و«آجر» و«طابوقة» و«عمود» وما إلى ذلك؟ ويطلب منا **فيتجنشتاين** أنْ نمعن النظر في الحقائق الموجودة في اللعب اللغوية كما وصفها هو. وعلى وفق ذلك الوصف، ماذا يعرف المشارك المقتدر في هذه اللعب اللغوية عن تلك الكلمات؟ فمثلاً بالنسبة لكلمة «تفاحة» فهو يعرف كيف يسحب الدرج المكتوب عليه «تفاح» ويأخذ ما يشاء من الأشياء الموجودة فيه على وفق ما مذكور في القصاصة المكتوبة عند الزبون. ولا يوجد ذكر أنّ كلمة «تفاحة» تمثل واحداً أو أكثر من الأشياء الموجودة في الدرج فنحن نتلّقى المعلومات ببساطة عمّا يفعله صاحب الدكان. ما الذي يعرفه مساعد البنّاء الذي يفهم ما تعنيه كلمة «الآجر»؟ ومرة أخرى لا يتضمّن الوصف الذي يقدّمه **فيتجنشتاين** عن اللعبة اللغوية أيّ شيء عمّا تمثله كلمة «الآجر» من الأشياء، ولا يبدو أنّ معرفة الطريقة التي تلعب بها هذه اللعب تتطلّب فهم هذه الأسماء على أنّها تمثل أيّاً من الأشياء.

ويجيب **فيتجنشتاين** عن الاعتراض المتوقع أنّه في الوقت الذي نجد فيه الراشدين في هذه اللعب اللغوية يفعلون كما يُقال لهم نجد أنّ **أوغسطين** يتحدّث عن الطريقة التي تعلّم بها اللغة عندما كان طفلاً، ويعترف **فيتجنشتاين** أنّ من الممكن تعليم الأطفال معاني بعض الأسماء مثل «الآجر» وذلك بالتدريس المقصود: أيْ أنْ يقوم الوالدان بنطق الاسم وفي الوقت ذاته يشيران إلى الشيء المقصود. وقد يكون لهذا النوع من التدريب تأثير الصورة الذهنية التي تحصل لدى الأطفال نتيجة لذلك في كلّ مرّة يسمعون فيها الكلمة، ولكن مع ذلك، هذه في حدّ ذاتها ليست أسباباً تجعلنا نفترض أنّ الصورة الذهنية ـ أو الشيء الذي تعكسه تلك الصورة ـ هي ما تعنيه كلمة

«الآجر» في هذه اللعبة. ويشير الوصف إلى الطريقة التي يتصرّف بها مساعد البناء إذا فهم لغة البناء ولم تذكر الصورة الذهنية أو الشيء الذي تعكسه ـ أو أنّ هناك حاجة لذلك ـ وقد يكون للتدريب الفضل في تأسيس:

> «العلاقة بين الكلمة والشيء الذي تشير إليه، وتتراءى صورة الشيء في ذهن الطفل عندما يسمع الكلمة.
> ولكنْ إذا كان للتعليم المقصود هذا التأثير. هل أحاول إذن القول إنه يغفل فهم الكلمة؟ ألا تفهم النداء «قطعة آجر» إذا كنت تتصرّف بموجبه بطريقة كذا وكذا؟

(**فيتجنشتاين**، 1953، القسم 6).

من المفيد أنْ نرى أنّ هدف **فيتجنشتاين** ليس المجادلة ضدّ الادّعاء القائل: إنّ الناس ـ نتيجة لتدريبهم ـ يقومون بخلق العلاقة بين الاسم وأحد الأشياء ربّما من خلال الصورة الذهنية لذلك الشيء. ومن الواضح أنّه لا ينكر أنّ ذلك ممكن. بلْ بدلاً من ذلك، فإنّ هدف **فيتجنشتاين** أنْ يدفعنا إلى دراسة لعبتين لغويتين تكون مثل هذه العلاقة فيهما غير مطلوبة لفهم الطريقة التي تعمل بها اللعبتان. ويفهم المرء في هاتين اللعبتين الاسم (مجرّد كونه كلمة لا تختلف عن الكلمات الأخرى) إذا عرف كيف يستخدم هذا الاسم (**فيتجنشتاين**، 1953، القسم 6) وكيف نستخدمه في إصدار التعليمات وكيف نستجيب بشكل ملائم لاستخدامه. بوسعنا أنْ نقدّر أنّ صاحب الدكان والبنّاء لديهما صور ذهنية فعلاً في كلّ مرّة يسمعان فيها الكلمة، وربّما يربطان كلّ كلمة بشيء معيّن. ولكنْ ليس ما يهمّنا هو فيما إذا كانا يفعلان ذلك (أو لا يفعلانه) في الأقلّ ليس في هذه اللعب.

إنّ ما يهمّنا هو أنّهما يستخدمان كلّ كلمة بشكل مناسب في إعطاء التعليمات والاستجابة بشكل مناسب إلى استخدام تلك الكلمة. فالطريقة التي تعلّمت بها الكلمة وتبعة العلاقات والصور الذهنية التي تبقى معك في تلك

التجربة كلّها عوامل غير ذات صلة. «ليس بوسع المرء أنْ يخمّن كيف تعمل الكلمة، وينبغي له أنْ يمعن النظر في استخدامها ويتعلّم من ذلك. ولكن الصعوبة تكمن في التخلّص من التعسّف الذي يقف عائقاً في طريق ذلك وذلك التعسّف ليس تعسّفاً بليداً» (**فيتجنشتاين**، 1953، القسم 340).

وهدف **فيتجنشتاين** من هذه المقاطع ـ وفي الواقع من كتابه «**البحوث الفلسفية**» بأكمله ـ هو نزعتنا إلى فرض طرق (أو نماذج) معيّنة للتمثيل عندما نتحدّث عن اللغة ونفكّر فيها. وتقود طريقة التمثيل «البديلة» المستخدمة في الفقرة الاستهلالية من الكتاب إلى شكل من أشكال «التعسّف النحوي». ونشعر بأنّ المعنى يجب أنْ يشرح بوساطة المعادلة الرياضية فمثلاً «الكلمة س تعني (تمثل، تدلّ على، تشير إلى) ص». وطريقة التمثيل هذه تقودنا إلى الاعتقاد أنّ تمثيل الأشياء هو جوهر معاني الكلمات ولذلك تطرح أسئلة عن الطريقة التي أصبحت فيها الكلمات تمثل الأشياء، ما المقصود بتمثيل شيء ما؟ ما نوع الأشياء التي تمثلها الكلمات التي ليست أسماء وما إلى ذلك. وهذه الأسئلة هي مواضيع من صميم الجدل الدائر ضمن فلسفة اللغة، وبمعنى آخر، نحن نطالب ـ بتعصّب ـ أنّ كلّ شرح لوظيفة الكلمة يجب أنْ يسير على وفق طريقة التمثيل القواعدية. «وهكذا نطالب بأنْ تكون عبارة «هذه الكلمة تدلّ على هذا الشيء» جزءاً من الوصف. وبمعنى آخر يجب أنْ يأخذ الوصف الصيغة بنظر الاعتبار: «إنّ كلمة... تدلّ على...». (**فيتجنشتاين**، 1953، القسم 10)

مع ذلك إنّ ما أوضحته لنا اللعبتان اللغويتان (1) و(2) هو أنّه: في الأقلّ في هاتين اللعبتين اللغويتين ـ الكلمات المكوّنة تصبح واضحة تماماً ببساطة عندما نصف كيف استخدمت هذه الكلمات، وهذا الوصف تامّ ونافع من غير أنْ نختزله إلى صيغة قانونية.

من الطبيعي، بوسع المرء أنْ يختزل وصف استخدام الكلمة

«الآجر» في عبارة تفيد أنّ هذه الكلمة تدلّ على هذا الشيء.
ولكنّ فهم الوصف الخاص باستخدامات الكلمات بهذه الطريقة لا يمكن أنْ يجعل الاستخدامات ذاتها تتشابه فيما بينها بأيّ شكل من الأشكال لأنها ـ كما نرى ـ مختلفة بشكل مطلق.

(فيتجنشتاين، 1953، القسم 10)

لذلك فإنّ لهذه المقاطع الاستهلالية هدفاً محدوداً نسبياً، وعند دراسة دور الكلمات في اللعبتين اللغويتين (1) و(2)، يدفع القارئ إلى إدراك أنّ الكلمات لا ينبغي أنْ يكون لها وظيفة مشتركة لتمثيل شيء ما، حتى لو كان ذلك ما تدفعنا طريقة التمثيل القواعدية «البديلة» إلى الاعتقاد به. وهكذا فإنّ هدف استراتيجية **فيتجنشتاين** أنْ يتخلّص القارئ ـ بناء على قوّة هذا الإدراك ـ في نزعته إلى فرض النموذج الشائع في التمثيل ـ بشكل متعصّب ـ عند الحديث عن معاني الكلمات. وإذا امتنع القارئ عن فرض طريقة التمثيل هذه في الخطاب التأمّلي عن الكلمات ـ ويتوقف بذلك عن طرح الأسئلة التي يقود إليها ذلك الخطاب لا محالة ـ فإنّ الكثير من الألغاز الفلسفية التقليدية ستفقد سحرها.

إنّ المفهوم العام لمعنى الكلام يحيط عمل اللغة بضبابية تجعل الرؤية الواضحة أمراً مستحيلاً ـ كما تغلّف بالضباب دراسة الظواهر اللغوية بأنواع بدائية من التطبيق يمكن للمرء فيها أنْ يعمد إلى النظرة الصافية إلى هدف الكلمات ووظيفتها

(فيتجنشتاين، 1953، القسم 5).

كما يوضّح شرح استراتيجية **فيتجنشتاين** في الفصول الاستهلالية من الكتاب، نجد أنّ المناقشات الخاصّة بالمواضيع اللغوية، في كتاب **«البحوث**

الفلسفية» لا تحاول إثبات الاستنتاجات التوضيحية. بلْ بدلاً عن ذلك تتصدّى لحالات التعسّف النحوي واحدة تلو الأخرى، مستخدمة منهجاً فاعلاً في اقتلاع المصدر البلاغي لكلّ واحدة من هذه الحالات. وهدف **فيتجنشتاين** ذو طبيعة عملية أو إقناعية ويتحقق هذا الهدف إذا تخلّف القارئ في نزعته إلى اتخاذ تلك الخطوات الأولى الخاطئة التي تؤدّي إلى التعسّف النحوي ـ ومن ثمّ تقود إلى الإرباك الفلسفي.

ويتعلّق الكثير من حالات التعسّف ـ التي يعالجها كتاب **«البحوث»** وفي كتابات **فيتجنشتاين** الأخرى ـ بمواضيع مركزية في الفكر اللغوي الغربي، وتشمل بعض هذه المواضيع اللغوية الأكثر أهميّة التي عالجها الكتاب ما يأتي:

- العلاقة بين العبارة والفكرة التي تعبّر عنها.
- وظيفة التعريف المقصود.
- العلاقة بين القاعدة وصياغتها في الكلمات وسلوكها على وفق تلك القاعدة.
- العلاقة بين القصد المعلن والفعل الذي يؤدّيه.
- كفاية الفهم التواصلي.
- العلاقة بين الإحساس «الداخلي» أو التجربة والسلوك «الخارجي» والتقرير اللفظي لذلك الإحساس أو تلك التجربة.
- خواص العبارة (أو معنى الجملة).
- معاني المصطلحات الذهنية.
- العلاقة بين معنى الكلمة أو الجملة واستخدام تلك الكلمة أو الجملة.
- تكامل اللغة والأشكال الحضارية في الحياة.
- مكانة عبارات «الحس العام» ووظيفتها.
- طبيعة العبارات المنطقية ووظيفتها.

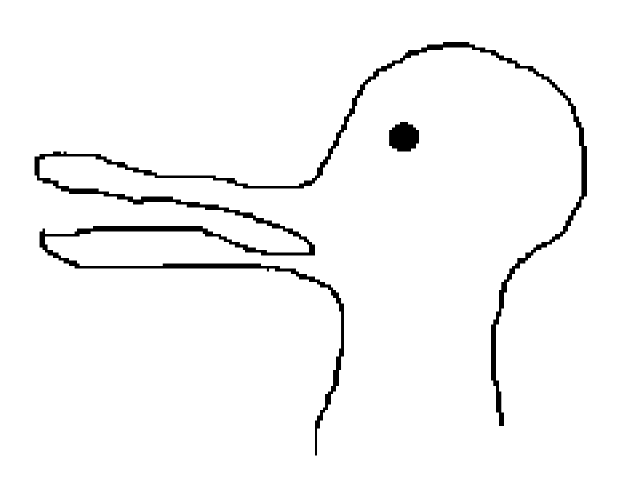
وكما في مثال النموذج الموسّع عن «التمثيل» فإنّ هدف **فيتجنشتاين** من مناقشة هذه المواضيع ليس إعطاء «حلول» نظرية إطلاقاً ولا «إجابات» تفسيرية للأسئلة التي تطرحها هذه المواضيع عادة، لكنّه يتطرّق إلى حالات الإرباك التي تسبّب هذه الأسئلة أو تسبّب الطرق المتعسّفة أو المتزمّتة التي يتمّ التنظير لهذه المواضيع من خلالها، وبعمله هذا، تستند عادة الطريقة البلاغية التي يستخدمها إلى بناء لعبة لغوية واحدة أو أكثر كما ورد في المثال في أعلاه. ويُقصد من هذه الألعاب اللغوية ـ كما يؤكّد **فيتجنشتاين** دائماً ـ أنْ تكون موضوعات للمقارنة، وكما في اللعبتين اللغويتين (1) و(2) يقصد من خصائصها ـ ومن وصف **فيتجنشتاين** لها ـ أنْ تلقي الضوء على اللغة «ليس عن طريق حالات التشابه وحسب، بلْ وحالات التباين أيضاً». (**فيتجنشتاين**، 1953، القسم 130).

لأنّ بوسعنا تجنّب أنْ تكون تأكيداتنا غير ملائمة أو جوفاء وذلك بتقديم النموذج كما هو ـ كونه موضوعاً إذا صحّ التعبير أو أداة للقياس وليس فكرة مقصودة مسبقاً ينبغي للواقع أنْ يتطابق معها. (وهذا هو التزمّت الذي نقع فيه بسهولة عندما نتعامل مع الفلسفة) (**فيتجنشتاين**، 1953، ص131).

ويستخدم **فيتجنشتاين** اللعبة اللغوية ليحوّل انتباه القارئ عن الطريق المعتادة والمتزمّتة في تمثيل المسائل التي يطرحها كلّ موضوع. ويطلب من القارئ بدلاً من ذلك أنْ يركّز اهتمامه باستخدامات الكلمات في اللعبة اللغوية ـ وهي الاستخدامات التي تتشابه مع ـ أو تختلف عن ـ تلك الاستخدامات التي تركّز عليها المناقشات عادة لتلك المسائل، ولأنّ تلك الألعاب اللغوية أبسط من مجموع لغة البشر، يصبح من الممكن مسح الوظائف للكلمات المكوّنة لها ـ لكي نحصل على صورة واضحة عن استخدام الكلمات ـ ويشكّل الطريقة التي يتكامل فيها استخدامها مع أفعال المشاركين في اللعبة. (فمثلاً، تعني طريقة معرفة وظيفة الكلمات «تفاحة» أو «حمراء» أو «خمس» مسألة معرفة ما ينبغي فعله عند الاستجابة لتعليمات

معيّنة تستخدم فيها تلك الكلمات). وعند بناء «تمثيل واضح» لكلّ واحدة من هذه الألعاب اللغوية، فإنّ هدف **فيتجنشتاين** هو أن يستحث القارئ على استنباط المعنى للأنماط والأساليب المكوّنة للعبة بشكل مستقلّ عن طرق التمثيل التي تميل إلى استخدامها عندما نمعن النظر في الكم الكبير من خليط الممارسات في لغة البشر.

وكما أوضح **فيتجنشتاين** فإنّ هذه استراتيجية تشبه تلك التي قد يستخدمها المرء مع شخص طالما نظر إلى الشكل (6-1) ويرى فيه رسماً لبطّة والذي يعجز عن تغيير الزاوية التي ينظر منها ليرى أرنباً وليس بطّة. واستراتيجية تعني وضع صور لرؤوس الأرانب بجانب الشكل المذكور ـ وهي الأشياء المرئية التي يقصد منها المقارنة ـ وأنْ يطلب من الشخص النظر إلى كلّ رأس أرنب وإلى الشكل نفسه باستمرار. وبهذه الوسيلة، قد يفلح المرء في جعل ذلك الشخص في نهاية المطاف يغيّر زاوية النظر لديه ليدرك أنّه يمكن أنْ يرى أرنباً في ذلك الشكل.



الشكل 6 ـ 1

وبالطريقة نفسها، فإنّ هدف استراتيجية اللعبة اللغوية، عند **فيتجنشتاين** هو جعل قرّائه يجرّبون تغيير زاوية النظر في الطريقة التي تصل من خلالها

إلى معنى الأنماط والوسائل الخاصّة باستخدام الكلمة التي تركّز عليها عادة مناقشة المشكلة الفلسفية ـ مثلاً العلاقة بين العبارة والفكرة التي تعبّر عنها.

وإلى هذا الحدّ، تمكنّا فقط من رؤية ـ أو الحديث عن ـ الأنماط والوسائل من زاوية واحدة ـ أيْ تلك التي تفرضها الطريقة القواعدية للتمثيل. ولكنّنا يطلب منّا الآن أنْ نتفحّص «مواد المقارنة»: ألا وهي الألعاب اللغوية التي تتشابه ـ أو تختلف ـ وسائلها وأنماطها في استخدام الكلمات بطريقة ما مع تلك الوسائل والأنماط، والقصد مرّة أخرى هو تفعيل تغيّر زاوية النظر: وذلك لدفعنا إلى إدراك أنّ الطريقة التي قمنا بها دائماً بتمثيل هذه الاستخدامات للكلمات ـ لنقل مثلاً ـ على وفق النموذج الموسّع للتمثيل ـ هي ليست الطريقة الوحيدة الممكنة للوصول إلى معنى تلك الكلمات، وإذا استطعنا ـ من خلال هذه الوسائل ـ أنْ نقدّر أنّ هناك في الأقلّ طريقة واحدة أخرى للوصول إلى معاني استخدامات تلك الكلمات، عند ذلك نستطيع أن نتحرّر من التعسّف النحوي الذي يفترض أنّ الطريقة القواعدية في التمثيل يجب أنْ تستخدم وأنّ السبب في وجوب استخدامها هو أنّها ليست أكثر أو أقلّ من انعكاس دقيق للطريقة التي تكون عليها الأشياء ـ أيْ للحقائق الأساسية للغة.

ولأنّ كتابات **فيتجنشتاين** تتصدّى إلى المشاكل المتعلّقة بالطريقة التي نتحدّث فيها عن اللغة ونصوغ مفاهيمها، فقد اعتقد الكثير من الباحثين أنّ **فيتجنشتاين** إنّما يتبنّى نظرية لغوية، أو في الأقلّ مجموعة من الصياغات النظرية في اللغة، ومن بين تلك الصياغات تبرز عادة الفرضيات الآتية الخاصّة **بفيتجنشتاين**:

- أنّ معنى الكلمة هو في استخدامها.
- المصطلحات السيكولوجية والتجريبية مثل «القصد» و«الفكرة» و«يفكّر» و«ألم» لا تشير إلى كيانات ذهنية ولا يمكنها ذلك.

- استخدام اللغة محكوم بالقواعد.
- المنطق أساسه الاتفاق الاجتماعي.
- معاني الكلمات تتميّز بشكل واضح بالتشابه بين مجاميعها أكثر مما تتميّز بهويّتها حسب الفئات.
- لا يوجد تماثل دلالي بين العبارات السيكولوجية العائدة للمتكلّم والغائب.
- تعتمد معاني العبارات السيكولوجية ـ مثل «قدمي تؤلمني» ـ على معايير خاصّة بالسلوك الخاضع للملاحظة.
- ضمير المتكلّم «أنا» ليس تعبيراً إشارياً (مرجعياً).
- التعريف الظاهري غامض بطبيعته.

ولعلّ مصدر القدر الكبير من التأثير ـ الذي يعتقد أنّ **فيتجنشتاين** قد امتلكه ـ في الفكر اللغوي في القرن العشرين هو في الواقع هذه الشروحات التي تحمل طابعه وفي الواقع، يزعم البعض أنّ له الأثر الكبير في النظريات اللغوية المختلفة في القرن العشرين، بما فيها التحقيقية وضدّ الواقعية والتكاملية (يُنظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب)، وكذلك الفلسفة اللغوية الاعتيادية (يُنظر الفصل السابع من هذا الكتاب) والتعليمات الاجتماعية (يُنظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب) وتحليل الخطاب (ينظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب) وكذلك التوليدية (ينظر الفصل التاسع من هذا الكتاب)، مع ذلك كان **فيتجنشتاين** يصرّ دائماً أنّه لمْ يكنْ بصدد اقتراح نظرية لغوية جديدة، ولمْ تكنْ لديه أهداف توضيحية بلْ كان هدفه الوحيد أنْ يضع أوصافاً تساعد على القضاء على حالات الإرباك النحوي وحالات التعسّف التي تربك خطابنا. كما لمْ يكنْ لديه أيّ من المزاعم الإيجابية عن المشاكل الفلسفية التقليدية المتعلّقة بأصول علم النفس أو المنطق أو علم اللغة أو علم المعرفة أو علم الرياضيات.

وعلى العكس من ذلك، لكيْ يتسنّى للمرء أنْ يمعن النظر في ما أعمل

فيتجنشتاين فكره في اللغة، عليه أنْ يأخذ طريقة **فيتجنشتاين** البلاغية كما هي بقيمتها الظاهرية. ويجب أنْ لا تفسّر مناقشات **فيتجنشتاين** للمواضيع اللغوية على أنها شكل خفي من أشكال التنظير. والنقطة الأساسية هي أنّ ما يقوله عن اللغة لا يطرح كونه نظرية بل كونه جزءاً من استراتيجيته البلاغية لمعالجة وحلّ الإرباكات الفلسفية وما ينجم عنها من حالات التعسّف. ويمثل خطابه عن هذه النواحي من اللغة أداة يقوم ببنائها لأغراض بلاغية خاصة. وأنّ هدفه تعليم جمهوره «بعض المبادئ وليس المعرفة الكاملة» (أيْ الحقائق والنظرية والعقيدة) (بيكر، 1998، ص29).

وإذا علمنا أنّ **فيتجنشتاين** نفسه كان يصرّ دائماً أنْ ليس لديه مزاعم إيجابية ليعلن عنها، قد يستنتج المرء عندئذ أنْ ليس هناك إرث في الفكر اللغوي يحمل طابع **فيتجنشتاين** الحقيقي، بلْ مجرّد التعريفات التفسيرية لدراسته. بيد أنّ ذلك خطأ كبير، إذ إنّ الفائدة التي جناها **فيتجنشتاين** من طريقته البلاغية والملاحظات التي أبداها عن الغرض من تلك الطريقة تعطي في الحقيقة صورة إيجابية عن اللغة كونها مزيجاً من الممارسات السلوكية (أو «الوسائل»؛ **ماكجوين**، 1997، ص50). وتدمج هذه الممارسات استخدام المفردات والأفعال ضمن سياقات معيّنة في المواقف، وللبحث في اللغة، يجب على المرء أنْ يصف ما يحدث ـ أيْ ما يفعله الناس ـ في تلك الممارسات وكيف تعمل الكلمات والأفعال فيها.

على أيّة حال، فإنّ لغة البشر مزيج معقد متغيّر غير محدّد من تلك الممارسات حيث إنّه ليس من السهل إجراء مسح كامل لها. وهذا في حدّ ذاته يقودنا إلى الإرباك النحوي. لذلك يستحسن التركيز على الأجزاء المكوّنة المتفرّدة في ذلك المزيج ونحاول الحصول على رؤية واضحة لتلك المكوّنات واحداً تلو الآخر، ومن بين ممارساتنا اللغوية تلك الطرق ذات الأهميّة الخاصّة الموصوفة حضارياً المتعلّقة بالحديث عن اللغة نفسها. وعلى الرغم من أنّ هذه الصيغ الانعكاسية في التعبير تُعدّ أساسية في تحديد ما

يسمّيه **فيتجنشتاين** «النحو»، لكنّها كذلك ـ كما رأينا ـ مصادر محتملة للإرباك النحوي والفلسفي.

وربّما يؤدّي بنا سوء تطبيقها كونها طرقاً لتمثيل الإرباكات والأحكام المسبقة المعيّنة التي يناقشها **فيتجنشتاين** في كتاباته، يتجلّى لنا بسرعة أنّ هذه الإرباكات تنجم عنها مجموعة من المسائل التي يتّسم بها الفكر اللغوي الغربي. وبمعنى آخر، يمكن النظر إلى إرث **فيتجنشتاين** في الفكر اللغوي كونه إرثاً نقدياً، يزوّدنا بدراسة مسحية تشخيصية للمشاكل التي تفشّت في الفكر اللغوي الغربي منذ بداياته إلى يومنا هذا، وهذه المشاكل التي يرينا أنّ مصادرها تكمن في سوء استخدام الطرق الانعكاسية للتمثيل. على أيّة حال، فإنّ إرث **فيتجنشتاين** ليس مقيّداً بالجانب النقدي وحسب لأنّ الاستراتيجية البلاغية لدى **فيتجنشتاين** ترقى إلى مستوى الطريقة العلاجية التي يُقصد من تطبيقها التخلّص تماماً من تلك الإرباكات والأحكام الفكرية المسبقة.



الفصل السابع

أوستن: اللغة أفعال



أردت بوجه خاص أن أقترح الضوابط الآتية من بين عدد من القواعد:

(أ) إنّ الفعل الكلامي كاملاً في الموقف الكلامي كاملاً هو الظاهرة الفعلية الوحيدة التي ننهمك في توضيحها في آخر ما نتذرع به.

(ب) إنّ أفعال الذكر والوصف هما مجرّد نوعين اثنين بين أنواع كثيرة أخرى تمثل الأفعال الكلامية وليس لهما موقع متميز.

(ج) وبوجه خاصّ، ليس لهما موقف متميز فيما يتعلّق بمسألة ارتباطهما بالحقائق بطريقة متميّزة حيث تأخذ سمة الصواب أو الخطأ، لأنّ الصواب والخطأ ليسا اسمين للعلاقات أو النوعيات أو ما إلى ذلك (باستثناء التجريد المصطنع الذي يحصل دائماً لأغراض خاصّة) ولكنّها تطلق على البعد الخاصّ بالتقييم ـ مكانة الكلمات فيما يتعلّق بدرجة وفائها بالحقائق

والأحداث والمواقف ـ وغيرها ـ التي تشير إليها تلك الكلمات.

(د) وبالمقياس نفسه، ينبغي للتناقض المألوف بين «التقريري» و«التقييمي» أن يزول ـ كونه معارضاً لما هو واقعي مثله مثل الكثير من الانقسامات الثنائية.

(أوستن، 1962 (ب)، ص148)

إنَّ الفكرة القائلة: إنّ اللغة نشاط بالأساس تمثل مركزاً متواتراً للاهتمام في التقليد الغربي: وربّما نذكر من بين أنصار هذه الفكرة البارزين في العصور المتأخّرة **فيلهلم فون هومبولت** (يُنظر الجزء الأول، الفصل الثاني عشر) وجي آر .**فيرث** (يُنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب) وأخيراً **فيتجنشتاين** (يُنظر الفصل السادس من هذا الكتاب)، والسبب في كون هذه الفكرة متواترة وليست دائمة واضح للعيان. فالفكر الغربي الخاصّ باللغة مبني على المعرفة بالقراءة والكتابة (يُنظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب). وتقوم الكتابة بتلخيص «الفعل الكلامي» كاملاً ـ ويمثل هنا الفعل اللفظي في أيّة وسيلة كانت ـ إلى منتج يعرض على القارئ على أنّه مستقلّ عن ظروف إنتاجه من الناحية السيميائية (العلامات والرموز). وتعزى ملكية تأليف العبارة التي بين يديك ـ في الواقع ـ إلى وظيفة ثلاثية الأبعاد ـ وهذا تقليد أدبي لا معنى له ما لم نفترض ـ باطمئنان ـ أنّ الفهم الكافي للتفاعل التواصلي الدائر ممكن من غير الإجابات على الأسئلة مثل: ما حدث الفعل الكلامي الأصلي في الواقع؟ من الذي نفذه؟ في أيّ سياق خاصّ؟ ولأيّ أسباب محدّدة؟ والكتابة مسؤولة عن إشاعة الفكرة القائلة: إنّ الكلمات لها «محتوى» سيميائياً جوهرياً مكتفياً ذاتياً. وطالما أنّ البحث المنتظم في اللغة في حدّ ذاتها يجري بالكتابة، فإنّ ذلك البحث يتّحد في البداية مع القناعة العقلية أنّ تلك ليست مجرّد فكرة عن الموضوع الخاضع للبحث وإنّما هي عنصر مكوّن يدخل في جوهره الفعلي.

لذلك تحاول الفروع المنطقية والفلسفية والنحوية وفقه اللغة في التقليد الغربي أنْ تفصل اللغة عن مستخدميها من البشر، وتركّز بدلاً من ذلك على الآليات المنطقية والنحوية الداخلية التي يفترض أنّ اللغة تعمل بوساطتها وكونها وسيلة مستقلّة عن الموقف لتحميل شفرات المعلومات وفكّها عن عالم أسمى من المستوى اللغوي المفترض بشكل موضوعي.

وقد برز من وقت لآخر مفكّرون معارضون يريدون إعادة الأمور إلى نصابها وذلك بإعادة توجيه الاهتمام إلى اللغة كونها مجموعة من الأنماط السلوكية المترسّخة في الحياة الاجتماعية للكائنات البشرية، وقد قارب **جون لانجشو أوستن** (1911-1960) هذه المسألة من زاوية جديدة جديرة بالاهتمام. وإذا قلنا إنّه نظر إلى اللغة على أنّها شكل من أشكال النشاط فإنّ ذلك صحيح جداً، بيْد أنّ ذلك لا يفلح في تمييزه من آخرين كثيرين من الذين نعتوا اللغة بمثل هذه النعوت. فمثلاً، أوضح **فيرث** أنْ تقول شيئاً ما فإنّك تفعل شيئاً بعينه ولكن اهتمامه منصبّ على القول. بينما يهتم **أوستن** أساساً - مقارنة مع **فيرث** - بما ينجز فعلاً، آخذين بعين الاعتبار الطرق التي يأخذ فيها فعل الشيء شكل قول شيء ما. والفرق بين مصطلح **فيرث** «الحدث الكلامي» ومصطلح **أوستن** «الفعل الكلامي» يحمل الكثير من المعاني. (يُنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب).

لم تكن المواضيع اللغوية - في الواقع - مبرّزة بشكل خاص لذاتها بين المسائل الفلسفية التي تصدّى لها **أوستن**. حيث إنّ المقالات التي تعالج اللغة بشكل خاصّ في كتابه «**رسائل فلسفية**» (**أوستن**، 1961) تفوقها - عدداً - المقالات التي تعالج مواضيع مختلفة أخرى، في حين أنّ المقرّرات والمحاضرات التي نشرت بعد وفاته بعنوان «**المعنى والإدراك**» (**أوستن**، 1962(أ)) وكتابه «**كيف نُنجز الأشياء بالكلمات؟**» (**أوستن**، 1962(ب)) هي في ظاهرها إسهامات بالدرجة الأولى في فلسفة الإدراك وفلسفة الفعل على التوالي.

على أيّة حال، بالرغم من أنّ اللغة لا تحظى بنصيب كبير بين اهتمامات **أوستن** الفلسفية المعلنة، إلاّ أنه كان في مبتدئه ومنتهاه فيلسوفاً لغوياً. والتمييز يتمّ هنا بين المبحث أو الموضوع والطريقة أو نمط النهج إلى المبحث أو الموضوع. وفلسفة اللغة تمثل الموضوع والفلسفة اللغوية هي الطريقة. ولتوضيح الطريقة ـ كما استخدمها **أوستن** ـ ربّما علينا أنْ نلقي نظرة على الاستطراد المطوّل المقحم في كتاب **«المعنى والإدراك»** عن «طبيعة الواقع» (**أوستن**، 1962(أ)، ص62 ـ ص77) ولقد شغل البحث ـ عن معايير للتمييز بشكل عام بين المظهر والواقع ـ الفلاسفة ردحاً طويلاً من الزمن، وتبدو علاقته واضحة بالدراسة الفلسفية للإدراك، وهكذا يبرز الاهتمام ـ كما يقول **أوستن** فعلاً ـ بالمسألة وأهمّيتها. وينطلق **أوستن** إلى معالجة المسألة بدراسة الكلمة الإنجليزية «الحقيقي».

يبدأ **أوستن** بالقول إنّ «الحقيقي» كلمة طبيعية بشكل مطلق وليس فيها شيء مسبوك حديثاً أو تقنين متخصّص بدرجة عالية (**أوستن**، 1962(أ)، ص62). وهذه الكلمة راسخة بثبات في «اللغة العادية التي نستخدمها جميعاً كلّ يوم» لذلك لا يمكن أنْ يضيّع وقتنا الفلاسفة بما يرتجلون وهم الذين يحسبون أنّ بوسعهم إعطاء أيّ معنى يشاءون لأيّة كلمة كانت. فضلاً عن ذلك، علينا أنْ نحاذر من العادة الفلسفية التي تنبذ بعض الاستخدامات العادية للكلمات على أنّها عديمة الأهمّية. فمثلاً «إذا كنّا سنتحدّث عن كلمة «حقيقي»، فيجب أنْ لا ننبذ ـ إلى حد الازدراء ـ بعض التعابير المتواضعة المألوفة مثل «ليست زبدة حقيقية» وهكذا يجنّبنا القول ـ مثلاً ـ أو النزوع إلى القول ـ إنّ الزبدة غير الحقيقية ينبغي لها أنْ تكون منتجاً زائلاً للعمليات الذهنية التي نؤدّيها». (**أوستن**، 1962 (أ)، ص63-64).

والمسألة الثانية التي يتطرّق إليها هي أنّ كلمة «حقيقي» «ليست كلمة طبيعية إطلاقاً ولكنّها كلمة استثنائية إلى حدّ كبير» أيْ بالرغم من أنّها ليست غامضة فليس لها معنى واحد محدّد متكرّر دائماً (**أوستن** 1962 (أ)، ص64).

ولنأخذ كلمة (كريكت) إذ يمكن مقارنتها من هذه الناحية ـ كما يقترح **أوستن** ـ إذ نجد كلمة كرة الكريكت ومضرب الكريكت وملعب الكريكت ومناخ الكريكت وغير ذلك. إذ لا تصف كلمة (كريكت) الأسماء المختلفة في هذه العبارات بالطريقة نفسها التي تصف بها كلمة «أصفر» الأسماء الموجودة في العبارات مثل كرة صفراء ومضرب أصفر وملعب أصفر: فهي لا تشير إلى بعض الخواص أو النوعية التي تمتلكها الأشياء الموصوفة جميعها بشكل ملحوظ، بل تشير إلى علاقة خارجية تختلف في الحالات المختلفة ضمن لعبة معيّنة. وبالدرجة نفسها، إذا أطلقنا صفة «الحقيقي» على الأشياء فذلك لا يعني تحديد صفة «الحقيقية» التي يشتركون فيها جميعاً. وفي حالة العبارة «سين حقيقي» يعتمد معنى حقيقي على ما تستثنيه كلمة «حقيقي» من السياق، والغرض من إطلاق كلمة حقيقي على الزبدة ـ مثلاً ـ سيكون دائماً لنحدّد أنّ الزبدة ليست اصطناعية.

وبالمقارنة، إذا قال شخص ما «إنّ هذه فعلاً سكّين حقيقية لتقطيع اللحوم» فهو لا يهمّه أنْ ينكر أنّها اصطناعية (أيّ ما لا ينطبق على سكّين القطع) بلْ ليؤكّد أنّها تناسب الغرض بشكل خاص ـ بخلاف الكثير من سكاكين قطع اللحوم. وقد تنشأ مسألة مختلفة إلى حدّ ما عندما تتلازم كلمة «حقيقي مع أسماء مثل اللون والطعم والشكل». وتكمن الصعوبة هنا في توفير الإجابة أصلاً للأسئلة بالصيغة «ما السين الحقيقي لهذه الصاد؟» ما اللون الحقيقي لسمكة تبدو متعدّدة الألوان بشكل واضح في عمق ألف قدم، لكنّها تصبح ذات لون أبيض رمادياً بلون الطين عندما تمسك وتترك على ظهر القارب؟ ما الطعم الحقيقي لمادّة السكر شديد الحلاوة إذا علمنا أنّه عندما تذاب في كوب الشاي فإنّها تجعل الشاي حلواً لكنّها مرة عندما تؤخذ وحدها؟ ما الشكل الحقيقي للهرّة؟

هل يتغيّر شكلها الحقيقي كلّما تحرّكت؟ إذا لمْ يكنْ ذلك،
فمي أيّة هيئة يبدو شكلها الحقيقي؟ فضلاً عن ذلك، هل

شكلها الحقيقي بسيط ناعم في مجمله إلى حدّ ما أو أنّها يجب أنْ يكون مسنّناً بشكل دقيق ليأخذ كلّ شعرة بالحسبان؟

ويستمر **أوستن** في مناظرته:

من الواضح جدّاً أنه لا يوجد جواب لتلك الأسئلة ـ وليس هناك قواعد أو إجراءات ـ يمكن تحديد الإجابات بموجبها، ومن الطبيعي توجد الكثير من الأشكال التي لا تنطبق على الهرّة ـ كالإسطوانية مثلاً، ولكنّ الرجل القانط وحده يمكن أنْ يتسلى بفكرة تأكيد شكل الهرّة الحقيقي «بإزالة الأشكال الأخرى».

(**أوستن**، 1962(أ)، ص67)

قد يمثل ذلك تسلية ذات متعة كبيرة، ولكنْ: ماذا عن تلك المسألة ذات الأهمّية المفترضة، ألا وهي طبيعة الحقيقة؟ وحسب آراء الفيلسوف اللغوي من مدرسة **أوستن** الذي يقترح معالجة مثل تلك المسألة، فإنّ الخطوة الأولى هي أنْ نهتمّ بشكل كبير بالاستخدام الاعتيادي للكلمات التي تطرح من خلالها المشكلة. ولكنّ **أوستن** لمْ يتخذ الخطوة التالية مطلقاً ولمْ يحدّد بشكل عام ما تلك الخطوة. وليس من الواضح أنّ الخطوة الأولى ذاتها تقودنا في أيّ اتجاه فلسفي ذي مغزى. ولعلّ مناقشة كلمة «الحقيقي» تعطينا مثالاً واضحاً على ذلك، والمشكلة التي تهمّنا هنا ظاهرياً هي: كيف نؤسّس التمييز بين ما تبدو عليه حالة الشيء (من خلال ما يراه المرء أو يسمعه أو يحسّ به) وحالته الحقيقية فعلاً؟ وبغضّ النظر عن حل تلك المشكلة أو تبسيطها أو توضيح كيف أنّ الاهتمام بالكلمات موضوع البحث يمكن أنْ يمنحنا إعادة صياغة مفيدة للمشكلة، نجد أنّ مداولات **أوستن** المعجمية لا تمسّ المشكلة أساساً. ويبدو ذلك إلى الحدّ الذي يبدو فيه **أوستن** غير جاد خاصّة عند مساواته مناقشة كلمة «الحقيقي» مع البحث في طبيعة الحقيقة. ولعلّ من المثير للشك أنّ **أوستن** نفسه قد اعتقد بجدّية الموضوع. أمّا

الفلاسفة الآخرون - سواء المعاصرون منهم أم الذين جاءوا بعدهم - فقد كانوا أقلّ غموضاً. والاتفاق السائد هو أنّ طريقة **أوستن** - بشكل عام - غير ذات نفع من الناحية الفلسفية. بيد أنّ هذه المسألة تبدو في السياق الحاضر خارجة عن الموضوع.

ولنبدأ بالمسألة المعيّنة التي في أيدينا، وهي مسألة مناقشة كلمة «الحقيقي» إذ لا تكشف لنا عن طبيعة الحقيقة بلْ شيئاً عن العلاقة بين الحقيقة واللغة. ما طبيعة الخطأ الذي يرتكبه شخص ما يفترض - أو يتوقع نتيجة للتضليل - أنّ الأداة الواصفة (المعدّلة) المتقدّمة يجب أنْ تصف اسمها بطريقة تجعل الأشياء الموصوفة بها ذات صفات مشتركة؟ ممّا لا شكّ فيه أنّ الكثير من الأدوات الواصفة في اللغة الإنجليزية تعمل بهذه الطريقة: ويمكن استخدام كلمة «أصفر» - كما يقترح **أوستن** - لتوضيح الحالة «الطبيعية».

الخطأ هو أنْ نتوقع كيف تعكس اللغة الحقيقة أو تعرضها في الحالة الطبيعية (أيْ باستخدام معادلة لغوية س وص عندما تمتلك س صفة معلومة هي ص) وسيؤدّي ذلك إلى علاقة مستقرّة أو متكافئة أو كونية بين جزء من الآلة اللغوية موضوع البحث ونوع خاص من الحالة القائمة في العالم. وبمعنى آخر، أنْ نحسب اللغة - دونما رويّة وتدبّر - قادرة على رسم ملامح حقيقية معيّنة - تطرح بشكل موضوعي ومباشر. ولعلّ الذي يثير اهتمامنا في طريقة **أوستن** اللغوية يكمن في الإيضاح الذي يضعه بين أيدينا أنّ الرسم ليس مباشراً وأنّ مفاهيم الحقيقة ليست مطروحة بشكل موضوعي - ولو أنّ ذلك يمثل الحدّ الأدنى فيما يتعلّق بما تلقيه تلك الطريقة من ضوء على المسائل الفلسفية الخاصّة التي تحاول تلك الطريقة معالجتها فيما يبدو.

وعلى سبيل المثال، ربّما يعتقد **أوستن** أنّ من الطبيعي بالنسبة للأسماء أنْ تسمّي شيئاً مقصوداً أو تدلّ عليه أو تشير إليه. لذلك نجده في «معنى الكلمة» يتصدّى للسؤال «ما معنى فأرة؟ على أنّه مساوٍ للسؤال «ما الفأرة؟». (**أوستن** 1961، ص58). بيد أنّ الانشغال بالحالة الطبيعية يؤدّي إلى الاعتقاد

المنافي للعقل وهو أنه أينما وجد الاسم لا بدّ من وجود شيء يتطابق معه. ويرفض **أوستن** في السؤال «هل توجد مفاهيم سابقة؟» (**أوستن**، 1961، ص32-54) الفكرة القائلة: «لأنّنا نستطيع أنْ نطلق الاسم نفسه على معانٍ مختلفة لا بدّ من وجود صفة كونية تشترك فيها جميع المعاني التي أطلقنا عليها ذلك الاسم». ويتساءل **أوستن** «لكن لماذا نستخدم كلمة واحدة مشابهة عندما ينبغي أنْ تكون هناك مادّة «واحدة مشابهة» حاضرة تدلّ عليها تلك الكلمة؟» (**أوستن** 1961، ص38).

والمثال الواضح على ذلك الجزء من الآلة اللغوية ـ الذي يُساء فهم دوره في رسم العالم ما لمْ نأخذ بالحسبان السياقات والأهداف الإنسانية ـ هو كلمة «صحيح» وقد بذل الفلاسفة وعلماء اللغة جهداً عظيماً في محاولتهم إنشاء التطابق المتفرّد الزائف بين «الحقيقة» من ناحية و«الأوضاع القائمة» من ناحية أخرى. ويعلّق **أوستن** قائلاً:

> نقول ـ مثلاً ـ إنّ عبارة (معيّنة) مبالغ فيها أو غامضة أو جريئة وهذا الوصف تقريبي نوعي أو مضلل أو ليس مفيداً وهو تفسير عمومي مقتضب. وفي مثل هذه الحالات لا فائدة من الإصرار على اتخاذ قرار بشكل عام فيما إذا كانت العبارة «صحيحة أو زائفة». هل صحيح أو خطأ أنّ بلفاست تقع شمال لندن؟ أو أنّ المجرّة لها شكل البيضة المقلية؟ توجد درجات وأبعاد متباينة تحدّد النجاح في صياغة العبارات وتنطبق العبارات على الحقائق بشكل غير دقيق إلى حدّ ما دائماً وبطرق شتى وفي مناسبات شتى ولأغراض ومقاصد شتى.
>
> (**أوستن** 1961، ص129-130).

فضلاً عن ذلك، فإنّ «الحقائق» ذاتها لمْ تطرحْ بشكل موضوعي، ويتوصّل **أوستن** كعادته إلى هذه النقطة من خلال اعتباره أنّ كلمة «ما» في العبارة الآتية «أعرف ما أشعر به» يمكن أن يساء فهمها على أنّها مساوية

للكلمة اللاتينية «الذي» وليس «الشيء». ويزيد هذا الإرباك «الاستخدام غير الدقيق للمفعول به المباشر بعد الفعل «أعرف» وهذا بدوره:

> يبدو كأنّه الشيء الذي يقودنا إلى وجهة النظر (أو التحدّث كما لو) أنّ المعاني ـ أيْ الأشياء والألوان والضوضاء وما إلى ذلك تنطق بطبيعتها أو تسمّي بها، لذلك يمكنني أنّ أقول حرفياً ما (ذلك الذي) أرى: وهو ينطق بصوت عالٍ أو أستطيع أنْ أقرأه. كأنّ المعاني تعلن عن نفسها «حرفياً أو «تعرّف نفسها» كما نشير نحن عندما نقول «إنّ هذا الكائن قد عرّف نفسه كونه بشكل خاص كركدناً ناصع البياض». ولكن بالتأكيد هذه مجرّد مسألة كلام، وهذا مصطلح انعكاسي ينهمك فيه الفرنسيون ـ مثلاً ـ بحريّة أكبر ممّا يفعل الإنجليز: فالمعاني صمّاء والتجربة السابقة هي التي تمكّننا من تحديدها.
>
> **(أوستن، 1961، ص97)**

ينبغي لنا أن نقرّر ما الحقائق وما العبارة التي تناسبها (بشكل واسع إلى حدّ ما) لأغراض خاصّة في ظروف خاصّة. ولا تعطى العلاقة بين الحقيقة والعبارة وهي ليست جاهزة لكي نستخدمها. والفكرة التي توحي بأنّها موجودة ـ إذ إنّ اللغة والعالم حقائق معطاة، وأنّ أحدهما يحقق رسم معالم الآخر من غير تدخّل البشر ـ تشجّع الآمال بعيدة المنال أنّ اللغة توفّر سلفاً العدّة اللفظية المناسبة لاستخدامها عند أيّ طارئ.

> إذا تأكّدنا أنه طائر الحسّون فعلاً ومن ثمّ قام ذلك الطائر في المستقبل بعمل شيء مشين (كأنْ ينفجر أو ما إلى ذلك كما تقول السيدة **ولف**)، فإنّنا لا نقرّ بأنّنا كنّا مخطئين في قولنا إنّه كان حسّوناً ولا ندري ما نقول. فالكلمات تخذلنا «ماذا كنت ستقول؟» «ماذا ستقول الآن؟» «ماذا ستقول أنت الآن».
>
> **(أوستن، 1961، ص88)**

فاللغة إذن نشاط أو شيء يقوم به البشر في المواقف والظروف المختلفة التي يجدون أنفسهم فيها. ولعلّ واحداً من الأشياء التي يقومون بها بناء فهم للعالم كما يُعبّر عنه في العبارات التي ينشئونها عن العالم. بيْد أنّ إنشاء العبارات ليس بأيّة حال من الأحوال الشيء الوحيد الذي يقوم به البشر بوساطة الكلام أو من خلاله.

إذ نجد في كتاب **أوستن** (1962(ب)) «**كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟**» إنّ اهتمامه بما ينطوي عليه فعل الأشياء مرتبط بطريقته اللغوية في إحداث مساهمة على نطاق واسع في فلسفة اللغة ذاتها ـ كما يُعبّر عن ذلك ـ مثلاً في «طلب العفو» و«التظاهر» و«ثلاث طرق لدلق الحليب» (جمعت هذه الأمثلة في كتاب **أوستن** 1961).

والوظيفة المهمّة الأولى لما يصطلح عليه النحويون بالعبارة الخبرية (أيْ ليست الاستفهامية) بالصيغة الإخبارية هي السماح بإنشاء العبارات أو المقولات المتعلّقة بالحقائق «أسمّي سمكة الزينة التي لديّ على أسماء الأباطرة الرومان» «أعطي القليل من المال صدقة» «أراهن على الخيول» تنفع مثل هذه العبارات في وصف سلوك المتحدث ـ وتعطي معلومات ـ تحتمل الصحة والخطأ ـ عمّا يفعله المتحدّث، ولكن توجد عبارات أخرى ـ ربّما تكون مشابهة لهذه التي ذكرناها من الناحية النحوية والمفردات، لا تستخدم في السياقات الصحيحة لإنشاء مثل تلك العبارات إطلاقاً. ومن بين الأمثلة الأولى التي يسوقها **أوستن** العبارات الآتية: «أسمّي هذه السفينة الملكة اليزابيث» ـ كما يقال عند كسر زجاجة الخمر على مؤخرة السفينة عند إنزالها إلى البحر لأوّل مرّة. «أعطي ساعتي وأهديها إلى أخي» ـ كما يذكر في الوصية، «أراهنك بمبلغ كذا أنّها ستمطر غداً». يقول **أوستن** في مثل هذه الحالات: «يبدو واضحاً أنّ النطق بهذه العبارات ليس لوصف فعلي لما يقال عن أنّي أنطق الكلمات لأقوم بالفعل أو لأصرّح أنّي أعمل ذلك الشيء: بلْ لفعل الشيء أصلاً» (**أوستن**، 1962، ص6).

ويسمّي **أوستن** هذه العبارات «الأفعال الكلامية الأدائية»، حيث يقول الشخص المعني رسمياً في المرحلة المناسبة من الاحتفالية «أسمّي هذه السفينة» وهو بذلك لا ينشئ عبارة خبرية وحسب، في الواقع هو لا يقول شيئاً أساساً على الإطلاق، إنّما يقوم بتنفيذ إجراء معيّن يأخذ في مثل هذه الحالات صيغة النطق بكلمات معيّنة. ويلحظ **أوستن** أنّ النظرة إلى هذه المسألة مدعومة بالإجراءات القضائية الأمريكية حيث يؤخذ ـ دليلاً ـ تقرير ما يقوله الشخص (أيْ أنّه لا يهمل كونه أقاويل) إذا كان ما قاله يأخذ صفة الفعل الأدائي على وفق هذا المعنى.

إذا كان المرء لا ينشئ عبارة خبرية عندما ينطق بالفعل الأدائي، إذن ما يقوله لا يخضع لمقياس الصحّة والخطأ. على أيّة حال، يوجد بُعدٌ يمكن تقييم الأفعال الأدائية بموجبه حيث يتوافق من نواح معيّنة مع التمييز بين الصح والخطأ في العبارات الخبرية (أو التقريرية): ربّما تكون الأفعال الأدائية سارّة أو محزنة. وينطلق **أوستن** إلى استخدام تصنيف «للصعوبات التي تتعرّض لها الأفعال الأدائية أو الأفعال التي يحتمل أنْ تكون أدائية. ولتلخيص هذه الفكرة لأغراض هذه المناقشة نقول: إنّ تلك الصعوبات إمّا أنْ تكون «إخفاقات» أو «تعسّفات». ولكيْ نتجنّب الإخفاق يجب «أنْ يتلائم الأشخاص المعنيّون وظروفهم مع تنفيذ الإجراء المعيّن المطلوب تنفيذه». كما يجب أنْ ينفّذ جميع المشاركين في الإجراء بشكل صحيح وكامل»، أمّا التعسّف بالمقابل فهو ما يحصل عندما «يكون الإجراء مصمّماً ليستخدمه الأشخاص الذين لديهم أفكار أو مشاعر معيّنة، أو لبدء السلوك المعيّن الناشئ لدى أحد المشاركين». وإذا أردنا للإجراء الأدائي أنْ يتجنّب «التعسّف» فإنّ «الشخص المشارك في الإجراء وتنفيذه يجب أنْ يمتلك في الواقع تلك الأفعال والمشاعر، وينبغي للمشاركين كذلك أنْ يبدو الشيء نفسه في تصرّفهم بلْ عليهم في الواقع أنْ يتصرّفوا على وفق ذلك» (**أوستن** 1962 (ب)، ص15)، فمثلاً نجد أنّ عبارة «أسمّي هذه السفينة ...» عرضة

للإخفاق بينما تصبح عبارة «أقطع وعداً...» عرضة للتعسّف.

ويبدو التمييز لأوّل وهلة بين صحّة وخطأ العبارة التقريرية والسعادة والحزن اللذين يكتنفان الفعل الأدائي واضحاً جداً، بيْد أنّ **أوستن** ينطلق إلى سبر غور ذلك التميز بتمعّن. ويثبّت ملحوظته ـ على الرغم من عدم أهمّيتها ـ أن في المثال «أقطع وعداً» ربما يأخذ التعسّف صيغة إصدار ما نسمّيه «وعداً كاذباً»، ولكنْ يجب أنْ نضلّل هنا: فإذا نطقت الصيغة الأدائية «أعدُ وعداً...» عندما ليس في نيتي الوفاء بوعدي، ربّما يقال إنّي أعطيتُ وعداً كاذباً، لكنْ ذلك لا يبيّن أنّ عبارة «أنا أعدُ..» كانت عبارة كاذبة، بلْ على العكس فقدْ وعدتُ وعداً فعلاً. إنّ ما تبيّنه هذه العبارة هو مجرّد أنّ كلمة «خطأ» لها معانٍ أخرى في سياقات لا يخضع فيها تقييم الصحّة والخطأ في العبارات إلى التحقّق، كما في «الحركة الخطأ» مثلاً أو «النوتة الموسيقية الخطأ». ويوضّح **أوستن** ـ بشكل أكثر جدّية ـ أن فكرة التمييز الواضح البيني بين العبارات التقريرية والأفعال الأدائية على أساس «الصح والخطأ» مقابل السارة والمحزنة تبدأ تفقد سحرها عندما نفكّر بعبارات معيّنة في سياقات معينة.

فالعبارة التقريرية «الهرّة على الحصير» ـ ربّما نقول ـ إنّها خطأ بشكل واضح عندما تنطق في موقف لدينا فيه هرّة وحصير ولكن الهرّة ممدّدة على الأريكة. ولكنْ ماذا يحصل لو لمْ يكنْ لدينا هرّة أو كانت لدينا هرّتان أو عدد من الحصران؟ هل سنقول إنّ العبارة «خطأ» أو إنّ أداء المتحدّث الشفوي لمْ يكنْ في محلّه بطريقة ما؟ ولو عكسنا ذلك وأخذنا الحالة التي يقول فيها شخص ما على شكل أدائي (إجرائي): «أحذرك أنّ الثور سيهاجمك» عندما لمْ يكن الثور في وضع الهجوم، ولكون هذه العبارة تنفيذاً لفعل التحذير فإنّ فيها إشكالاً، ولكنها ليست إخفاقاً أو تعسّفاً كما عرّفهما **أوستن** من قبل. أليست العبارة الضمنية خطأ؟ بمعنى أنّ في السياقات الواقعية للعبارة ـ الاعتبارات الخاصّة بالسارّة والمحزنة ربّما تؤثر في العبارات الخبرية (أو لنقل بعض منها) بينما تؤثر الاعتبارات الخاصّة بالصحّة والخطأ

في الأفعال الأدائية (أو لنقل بعض منها) (**أوستن** 1962(ب)، ص55)

وبعد أنْ اتخذ **أوستن** مثل هذه الخطوات «منطلقاً من استحقاق الدقة النسبية» (**أوستن** 1962 (ب) ص55) فإنه يدرس فيما إذا كانت الأفعال الأدائية معلّمة بعلامات نحوية خاصّة. وقد احتوت الأمثلة الأولى جميعها على أفعال بصيغة المضارع المبني للمعلوم الذي يفيد الإخبار والفاعل ضمير المتكلّم المفرد. ولكنْ ـ كما رأينا ـ من الواضح أنّ هذا ليس معياراً كافياً لتحديد صفة الأدائية. فالعبارات غير الأدائية ربّما فيها مثل تلك الأفعال. كما أنّ تلك الصيغ ليست ضرورية، فمثلاً لا يحتاج الفعل في العبارة الأدائية ليعود للمتكلّم فقد نقول «عليك أنْ تستدير هنا بالتحديد» ولا ينبغي له أنْ يكون مفرداً فقد نقول «نحن نعدُ» أو مضارعاً فقد نقول «لقد كنت متسللاً» (عندما يقول ذلك حكم مباراة كرة القدم) أو إخبارياً فقد نقول «كُل السبانخ الذي عندك جميعه» أو مبنياً للمعلوم فقد نقول «المتجاوزون سيحاكمون».

قد لا يتطلّب الأمر ـ في الواقع ـ وجود الفعل مطلقاً كما في اللفظة التي تفيد الطرد «إلى الخارج» أو الصفة «مذنب» ـ كما في المحكمة. إذن ما الصفة الخاصّة أو المميّزة في تلك الحالات التي فيها مثل تلك الأفعال؟

إنّ جوهر العبارة الأدائية ـ كما يقول **أوستن** في هذه المرحلة ـ هو «وجود شيء في اللحظة التي يقع فيها اللفظ من الشخص المتكلّم. ويبرز ضمير المتكلّم «أنا» الذي يقوم بالفعل بشكل أساسي في الصورة». (**أوستن** 1962(ب) ص60–61). وإذا لمْ يكنْ ضمير المتكلّم «أنا» حاضراً في العبارة بشكل علني فإنّ الشخص يكون موجوداً بطريقة أو بأخرى، إمّا بفضل كونه الشخص الذي يقوم بالكلام أو في حالة العبارات الأدائية المكتوبة، يتجلّى ذلك في توقيع الشخص (الذي من غيره تصبح الكثير من الأفعال القانونية المكتوبة ـ مثلاً ـ لاغية). وباختصار «ينبغي لنا القول بإنّ أيّة عبارة أدائية في حقيقتها يمكن اختزالها أو مدّها أو تحليلها إلى صيغة ـ يعاد تشكيلها في

صيغة ما ـ فيها فعل بصيغة المضارع المبني للمعلوم الذي يفيد الإخبار والفاعل ضمير المتكلّم المفرد. (**أوستن** 1962(ب)، ص61-62).

وهكذا فإنّ كلمة «مذنب» تعادل عبارة «قرّرتُ (حكمتُ، أعلنتُ) أنّك مذنب» وتعادل عبارة «احذر فإنّ الثور خطير» عبارة «أنا- جون جونز ـ أحذرك أنّ الثور خطير». كما تعادل عبارة «نحن نعدُ...» عبارة «نعدُ أنا مع الشخص أو الأشخاص الآخرين الذين أشرتُ إليهم بكلمة «نحن»...». وتوضّح العبارات الأدائية التي فيها مثل ذلك الفعل بشكل علني ما الذي تنطوي عليه العبارة الأدائية في الأقلّ: إذ إنّ المتكلّم ـ عند نطقه هذه الكلمات ـ إنّما يقوم بتنفيذ إجراء معيّن. ويمكن أنْ تكون العبارات التي تحتوي على كلمة واحدة مثل «ثور» أو «رعد» تحذيرات أو تنبؤات ولكنّها يمكن أنْ تكون عبارات تقريرية أيضاً تستخدم في إعطاء المعلومات التي تحتمل الصواب والخطأ. وتقوم العبارات البديلة بإزالة الغموض مثل «أحذرك أنّ» و«أتوقع أنّ»، وهي إجرائية بشكل واضح.

على أيّة حال، ليس واضحاً أنّ توافر العبارة البديلة ذات الفعل المعلن في صيغة المضارع المبني للمعلوم الذي يفيد الإخبار والفاعل ضمير المتكلّم المفرد يكفي لتمييز العبارات الأدائية من التقريرية، لأنّه هل يُعدّ مثل ذلك البديل متوافراً عندما يكون تقريرياً أيضاً؟ ومثلما نستطيع تمديد التحذير «يوجد ثور في الحقل» إلى «أحذرك أنّه يوجد ثور في الحقل» كذلك يمكن تمديد العبارة الخبرية «يوجد ثور في الحقل» إلى «أقول إنّه يوجد ثور في الحقل». ويبدو في الواقع أنّ أيّة عبارة يمكن أنْ يسبقها الضمير «أنا» يتبعه نوع الفعل الكلامي المراد التعبير عنه. إنّ ما تكشفت عنه محاولة **أوستن** لفصل العبارات الأدائية ـ على أنّها فئة خاصّة من العبارات يعني فيها قول شيء ما فعل شيء ما ـ عن حقيقة أنْ تقول أيّ شيء يعني أنْ تفعل شيئاً ما: فكلّ عبارة هي فعل تواصلي من نوع ما ـ ربّما تحدّد طبيعته صراحة أو لا تحدّد في العبارة ذاتها. ولقد أخفق التمييز الأولي بين العبارات الأدائية

والتقريرية الذي كان يبدو واضحاً ودقيقاً.

والسبب في إخفاقه هو أنّ **أوستن** ـ بعد أنْ بدأ (لأسباب تعليمية أو توضيحية على ما يبدو) بتعريف العبارات الأدائية من بين بعض الحالات الواضحة واللافتة للنظر جداً التي يعني فيها قول الشيء فعل ذلك الشيء ـ بمعنى عندما تعمل العبارة الأدائية بمثابة العنصر الإجرائي في طقوس معيّنة أو إجراءات احتفالية مثل («أسمّي هذه السفينة» ـ «أعطي وأهب» ـ انطلق **أوستن** يدمج العبارات الأدائية على وفق هذا المعنى مع ـ أو أنْ يراها نوعاً ثانوياً خاصّاً من ـ الفئة الكبيرة جداً من العبارات التي يعني فيها الكلام فعل الشيء وليس مجرّد ذكر الحقائق (مثل التعبير عن أمنية أو رجاء، وإصدار الأوامر أو التحذيرات، والالتماس أو التضرّع). وإذا كانت العبارة الأدائية تتمتّع بهذا الكم من المعنى العام (ويبدو واضحاً أنّها كانت فعلاً يقصد منها أنْ تمتلك هذا المعنى العام على الدوام)، إذن فالتقسيم الثنائي للعبارات كونها أدائية وأخرى تقريرية يُعدّ أمراً لا يتحقق. لأنّه على وفق هذا المعنى فإنّ ذكر حقيقة ما يُعدّ «إجراءاً» بالقدر نفسه الذي يعامل فيه إصدار الأوامر، أو إطلاق التحذيرات وما إلى ذلك. وإذا أخذنا في نظر الاعتبار ما كان يبدو أنّه الفهم الأساسي للعبارة «الأدائية»، فإنّ البحث عن الخط الفاصل بين العبارات التي تشكّل جزءاً من تنفيذ الفعل ـ أو التي لا تفعل ذلك ـ كان أمراً مسوّغاً. وإذا أخذنا المعنى الأوسع ـ على أيّة حال ـ فإنّ ذلك سيقودنا إلى طريق مسدود، لذلك بدأ **أوستن** كرّة أخرى وانطلق «يدرس من الأصول فصاعداً عدد المعاني الموجودة التي يعني فيها قول شيء ما فعل شيء ما، أو في قول شيء ما إنّما نفعل شيئاً ما، أو تقول شيئاً ما، تفعل شيئاً ما». (**أوستن**، 1962، (ب)، ص94).

يقترح **أوستن** تسمية فعل قول الشيء ـ في حدّ ذاته حصراً ـ «بالفعل التعبيري» والفعل التعبيري في الوقت ذاته فعل «صوتي» وفعل «تفاعلي» وفعل «بلاغي». فالفعل الصوتي يتعلّق بنطق أصوات معيّنة. والفعل التفاعلي يتعلّق

ينطق كلمات معيّنة (أيْ أصوات من أنواع معيّنة) تعود إلى مفردات معيّنة وتتطابق مع نوع معيّن من النحو. أمّا الفعل البلاغي فهو فعل استخدام تلك الكلمات «بمعنًى معيّن محدّد إلى حدّ ما و«إحالة» محدّدة نوعاً ما (وهما يعادلان سويّة «المعنى») (**أوستن** 1962 (ب)، ص93). وهكذا مثلاً «قالت مريم (الهرّة على الحصير)» تنقل لنا هذه العبارة الفعل الصوتي الذي قامت به مريم. كما تنقل لنا هذه العبارة الفعل التفاعلي والفعل البلاغي، يقول **أوستن**:

لكي ننفذ فعلاً تعبيرياً ـ ربّما نقول ـ أنّه يعني بشكل عام تنفيذ فعل تمريري كذلك بالدرجة نفسها، كما أقترح تسميته، وهكذا عند تنفيذ الفعل التعبيري نقوم أيضاً بتنفيذ فعل من الأفعال الآتية:

طرح السؤال أو الإجابة عليه.
تقديم المعلومات أو إعطاء ضمانات أو إصدار تحذير.
إصدار حكم أو الإعلان عن النوايا.
النطق بالحكم.
تحديد موعد أو تقديم التماس أو إطلاق الانتقادات.
القيام بتحديد الهوية أو إعطاء وصف وغيرها من الأفعال الكثيرة التي تماثلها.

(**أوستن**، 1962 (ب)، ص98-99)

ثم يبدأ **أوستن** بمقارنة الأفعال التعبيرية والتمريرية مع الفعل التأثيري، لنأخذ مثلاً عبارة «أطلق النار عليها!». يتجلّى الفعل التعبيري هنا في فعل القول «أطلق النار عليها!» إذ تأخذ كلمة «أطلق» معناها المعروف وتشير بالضمير هي إلى المرأة المقصودة بالعبارة. ويستثمر الفعل التمريري معنى تواصلياً مركّباً تؤدّيه هذه الكلمات عندما تنطق في الموقف المعيّن: وفي هذه الحالة نجد فعل إعطاء الأوامر (أو ربّما نجد فعل التحريض أو إبداء النصح

في ظروف مغايرة) للمخاطب لإطلاق النار على المرأة، أمّا الفعل التأثيري فهو الغرض من أو الناتج عن نطق تلك المفردات في موقف معيّن: في هذه الحالة ربما نجد فعل الإجبار على إطلاق النار على المرأة. ولو بدأنا من الناحية الأخرى، يمكننا القول بأنّ: (1) المتكلّم أجبر المخاطب على إطلاق النار على المرأة بنطقه لتلك الكلمات التي (2) في سياقها شكّلت أمراً والتي (3) تحمل معنى «أطلق النار عليها» حيث يتوافق منطوق (1) و(2) و(3) مع الأفعال التنفيذية والتمريرية والتعبيرية متواليات.

وينصبّ اهتمام **أوستن** أساساً على مقابلة الفعل التأثيري مع الفعلين الآخرين. (وليس في ذلك ما يثير الدهشة طالما أنّ الفعل التمريري هو «الأداء» الذي اهتمّ به **أوستن** من البداية). ومن الواضح أنّ الأفعال الثالثة جميعاً لها علاقة مباشرة بالمعنى ولكن هناك ـ كما يقترح **أوستن** ـ نزعة أنْ نقارب المجال العام للمعنى مزوّدين بتقسيم ثنائي تبسيطي ومضلّل لكلمة «معنى» مقابل «القوّة» (ربّما تكون المصطلحات الثنائية الأخرى مفيدة بالدرجة نفسها حيث تحجب عنّا السمة التمييزية للفعل التأثيري. ويمثل معنى العبارة (الكلمة أو الجملة) ذلك الجزء من المعنى الراسخ في الفكرة المجرّدة بغضّ النظر عن أيّ سياق حقيقي أو متصوّر للعبارة: وهو «ما تعنيه الكلمات». أمّا قوة العبارة فهي المساهمة في المعنى الناتجة في ظروف استخدام العبارة في مناسبة معيّنة: وهي «ما يعنيه المتكلّم باستخدام الكلمات». والفعل التعبيري ـ على وفق تعريفه ـ هو فعل النطق بكلمات معيّنة في اتجاه معنى معيّن لا يحكمه السياق، ويعتمد الفعل التأثيري في قوّة معيّنة تعتمد على السياق وهي ملحقة بتلك الكلمات، ويشمل الفعل التمريري مصطلحات لهذا التقسيم الثنائي أو يكمن بينها. والقوّة التمريرية لعبارة ما ليست جزءاً من المعاني التي تؤدّيها الكلمات لو كونها ببساطة كلمات معيّنة.

ومن ناحية أخرى، يمكن تنفيذ الفعل الكلامي بوساطة أو في استخدام تلك الكلمات وليس من خلالها. وتكون القوّة الكلامية لعبارة ما في آن واحد

معتمدة على السياق وكامنة في نطق الكلمات ذاتها. وعندما نقول «أطلق النار عليها!» ـ ضمن السياق المناسب ـ فإنّنا نصدر أمراً ـ ويمكن أنْ نفصح عن هذه الحقيقة باستبدال العبارة الأولى بعبارة «أنا آمرك أنْ تطلق النار عليها». ولكن عندما يقال «أطلق النار عليها» فليس في ذلك إشارة إلى إكراه السامع على إطلاق النار على المرأة حتى لو كان المخاطب في الواقع مجبراً نتيجة لتلك الكلمات. (وإذا لم يكن المخاطب مجبراً فإنّ استبدال العبارة بعبارة مثل «أجبرك على إطلاق النار عليها» لن يغير من الأمر شيئاً). وإصدار الأوامر شيء يقوم به المرء باستخدام كلمات معيّنة، أمّا الإجبار فهو شيء قد ينجح المرء في تحقيقه من خلال استخدام كلمات معيّنة.

وهكذا فإنّ سمة « الأدائية» ـ كما يعرّفها **أوستن** أصلاً أنّها وظيفة (أو بالواقع الوظيفة الوحيدة) العبارات من نوع معيّن خاصّ ـ تظهر ثانية في نهاية المطاف نتيجة لدراسة الأفعال الكلامية بشكل عام كونها خاصّية أو سمة لكلّ عبارة ـ أيْ «القوّة الكلامية لتلك العبارة». ويختتم **أوستن** كتابة بتقسيم عام للقوى الكلامية.

ما الإرث الذي تركه **أوستن**؟ أوّلاً، إنّ مفهوم «الأفعال الكلامية» ـ في العالم الناطق باللغة الإنجليزية في الأقلّ ـ يبدو محتملاً ليصبح جزءاً من المخزون الثقافي المشترك للأفكار المتعلّقة باللغة: وقد كتب **أوستن** مقدّمة فصل جديد ـ لم يكتمل بعد ـ في فلسفة اللغة. وينظر إليه ـ ضمن مجال علم اللغة ـ في كونه مبشراً بعلم المعاني «الذاتي» مصحوباً بعلم اللغة الإدراكي" عند **لانجاكر ولانجاكر** 1987، 1991. وعند التأمّل في حقيقة أفكاره التي يستشهد بها في هذا المجال نستطيع أنْ نحدّد بدقة ثغرة كبيرة في رؤيته للغة.

وكانت الفرضية القائلة: إنّ اللغة ليست مجموعة مصطلحات ـ وإنّ الكلمات ليست رقعاً تلصق بالأجزاء المكونة للحقيقة ـ أو أسماء تمثلها ـ التي يبدو تحليلها إلى المكوّنات واضحاً بشكل طبيعي ـ مقبولة بشكل واسع

لدى المنظرين في القرن العشرين: ولـمْ يكنْ **أوستن** بأيّة حال من الأحوال وحيداً في هذا المجال. ويرفض **فيتجنشتاين** وجهة النظر القائلة: إنّ الكلمات «ترمز إلى» الأشياء على الإطلاق. كما يرفض **سوسير** وجهة النظر القائلة: إنّ الكلمات ترمز إلى الأشياء التي تذكر بمستوى أعلى من المستوى اللغوي. فإنّ اللغة ـ على وفق آراء **سوسير** ـ ربّما ينظر إليها في كونها تزوّدنا بالأسماء ليشير إلى الأشياء (المفاهيم)، ولكنّ فحوى هذه الأشياء تحدّده اللغة بنفسها بشكل كلّي: إذ لا توجد الأشياء بشكل مستقلّ وإنّ الشيء الذي تشير إليه الكلمة المعيّنة مسألة الفجوة المتروكة لذلك الشيء من جميع الكلمات الأخرى في اللغة نفسها. ويضفي علم المعاني الإدراكي قيمة على وجهة النظر المجرّدة القاصرة لدى **سوسير** وذلك بأنْ يقترح الطريقة التي تختار بها اللغة الأشياء التي تزوّدها بالأسماء. وتقوم اللغة بذلك ـ حسب آراء عالم اللغة الإدراكي ـ بأنْ تعكس مستوى معرفة الناطقين بها ـ أيْ طريقتهم الخاصّة في تصوّر العالم، ويأتي دور **أوستن** عند هذه النقطة. تأتي الكلمات إلينا ـ كما يقول **أوستن** ـ «تجرّ خلفها سحباً من أصول الكلمات وتاريخها»:

> الكلمة لا تتخلّص من أصولها وصياغتها مطلقاً أو نادراً جدّاً. وعلى الرغم من كلّ التغييرات والزيادات والإضافات في معنى الكلمة ـ وهي بالأحرى طاغية ومؤثرة ـ إلاّ إنّ الفكرة القديمة تبقى ثابتة. فمثلاً عندما تقول حادثة فذلك يعني شيئاً ما يحدث وإذا قلنا أخطأ نقصد اختبار الشيء الخطأ وعندما نقول زلّة فذلك يعني أنْ يضلّ المرء وعندما نتصرّف عن قصد فإنّنا نزن الأشياء عامدين.
>
> ولو رجعنا إلى تاريخ الكلمة سنعود بشكل عام إلى الصور أو النماذج المتعلّقة بطريقة حدوث الأشياء أو عملها. لنأخذ عملاً بسيطاً جدّاً مثل دفع صخرة ـ كما يقوم المرء بذلك بنفسه وكما يراه هو ـ ونستخدم أداة الإشارة هذا ـ مع الخصائص المميّزة لها التي فيها ـ نموذجاً لنا لنتحدث عن الأفعال

والأحداث الأخرى على وفق ذلك: ونستمرّ في فعل ذلك ـ من غير أنْ ندرك ذلك إلاّ نادراً ـ حتى عندما تكون تلك الأفعال بعيدة جدّاً وربّما أكثر فائدة لنا في حدّ ذاتها من الأفعال التي استخدمناها أصلاً في بناء النموذج وبدرجة كبيرة حتى عندما يشوّش النموذج تلك الحقائق أكثر مما يساعدنا على ملاحظتها .

(**أوستن** 1961، ص202-203)

ومهما كانت قيمة وجهة النظر هذه عن الكلمات وكونها تجسّد فهماً راسخاً للأشياء، فإنّ **أوستن** يفشل في التوفيق بينها وبين تنظيره بأفعال الكلام. والفعل الكلامي الكلّي في الموقف الكلامي الكلّي هو الظاهرة الحقيقية الوحيدة التي ننهمك في توضيحها. وذلك لأنّها الظاهرة اللغوية الوحيدة التي تحدث فعلاً. ويثير مثل هذا التأمّل الشك في فكرة كون الأفعال التمريرية والتأثيرية تشكّل بنية فوقية توضع فوق الفعل التعبيري ـ وهو فعل نطق كلمات معيّنة لها معان موضوعة مسبقاً مستقلّة عن السياق مجسّدة لأشياء ذات المفاهيم الراسخة. وبالدرجة التي يصبح للكلمات مثل هذا المعنى، ربّما من المفترض أنّها أسبغت عليها ـ وحسب آراء **أوستن** ـ نتيجة تأثير أدائي أو تنفيذي غير مقصود لأفعال كلامية سابقة. وفي الأقلّ، لا يمكن أنْ يكون للكلمة «معنى تعبيري» في أوّل مناسبة تنطق فيها ولا يمكن أنْ يكون الفعل الكلامي الأوّل فعلاً تعبيرياً». ولعلّ هناك بعداً مفقوداً من نظرية **أوستن** في أفعال الكلام ـ ألا وهو تفسير كيف يمكن للغة ـ كونها نشاطاً ـ من خلال تنفيذ الأفعال الكلامية نفسها أنْ تكون باعثاً على فهم اللغة واللغات التي انطلقت هذه النظرية لتقويضها.

الفصل الثامن

سكنر: السلوك اللفظي

إنّ دراسة الأصوات دون اهتمام بالمعاني تُعدّ عملية تجريدية: حيث تُنطق الأصوات في الاستخدام الفعلي على أنّها إشارات، وقد عرّفنا المعاني - الخاصّة بصيغة لغوية ما - كونها الموقف الذي ينطق فيه المتكلّم تلك الصيغة والاستجابة التي تستثيرها لدى السامع.

(بلومفيلد، 1933، ص139)

تُعدّ المدرسة السلوكية «ضد - علم النفس» وهي مقيّدة بدراسة الأفعال التي يمكن ملاحظتها بموضوعية من غير أيّة تأمّلات تتعلّق بالعمليات الذهنية، وعندما قدّمها العالم الأمريكي **جوب ب. واتسن** (1878-1958) في صيغتها الحديثة، فإنّ لها روابط مع المدرسة التجريبية الغربية التي تعود بجذورها إلى **أرسطو**، ومع تقليد المدرسة التجريبية البريطانية - بشكل خاص - التي بدأت

في القرن السادس عشر بجهود **فرنسيس بيكون** (1561 ـ 1626). ولعلّ أوّل عالم لغة في القرن العشرين يتبنّى العقيدة السلوكية بشكل صريح هو **ليونارد بلومفيلد** (1887 ـ 1949). أمّا بالنسبة لعلماء اللغة المحدثين من أمثال **بلومفيلد وسابير** (يُنظر الفصل الأوّل من هذا الكتاب)، فإنّ نوع التحليل اللغوي الموجود في قاموس أوكسفورد الإنجليزي مثلاً هو في حدّ ذاته جزء من التراث الحضاري للغة ولذلك لا يمكن أنْ نتوقع منه أنْ يخترق جوهر صيغة اللغة من غير طريقة علمية موضوعية. ويمكن فعل ذلك فقط بتحليل اللغة الإنجليزية كما يفعل المرء مع اللغات «البدائية» ـ بالتخلّي عن الفئات التقليدية لصالح شيء نقيّ جدّاً ضمن قوّتها المنطقية بحيث يكون فوق شبهة انعدام الموضوعية الحضارية. ويبدو أنّ النهج الذي اقترحه **سوسير** ـ بأنْ لا تُمنح أيّة وحدة في تلك اللغة قيمة إلاّ من خلال الفرق بينها وبين أيّة وحدة أخرى ـ قد حقق تلك الدرجة من النقاء. كما أنّ المدرسة السلوكية طرحت نوعاً من النقاء المنهجي ـ حيث لمْ يتلاش تأثيره في **سابير** كليّاً ـ وإنْ كان اهتمامه الشديد في العلاقة بين علم النفس والحضارة منعه في النهاية من تبنّي ذلك المنهج ليكون الخطة الرئيسة بالطريقة نفسها كما فعل **بلومفليد**.

لقد أحاط الكثير من الإرباك بموقف **بلومفليد** عن المعنى في اللغة، ولعلّ واحداً من الأسباب هو أنّه يؤكّد ـ كما في العبارات المماثلة لتلك المقتبسة في مستهلّ هذا الفصل ـ على الحاجة إلى دراسة الصيغ الكلامية لأخذ المعنى بنظر الاعتبار لكيْ نتجنّب التجريد التام. ولكنه يوضّح بعد ذلك أنّه يستخدم «المعنى» بالمعنى السلوكي الخاص المتعلّق بالموقف والاستجابة، وهكذا يعطي المعنى مكانة مرموقة ـ نصّاً وحرفاً وليس روحاً، وبقدر تعلّق الأمر بالمعنى ضمن الحسّ العام «للمعنى» اللغوي، فإنّ **بلومفليد** يرغب في تجنّبه. ويعني ذلك ضمناً فكرة ما قبل السلوكية عن معنى الكلمة المترسّب في «الذهن»، ومرّة أخرى فإنّ المدرسة السلوكية منهج إيجابي بدرجة عالية لدراسة العلوم حيث تُعدّ الأشياء حقيقية فقط عندما يمكن ملاحظتها مباشرة، والعقل

لا يمكن ملاحظته مباشرة، في الأقلّ ليس بشكل موضوعي. ونستطيع أنْ نشعر أو نحسّ بوجوده ولكن بطريقة ذاتية كلياً. وليس لدينا وسيلة لملاحظة عقل أيّ شخص آخر، وليس بمقدور أيّ شخص آخر أنْ يلحظ عقولنا، وانعدام وسيلة التحقق الموضوعية هذه تجعل أيّ دليل إيجابي على وجود العقل أمراً مستحيلاً. لذلك يفضل السلوكيون معالجة فكرة «العقل» ـ كما يفعلون مع فكرة الآلة ـ كونها بقايا من طرق التفكير الفلسفي القديم ولا مكان لها في العلوم الطبيعية الحديثة. وغالباً ما كان يصف **بلومفليد** طريقته في التفكير على أنها «آلية» مقارنة بالمنهج «العقلاني» الذي يرفضه.

يعتقد المؤيّدون لعلم النفس العقلاني أنّ بوسعهم تجنّب صعوبة تعريف المعاني، لأنهم يعتقدون أنّ عملية غير فيزيائية تحدث لدى المتكلّم ـ قبل نطق الصيغة اللغوية ـ مثل الفكرة أو المفهوم أو الصورة أو الشعور، أو فعل الإرادة أو ما شابه ذلك، وأنّ السامع بالطريقة نفسها عند استقباله الموجات الصوتية يمرّ بعملية ذهنية مماثلة أو مرتبطة بتلك التي لدى المتكلّم. واللغة ـ بالنسبة لاتباع المذهب العقلي ـ هي التعبير عن الأفكار أو المشاعر أو الرغبات. ولا يقبل صاحب المذهب الآلي بهذا الحل. فهو يعتقد أنّ الصور الذهنية والمشاعر وما شابهها مجرّد مصطلحات شائعة لحركات جسدية متنوّعة يمكن تقسيمها بشكل عام ثلاثة أنواع ـ بقدر تعلّق الأمر باللغة:

1. العمليات على نطاق واسع وهي متشابهة إلى حدّ كبير لدى الأشخاص المختلفين، وتمثلها الصيغ الكلامية التقليدية ـ لأنّها تتمتّع ببعض الأهمّية الاجتماعية ـ مثل أنا جائع (غضبان أو خائف أو آسف أو مسرور أو رأسي يؤلمني وما إلى ذلك).

2. التقلّصات العضلية والإفرازات الغددية ـ على نطاق ضيّق ـ الغامضة والمتنوّعة إلى حدّ كبير وهي تختلف من شخص

لآخر وليس لها أهمّية اجتماعية مباشرة ولا تمثلها الصيغ الكلامية التقليدية.

3. الحركات الخالية من الأصوات لأعضاء النطق وتحلّ محلّ الحركات الكلامية بيد أنّها غير مفهومة للأشخاص الآخرين (التفكير بالكلمات).

يعتقد صاحب المذهب الآلي أنّ العمليات المذكورة في (2) عادات خاصّة بقايا وآثار من تغيّرات التعليم والتجارب الأخرى، يرويها المتكلّم كونها صوراً أو مشاعر، أو غير ذلك، وهي لا تختلف من شخص لآخر وحسب بلْ تختلف على وفق كلّ مناسبة كلامية. فالمتكلّم الذي يقول: كانت لدي صورة ذهنية عن «التفاحة» هو في الواقع يقول «كنت أستجيب لمثيرات داخلية غامضة من النوع الذي تتصاحب في وقت ما في الماضي مع مثيرات تفاحة ما». وباختصار إذن تبدو «العمليات الذهنية» لصاحب المذهب الآلي على أنّها مجرد مسمّيات تقليدية للعمليات الجسدية. أمّا الأحداث التي يسمّيها صاحب المذهب العقلي بالعمليات الذهنية ـ ويصنّفها صاحب المذهب الآلي بشكل مختلف ـ تؤثر في كلّ حالة في شخص ليس بإمكانه الاستجابة لها عندما تحصل عند شخص آخر، وتصبح العمليات الذهنية الكلامية والأفعال الملاحظة الأخرى فقط .

(**بلومفليد** 1933، ص142-143)

وعندما يستخدم مصطلح «الآلي» في الوقت الحاضر لكونه مصطلحاً يفيد الإساءة إلى أيّة طريقة تفشل في الأخذ بنظر الاعتبار درجة التعقيد في الفعل الإنساني المقصود، فمن المدهش أنْ نرى **بلومفليد** يستخدم ذلك المصطلح ليدلّ على أعماله. ومع ذلك في بداية الثلاثينيات كان ما زال يكتب على الأثر الواضح الذي خلّفه **داروين** (1809 ـ 1882). حيث أصبح الجو الثقافي العام مستقبلاً لنظرية النشوء وقد توافق علم اللغة ـ الذي يقارب اللغة

من منطلق الملاحظة الدقيقة للأشخاص كونهم حيوانات أساساً ترسل الإشارات وتستجيب لها وتعمل ضمن بيئة حدّدت جميع أفعالهم وردود أفعالهم ـ مع أحد التفاسير لصورة النشوء في التاريخ كونها تقوم على التقرير البيئي للانتخاب الجنسي. وعلى وفق روح ذلك العصر كان مثل هذا المنهج يُعدّ أكثر حداثة وعلمية من ذلك الذي يعطي دوراً مركزياً للعقل كونه وسيلة الإرادة الإنسانية أو ـ كما في نظرية **فرويد** ـ القوّة المشكّلة لتلك الإرادة.

وفي السنة التي أعقبت نشر كتاب **بلومفليد «اللغة»** عام 1933، أطلق **بوروس فريدريك سكنر** ـ الروائي الفاشل الذي تحوّل إلى عالم نفس تجريبي ـ برنامجاً يحمل الروح نفسها ولكنه مختلف من حيث المنهج فهو يتعلّق بالتحليل السلوكي للغة.

إنّ المصطلحات والتعابير التي تفسّر السلوك اللفظي حسب الأفكار شائعة جداً في لغتنا بحيث يصعب تجنّبها، لكنّها قد تزيد قليلاً عن كونها استعارات بلاغية مألوفة. ولعلّ واحدة من النتائج غير الموفقة الاعتقاد أنّ للكلام وجودا مستقلاً عن سلوك المتكلّم. من المؤكّد أنّ السلوك اللفظي ينتج عادة كيانات موضوعية. فمثلاً يمثل انسياب الصوت في أثناء الكلام المسموع والكلمات المطبوعة على صفحة من الورق والإشارات المنقولة عبر الهاتف أو الخطوط البرقية ـ جميعها تسجيلات تأتي على أثر السلوك اللفظي. ويمكن دراستها جميعاً كونها حقائق موضوعية كما يحصل من وقت لآخر ضمن علم اللغة وهندسة الاتصالات والنقد الأدبي وغيرها. لكن على الرغم من أهميّة الخواص الشكلية لتسجيلات العبارات، إلا أنّنا يجب أنْ نحافظ على التمييز بين النشاط والآثار المترتبة عليه .

(سكنر 1957، ص7)

ويكشف التمهيد لكتاب «السلوك اللفظي» (**سكنر، 1957**) عن تاريخه الطويل، وقد أكمل **سكنر** الجزء الأكبر منه في عام 1934 ودرس بعضاً منه في جامعتي هارفرد وشيكاغو في عام 1938 ـ 1939. ولمْ يكملْ زمالة جوجنهايم لإكمال الكتاب عام 1941 بسبب الحرب، وقد ذاعت سمعته السيئة في أثناء ذلك لعمله باستخدام المبادئ السلوكية في تدريب الحمام الزاجل على توجيه الصواريخ. وقد نشرت نسخة مختصرة من الكتاب بعنوان محاضرات **وليم جيمز** في جامعة هارفرد عام 1947 ووزّعت بعد نسخها على أثر حملة دعائية في أنحاء أمريكا لـ «صندوق **سكنر**» وهو عبارة عن وحدة للسيطرة على بيئة الأطفال الرضّع، وقد حاول تسويقه تجارياً ولمْ يفلحْ، ثم نُشر الكتاب بعد عقد من السنين وعند ذلك أصبح **سكنر** المناصر «للسلوكية الجذرية» أكثر علماء النفس شهرة في جيله. ثم دحض كتاب **«السلوك اللفظي»** عام 1959 في واحدة من أشهر المراجعات للكتب الأكاديمية في القرن العشرين.

بقي **سكنر** ـ في أثناء فترة التأليف الطويلة للكتاب ـ بعيداً كلّ البعد عن علماء اللغة الأمريكان على الرغم من التزامهم المشترك بالمدرسة السلوكية. وكان علم اللغة السائد في أمريكا في الأربعينيات والخمسينيات ملتزماً بخط المدرسة السلوكية الذي أسّسه **بلومفليد** في كتابه **«اللغة»** (1933)، بيْد أنّ تلاميذ **بلومفليد** اختلفوا فيما بينهم على درجة الجدّية التي يأخذون بها موقف **بلومفليد** المناهض المذهب العقلاني. وإذا تقبّل المرء وجهة النظر السلوكية من حيث إنّ العقل ـ لكونه لا يسمح بالملاحظة الموضوعية ـ لا يصلح أنْ يكون موضوعاً مناسباً للبحث العلمي، إذن ما مكانة النظام اللغوي بالذات وموقعه على وجه الدقة؟ وليس من أحد اعتقد بشدّة بالوجود الفعلي للعقل أكثر من **بلومفليد**، ولكنْ أين يمكن أنْ يوجد هذا العقل؟ فلم يلق **بلومفليد** لذلك بالاً.

ومن الواضح أنّ **سكنر** كان مطلعاً على أعمال **بلومفليد** وتلاميذه وذلك من الملخّص الدقيق إلى حدّ ما الذي قدّمه **سكنر** عن الطريقة التي عالجوا

بها الفونيم. (**سكنر** 1957، ص16،15)، ولكنّه يميّز بين منهجه ومنهجهم عندما يوحي بأنّهم مهتمّون بالشكل بينما يهتم هو بالوظيفة ـ اهتمامهم بممارسات المجتمعات اللفظية بأكملها واهتمامه في سلوك المتكلّم الفرد، اهتمامهم في الظروف التي حصل فيها السلوك الماضي واهتمامه في التنبؤ بالسلوك المستقبلي والسيطرة عليه ـ والفرق الرئيس ـ وهو ذات الفرق يعمّقه ليفسّر المسافة التي فصلت بينه وبين علماء اللغة ـ يلمّح إليه في الفقرة المقتبسة من كتاب «**السلوك اللفظي**» المذكورة في أعلاه ويذكر صراحة في الفقرة الآتية:

> عندما نعرّف السلوك اللفظي بالسلوك المعضّد من خلال توسّط الأشخاص الآخرين فإننا لا نحدّد ـ ولا نستطيع أن نحدّد ـ صيغة واحدة أو نمطاً واحداً أو وسيلة واحدة فأية حركة قادرة على التأثير في أيّ عضو آخر يمكن أنْ تكون لفظية. وربّما تشير إلى السلوك الصوتي فقط ليس لأنّه الأكثر شيوعاً وحسب بلْ لأنّ تأثيره ضئيل في البيئة الطبيعية لذلك فهو بالضرورة لفظي .

(سكنر 1957، ص14)

ويحسب علماء اللغة ـ حتى من أتباع مدرسة **بلومفليد** ـ أنّ الكثير يتوقف على «الاعتقاد أنّ للكلام وجوداً مستقلاً عن سلوك المتكلّم»، وإذا لَمْ يكنْ له ذلك الوجود المستقل، إذن ما مكانة علم اللغة بالضبط؟ ويبدو أنّ علماء اللغة يدرسون «الآثار» التي يخلفها النشاط ـ كما يقول **سكنر** ـ وليس النشاط الأساس نفسه. والمعنى الضمني هو أنّ علم اللغة نوع من الزيف ـ مقارنة مع الفعل الحقيقي لدراسة اللغة وذلك عمل عالم النفس السلوكي. وينطلق كتاب «**السلوك اللفظي**» في إرساء قواعد هذه الدراسة.

لعلّ ما نحتاجه للأغراض الحالية ـ وهو ما تقترب منه «الكلمة» التقليدية أحياناً ـ وحدة من السلوك مكوّنة من استجابة ذات شكل مجرّد وترتبط وظيفياً بواحد أو أكثر من المتغيّرات المستقلّة. وإنّ أيّة وحدة لها مثل هذا السلوك نستطيع تسميتها بشكل سليم «العامل المؤثر».

(**سكنر** 1957، ص20)

ربّما يُنظر إلى المصطلح الرئيس في منظومة **سكنر** ـ وهو العامل المؤثر ـ على أنّه ببساطة إعادة تسمية للفئة التقليدية «الكلمة» ـ عدا أنّ العامل المؤثر اللفظي طالما أنّ **سكنر** لا يقيّد اللفظي بالمنطوق والمكتوب والإشاري ـ يمكن أنْ يكون حركة من حركات الجسم فقط. فضلاً عن ذلك، فإنّ **سكنر** يفكّر في إمكانية حدوث حالات التلازم اللغوي في الكلمات مثل «عندما يقال كلّ شيء وينفّذ» أو «العجالة تورث الخسران» وقد يبدو أنّها تتباين وهي وحدة واحدة تحت سيطرة متغيّر واحد ـ وفي هذه الحالة ستشكّل عاملاً مؤثراً واحداً فقط. إنّ مجموع العوامل المؤثرة ـ كاملة ـ التي تظهر في سلوك المتكلّم تشكّل ملكته اللفظية التي تفهم كونها «مفهوماً مناسباً» يعرّف السلوك المحتمل للمتكلم.

ونجد الكلمات الرئيسة للمدرسة السلوكية من الرعيل الأوّل ـ مثل الحافز والاستجابة التي تظهر بكثرة في كتاب **بلومفليد «اللغة»** (1933) ـ تُستخدم بتكرار أقلّ مما يتوقع المرء في **«السلوك اللفظي»**. إذ نقلت المدرسة السلوكية عند **سكنر** التركيز من الحافز والاستجابة وكونها حقائق ظاهرية وموضوعية تماماً إلى التأثيرات الداخلية لتلك الحقائق في الفرد ـ أيّ ما يحصل بين تلقي الحافز وتنفيذ الاستجابة وما يسمح للرابط بينهما أنْ يفسّر ـ والأهم من ذلك ـ التنبّؤ به. ويستخدم **سكنر** مصطلحاً لهذه العملية داخل الفرد ويسمّيها «التكييف بالعامل المؤثر». ولا تشكّل الانطباعات التي لا تُعدّ ولا تحصى التي نتلقاها من العالم من حولنا «حوافز» بشكل تلقائي بحيث

تسهم في التكييف بالعامل المؤثر. وهي تقوم بذلك فقط عندما تعضّد الاستجابة التي تستدعيها تلك الانطباعات وتكافئ بطريقة ما من لدن الطرف الآخر أو الأشخاص الآخرين الذين يشاركون في السلوك اللفظي. ويحدّد «جدول التعزيز» لعامل مؤثر معيّن «قوّته» ضمن الملكة اللفظية عند الفرد ـ وتفهم كونها درجة احتمالية انطلاقها في ظروف محدّدة. وتقاس قوّة العامل المؤثر بمستوى الطاقة وسرعة انطلاقه وتكرار ذلك، وكذلك بالنزعة لأن ينطلق بشكل غير مناسب، أيْ بوجود تحفيز غير كاف. «إنّ الاحتمالية بأنّ الاستجابة اللفظية لصيغة معيّنة ستحدث في وقت معيّن تمثل البيانات الأساسية التي يمكن توقعها والسيطرة عليها، وهي «المتغيّر المعتمد» في التحليل الوظيفي». (**سكنر**1957، ص28) ويمكن تحقيق التنبّؤ بحدوث المؤثرات اللفظية والسيطرة عليها عن طريق تحليل المتغيّرات المستقلّة التي تشمل التكييف والتعزيز والسيطرة على تفادي الأشياء (تحاشي الضرر) والدافعية (مثل الإشباع والحرمان ويشمل ذلك الشيخوخة وآثار المخدرات والكحول) والعواطف (مثل الابتهاج والإحباط التي يعالجها **سكنر** ـ ولا غرابة ـ على وفق ردود الفعل الجسدية حصراً). ولمْ يحاول التمييز بين هذه الفئات بوضوح لذلك نجد أنّ وظيفة التحكم في تفادي الأشياء تعامل أحياناً كأنّها جزء من الدافعية ويعامل الحرمان كأنّه جزء من العواطف ويؤكّد **سكنر** أنّ المسبّبات المضاعفة هي القاعدة وليست الاستثناء.

ويقدّم **سكنر** في الفصول التالية من كتابه «**السلوك اللفظي**» (1957) ثلاثة مصطلحات أخرى جديدة تستخدم في تحليل السلوك اللفظي: وهي المؤثر الآمر والمؤثر الرابط والمؤثر المصغّر. والمؤثر الآمر هو «نوع من أنواع المؤثر اللفظي تكون فيه الاستجابة بصيغة معيّنة متبوعة عادة بنتيجة معيّنة في المجتمع اللفظي» (**سكنر** 1957، ص35). فمثلاً كلمة «انتظر» يتبعها شخص ينتظر وإشارة الأمر بالسكوت يتبعها السكوت، وكلمة حلوى يتبعها تسلّم قطعة حلوى. ويذكر **سكنر** أنّ السمة المميّزة للمؤثر من وجهة نظر المدرسة

السلوكية هو أنّه في الوقت الذي نجد فيه الأنواع الأخرى من المؤثرات اللفظية مصحوبة بالسلوك الذي ينتفع به السامع، نرى أنّ المؤثر الآمر يعمل لمنفعة المتكلّم. ولكن ليس واضحاً كيف يتم تكييف السامعين لكي يستجيبوا للمؤثر الآمر «حلوى» مثلاً عندما لا يحصلون هم أنفسهم على تعزيزات من ذلك المؤثر في شكل قطعة حلوى. لذلك يجب أخذ «الواقعة الكلامية كاملة» بنظر الاعتبار «مع جميع الأحداث ذات العلاقة في سلوك المتكلّم والسامع كلاهما على وفق ترتيبها الزماني المناسب». (**سكنر** 1957، ص36). ولا تشمل فئة المؤثرات الآمرة ما يصطلح عليها عادة بالأوامر بل تشمل كذلك الطلبات والدعوات أو التضرّع والأسئلة والنصح والتحذيرات والإذن والعروض والنداءات.

ويتطرّق **سكنر** إلى «المؤثرات الآمرة الموسّعة» وتشمل مناجاة النفس والتكلّم مع الدمى والحيوانات والأماني وأوامر أخرى «خرافية» أو «سحرية» في جزء يكرّر ما كتبه **أوجدن وريتشاردز** في فصل مطوّل بعنوان «سحر الكلمة» في كتابهما «دلالة المعاني» (**أوجدن وريتشاردز** 1923) ـ ولأسباب ذكرناها في الفصل الأوّل الخاص **بسابير** فإنّ هذا الجزء يبني علاقة **سكنر** غير المباشرة مع **ورف** (يُنظر الفصل الرابع من هذا الكتاب). وفي الواقع يوحي الاقتباس الموجود في مستهلّ هذا الفصل وبأسلوب **ورف** أنّ «الاعتقاد بأنّ للكلام وجوداً مستقلاً بغض النظر عن سلوك المتكلّم هو «النتيجة غير الموفقة» «للاستعارات البلاغية الخاملة». وهكذا تبدو ضرورة إعادة صياغة مفرداتها على وفق المصطلحات الجديدة عندما نتحدّث عن «الكلام».

ويعرّف **سكنر** المؤثر الرابط كونه «المؤثر اللفظي الذي تستثار فيه الاستجابة لصيغة معيّنة (أو تعزز في الأقلّ) بوساطة شيء أو حدث معيّن أو خواص شيء أو حدث» (**سكنر** 1957، ص8281)، وهي ما يشار إليه عادة عند استخدام كلمة «للحديث» عن شيء أو حدث كما في حالة وجود دمية فإنّ الطفل يقول «دمية». ولا ينصبّ اهتمام **سكنر** على العلاقة بين الكلمة

والشيء ولكن على الطريقة التي تتكيف فيها العلاقة بين الاستجابة والمؤثر المسيطر ضمن الفرد ـ ومرّة أخرى ليس الأمر واضحاً بما يكفي إذا علمنا أنّه ليس هناك مكافأة فورية جرّاء الحديث عن شيء يكون أصلاً في غير الشخص.

وتشمل «المؤثرات الرابطة الموسّعة» الاستعارات واللحن وإطلاق الأسماء والحدس ونوع من توسيع استخدام الكلمة العام ويحدث ذلك مثلاً عندما يطلق المتكلّم كلمة «كرسي» على نوع جديد من الكراسي.

وتأخذ الاستعارة موقعاً مركزياً في مفهوم **سكنر** برمته الخاص بالسلوك اللفظي كما كانت دائماً بالنسبة لكثير من النظريات اللغوية التي تركّز على مشكلة المعنى (كما يفعل **سكنر** على الرغم من محاولته تغطية ذلك بمفاهيم السلوك).

> يصبح الاستخدام الاستعاري ذا فائدة عظيمة عندما لا تتوافر أيّة استجابة أخرى. (لسوء الحظ، نجد أنّ الاستعارة مفيدة في الغالب عندما لا يكون لدينا شيء نقوله وقد أوضح **جون هورن توك** ذلك). وفي الموقف الجديد الذي لا يمكن توسيع معنى مصطلح عام يشمله، فإنّ السلوك الفاعل الوحيد ربّما يكون استعارياً. ويوضّح الاستخدام الواسع للاستعارة في الأدب هذه الميزة، حيث إنّ كتاباً أمثال **دوستويفسكي وجين أوستن وستندال وميلفل وتولستوي وبروست وجويس** يفهمون السلوك الإنساني الذي يستعصي على العلم وطرائقه.
>
> (سكنر 1957، ص98)

إنّ معظم البيانات التي يذكرها **سكنر** في ثنايا الكتاب ـ عدا الملاحظات غير المنتظمة والحكايات التي يدونها عبر السنين ـ أمثلة مأخوذة من الأعمال الأدبية، وتركّز أجزاء مهمّة من الكتاب ـ خاصّة الفصول الأخيرة منه ـ على

الأدب حصراً. وبدلاً من أنّ يتخلّى هذا الروائي الفاشل عن حماسته في أيّام الصبا نراه يحاول أنّ يدخل ذلك في مذهبه عن السلوكية ـ حيث لا تنسجم بشكل صحيح ـ وربّما جاء بأمر منفر آخر لعلماء اللغة الذين سعوا وكدّوا لأجل تأسيس استقلالية تخصّصهم عن فقه اللغة المرتكز على الأدب.

يقول **سكنر**: إنّ توسيع مجال المؤثرات الرابطة ـ إذا استمرّ بلا حدود ـ ربّما تنجم عنه فوضى طالما أنّ جميع الحوافز الممكنة ربّما تستدعي جميع الاستجابات الممكنة. ويواجه المجتمع اللفظي هذا التوسيع باللجوء إلى التجريدات، حيث تخوّل السمة الخاصّية فقط لشيء ما بأنْ ترمز إلى الفئة الكاملة لتلك الأشياء. «الاسم العلم مؤثر رابط تصبح فيه الاستجابة تحت سيطرة شخص أو شيء معيّن. والاسم العام مؤثر رابط تصبح فيه الاستجابة تحت سيطرة واحدة من الخواص التي تعرّف فئة من الأشخاص أو الأشياء». (**سكنر** 1957، ص113). والاسم العام فقط على وفق مفهوم **سكنر** هو الذي يمثل التجريد.

ويمثل الجزء الخاص بـ«التجريدات» من الكتاب نقطة اللاعودة بالنسبة لقرّاء كتاب «**السلوك اللفظي**» (**سكنر** 1957). وأولئك الذين أحسنوا الظن **بسكنر** بعد قراءة المئة صفحة الأولى من الكتاب لا يسعهم الآن أنْ يتجاهلوا حقيقة أنّ **سكنر** قد حدّد المؤثر الرابط أنّه من أكثر فئات المؤثرات اللفظية أهمّية ـ وقد اعتمد **سكنر** كثيراً على الاستخدامات الاستعارية في هذا المؤثر ـ ثم أعلن تلك الاستخدامات مصدراً للخطر ـ وبعد ذلك ينشأ لغرض التصدّي لها عملية تنطوي على التجريدات لا يسهل فصلها عن تلك الاستخدامات نفسها. كما يعرّف التجريد بالتمييز الزائف كما في المثال المذكور في أعلاه بين أسماء الأعلام والأسماء العامة إذ لا يصف ذلك خطأ الاستخدام الشائع الذي يدّعي توضيحه وحسب بلْ تؤكّد على اعتماده على الفجوات المعرفية بين السيطرة لدى الأشخاص والأشياء والكلمات. وعندما يتحتّم على **سكنر** مواجهة المشكلة نراه يغيّر الموضوع فجأة ويأتي بقطع

طويلة مقتبسة وفيها واحدة مأخوذة من **أي. أي. ريتشاردز** عن «سحر الكلمة».

وآخر المصطلحات الجديدة لدى **سكنر** التي تصف الفئات التحليلية هي المؤثر المصغر الذاتي وهو أكثر تنوّعاً من المؤثر الآمر والرابط. إذ يشمل تعابير تحتوي ما يطلق عليها عادة النوايا والمواقف الافتراضية والتأكيدات والتأليف المقصود، والنفي وصغر ذاتي دائماً في حين أنّ وظيفة التصغير الذاتي تلغى باستخدام علامات الاقتباس. لذلك فإنّ عبارة «أقول إنّه على حق» فيها مصغّر ذاتي (تأكيد). بينما «أقول» إنّه على حق «ليس فيها مصغّر ذاتي». كما أنّ عبارة «لا أقول بشكل أنّه على حق» فيها مصغّر ذاتي (النفي). ولكن لكي يعقد **سكنر** الأمور بشكل كبير جدّاً فإنّه يضع النحو والقواعد النحوية برمّتها تحت مظلّة «العمليات المصغّرة ذاتياً» ويصل الفصل المخصّص لهذه العمليات ذروته عندما يقدّم شرحاً مفصّلاً عن «ذلك الكتاب الخارق الذي كتبه في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي **جون هورن توك** ـ وهو كتاب «**انحرافات المعاني**» (يُنظر الجزء الأوّل ـ الفصل الحادي عشر). وتبنّى **سكنر** وجهة نظر توك بأنّ الأسماء والأفعال هي الكلمات الحقيقية الوحيدة وجميع الكلمات الأخرى ما هي إلا «اختصارات» للعلاقات المعقدة بينهما (**سكنر** 1957، ص340). ويتفق **سكنر** مع **توك** ـ مع ترجيع صدى **أوجدن** ـ أنّ التمييز النحوي بين الأسماء والأفعال اعتباطي وليس ضرورياً. ويحدّد الفقرة الآتية المقتبسة من **توك** أنّها هي التي جعلته «يصل إلى موقفه الحالي» (**سكنر** 1957، ص343).

> إنّ وظيفة العقل ـ بقدر ما يتعلّق باللغة ـ تبدو لي بسيطة جداً. فهي لا تزيد كثيراً عن استقبال الانطباعات بمعنى أنْ تتولّد لدينا أحاسيس ومشاعر وما يعرف بأنّه من أعمال العقل فهو من أعمال اللغة وحسب. وإنّ دراسة الأفكار أو العقل أو الأشياء (حسب أقسام الكلام) ستقودنا إلى الأسماء وليس أبعد

من ذلك، أيْ الإشارات المستخدمة في تلك الانطباعات أو أسماء الأفكار. أمّا قسم الكلام الآخر ـ أيْ الفعل ـ فيجب الاهتمام به بسبب ضرورة استخدامه في التواصل. وهو في الحقيقة يمثل التواصل ذاته ولذلك نجد لفظة **فعل** تُطلق بشكل صحيح على ما يقال. لأنّ الفعل هو ما نقول (QUOD)، أمّا الاسم فهو ما نتكلّم عنه (DE QUO).

(توك 1857)

إنّ ما كان ينقص **توك** ـ حسب رأي **سكنر** ـ هو فهم لكُنْهِ السلوك كما ينبغي. مع ذلك فإنّ «**توك** يتحدّث هنا عن السلوك اللفظي» (**سكنر** 1957، ص343). ويصبح واضحاً أنّ **سكنر** يعتقد بشكل جازم أنّ النحو غير مهمّ لأنّ الصورة الأساس التي لديه تخصّ المؤثر المنفصل ـ أيْ الكلمة المفردة أو العبارة الواحدة ـ تنتج استجابة لحافز منفصل وتؤدّي بدورها وظيفة الحافز المنفصل بالنسبة للسامع، ويوضّح **سكنر** أنّ «الكلمة البذيئة تؤثر في السامع بغض النظر عن موقعها أو نحوها» (**سكنر** 1957، ص344).

وإذا بدا هذا العرض الموجز لكتاب «**السلوك اللفظي**» (**سكنر** 1957) مبعثراً وغير متماسك ـ مع غياب الرؤية الواضحة لطريقة تحقيق الأهداف التي يضعها الكتاب، إذن فقد نجح هذا الموجز إلى حدّ كبير في نقل صورة واضحة عن طبيعة الكتاب نفسه. وكان الكتاب بمثابة بارجة مهترئة لا تصلح لإطلاق نظرية لغوية جديدة، وبقدر ما يتعلّق بعلم اللغة- فقد أُغرقت تلك البارجة بشكل مدوّ.

يعلن **سكنر** بثقة مراراً عن ادّعائه أنّه أثبت أنّ مساهمة المتكلّم ضئيلة جدّاً وبسيطة وأنّ التنبؤ الدقيق بالسلوك اللفظي يتطلّب فقط توصيف العوامل الخارجية القليلة التي عزلها تجريبياً مع العضيّات الواطئة. وطالما أنّ عمل **سكنر** يُعدّ أوسع محاولة

لتفسير السلوك الإنساني الذي يشمل الملكات الذهنية العليا ضمن خطة سلوكية محكمة من النوع الذي استأثر باهتمام الكثير من علماء اللغة والفلاسفة ـ فضلاً عن علماء النفس ـ فإنّ التوثيق المفصّل له فائدة مستقلّة. إنّ حجم فشل هذه المحاولة في تفسير السلوك اللفظي يُعدّ مقياساً لأهمّية العوامل التي أغفلت، ومؤشراً على ضآلة ما متوافر فعلاً من معرفة عن هذه الظاهرة المعقدة إلى حدّ كبير.

(**تشومسكي**، 1959 ص2827)

إنّ الجملة الأولى المقتبسة في أعلاه غير دقيقة، لأنّ الطريقة الوحيدة التي يدرك فيها قرّاء كتاب «**السلوك اللفظي**» أنّ مساهمة المتكلّم ضئيلة جدّاً وبسيطة إذا اعتقدوا أنّ تمديد المقياس لتلك المساهمة ـ من مستوى المفردات إلى الأفعال ويجب أنْ يتخطى المتكلّمين المعزولين ليشمل أولئك الذين يتفاعلون معهم ـ يعني حرمان المتكلّمين من موقعهم الصحيح في مركز الوجود اللغوي. كما أنّ **سكنر** لم يدّعِ أيّة توسعة في تجاربه مع الحيوانات الواطئة إلى مستوى السلوك اللفظي الإنساني. وكما أوضح **أندرسون** (1990(ب)، ص149(ب)) أنّ «مراجعة **تشومسكي** وسعت إحدى وثلاثين صفحة، وفي ثلاثة عشرة صفحة منها يشير **تشومسكي** إلى الفئران أو إلى تجارب **سكنر** المتضمّنة الضغط على ذراع في القفص ـ غالباً أكثر من مرّة في الصفحة الواحدة ـ على الرغم من أنّ كتاب «**السلوك اللفظي**» لمْ يتطرّق إلى الفئران على الإطلاق». وعلى أثر مراجعة **تشومسكي** فإنّ قلّة من علماء اللغة تجشموا عناء قراءة الكتاب واستكشاف عن ماذا يتحدّث فعلاً.

وهذا لا يعني ـ على أيّة حال ـ إنّ نيران **تشومسكي** أخطأت هدفها كلياً، لأنّ انتقادات **تشومسكي** ـ الخاصّة بمنظومة **سكنر** التحليلية المؤلّفة من المؤثرات الثلاثة (الأمر والرابط والمصغّر الذاتي) وكذلك تكييف المؤثر ـ كانت مسدّدة بدقة قاتلة.

وتضيف الأمثلة الأخرى ـ على «التحكّم بالمؤشرات» ـ إلى الغموض العام وحسب، لذلك يُعتقد أنّ اسم العلم استجابة «تحت سيطرة شخص أو شيء معيّن». لطالما استخدمت كلمتي «آيزنهاور» و«موسكو» ـ وأحسب أنّهما اسما علم بشكل واضح ـ بيّد أنّني لمْ أتحفز بالأشياء التي تتطابق معهما. وفي موضع آخر يؤكّد **سكنر** أنّ الحافز يتحكّم بالاستجابة بمعنى أنّ وجود الحافز يزيد احتمالية حصول الاستجابة. ولكنّ من الواضح أنّه ليس صحيحاً أنّ احتمالية أنّ المتكلّم سينطق الاسم الكامل تزداد عندما يقابل حامل ذلك الاسم المتكلّم. فضلاً عن ذلك، كيف يمكن لاسم شخص معيّن أنْ يكون اسم علم بهذا المعنى؟ وتنشأ أسئلة مشابهة كثيرة مباشرة، ويبدو أنّ كلمة «تحكّم» هنا هي إعادة صياغة مضلّلة للمعنيين التقليديين «يعني» و«يشير إلى».

(**تشومسكي**، 1959، ص32-33)

في كلّ حالة، إذا أخذنا مصطلحاته (أيّ **سكنر**) بمعناها الحرفي، فإنّ الوصف لا يغطي أيّة ناحية من السلوك اللفظي، وإذا أخذنا تلك المعاني مجازياً، فإنّ الوصف لا يوفر لنا أيّة تحسينات على الصياغات التقليدية المتنوّعة .

(**تشومسكي**، 1959، ص54)

وكلّ شيء أراد **سكنر** أنْ يقوله ـ بمعنى آخر ـ كان إمّا خارجاً عن الموضوع وإمّا لا يزيد عن كونه بضاعة بالية في حلّة جديدة. حتى عندما يستنتج **تشومسكي** آراء **سكنر** عن الكيفية التي يتعلّم بها الأطفال لغتهم الأم ـ وهذه مسألة أخرى لمْ يتطرّق إليها **سكنر** إطلاقاً ـ فإنّه يعامل تلك المسألة كأنّها معلومات عامّة وحسب لا تستطيع أنْ تقرّبنا من فهم الكيفية التي يحصل بها ذلك التعلّم.

> وبقدر ما يتعلّق الأمر باكتساب اللغة، يبدو واضحاً أنّ التعزيز والملاحظة العرضية والتقصّي الطبيعي (معضّداً بنزعة قوية للتقليد) كلّها عوامل مهمّة، كما هي الحال بالنسبة للقابلية الفذة لدى الطفل في الإعمام والافتراض و«معالجة البيانات» في مجموعة من الطرق الخاصّة جدّاً والمعقدة كما يبدو إلى حد كبير إذ ليس بوسعنا وصفها أو محاولة فهمها وهي ربّما مطبوعة بالفطرة، أو ربّما تتطوّر من خلال بعض التعلّم أو جرّاء نضج الجهاز العصبي.

(تشومسكي، 1959، ص43)

وأصبح موقف **تشومسكي** ـ خلال عقد من السنين ـ مناقضاً لموقف **سكنر** بشدّة وذلك بعد أنْ انحاز للرأي القائل إنّ قابليات الأطفال الذهنية العامّة غير اللغوية في حقيقتها منفصلة عن اكتسابهم اللغة وأنّ المدخلات من أولئك الذين يحيطون بهم ليست عاملاً مهمّاً في الاكتساب، وليس لها سوى الوظيفة البسيطة الخاصّة بتحريك الآليات التي لا بدّ أنْ تكون مطبوعة بالفطرة (يُنظر الفصلان التاسع والثاني عشر من هذا الكتاب). ومرّة أخرى لم يتطرّق كتاب «**السلوك اللفظي**» لمسألة تعلّم الأطفال اللغة مطلقاً ولمْ يعطِ الطفل المتعلّم اللغة أيّة مكانة متميّزة. والاستنتاج الذي توصل إليه ـ بإنصاف ـ من كتاب **سكنر** هو أنّ لغة الأطفال يمكن أنْ تبحث على وفق معطياته لكيْ نحدّد تكييف المؤثر الذي يسمح لنا بالتنبّؤ بما سينطقه الطفل في مرحلة معيّنة من مراحل نموه وأن تلك التنبّؤات تتغيّر في كلّ مرحلة من مراحل حياة الفرد لذلك لا يوجد «سن حرج» يتوقف عنده تكييف المؤثر أو تنعدم أهمّيته العلمية للباحث من المدرسة السلوكية. ولا تُعدّ مجانبة للإنصاف بالضرورة إذا اقترح المقيّم أنّ الكتاب ينبغي أنْ يصوغ نظرية خاصّة عن تعلّم اللغة لدى الأطفال. كانت تلك هي قوّة تقييم **تشومسكي** بحيث إنّ الكثيرين يعتقدون اليوم أنّ **سكنر** فعل ذلك بالضبط وأنّ النظرية التي صاغها كانت صعبة المنال.

ومن العجب أنّ «المؤسسة» اللغوية أو تلاميذ **بلومفليد** السابقين لم ينظروا إلى تقييم **تشومسكي أنّه** هجوم على توجّهاتهم السلوكية، بلْ على العكس من ذلك، فإنّهم بشكل عام استمرأوا الهجوم وعدّوه درءاً لتجاوز على تخصّصهم من لدن متطفل قوّي ومشهور. وكان **تشومسكي** يؤيّدهم **قطعاً** عندما تحدّى آراء **سكنر** في المسائل الآتية:

- إنّ الكلمات والتلازم بين الكلمات ـ وليس الأصوات والنحو والقواعد النحوية ـ هي التي تشكّل جوهر البحث اللغوي.
- يمتد السلوك اللفظي أبعد من المستوى الصوتي وذلك ما يجعل **سكنر** يتوافق مع التقليد البريطاني في الدلالة والسيمياء (العلامات والرموز).
- يهتم علماء اللغة بدراسة الأثر لكلّ ما هو حقيقي في السلوك اللفظي.

كتب **أندرسن** (1990(ب)، ص150) ـ فيما يتعلّق بالنقطة الثانية ـ قائلاً: «ربّما يقال عن **تشومسكي** ـ نتيجة هذا التقييم الشديد ـ أنّه أبعد علم الدلالة بشكل منظّم عن النظرية اللغوية». وتعني النقطة الثالثة أنّ **تشومسكي** نجح في تغيير اتجاه الاعتقاد في من كان يقوم بالأشياء الصحيحة ومن كان مزوّراً.

وقد اتّسعت فجوة الأجيال بشكل كبير ـ خلال السنوات الخمس التي تلت ـ التي تفصل **تشومسكي** وأتباعه عن تلاميذ **بلومفليد**، لذلك أصبح يُنظر إلى هذا الأخير على أنّه عدوّ **لتشومسكي ورفاقه ويُشبّه تدريجياً بسكنر** ضمن أسطورة علم اللغة التوليدي عند **تشومسكي**. وهذه مفارقة نتجت عن تغيّر الأحوال إذا علمنا أنّ **تشومسكي** ـ في الأقلّ بعد انقضاء الأمر ـ كان في الواقع يشترك مع **سكنر** في معارضة **بلومفليد** في موضعين رئيسين في الأقلّ:

- ينبغي لعلم اللغة أنْ يهتم بالتفسير والتنبؤ وليس بالوصف.
- أنْ ينتقل علم اللغة من دراسة المجتمع إلى دراسة الفرد.

في النقطة الثانية، ثبت أنّ الطريقة التي تناول بها **سكنر** و**تشومسكي** «الفرد» لمْ تكنْ صحيحة. ولمْ يكنْ أيّ منهما يهتمّ بالأفراد الحقيقيين. بلْ كلاهما ملتزم برأي العلم في المعرفة القابلة للإعمام إذ يتطلّب ذلك أنْ يكون «الفرد» عبارة عن حالة مثالية ـ في الواقع حالة مثالية لكلّ المجتمع ـ.

وإذا نظرنا اليوم إلى المسائل التي رأى **تشومسكي** نفسه مختلفاً فيها مع **سكنر**، فليس من الواضح أيّ موقف أصبح سائداً. وقد أثبتت البرامج الحاسوبية التي تستخدم المعالجة الموزّعة توزيعاً موازياً أنّه حتى باستخدام نموذج المعرفة اللغوية المبني على القواعد، يمكن تفسير اكتساب اللغة بالكفاءة نفسها من غير «المعرفة المطبوعة بالفطرة» أو بها، إذا كان الأطفال يمتلكون قدرة ذهنية عامّة على استنباط الحالات القياسية من البيانات التي تعرض عليهم وهكذا «يعلّمون أنفسهم كيفية التعلّم». كما أنّ مفهوم «قوة» المؤثر قد استبدلت في هذه النماذج.

ولعلّ الصيغة القوّية لنظرية «تأصّل الأفكار» عند **تشومسكي** قد أبعدها الرأي الأكثر تفاعلية عن اكتساب اللغة الذي يتبنّاه مثلاً **ستيفن بنكر**. وقد اتخذ علم اللغة التوليدي لدى **تشومسكي** موقفاً ينفي وجود النحو والقواعد النحوية وأنّ جميع النتائج التي تعزى إلى النحو والقواعد النحوية ينبغي أنْ تنسب واقعياً إلى المفردات. وقد أثبت علم اللغة الخاص بالنصوص أنّ اللغة لا تبنى بالوحدات المكوّنة من الكلمات المنفردة التي ترتبط بطرق خلاّقة إلى ما لا نهاية بلْ إنّ اللغة تبنى باستخدام كبير جدّاً لحالات التلازم اللغوي ـ وهي النقيض للإبداع اللغوي كما يعرّفه **تشومسكي**.

ولقد أعاد النموّ العظيم لعلم الدلالة لـ«السلوك اللفظي الذي يتخطّى المستوى الصوتي» إلى موقعه المركزي من الأهمّية ضمن البحث اللغوي. ويبدو أنّ جدل **سكنر** بأنّ الكلام لا ينفصل عن الفعل يذكّرنا **بفيرث** (يُنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب)، و**أوستن** (يُنظر الفصل السابع من هذا

الكتاب) **وفيتجنشتاين** (يُنظر الفصل السادس من هذا الكتاب) **وهاريس** (يُنظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب). ليس فقط بدلالة هذه الإشارات بلْ لكثرة الإحالات في جدل **سكنر** على كتاب **أوجدن وريتشارد «دلالة المعاني»** (**أوجدن وريتشاردز**، 1923) وكتاب **هورن توك «انحرافات المعاني»** (يُنظر الفصل الحادي عشر، الجزء الأول) وأعمال **برتراند رسل وألفرد نورث وايتهيد**. وربّما تعاظم الرأي القائل إنّ كتاب **سكنر «السلوك اللفظي»** (1957) يبدو كأنّه خارج على الفكر اللغوي الأمريكي في القرن العشرين لأنّه يشكّل ـ فعلاً ـ جزءاً من التقليد اللغوي البريطاني كتبه شخص علّم نفسه بنفسه من مدينة سيسكويانا في بنسلفانيا. ولكيْ نكون أكثر دقة ينبغي القول بأنّ قضية **سكنر** من النوع الذي يلغي عزو التقاليد الفكرية إلى الجنسية المثير للشكوك غالباً. فضلاً عن ذلك، فإنّ كتاب **«السلوك اللفظي»** قد أسّس في الحقيقة تقليداً تحليلياً مطوّلاً ومستمراً ومتفرّداً ولكنّه من النوع الذي يُطبّق كلياً ضمن علم النفس وليس علم اللغة. وقد قضى تقييم **تشومسكي** على فرصة جمع خيوط البحث في اللغة عبر المجالات العلمية والقومية الواسعة.

مع ذلك، فإنّ **سكنر** أسوأ رجل تناساه البحث اللغوي في القرن العشرين وهو المارق الأوحد والخاسر الأكبر. ويستطيع طلبة علم اللغة ـ الذين لمْ يروا نسخة من كتاب **«السلوك اللفظي»** قط ـ أنْ يتحدّثوا بالتفصيل عن إنكار الكتاب لأدنى إمكانية للإبداع اللغوي. وفي واقع الأمر، فإنّ الكتاب في معظمه يتحدّث عن ذلك الإبداع، وبخاصّة المعنى الغني كما يتمثل في الأدب وهو محاولة جادّة لتفسير الآليات التي يحصل بها الإبداع، في الوقت الذي يتمسّك فيه برؤية علميّة ضيّقة وهي ما يمكن ملاحظته فقط يمكن أنْ يكون مادّة علميّة. وهو كتاب أضرّ به تصميمه على التطرّق إلى المسائل التي تقع أصلاً في المركز من التقليد الدلالي البراغماتي الواسع من غير أنْ يعترف صراحة بأنّه يفعل ذلك وكذلك استبدال الطرق المتّبعة في ذلك التقليد بالمنهج الوحيد الذي يعرفه **سكنر** وهو منهج تجريبي ضمن علم

النفس لا يمكن تطبيقه إطلاقاً على المادّة التي يتناولها **سكنر** ولمْ يكلّف نفسه عناء محاولة تطبيق ذلك المنهج. وقد تطلّبت الأسئلة التي أراد الإجابة عليها ملاحظة الممارسة الحقيقية ـ ليست كما يستحثها فني المختبر ذو الرداء الأبيض بلْ كما تتجلّى في السياق الاجتماعي. وكان **سكنر** يعرف كيف يفعل ذلك من خلال الحكايات والاستشهاد بالمقاطع الأدبية وحسب. وكانت النتيجة أنّ كتاب «**السلوك اللفظي**» ـ ضمن علم اللغة ـ لمْ يُمنح الثقة حتى عندما يثبت أحياناً صحّة ما يذهب إليه، بينما في الحقول الأخرى التي تتمتّع فيها المدرسة السلوكية بتأثير كبير جدّاً ـ وبضمنها فروع معيّنة من الفلسفة والأنثروبولوجيا وعلم اللغة التطبيقي بالإضافة إلى علم النفس ـ فقد حققت مكانة الكتاب المؤسّس لمنهج لمْ يمارسه الكتاب نفسه بين المعجبين الذين قرأوا الكثير منه بجدّ واجتهاد أكثر ممّا فعل أولئك الذين يطعنون فيه.

الفصل التاسع

تشومسكي: اللغة كائن حي



إنّ الحقيقة المركزية التي ينبغي لأيّة نظرية لغوية ذات مغزى أنْ تتصدّى لها هي أنّ المتكلّم الناضج بوسعه أنْ ينتج جملة جديدة في لغته وفي المناسبة الملائمة وبوسع المتكلّمين الآخرين أنْ يفهموا تلك الجملة على الرغم من كونها جديدة عليهم أيضاً. إنّ خبرتنا اللغوية في معظمها ـ سواء أكنّا متكلّمين أم سامعين ـ تنحصر في الجمل الجديدة وعندما نتقن لغة ما فإنّ مجموعة الجمل التي يمكننا التعامل معها بطلاقة ومن غير صعوبة كبيرة جدّاً لدرجة أنّ بوسعنا أنْ نعدّها غير محدودة وتفي بأغراض عملية. ولا يشمل الإتقان الطبيعي للغة ما القدرة على فهم عدد غير محدود من الجمل الجديدة كليّاً بشكل مباشر وحسب بلْ يشمل القدرة على تحديد الجمل الشاذة وأنْ نفرض تفسيراً لتلك الجمل أحياناً. وعلى أساس الخبرة المحدودة في بيانات الكلام، فإنّ كلّ كائن بشري قد طوّر لنفسه كفاءة شاملة في لغته الأصلية. ويمكن تمثيل هذه الكفاءة ـ إلى حدّ لم يقرّر بعد ـ بلغة ذلك الشخص كونها

منظومة من القواعد التي يمكن أنْ نسمّيها النحو الخاص .

(تشومسكي 1964 ص 7-9)

ولد **نعوم تشومسكي** في فيلادلفيا عام 1928، ودرس الرياضيات والفلسفة وعلم اللغة في جامعة بنسلفانيا. وتابع البحث في علم اللغة في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين عندما كان باحثاً جديداً في جامعة هارفرد ومنذ عام 1955 تقلّد مناصب كثيرة في معهد ماساتشوست للتكنولوجيا. ومن منتصف الستينيات في القرن العشرين فصاعداً لمْ يكنْ لتأثيره في الأفكار الأكاديمية في مجال اللغة ما يضاهيه على يد أيّ من العلماء المعاصرين.

تمتد جذور التنظير اللغوي عند **تشومسكي** إلى دراسة المبادئ التي يمكن في ظلّها لمجموعة من العبارات المحتملة وترابطات الكلمات من بين مفردات لغة ما أنْ تشكّل جملاً نحوية. وربّما تبدو الخواص الفنيّة للنحو غير واعدة بكونها التربة التي تبذر فيها نظرية جديدة بشكل جذري عن اللغة مع ما تحمله من تضمينات عبر مختلف فروع المعرفة ذات الأهمّية القصوى. مع ذلك، فقد كان النحو من البداية ـ وما زال ـ محط الاهتمام الأوّل لدى **تشومسكي** كما ينعكس ذلك في عنوان أوّل كتاب منشور له **«البنى النحوية»** (1957). ويتمثل مقترحه الجدير بالدراسة في أنّ الاهتمام الشديد بتفاصيل الطريقة التي توضع فيها الكلمات سويّة، لكيْ تشكّل جملاً ـ خاصّة إنّ الكلمات لا تنتظم أحياناً في جمل ـ يمكن أنْ يلقي الضوء على تنظيم القدرة العقلية عند الإنسان على اكتساب اللغة. ولم يتبيّن لأيّ من النحاة السابقين أنْ يرى مثل هذه الدلالات الضمنية البعيدة الأثر في الحقيقة القائلة بأنّ بعض التركيبات النحوية المعيّنة المحتملة منطقياً لمْ تحصلْ بالفعل مطلقاً على شكل عبارات صحيحة نحوياً. ويؤكّد **تشومسكي** أنّها لمْ تحصلْ مطلقاً لأنّها لا يمكن أنْ تحصل إذا أخذنا بنظر الاعتبار تحديدات «العضو العقلي» الخاص باللغة.

وينظر **تشومسكي** إلى «النحو» في كتابه «**البنى النحوية**» من حيث كونه «أداة لإنتاج الجمل في اللغة الخاضعة للتحليل» (1957 ص 11):

> نحن ننظر إلى النحو على أنّ له بنية ثلاثية الأبعاد. والنحو فيه تسلسل من القواعد التي تصاغ منها بنية العبارة وكذلك تسلسل من القواعد الخاصّة بالوحدات الصوتية والصرفية التي تحوّل تسلسلاً من **المورفيمات** إلى سلسلة من الفونيمات. ويوجد تسلسل من القواعد التحويلية تربط هذه السلسلة كما تحمل تسلسلات ذات بنية العبارة إلى سلسلة يمكن أنْ تطبّق عليها القواعد الخاصّة بالوحدات الصوتية والصرفية .

(**تشومسكي** 1957 ص 107)

فالجمل الخبرية البسيطة المبنيّة للمعلوم (مثلاً في اللغة الإنجليزية السمك يسبح، الأسود تحتاج إلى اللحم، والأفاقون يأكلون اللفت) تعامل على أنّها تتولّد بوساطة قوانين بنية العبارة وحدها. ويشمل تحليل بنية العبارة شكلاً من أشكال التحليل إلى المكوّنات كما يأتي:

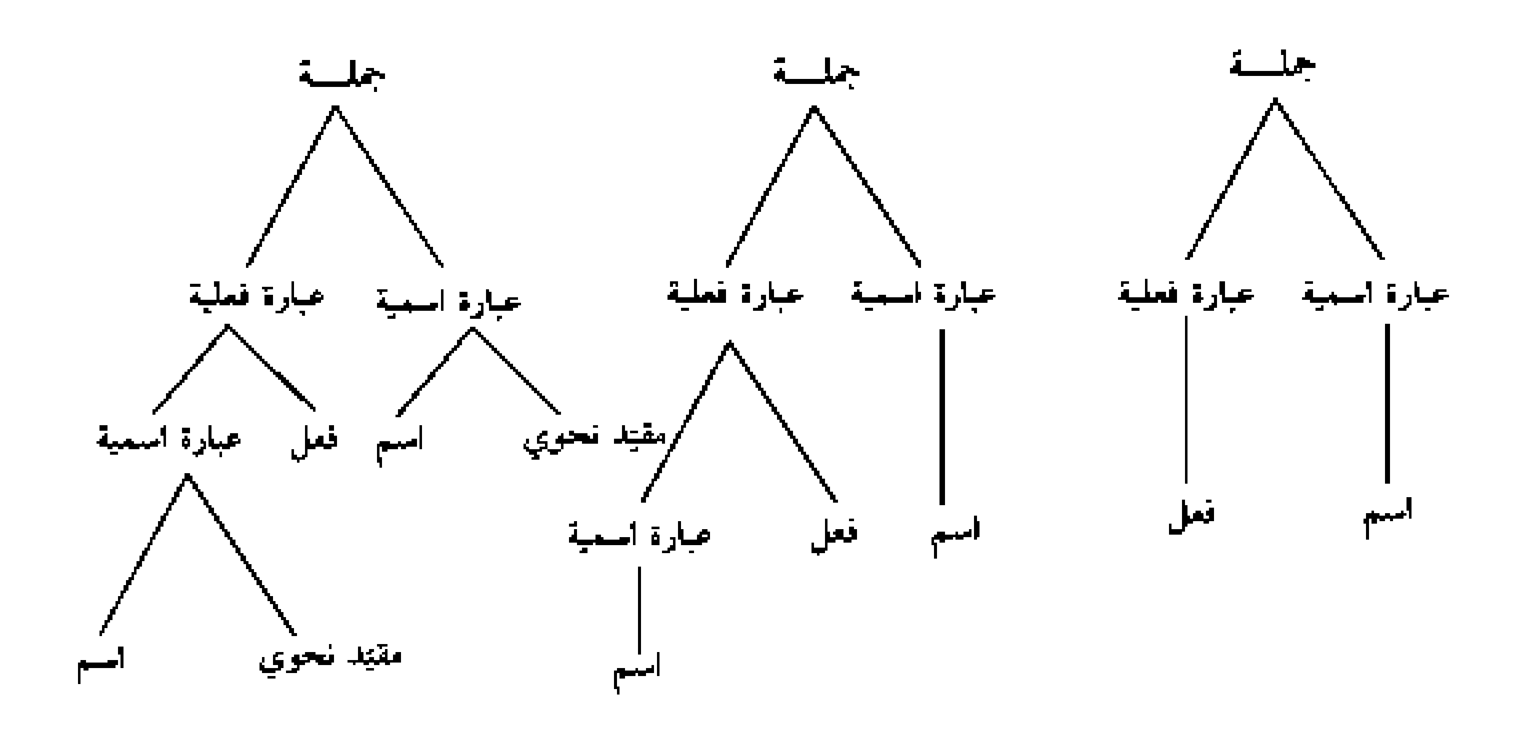
1. جملة العبارة الإسمية + العبارة الفعلية.
2. العبارة الإسمية ← (المقيّد النحوي) + الاسم.
3. العبارة الفعلية ← الفعل (العبارة الإسمية).

وتضمّ الأقواس المكوّنات الاختيارية. وتصف المكوّنات الأساسية (المقيّد النحوي والاسم والفعل) «العبارات التوليدية» (أيْ الوحدات ذات الحدّ الأدنى من الوظيفة النحوية» وسيتمّ تعويضها بكلمات معيّنة في هذا المثال وهكذا:

4. المقيّد النحوي ← أداة التعريف (أل)
5. الاسم ← السمك، الأسود، اللحم، الأفاقون، اللفت.

6. الفعل ← يسبح، يحتاج، يأكل.

وتقوم القواعد من (1) إلى (3) بتوليد البنى (تعرّفها كونها ذات صياغة سليمة) كما في الشكل 9 ـ 1 وغيرها من العبارات. ويوضّح التطبيق الصحيح للقواعد من (4) إلى (6) البنى المقرّرة على التوالي كما في «السمك يسبح» و«الأسود تأكل اللحوم» و «الأفاقون يأكلون اللفت». والجمل التي لها علاقة بهذه الجمل المذكورة كونها في حالة النفي أو الاستفهام أو المبني للمجهول فإنّ فيها صيغا (مثل «السمك لا يسبح» و «هل تحتاج الأسود إلى اللحوم؟» و «أُكل اللفت (أكله الأفاقون)» تكون مشتقة من مخرجات قوانين بنية العبارة (أيّ البنية العميقة) بوساطة قوانين «التحويل» التي تغيّر تلك البنية بطرق شتى. وأخيراً فإنّ القواعد الخاصة **بالمورفيمات** والوحدات الصوتية مطلوبة لتغطية الهيكل النحوي الذي يتولّد عن القوانين التحويلية وقوانين بنية العبارة ـ بما يحتاجه من الصيغ الصوتية.



الشكل 9 ـ 1

إنّ المعلومات النحوية المعروضة هنا في حدّ ذاتها ليست جديدة، ناهيك عن كونها جديدة بشكل جذري. فمثلاً تمثل المعادلة «جملة عبارة اسمية + عبارة فعلية» إعادة صياغة للحكمة القديمة أنّ الجملة لها جزءان: فاعل ومحمول (خبر) كما أنّ النحو التقليدي في اللغة الإنجليزية يقدّم شرحاً لبناء الجملة للمجهول أو يزوّدنا بالمعلومات عن الطريقة التي تُصاغ فيها الأفعال في التصريف الثالث. إنّ الأمر الجديد هنا هو ما يتعلّق بالسياق والأغراض وربّما يبدو بالظهور إذا قارنا مقترحات **تشومسكي** المبكرة وقابلناها مع تلك التي قدمها سابقوه من المدرسة التوزيعية.

ويحاول علم اللغة التوزيعي ـ كما يوضّح ذلك معلّم **تشومسكي** **ز.س.هاريس** (يُنظر **هاريس** 1951) الكشف عن الأنماط المسموح بها من ترتيبات الوحدات اللغوية ـ عملياً يشمل ذلك الوحدات الصوتية و**المورفيمات**) المحدّدة في مجموعة من العبارات المأخوذة لأغراض التحليل كونها ممثلة للغة برمّتها. ويمكن النظر إلى «أداة» **تشومسكي** النحوية بالطريقة ذاتها أنّها مجموعة من العبارات التوزيعية. وهكذا ـ على وفق واحدة من القواعد المعروضة في أعلاه ـ فإنّ العبارة الاسمية في اللغة الإنجليزية ربّما تتكوّن من المقيّد النحوي (أداة التعريف) يتبعه الاسم. وإذا افترضنا أنّ اللغة لا تحتوي على أيّة قواعد بخلاف ذلك، فهذا يستثني إمكانية أنّ أدوات التعريف والأسماء المتعاقبة ربّما لا تشكّل عبارة اسمية أو أنّ مثل هذه العبارة ربّما يتقدّم الاسم على أداة التعريف.

ربّما نلحظ أنّ التواصل ذا المغزى بين كتاب **هاريس** **«مناهج علم اللغة البنيوي»** (1951) وكتاب **تشومسكي** **«البنى النحوية»** (1957) يتمثل في استبعاد المعنى. وتنطوي محاولة **زليج هاريس** في مجملها ـ في الواقع ـ على تبيان كيفية تحديد الوحدات الصوتية والنحوية في لغة ما من غير الإشارة إلى معاني العبارات التي تقع فيها تلك الوحدات. وفي أعمال **تشومسكي** المبكّرة، فإنّ طرح المعنى جانباً ناشئ من الحجة القائلة بأنّ ما يجعل من

التسلسل المعيّن من الكلمات في لغة ما جملة نحوية لا علاقة له بتحقق المعنى أو المغزى. فمثلاً نجد العبارتين «الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام صاخبة» و «صاخبة الخضراء الأفكار تنام عديمة اللون» كلاهما بلا معنى بيْد أنّ الأولى نحوية والثانية غير نحوية. وعلى العكس من ذلك، على الرغم من انعدام خطأ دلالي في عبارة «قرأت أنت كتاباً عن الموسيقى الحديثة؟ أو الطفل يبدو نائماً» (لا نجد صعوبة تذكر في تفسير هاتين الجملتين ولا يختلفان عن قولنا «هل لديك كتاب عن الموسيقى الحديثة؟ أو الكتاب يبدو ممتعاً») إلا أنّهما غير نحويتين على وفق قواعد اللغة الإنجليزية الحديثة الفصحى. وتوحي مثل هذه الأمثلة لتشومسكي (1957 ص15) أنّ «أيّ بحث عن تعريف «سمة النحوية» يعتمد على الدلالة سيكون بلا طائل».

ولعلّ الاختلاف الأكثر أهمّية بين **تشومسكي** و**هاريس** ناجم عن قيام **تشومسكي** بقلب وسائل **هاريس** التحليلية. إذ يبدأ **هاريس** بعيّنة للبحث اللغوي من العبارات يشتق منها جملاً باستخدام العناصر المكوّنة واحتمالات الربط التي تقوم بينها. بينما يحاول النحو عند **تشومسكي** ـ بالمقارنة ـ وضع الأنماط النحوية التي يمكن بموجبها صياغة الجمل. وقد أدرك **هاريس** أنّ مناهجه يمكن أنْ تعكس على هذا النحو:

> تقودنا أعمال التحليل إلى التعابير مباشرة التي تمكّن أيّ شخص من تركيب العبارات أو التنبّؤ بها في اللغة. وتشكّل هذه التعابير نظاماً استدلالياً يحتوي على العناصر الأوّلية المعرّفة بداهة والنظريات الخاصّة بالعلاقات بين تلك العناصر والنظريات النهائية يمكن أنْ توضّح بنية العبارات في اللغة على وفق الأجزاء المتقدّمة من النظام.

(هاريس 1951 ص372-373)

ويمكن أنْ يُنظر إلى **تشومسكي** أنّه قبل تحدّي أستاذه وقام بتطوير نظام

رصين من البداهات والقواعد الاستدلالية التي تساعد على «تركيب الجمل الصحيحة أو التنبؤ بها في اللغة الطبيعية».

إنّ السبب الذي يكمن وراء ذلك لا يبدو واضحاً إطلاقاً في كتابه «**البنى النحوية**». ولمْ يتحقق ذلك إلاّ في كتابه المنشور عام 1964 (ويرتكز على ورقة بحث ألقيت في المؤتمر الدولي التاسع لعلم اللغة المنعقد عام 1962) ويستهلّه بالفقرة ذاتها المقتبسة في مستهلّ هذا الفصل وبدأنا ندرك حدود الثورة التي أعلن عنها بالتغيير الذي بدا هامشياً ـ من تحليل الجمل إلى تركيبها.

وتبدو المدرسة التوزيعية عند **هاريس** استمراراً للتقليد الذي تبنّاه **بلومفليد** من حيث كونها تمثل علم اللغة المتحرّر من المتكلّم. وهي تعالج اللغة على أنها مجموعة مغلقة من البيانات. ولا تهتم بأيّ من النواحي المتعلّقة بالنشاطات الإنسانية المتنوّعة التي تؤدّي إلى تلك البيانات. وفي الواقع فإنّ الباحث اللغوي من المدرسة التوزيعية لا يعير أهمّية إطلاقاً لكون العبارات المعزولة عن سياقها التي تشكّل عيّنة بحثه مصدرها الإنسان. وفي هذه المرحلة إذا بدأ المرء ـ كما يفعل **تشومسكي** ـ بالأنماط التجريدية التي يمكن ترتيب الوحدات اللغوية على وفقها، فإنّه سيجد أنّ هناك الكثير من الجمل إلى ما لا نهاية. وهكذا يؤكّد **تشومسكي** ـ بينما لا يفعل **هاريس** ذلك ـ على أهمّية النهايات المفتوحة في اللغات. وعندما يفعل ذلك فإنّه يفتح الباب واسعاً أمام إمكانية استعادة التوجّه العام الذي أصرّ عليه **سوسير**، بيْد أنّ علم اللغة الأمريكي المعاصر قد أغفله. لأنّ فكرة كون اللغة مجموعة كبيرة إلى ما لا نهاية من الجمل تعكس سمة أساسية من سمات خبرة مستخدم اللغة: الحاجة الملحّة لإنتاج الجمل وفهمها التي لمْ يسبق سماعها من قبل فإنّ مفهوم اللغة الذي يتبلور هنا قادر على أنْ يقودنا إلى علم اللغة الذي سيهتم من جديد ـ بطريقة أو بأخرى ـ بالكائنات البشرية (كونهم مستخدمي اللغة) وليس مجرّد التركيز على المنتجات المستقاة من النشاطات اللغوية التي تقوم

بها الكائنات البشرية.

وتكمن الخطوة الرئيسة نحو تحقيق هذه القدرة الكامنة في سبر غور حالتين من التناظر. وكلتا الحالتين تركّز على الحقيقة القائلة إنّه إذا تصوّرنا أنّ اللغة مجموعة ثانوية من مجموعة التسلسلات المحتملة للكلمات في تلك اللغة التي تشكّل الجمل النحوية فإنّ تلك المجموعة الثانوية ـ مثلها مثل المجموعة الرئيسة ذاتها ـ كبيرة إلى ما لا نهاية.

إنّ حالة التناظر الأولى تقع بين المعلومات عن «الصفة النحوية» التي يوفرها النحو التوليدي والمعرفة اللاواعية «الصفة النحوية» لدى مستخدم اللغة. ويعيّن النحو التوليدي مدى معيّنا من البنى النحوية التجريدية لدرجة أنّ أيّ تسلسل من الكلمات ينسجم مع واحدة من تلك البنى يُعدّ جملة صحيحة (نحوية). وأيّ تسلسل لا ينسجم يُعدّ جملة غير صحيحة. إنّ مجموعة البنى محدودة وإنّ مجموعة تسلسلات الكلمات التي تتوافق مع تلك البنى (شأنها شأن مجموعة تسلسلات الكلمات التي لا تتوافق) غير محدود (إلى ما لا نهاية). ويستطيع المتكلّمون الناضجون عند هذه النقطة ـ كما يدّعي **تشومسكي** ـ أنْ ينطقوا عددا كبيرا ـ إلى ما لا نهاية ـ من الجمل النحوية، ويفهموا تلك الجمل في لغتهم والكثير من هذه الجمل ـ أو معظمها ـ لم يسبق للمتكلّمين أنْ استعملوها أو مرّوا بها من قبل. فضلا عن ذلك، فإنّ بإمكانهم قول عدد كبير ـ إلى ما لا نهاية ـ من تسلسلات الكلمات التي لا تشكّل جملاً نحوية في لغتهم. وهذا يعني أنّ المتكلّمين يستطيعون تمييز تسلسلات الكلمات الصحيحة من غير الصحيحة مثلما يفعل النحو التوليدي تماماً. كيف يستطيعون فعل ذلك؟ ويأتي جواب **تشومسكي ـ في مضمونه** وليس حرفياً ـ أنّهم يمتلكون (في اللاوعي) نحواً توليدياً ولو عكسنا ترتيب ذلك، إنّ النحو التوليدي يصوغ ـ أو حسب صياغة **تشومسكي** «يصف بشكل تجريدي بـ«الكفاءة» اللغوية عند المتكلّم. والنحو التوليدي لا يعكس المعرفة الواعية لدى عالم اللغة عن اللغة التي يصفها وحسب بلْ المعرفة (في

اللاوعي) لدى المتكلّم ـ السامع عن اللغة التي يستخدمها.

ولعلّ واحدة من النتائج المباشرة لهذه الحركة قبول المعنى ثانية ضمن علم اللغة الأمريكي السائد. والسبب العام ببساطة أنّ استبعاد علم الدلالة كان محكما فقط طالما أنّ علم اللغة كان محصورا بوصف ما يعتقد أنّها «معطيات» خارجية قابلة للملاحظة. وإذا أمكن وصف (أو صياغة) ما لا يمكن ملاحظته ـ أيّ المعرفة اللغوية الداخلية لدى المتكلّم السامع ـ فإنّ ذلك الاستبعاد يمكن أنْ يستمرّ فقط إذا كنا مستعدّين للمجادلة بأنّ معرفة المعاني في العبارات تقع خارج نطاق «المعرفة اللغوية» في المعنى المقصود. بلْ على العكس من ذلك، فإنّ بعض القابليات التي ينبغي تفسيرها في نموذج الكفاءة لدى المتكلّم ـ السامع ـ حسب رأي تشومسكي ـ دلالية بطبيعتها بشكل واضح ـ مثلاً القدرة على الحكم على جملة معيّنة بأنّها غامضة ـ أو أنّ جملتين هما إعادة صياغة الواحدة للأخرى. وهكذا أصبح النحو التوليدي يُنظر إليه كونه يتطلّب «مكوّناً دلالياً» يحدّد «المعاني الجوهرية» في الجمل (أيّ المعاني التي توحي بها الجمل بغضّ النظر عن الاستخدام التواصلي التي قيلت فيه العبارات في مناسبات معيّنة).

وتقع حالة التناظر الثانية بين مهمّة عالم اللغة لوصف اللغة التي نتصوّرها وكونها مجموعة كبيرة جدّاً من الجمل ـ إلى ما لا نهاية ـ ومهمّة الطفل لتعلّم (أو اكتساب) اللغة وكونها لغته الأم. وإذا كانت المجموعة كبيرة ـ إلى ما لا نهاية ـ لا يستطيع الطفل إذن تعلّم مكوّنات تلك اللغة واحدة بعد الأخرى وتسلسلات الكلمات التي تعود إليها.

ولا بدّ أنْ تنحصر المسألة في تعلّم مجموعة محدودة من المبادئ أو القواعد العامّة التي تتحكّم في صياغة تسلسلات الكلمات الكثيرة ـ إلى ما لا نهاية. ويُصوّر الطفل على أنّه يقوم في لا وعيه ببناء الفرضيات واختبارها وصقلها ورفضها على وفق المبادئ التي بموجبها يصبح تسلسل الكلمات

(س) نحوياً بينما يكون تسلسل الكلمات غير نحوي وهذا النشاط يرقى إلى المستوى الواعي لدى عالم اللغة عندما يحاول تفصيل النحو التوليدي.

لنأخذ مثالاً بسيطاً في نحو اللغة الإنجليزية ـ إذن على وفق أيّة مبادئ تُعدّ الجمل نحوية في مجموعة الأمثلة (1) في أدناه بينما تكون الجمل في المجموعة (2) غير نحوية؟

1. جون يأكل (الآن).

لقد أكل جون.

هل يأكل جون؟

هل يكون جون قد أكل؟

ربّما كان جون يأكل.

جون يجب أنْ لا يأكل

ألا يجب أن يأكل جون؟

جون يأكل.

أكل جون.

هل سيأكل جون؟

ألم يأكل جون؟

ربّما يؤكل جون. (وغيرها من الجمل).

2. John has eating[1]
John been has eaten.
Eats John?

(1) لم تترجم هذه الجمل من المجموعة (2) إلى اللغة العربية لإظهار الأخطاء التي احتوتها في صياغتها الإنجليزية.

Will have John eaten?
John may been eating.
John not must eat.
Does John must not eat?
Did eat John?
Did John be eating?
Will John do eat?
Ate not John?
John will have being been eaten.

(وغيرها من الجمل)

ربّما توجد طرق كثيرة لبيان الأمور المشتركة بين الجمل في المجموعة (1) التي تميّزها من الجمل غير الصحيحة في المجموعة (2). الاحتمال الأوّل هو وجود مجموعة من القواعد التي تعيّن نوع المفردة التي يُسمح لها أنْ تأتي في المرتبة الأولى في التسلسل النحوي وما يمكن أنْ يأتي في المرتبة الثانية ـ اعتماداً على اختيار المفردة الأولى ـ وهكذا. (يمكن أنْ تكون المفردة الأولى إمّا فاعلاً (عبارة اسمية) أو فعلاً مساعداً. فإذا كانت المفردة الأولى عبارة اسمية تكون المفردة الثانية إمّا فعلاً مساعداً أو فعلاً عادياً). وإذا ما صقلت هذه القواعد بشكل كاف فإنّها تعبّر عن الحقائق بشكل صحيح ـ مهما كانت درجة انعدام البراعة فيها. وستكون نحواً ـ فيه درجة كافية من قابلية الملاحظة ـ لجزء من اللغة الإنجليزية موضوع النقاش.

بيْد أنّه من الواضح جدّاً أنّ المبادئ العاملة لا يمكن أنْ تفهم ببساطة على وفق ما يسمح به وما يأتي بعده في تسلسل خطي. وطبقاً لما يقوله **تشومسكي** فإنّ مثل هذا النحو لن يكون كافياً من الناحية الوصفية.

وقد عرض **تشومسكي** ذات مرّة مقترحاً يتعلّق بالمبادئ العامّة فعلاً وهو كالآتي، حيث إنّ البنى الموجودة في المجموعة (1) تمثل صيغة عامّة كما في أدناه:

John + ^{1}(Modal) + ^{2}(Have en) + ^{3}(be ing) + ^{4}(been) + ^{5}eat

إنّ مجموعة الفعل في الجمل المثبتة البسيطة ـ أو الخبرية ـ في اللغة الإنجليزية تصل حدّاً أقصى يتكوّن من مكوّنات خمسة: فعل رئيس أو عادي مسبوق اختيارياً بأربعة عناصر مساعدة في الحدّ الأقصى. فإذا كانت جميع الأفعال المساعدة الأربعة في الزمن المضارع، سيكون الفعل الأوّل واحداً من مجموعة صغيرة مغلقة من الأفعال الناقصة صرفياً تسمى «الأفعال الناقصة» التي ليس لها وظيفة أخرى سوى العمل أفعالاً مساعدة، وسيكون الفعل الثاني "have" ويدخل في صياغة ما يعرف في النحو التقليدي بـ «الأزمنة التامة» للفعل وسيكون الفعل الثالث (be) ويدخل في صياغة الأزمنة المستمرّة أو الجارية وسيكون الفعل الرابع (be) في دوره المساعد في البناء للمجهول. ويتطلّب الفعل المساعد (have) والفعل المساعد (be) في الحالتين ـ أنْ تأخذ المفردة التالية في التسلسل لاحقة معيّنة: فمثلاً الفعل المستمرّ (be) يتطلّب وجود (-ing)، والفعل (have) والفعل (be) في صيغة البناء للمجهول يتطلّبان وجود اللاحقة ((-en) وهي تمثل العلاقة المميّزة للتصريف الثالث بغض النظر عن الصيغة الفعلية لأيّ فعل معيّن). إنّ الفعل في أقصى اليسار من التسلسل هو الفعل غير المصدري الذي يحمل ـ باستثناء حالة الأفعال الناقصة ـ العلامات الصرفية حسب المتكلّم (الشخص الثالث المفرد مقابل غير الشخص الثالث المفرد) والزمن (المضارع مقابل الماضي). وتصاغ الجمل المنفية بإضافة كلمة (not) أو تلحق بالفعل بصيغة مختصرة (n't) مباشرة بعد الفعل المساعد غير المصدري مثل (John must not eat) وتصاغ الجمل الاستفهامية بقلب ترتيب الفعل المساعد غير المصدري والفاعل مثل (will John eat?) ويمكن ربط هاتين العمليتين في جملة واحدة مثل (mustn't John eat?). وعندما لا يوجد فعل مساعد يجب إدخال الفعل (do) إذ لا يمكن إجراء التحويلات في النفي والاستفهام مع الأفعال العادية (المعجمية). لذلك يجب أنْ نقول (Does John eat?) و (Didn't John eat?) حيث يكون الفعل المساعد الشكلي (Do) هو الفعل غير المصدري ويقع في أقصى اليسار من تسلسل الأفعال.

وهكذا ـ إذا أخذنا بعض الجمل في المجموعة (1) ـ نجد أنّ جملة (John is eating) تستند إلى البنية الآتية:

John + ³Be ing + ⁵eat

إذ يسقط الفعل المستمرّ (be) اللاحقة (-ing) على الفعل الذي يليه وهي ذاتها تأخذ صيغة الشخص الثالث المفرد المضارع فتصبح الجملة (John is eating) أمّا الجملة (John had been eaten) فتستند إلى البنية الآتية:

John + ²have en + ⁴be en + ⁵eat

ويسقط الفعل (have) اللاحقة (-en) على الفعل (be) الذي بدوره يسقط اللاحقة (-en) على الفعل (eat) والفعل (have) يقع في أقصى اليسار وهو الفعل غير المصدري ويعلّم في هذه الحالة بعلامة الزمن الماضي. أمّا الجملة (John eats) فتستند إلى البنية الآتية:

John + ⁵eat

لا توجد في هذه الجملة أفعال مساعدة لذلك يصبح الفعل (eat) الفعل غير المصدري ويعلّم بعلامة الشخص الثالث المفرد المضارع. أمّا الجملة (Will John eat?) فهي أساساً:

John + ¹Modal + ⁵eat

والأفعال الناقصة لا تستوجب أيّة لواحق في الفعل الذي يليها لذلك يبقى الفعل(eat) كما هو. والفعل الناقص هنا هو (will) ولأنّ الجملة استفهامية لذلك يتبادل هذا الفعل الموقع مع الفاعل (John) .والفعل الناقص هو الفعل غير المصدري ولكن لكونه فعلاً ناقصاً فهو لا يأخذ علامة الشخص الثالث المفرد.

تتطابق جميع الجمل في مجموعة الأمثلة (1) مع هذه المبادئ بينما تخالف الجمل في المجموعة (2) هذه المبادئ بطريقة أو بأخرى. وليست الصياغة الدقيقة لهذه المبادئ مهمّة في هذا المقام: إذ إنّ تشومسكي يدّعي أنّ شيئاً في هذا التحليل مطلوب لتفسير الصواب النحوي في الجمل في المجموعة (1) وانعدام ذلك في جمل المجموعة (2). فضلاً عن ذلك، فإنّ

الطفل الذي يكتسب اللغة الإنجليزية يستوعب المبادئ الأساسية ويصبح قادراً على صياغة وفهم أعداد لا محدودة من الجمل في المجموعة (1) بينما يمتنع عن صياغة جمل المجموعة (2). وباختصار، كان ذلك عرضاً لجزء من النحو الإنجليزي تتوفر فيه الكفاية من الناحية الوصفية وهو بصفته هذه يصوغ الجزء المناسب من المعرفة (في اللاوعي) لدى المتكلّم الأصلي أو ما يعرف بالمقدرة اللغوية. وكان ادّعاء **تشومسكي** أنّ المتكلّم باللغة الإنجليزية يعرف إلى حدّ ما تلك المبادئ وإنّ كان الكثير من المتكلّمين أو معظمهم يستصعبون ذكر تلك المبادئ ناهيك عن إدراكها بالمصطلحات التي يعتمدها علماء اللغة.

على أيّة حال توجد حالة مهمّة من اللا تناظر بين عالِم اللغة ومكتسب اللغة. يستطيع عالم اللغة ـ في تفصيل النحو ـ أنْ يصل إلى البيانات من مصادر كثيرة ليس عن اللغة المعيّنة التي يقوم بدراستها وحسب بلْ عن اللغات الأخرى وعن اللغة عامّة. ولا يتوفر أيّ من ذلك للطفل الذي يكتسب لغته الأولى. وفي ظاهر الأمر، ليس للطفل ما يعتمد عليه سوى البيانات المكوّنة من الكلام الذي يسمعه من حوله (وتسمّى هذه البيانات أحياناً بـ«المثير»). فضلاً عن ذلك، فإنّ ذلك المثير يُعدّ دليلاً غير كاف ـ بطرق شتى ـ إلى اللغة التي يكتسبها الطفل، أولاً فهي فقيرة ليس فقط كونها بالضرورة لا تزيد على النموذج المحدود للمجموعة الكبيرة ـ إلى ما لا نهاية ـ من الجمل التي تشكّل اللغة، بلْ ـ وهذا أكثر أهمّية ـ أنّ أنواعاً معيّنة من الجمل ربّما لا تكون ممثلة كليّاً. وثانياً، إنّ هذا المتغيّر فيه خلل. إذ أنّ «الأداء» اللغوي لدى المتكلّمين الذي يستمع الطفل إليهم ليس انعكاساً أميناً لمقدرتهم اللغوية: فالكلام الطبيعي مليء بالتردّد والشطحات وانحرافات أخرى عن الصواب النحوي. مع ذلك، فإنّ النظرية تؤكّد أنّ مقدرة المتكلّم الأصلي تبيّن أنّ الطفل استطاع إلى حدّ ما أنْ يستنبط النحو الخاص بلغته.

ولكن كيف؟ ينطوي جواب **تشومسكي** على الفكرة القائلة أنّ مثل هذا

الإنجاز يصبح ممكناً فقط عندما تعرف أشياء معيّنة عن اللغة بداهة. يجب أنْ تتوفر المعرفة اللغوية للطفل بغضّ النظر عن النواقص الكثيرة في تجربته اللغوية الخاصّة. ولا يمكن أنْ تكون هذه المعرفة البدهية معرفة بالبنية النحوية للغات بعينها طالما أنّ الأطفال يتقنون أيّة لغة يتعرّضون لها في طفولتهم. لذلك فإنّ المقترح هو أنّ مبادئ تجريدية عامّة معيّنة تتحكّم بالبنية النحوية لجميع اللغات وهي تُحمل وراثياً في الدماغ. ويأتي الأطفال إلى هذه الدنيا مهيّئين أصلاً لاكتساب نوع معيّن من جنس «اللغة البشرية» التي تكون مبادئها التنظيمية العامّة كونيّة ومحدّدة بالإرث الوراثي المشترك لدينا. إنّ الدليل المتوافر تجريبياً الخاص ببنية اللغة التي يكتسبونها هي ليست كلّ ما هو موجود لديهم ليعتمدوا عليه على الإطلاق. ولكون هذا الدليل غير كاف ومبعثراً لذلك لا يمكن أنْ يكون كلّ ما موجود إلاّ أنّه مدعم بمنظومة من الحقائق الكونية النحوية «المعروفة» بالفطرة والتي تشكّل ما يسمّيه **تشومسكي** بـ «الحالة الأوّلية» «للملكة اللغوية». (للمزيد من النقاش عن موقف **تشومسكي** الخاص باكتساب اللغة ـ والنظريات التي تتعارض معه ـ يُنظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب). وعند مستوى معيّن من العمومية، فإنّ جميع اللغات مفصّلة على وفق نموذج تحدّده البنى النحوية العقلية المطبوعة بالفطرة المشتركة لدى الإنسانية جمعاء، وقد حدّد **تشومسكي** بوضوح موقع أفكاره (يُنظر كتاب **تشومسكي** (1966) بوجه خاص) في التقليد العقلاني في فلسفة العقل التي ازدهرت قبل نشوء علم اللغة «التجريبي» في أواخر القرن التاسع عشر (يُنظر الجزء الأوّل، الفصل الثامن).

وهذه المبادئ الخاصّة بـ «النحو الكوني» هي التي يوليها **تشومسكي** اهتمامه. أمّا التفاصيل الدقيقة للنحو التوليدي في أيّة لغة معيّنة والخصائص التي تميّز القواعد النحوية في لغة ما من الأخرى فهي ليست مهمّة (كما يوضّح **تشومسكي** في مرحلة ما فهذه التفاصيل تعكس الخلفيات المتباينة فقط للوسائط التي تعمل ضمنها مبادئ النحو الكوني). والأمر الذي يهمّنا هو

السمات المشتركة بين مختلف القواعد النحوية في اللغات المختلفة.

والفعل الإنجليزي ليس مجالاً واعداً ـ هكذا شاءت المصادفة ـ نبحث فيه عن المبادئ النحوية الكونية. في المقام الأوّل، فإنّ الاستخدام المستفيض في اللغة الإنجليزية «للأفعال المساعدة» يُعدّ سمة مميّزة لها ـ حتى عندما تقارن مع اللغات الهندو ـ أوروبية الأخرى ـ إذ إنّ الدور الوظيفي لهذه الأفعال يخضع لعمليات صرفية موسّعة. ثانياً، إنّ بعض هذه الاستخدامات هي تطوّرات حديثة تاريخياً («الأفعال الناقصة» جاءت نتيجة للجمود النحوي لما كان سابقاً يعرف بالأفعال المعجمية العاديّة، أمّا استخدام (do) في الجمل المنفية والاستفهامية فقد حصل منذ عدد قليل من الأجيال فقط). ثالثاً، إنّ القواعد المعروضة في أعلاه ليست نافذة في جميع التفاصيل في جميع اللهجات في اللغة الإنجليزية المعاصرة (حيث توجد بعض اللهجات التي يمكن أنْ تكون فيها جملة أو اثنتين من مجموعة الأمثلة (2) مقبولة، حتى في اللغة الإنجليزية الفصحى يوجد تباين فيما يتعلّق بمكان أداة النفي (didn't he...?) مقابل (did he not...?) كما أنّ بوسعنا التعليق على العلاقة بين هذه القواعد والجملة الآتية: (have you a book on modern music?) التي ذكرناها آنفاً. رابعاً، نظراً لأنّ الصرف والنحو الخاص بالفعل يحتلان المواقع المركزية في التقليد النحوي الأوروبي، فإنّ معظم المعلومات المقدّمة في التحليل التوليدي تدرّس بشكل صريح لتلاميذ المدارس، ولو أنّها ليست بمثل هذه الصيغة مثل (John will have been being eaten) وهي مثال لما يسمّيه النحو التقليدي بصيغة المبني للمجهول المستقبل التام المستمرّ من الفعل (eat) ونظراً للأسباب المذكورة جميعها فإنّ هذا الجزء من النحو الإنجليزي لا يخبرنا شيئاً عن الملكة اللغوية في الواقع، فإنّ المبدأ الوحيد ذا الشمولية كما موضّح في هذا المقام هو مبدأ «التبعية للبنية» : عن بيان القواعد الذي تتوافر فيه الكفاية من الناحية الوصفية يجب أنْ يشير بشكل جوهري إلى فئات المفردات كما تعرف على وفق أدوارها النحوية أو خصائصها. فمثلاً (will

(John eat? هي طبقاً للملاحظة نتيجة للجملة (John will eat) ـ لنقل مثلاً أنّ تبادلاً بين الكلمتين الأولى والثانية قد حصل. ولكن حتى لو كان «تبادل الكلمتين الأولى والثانية» يشكّل قاعدة قابلة للإعمام لصياغة الجمل الاستفهامية في اللغة الإنجليزية إلى أبعد من الفئة الصغيرة من المجالات حيث تعمل مثل هذه القاعدة ـ إلاّ أنّ اللغات الطبيعية ـ كما يقول **تشومسكي** ـ ليس فيها مثل هذه القواعد.

لعلّ المجال الأرحب من النحو ـ حيث يمكننا البحث عن المبادئ الكونية ـ يشمل أعمال الضمائر الانعكاسية وتعابير الإحالة على الكلمة المتقدّمة. وتؤسّس الجمل في مجموعة الأمثلة (3) لفكرة أنّ لفظتي "each other" و "himself" في اللغة الإنجليزية يتوزّعان بالطريقة نفسها كما يحصل مع الضمائر في حالة المفعول به:

3. John was pleased with me.

جون كان راضياً عنّي.

John was pleased with himself.

جون كان راضياً عن نفسه.

The children were pleased with each other.

الأطفال كانوا راضين عن بعضهم بعضا.

لكن هناك حدود لهذا التماثل كما نلحظ في جمل المجموعة (4):

4. John expected that Jane would surprise him.

جون توقع أنّ جين سوف تفاجئه.

John expected that Jane would surprise herself.

جون توقع أنّ جين سوف تفاجئ نفسها.

John noticed that the children helped each other

جون لحظ أنّ الأطفال ساعد بعضهم بعضا.

*John expected that Jane would surprise himself.

*جون توقع أنّ جيْن سوف تفاجئ نفسه.

*The Children noticed that John helped each other

*الأطفال لحظوا أنّ جون ساعد بعضهم بعضا.

يبدو أنّ الألفاظ مثل (himself) و (each other) ـ بخلاف ضمائر المفعول به الاعتيادية ـ يجب أنْ يكون لها اسم متقدّم في الجملة نفسها. لذلك نلحظ انعدام الصواب النحوي في الجملة المؤشّرة بنجمة صغيرة في مجموعة الأمثلة رقم (4) على الرغم من أنّ معانيها واضحة بما يكفي لو أراد أنْ ينطق بها شخص ما. بيْد أنّ هذا التقييد ـ كما يقول **تشومسكي** ـ ليس مجرّد صفة خاصّة للهجة معيّنة من لهجات اللغة الإنجليزية المعاصرة (أو في الأقلّ، يُعدّ ذلك التقييد تعبيراً عن المبدأ الأكثر عمومية). ولا تسمح أيّة صيغة في اللغة الإنجليزية لمثل هذه التعابير أنْ تكون إشارة لاسم متقدّم عليها في جملة مختلفة ولمْ يحصلْ ذلك قط. ولا توجد لغة أخرى فيها تعابير مقاربة تسمح بذلك.

كما أنّ مثل هذه التقلبات في استخدام لفظيْ (himself) و (each other) وما شابه لا تظهر مطلقاً في منهج الدروس في النحو الإنجليزي المعتمد. وليس من المحتمل أنْ ينطق المتكلّمون بالجمل المؤشّرة بنجمة صغيرة على أنّها أخطاء في الأداء. مع ذلك فإنّ إتقان اللغة الإنجليزية يتضمّن المعرفة في اللاوعي أنّ عبارة مثل:

The children noticed that john helped each other

ليست جملة صحيحة نحوياً في اللغة الإنجليزية. وهذا ممكن ـ كما يدّعي **تشومسكي** ـ لمجرّد أنّ هذه الجملة طرقت مبدأ من مبادئ النحو الكوني (في هذه الحالة، حدّده **تشومسكي** «بالمبدأ الرابط» أيّ أنّ «أداة اللغة» التي تنمو في العقل تحت تأثير البيئة اللغوية ببساطة غير مهيّئة لمعالجة مثل هذه البنى بالقدر نفسه الذي يكون فيه الجهاز الهضمي عند الإنسان غير مهيّأ للتعامل مع العشب).

من الصعب في فصل قصير كهذا تعقب جميع التطوّرات اللاحقة في نموذج **تشومسكي** منذ النسخة الأولى لهذا النموذج. ولكن بوسعنا أنْ نبيّن أين يقع هذا النموذج من البرنامج «الأدنى» المعاصر. إذ أنّ الجملة (John is eating) لم تعد تُحلّل كونها تبدأ في «البنية العميقة» كما في (John + be ing + eat).

ولمْ تعد الأشياء من قبيل قوانين بنية العبارة تلعب دوراً. بلْ إنّ عملها ينجز بالمعلومات المخصّصة للكلمات المنفردة ضمن الوحدات المعجمية الذهنية. تتولّد جملة (John is eating) كما يأتي: (إنّ الغرض من التبسيط هو التركيز على سمات الفعل is)

John [سمة الرأسية، الشخص الثالث المفرد]

is [سمة المخصّص، الشخص الثالث المفرد، سمة الرأسية: المضارع]

+ing [سمة التكملة (الفضلة)]

eating [سمة الرأسية + ing]

إنّ كلّ واحدة من هذه الكلمات الثلاث مخزونة في المفردات المعجمية الذهنية ومصوغة بشكل تام مع تخصيصات السمات المبيّنة في أعلاه، فإنّ كلمة (is) لها سمة المخصّص التي تتطلّب أنْ يكون للكلمة التي تسبقها سمة رأسية هي الشخص الثالث المفرد وسمة التكملة (الفضلة) تسمح أنْ تتبعها صيغة الفعل (مثل eating ـ) ويمكن أنْ تتبعه أشياء أخرى مثل التصريف الثالث (eaten) أو عبارة وصفية أو اسمية. ويتكوّن النحو ببساطة من عملية اشتقاق تدقق فيها سمات الكلمات وتمحى إذا كانت مطابقة لسمات الكلمات التي تسبقها أو تعقبها:

John

is [سمة الرأسية: مضارع]

eating

ويسمح للسمات الرأسية فقط أنْ تبقى بلا تدقيق بعد الاشتقاق ويجب أنْ تعود هذه السمات إلى فصيلة معيّنة تسمّى «القابلة للتفسير دلالياً» وتشمل الزمن والمتكلّم والعدد. إذا كان الأمر كذلك، فإنّ الاشتقاق «يتجمّع» وتصبح الجملة صحيحة نحوياً. ولكنْ إذا بقيت أيّة سمة مخصّص أو سمة تكملة (فضلة) غير ممحية أو أيّة سمة رأسية ليست قابلة للتفسير دلالياً، عندئذ يتصادف الاشتقاق. فمثلاً، الجملة غير الصحيحة نحوياً (John am eating) تتولّد مبدأياً كالآتي:

John [سمة الرأسية: الشخص الثالث المفرد]

am [سمة المخصّص: الضمير المتكلّم المفرد] [سمة الرأسية: المضارع]

+ing : [سمة التكملة (الفضلة)]

eating +ing [سمة الرأسية]

وبعد الاشتقاق يصبح لدينا:

John [سمة الرأسية: الشخص الثالث المفرد]

am [سمة المخصص: الضمير المتكلم المفرد] [سمة الرأسية: المضارع]

eating

إنّ سمة المخصّص لضمير المتكلّم المفرد للفعل (am) لمْ تدقق ولم تمح، ووجودها في الصيغة المشتقة غير مسموح به وهذا ما يجعل الجملة غير صحيحة نحوياً.

إنّ سمة الرأسية لضمير الشخص الثالث المفرد للاسم (John) قابلة للتفسير دلالياً ولذلك لا تسهم في انعدام الصواب النحوي. وتسمّى هذه النسخة من النظرية «البرنامج الأدنى» لأنّه لمْ يترك للنحو سوى الشيء القليل

جدّاً ليفعله، أيْ مجرّد تدقيق السمات أساساً. وهذه نقطة إيجابية **لتشومسكي** وكلّما أصبحت الآليات أقلّ ـ تلك التي نفترض أنّها جزء من الملكة اللغوية المطبوعة بالفطرة ـ قلّ تعرّض نظرية **تشومسكي** لتهمة أنّها ببساطة ابتداع لغوي يلبس وجها تكنولوجيا حديثاً.

إنّ البحث في خواصّ الأداة اللغوية مسألة مختلفة تماماً عن تفصيل معالم النحو التوليدي للغات المختلفة، وعلى الرغم من أنّ **تشومسكي** نفسه كان مهتمّاً منذ البداية بالنحو التوليدي فقط بالقدر الذي يعتقد أنّه مرتبط بالأداة وخواصّها، إلاّ أنّ ظروفاً متنوّعة تضافرت على تشويش هذه الحقيقة.

ولعلّ واحداً من هذه الظروف استخدام **تشومسكي** لمصطلح «لغة» نفسه. وفي بداية كتابه **«البنى النحوية»** يقول:

> من الآن فصاعداً سأعدّ اللغة مجموعة من الجمل (سواء أكانت محدودة أم غير محدودة (إلى ما لا نهاية) وكلّ جملة محدودة من حيث الطول ومبنيّة من مجموعة محدودة من العناصر. وجميع اللغات الطبيعية في شكلها المنطوق أو المكتوب هي لغات بهذا المعنى، طالما أنّ كلّ لغة طبيعية تمتلك مجموعة محدودة في الفونيمات (أو الحروف في ألفبائها) وكلّ جملة قابلة للتمثيل على أنّها تسلسل محدود لهذه الفونيمات (أو الحروف)، على الرغم من أنّ هناك الكثير من الجمل، إلى ما لا نهاية.

(**تشومسكي** 1957 ص13)

وهذا يعني، على وفق أغراض **تشومسكي** ـ يحاول هنا تقديم فكر النحو التوليدي ـ وتوضيحه ـ أنّ اللغة تعرّف بشكل مشروط كونها تدلّ على بنية من النوع الملائم، فضلاً عن ذلك فإنّ اللغة الطبيعية ربّما نتصوّرها على أنّها «لغة» بهذا المعنى.

بيْد أنّ هذا قد يسبّب سوء الفهم عندما تكشف الأجندة النفسية ـ البايولوجية الأساسية، وأنّ تعلّم اللغة الأولى يقدّم على أنّ اللغة ـ كما تعرّف هنا ـ هي ما يكتسبها متعلّم اللغة الأولى. وعندما نتحدّث عن اللغة ـ بالتعبير الشائع ـ فإنّنا عادة نشير إلى مفهوم حضاري مفتوح النهايات خاضع لأبعاد متعدّدة ذي تباين تاريخي وجغرافي واجتماعي وفردي وعرضة ـ في مجتمعات كثيرة ـ للسيطرة والمراقبة السياسية. وكما يوضّح **تشومسكي** في كتاباته المتأخّرة فإنّه غير مهتم باللغات بهذا المعنى في عالمنا الواقعي:

> اللغة ليست مفهوماً معرّفاً جيّداً ضمن علم اللغة. فنقول في الاستخدام العامّي إنّ اللغة الألمانية لغة والهولندية لغة أخرى. لكن بعض اللهجات في اللغة الألمانية أقرب إلى اللهجات الهولندية من غيرها من اللهجات الألمانية البعيدة. ونقول إنّ اللغة الصينية لغة فيها الكثير من اللهجات وإنّ اللغة الفرنسية والإيطالية والإسبانية لغات مختلفة. إلاّ أنّ تنوّع اللهجات الصينية يمكن مقارنتها بشكل عام مع اللهجات في اللغات الرومانية (الناشئة عن اللاتينية). وإنّ عالِم اللغة الذي يجهل الحدود السياسية أو المؤسّسات السياسية قد لا يميّز اللغة من اللهجة كما نفعل نحن في الخطاب الطبيعي. ولن تكون لديه أيّة مفاهيم بديلة ليقترحها وتكون لها الوظيفة ذاتها .

(**تشومسكي** 1980 ص 217)

فضلاً عن ذلك فإنّ التأمّل في عملية تعلّم المرء لغته الأصلية قد يوحي بالتعلّم المعقد والمطوّل إلى أجل غير محدّد في مجال التواصل، من خلال التدوير والتجديد للموارد غير المتبلورة والمحدّدة بشكل غامض لمنتج حضاري من هذا النوع. ويبدو أنّ **تشومسكي** غير مهتم بـ «اكتساب اللغة» بهذا المعنى، بلْ على العكس، فإنّ نظريّته الخاصّة بالأداة اللغوية تمثل حلوله «للمشكلة المنطقية» الخاصّة بالطريقة التي يصبح اكتساب اللغة الأصلية ممكناً

أصلاً بالمقارنة مع المشكلة التجريبية لما يشمل ذلك فعلاً في عملية انجاز ذلك في الوقت الحقيقي. لقد أوضح **تشومسكي** دائماً أنّه إذا أردنا أن نحرز تقدّماً في المسائل التي يهتمّ بها (وبوجه خاص الكشف عن مبادئ النحو الكوني) فإنّ التجريدات الجذرية والتطوّر المثالي لمادّة موضوع علم اللغة تُعدّ ضرورية.

> تهتمّ النظريّة اللغوية أساساً بالمتكلّم ـ السامع المثالي في المجتمع الكلامي المتجانس تماماً، الذي يعرف لغته بشكل دقيق ولمْ يتأثر بالشروط غير المرتبطة بالصواب النحوي مثل تحديدات الذاكرة، وتشتّت الانتباه وتحوّل الانتباه أو الاهتمام، والأخطاء (العشوائية أو المنظّمة) عند تطبيقه معرفته باللغة في أثناء الأداء الفعلي.
>
> (**تشومسكي** 1965 ص3)

> من المعلوم ـ طبعاً ـ أنّ المجتمعات الكلامية في هذا المعنى غير موجودة في العالم الواقعي. وكلّ فرد اكتسب لغة في أثناء التفاعلات الاجتماعية المعقدة مع الأشخاص الذين يتباينون في طريقة كلامهم وتفسيرهم ما يسمعون».
>
> (**تشومسكي** 1986 ص16).

وبناء على ذلك فإنّ مشروع كتابة النحو التوليدي «للغات كاملة» ـ مهما يعني ذلك ـ ليس بالأمر اليسير وأنّ **تشومسكي** نفسه لمْ يكنْ مهتمّاً قط في عمل شيء من هذا القبيل.

يوجد في الأقلّ عاملان ربّما يحجبان هذه النقطة. العامل الأوّل هو أنّ العناية والجهود التي يبذلها **تشومسكي** في توضيح الأمثلة من نوع التحليل الذي يمليه الإطار النحوي الذي يشتغل ضمنه في لحظة معيّنة ـ ربّما يعطي

فكرة مضلّلة عن درجة الجدّية التي ينبغي أن تؤخذ بها الأطر المعيّنة والتحاليل المحدّدة فمثلاً توفر المعالجة المبكّرة على وفق المنهج التحويلي للصيغة المعقدة للفعل الإنجليزي المعروض بإيجاز في أعلاه ـ تفسيراً دقيقاً ومقنعاً للحقائق ذات العلاقة. ولكن كما رأينا، فإنّ ذلك يختلف تماماً عمّا يريد **تشومسكي** قوله عن تلك الحقائق الآن، ومن موقعه «الأدنى» الأحدث. إنّ الظواهر النحوية عندما تعالج على وفق القواعد النحوية العامّة تصبح خواصّاً لكلمات وفئات معيّنة من الكلمات. (يُنظر كتاب **لازنك** (2000) للاطلاع على النقاش الشامل في هذا المجال من النحو الإنجليزي فيما يتعلّق بالنحو التوليدي).

والعامل الآخر هو نشوء حركة ـ في أعقاب حركة **تشومسكي** ـ أو مجموعة من الأفكار في علم اللغة تعرف بشكل واسع بـ «التوليدية». وقد استغلّ بعض أتباع المدرسة التوليدية فكرة النحو التوليدي وقاموا ـ بعد فصلها عن الأغراض النظرية عند **تشومسكي** ـ بتطويرها وتطبيقها إمّا مستقلّة بذاتها أو في مجالات الدراسة اللغوية التي لا علاقة لها بتوضيح بنية الأداة اللغوية. وليس أتباع المدرسة التوليدية مهتمّين وحسب بتوضيح النحو التوليدي للغات كاملة (وحسب ما تعرّف بشكل مشروط)، بل إنّ التوليدية أوجدت مجموعة كبيرة من المدارس الفكرية المتنافسة فيما يتعلّق بالنظرية النحوية التوليدية والبيئة التنظيمية للنحو التوليدي. فضلاً عن ذلك توجد تفسيرات توليدية للتغيّر اللغوي التاريخي وللتباين اللغوي الاجتماعي وللأسلوبية وللمسائل الأخرى التي تُعدّ ـ في نظر **تشومسكي** ـ إمّا خارجة عن الموضوع أو أنّها ظواهر ثانوية.

إنّ علم اللغة عند **تشومسكي** ـ أساساً ـ هو فرع من فروع علم الأحياء. وهو يهدف إلى الكشف عن طبيعة الموهبة البيولوجية لدينا لتعلّم اللغة، وكذلك الحدّ الذي تحدّد فيه هذه الموهبة السمات الكونية المعيّنة للغات. ومن الواضح جدّاً أنّ الحقيقة القائلة بأنّ اللغة تنفرد بها الكائنات البشرية ـ إذا

كانت حقيقة (يُنظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب) ـ يجب أنْ ترتبط مع السمات الذهنية والجسدية التي تميّز الكائنات البشرية من غيرها من المخلوقات، بيْد أنّ النظرة التقليدية هي آنّ اللغات ذاتها ـ وخواصّها البنيوية (النحوية) هي عبارة عن نتاج للإبداع الإنساني الحر. وتكمن مساهمة **تشومسكي** الفريدة في تأكيده على أنّ بعضاً من الخواص البنيوية الأكثر عمومية في اللغات تحدد بيولوجياً.

ويبدو أنّ واحدة من هذه الخواص هي أنّ جميع اللغات منظّمة على وفق وحدات تسمّى «العبارات» وفيها «رؤوس» و «موضوعات» و«ملحقات». ويدّعي **تشومسكي** أنّ جميع اللغات تعمل نحوياً بهذه الطريقة وليست هناك «لغة» لا تعمل بهذه الطريقة يمكن أنْ تكون لغة بشرية طبيعية.

في الحقيقة أنّ انتماء **تشومسكي** من حيث التخصّص إلى علم اللغة، وما نجم من عرض آوّلي لآرائه ـ على أنّها تحدّ للأفكار الموجودة في ذلك العلم ـ تمثل شيئاً من قبيل المغالطة. ومن المعقول أنْ نتنبأ أنّ الصلة الوثيقة بين أفكاره والاهتمام التقليدي لدى علماء اللغة باللغات كونها نتاجاً حضارياً (وهي غير متأثرة في معظم جوانبها بأعمال **تشومسكي**) ـ أو التهديد الناجم عن تلك الأفكار ـ ستتلاشى من حيث الحجم كلّما تزايد الاهتمام الفلسفي والسايكولوجي والبايولوجي بها.



الفصل العاشر

لابوف والتباين اللغوي



من الواضح أنّ المعنى المباشر لهذه السمة الصوتية أنّها من جزيرة **«فاينيارد»**. وعندما ينطق الرجل منهم كلمة [rǝyt] أو [hǝws]، فهو يؤكّد من غير وعي الحقيقة أنّه من أهالي الجزيرة: أنّه واحد من السكّان الأصليين الذين تعود ملكية الجزيرة إليهم والمشكلة هي لماذا تطوّرت هذه السمة بمثل هذا النمط المعقد في جزيرة فاينيارد؟ ولماذا أصبحت أقوى لدى الفئات العمرية الشابة؟

ويبدو أنّ الجواب هو أنّ المجاميع المختلفة كان يجب عليها أنْ تستجيب للتحدّيات المختلفة لمكانتهم وكونهم سكّاناً أصليين.

وتكافح مجموعة العوائل القديمة من أصل انجليزي للحفاظ على موقعها المستقلّ في وجه التدهور واسع المدى في الاقتصاد والتجاوزات المستمرّة للأشخاص القادمين في أشهر الصيف. ويتطلّع الفرد في المجتمع الملتزم بالتقاليد عادة إلى

الأجيال القديمة بحثاً عن القيم. ويُشار إلى الشخصيات العظيمة من الماضي باستمرار. أمّا الذين توفوا قبل بضع سنين خلت فقد أحرزوا منزلة الأبطال فعلاً.

وقد بدأ التصاعد المفاجئ في نطق الأصوات الصائتة من مواضع مركزية بين صيادي الأسماك من أصول **تشلمارك** ـ وهذه أشدّ المجموعات تماسكاً في الجزيرة ـ وأكثرها استقلالاً كما أنها أشدّ المجموعات معارضة للقادمين في أشهر الصيف .

وتُعدّ أشكال الأصوات الصائتة المنطوقة من مواضع مركزية جزءاً من شخصية سكّان الجزيرة مبالغاً فيه يكتسبها قاطن الجزيرة من مجموعة **تشلمارك** ويقلّد بذلك نزعة مشابهة ولكن أخفّ وطأة من الجيل القديم.

ويمثل الشيوخ بالنسبة للشباب من أصول انجليزية ـ والكهول بوجه خاصّ ـ مجموعة مرجعية يقاس عليها. وهم يدركون أنّ صيادي الأسماك من عائلة **تشلمارك** مستقلّون وماهرون يجيدون استخدام الكثير من الأدوات والعُدد، ويتكلّمون بسرعة وهم شجعان وأقوياء جسدياً. والأهم من ذلك، فإنّ الشباب لديهم قناعة حاضرة دائماً أنّ الجزيرة لهم. وإذا أراد شخص ما أنْ يقيم في الجزيرة فإنّ هذا النموذج سيكون حاضراً دائماً في ذهنه. وإذا أراد أنْ يغادر الجزيرة فإنّه سيتبنّى مجموعة مرجعية من الجزء الرئيس من البلاد، وسيصبح تأثير الشيوخ فيه أقلّ بشكل كبير. إنّ الأثر المتباين في درجة نطق الأصوات الصائتة من مواضع مركزية يمثل نتيجة مباشرة لتعارض القيم.

وباختصار، فإنّ بوسعنا القول إنّ معنى نطق الأصوات الصائتة من مواضع مركزية ـ بالحكم عليها من السياق الذي تحصل فيه ـ بمثابة تكييف إيجابي تجاه جزيرة مارثا فاينيارد. وإذا أغفلنا الآن الفئة العمرية والمهنة، والمجموعة الأجنبية

> والجغرافيا ونقوم بدراسة العلاقة بين نطق الأصوات الصائتة من مواضع مركزية وهذا المتغيّر المستقلّ بوسعنا أنْ نؤكّد استنتاجنا .

(**لابوف** 1963، ص307-308)

مارثا فاينيارد جزيرة صغيرة تقع بالقرب من ساحل ماساتشوست ـ ومن بين السمات الكثيرة لتلفظ اللغة الإنجليزية التي تميّز سكان الجزيرة النزعة إلى لفظ الجزء الأوّل من الأصوات الصائتة المركّبة من مواضع مركزية كما في /ai/, /au/. بالنسبة للصوت الصائت المركّب /ai/ فإنّ لفظه مركزيا يمثل التمسّك المحافظ للفظ انتشر تاريخياً في لهجات مقاطعة نيو انجلاند، أمّا بالنسبة للصوت الصائت المركّب الثاني /au/ فإنّنا نرى تطوّراً جديداً داخل مجتمع الجزيرة ذاته. وعند تناول مثل هذه الحالات ربّما تلزم دراسة اللهجات التقليدية نفسها بتوصيفات مجرّدة كالتي ذكرناها آنفاً، معضّدة بالتوزيع الجغرافي للسمات موضوع البحث. ويذهب **ويليم لابوف** (المولود في عام 1927) أبعد من ذلك. ويقوم **لابوف** بتأكيد الارتباط بين حدوث هذه السمات ومتغيّرات أخرى مثل العمر والجنس والمكانة الاجتماعية والموقف من الجزيرة وهو بذلك يدّعي بشكل مقبول أنّه قد فسّر تلك السمات. (يُنظر **كاميرون** 1990). هذا هو علم اللغة الاجتماعي الكمّي.

وينشأ علم اللغة الاجتماعي الكمّي الذي أسّسه **لابوف** من الاهتمام بالعمل الميداني التجريبي الأصيل في مجال علم اللغة. وتوضّح الجملة الأولى من دراسة **لابوف** لجزيرة مارثا فاينيارد ـ وهي المقالة الأولى المنشورة له ـ أنّ هذه الدراسة «تهتمّ بالملحوظة المباشرة للتغيّرات في الأصوات ضمن سياق حياة المجتمع الذي تحصل فيه». (**لابوف** 1963 ص 273).

وقد نشأ من العمل التجريبي المفصّل مباشرة تحدّ نظري عام للأفكار السائدة حالياً في علم اللغة:

سنجادل في أنّ النموذج التوليدي لوصف اللغة ـ كونها شيئاً متجانساً ـ ليس واقعياً من غير طائل ويمثل خطوة متراجعة عن النظريات البنيوية القادرة على تفسير الحقائق المتعلّقة بالتباين المنتظم. ويبدو الأمر لنا أنّه لا جدوى من بناء نظرية المتغيّرات تقبل ضمن مدخلاتها توصيفات مثالية ومتضادّة مع الحقيقة من غير ضرورة. وقبل الوصول إلى نظريات التنبؤ الخاصّة بالتغيّرات اللغوية، سيصبح من الضروري أنْ نعتاد على رؤية اللغة ـ سواء من منظور تاريخي أو تزامني ـ وكونها شيئاً يمتلك تبايناً منتظماً.

لمْ تنسجم حقائق التباين بعد بشكل جيّد مع المنهج البنيوي لدراسة اللغة. لأنّه كلّما أصبح علماء اللغة متأثرين أكثر بوجود البنية في اللغة، وزادوا من دعمهم هذه الملحوظة بالحجج الاستنباطية الخاصة بالفوائد الوظيفية للبنية، أصبح تحوّل اللغة من حالة إلى أخرى أكثر غموضاً، مع ذلك، إذا كان لا بدّ من بناء اللغة بطريقة ما لكي تؤدي وظيفتها بكفاءة، كيف يتسنّى للناس الاستمرار في الكلام بينما اللغة في تغيّر، أيْ بينما تمرّ اللغة بفترات يقلّ فيها الانتظام؟ من ناحية أخرى، إذا أجبرت الضغوط الطاغية اللغة على التغيّر وإذا أصبح التواصل أقلّ فاعلية (كما يحصل استنتاجاً من النظرية)، لِمَ لَمْ نلحظ مثل هذه المشاكل في أثناء الممارسة؟

وهذا ـ في نظرنا ـ هو السؤال الأساسي الذي ينبغي لنظرية عن تغيّر اللغة أنْ تتصدّى له، والجواب يكمن في اتجاه تحليل تطابق صفة الانتظام مع الانسجام ـ سنحاول أنْ نثبت ذلك. والمفتاح إلى الفهم العقلاني لتغيّر اللغة ـ أو اللغة ذاتها في الواقع ـ هو في إمكانية توصيف الفوارق بشكل منتظم في اللغة التي تخدم المجتمع. سنحاول لنثبت أنّ إتقان البنى المتباينة بمستوى عالٍ لا يُعدّ مسألة تعدّد في اللهجات أو «مجرّد» أداء، لكنّه جزء من المقدرة اللغوية أحادية اللغة، وإنّ

واحداً من مستلزمات منهجنا هو أنّه في اللغة التي تخدم مجتمعاً معقداً (أيْ واقعياً)، فإنّ انعدام التجانس المنتظم سيكون مؤشّراً على تعطّل وظيفة اللغة.

(فاينرايش ولابوف وهيرتسوغ 1968 ص 100-101)

كانت فرضية **تشومسكي في** الستينيات ـ التابعة لمدرسة **سوسير** الجديدة ـ عن المجتمع الكلامي المتجانس مقبولة بشكل واسع لكونها تقدّم تصوّراً مفيداً يقوم عليه التنظير اللغوي، كما أنّ أحكام القبول الحدسي (التي غالباً ما يزوّدنا بها عالم اللغة شخصياً) كانت يُعتقد أنّها تكشف عن البنى الواقعية للغة، التي يمكن عند ذلك وصفها على وفق القوانين التصنيفية الموحّدة. وقد أعلن أنّ التباين غير مهمّ من الناحية النظرية وكان يفسّر إمّا على أنّه «مزيج من اللهجات» ـ أيْ التداخل من منظومات لغوية منفصلة أخرى، أو كونه «تبايناً حرّاً»؛ أيْ اختياري ومستقلّ عن البنية اللغوية. ويحاول عالم اللغة **يوريل فاينرايش** (1926-1967) **ومارفن هيرتسوغ** (المولود في عام 1930 وقد عمل مع فاينرايش في مجال لهجات لغة اليدية ـ إحدى لغات اليهود في أوروبا) ولا يعرف ـ تلميذ **فاينرايش** ـ بعد أن يفكّكوا في التقسيم الثنائي الرصين عند **سوسير** بين الدراسة التاريخية والتزامنية للغة ـ لغرض توافق نظريات البنية التزامنية مع نظريات التغيّر اللغوي ـ أنّ على علماء اللغة أنْ يعترفوا بالتباين وكونه من الخواص المتأصّلة في القواعد والمنظومات اللغوية. وهذا يعني ـ عندما تكون دراسة التغيّرات التامّة ممكنة لكونها بدائل تصنيفية تقوم بتغيير المنظومات المتجانسة، فإنّ دراسة العملية الفعلية للتغيّر اللغوي لا يمكنها إغفال حقائق التباين اللغوي، طالما أنّنا لكي نضمن استمرار التواصل ضمن المجتمع الكلامي فلا بدّ أنْ تكون الصيغ والبنى الجديدة في مرحلة ما قد تعايشت مع الصيغ والبنى القديمة. وفي أثناء عمليات التغيّر اللغوي فإنّ التباين اللغوي يأخذ الأهمية الاجتماعية المعهودة وعندما نأخذ السياق الاجتماعي الذي تحصل فيه اللغة بنظر الاعتبار ـ فإنّ الظواهر اللغوية

المتباينة يمكن أنْ تعالج من غير التبسيط أو التصوّر المتأصّل في فكرة **تشومسكي** عن المجتمع الكلامي المتجانس.

ومعظم الدليل التجريبي المذكور في ورقة البحث التي قدّموها تأييداً لهذا الاتجاه مأخوذة من بحث في الدراسات العليا الذي قام به **لابوف**: رسالة الماجستير (أو دراسة جزيرة مارثا فاينيارد) ورسالة الدكتوراه بعنوان **«التصنيف الطبقي الاجتماعي للغة الإنجليزية في مدينة نيويورك»**. **(لابوف 1966)**. وعلى خلاف **تشومسكي** الذي كانت بياناته الأساسية بمثابة أحكام حدسية على الصواب النحوي، أو **سابير وبلومفليد** حيث اعتمدا على البيانات التي جُمعت من أشخاص فرادى. ويجادل **لابوف** أنّ النظرية اللغوية ينبغي أنْ تؤسّس على الكلام الطبعي وتحاول تفسير ذلك الكلام.

عندما دخلت مجال علم اللغة لأوّل مرة طالباً في عام 1961، كان في نيّتي أنْ أجمع البيانات من العامة من الناس، وكانت المشاريع الأولى التي أجريتها بعنوان «مقالات في علم اللغة التجريبي» وقد أُجريت في خلفيات اجتماعية عادية. وكان هدفي أنْ أتجنّب الغموض الذي لا بدّ منه في النصوص والإدراك الذاتي لأساليب جميع البيانات الرسمية وخداع الذات في عملية استبطان المرء أفكاره ودوافعه ومشاعره. وقد أقنعني عقد من السنين من العمل بوظيفة كيميائي صناعي أنْ العالم اليومي عنيد وهو دائماً كذلك، يربك في البداية ولكنه مُجزٍ في نهاية المطاف بالنسبة لأولئك الذين يتمسّكون بالسمة العقلانية فيه.

ولربّما أقنعتني المراجعة البسيطة للأدبيات أنّ مثل هذه المبادئ التجريبية لا مكان لها في علم اللغة: إذ كانت هناك حواجز فكرية تمنع دراسة اللغة في الحياة اليومية. ولكيْ نفهم اللغة علينا أنْ نتفحّص بإمعان وبشكل مباشر بيانات الكلام اليومي ما أمكن ذلك وأنْ نصف علاقتها بنظرياتنا النحوية بدقة ما

وسعنا ذلك ونعدّل في النظرية ونغيّر فيها لكي تناسب الموضوع المطلوب دراسته.

لا أعتقد أنّنا بحاجة إلى «نظرية لغوية» جديدة في هذه المرحلة، بلْ نحتاج إلى طريقة جديدة للعمل في حقل علم اللغة يمكن أنْ تعطينا حلولاً حاسمة.

وعند توسيع منظورنا للغة، نواجه إمكانية أنْ نكون على صواب: أيْ إمكانية الوصول إلى إجابات مدعومة بعدد غير محدود من القياسات التي يمكن إجراؤها ثانية

(**لابوف** 1972 (أ): ص13، ص201، ص259)

لقد قارب **لابوف** السؤال «ما الذي يشكّل الدليل اللغوي؟» بشيء من التفصيل في رسالة صغيرة بعنوان «ما الحقيقة اللغوية؟» (**لابوف 1975**) دقّق بفكر ناقد ثبات البيانات المأخوذة من الاستبطان، وعلى الرغم من وجود مجالات واسعة للاتفاق على الأحكام على الصواب النحوي (أيْ تلك التي سمّاها **تشومسكي** «الحالات الواضحة» (**تشومسكي** 1957 ص14) إلاّ أنّ الأحكام الحدسية غالباً ما تكون غير ثابتة لاختلاف الأشخاص الذين تؤخذ منهم البيانات. فضلاً عن ذلك، فإنّ حدس عالم اللغة نفسه عرضة للتأثر بما يعرف بـ «الأثر في الباحث» أيْ أنّ الأفكار النظرية المسبقة قد ثبت تأثيرها في أحكام عالِم اللغة. والدليل الأكثر ضرراً ـ على أيّة حال ـ يأتي من ملاحظة السلوك اللغوي الفعلي ويذكر **لابوف** استخدام كلمة (anymore) الإيجابية (لتعني هذه الأيام) مثالاً. وقد وجد **لابوف** في منطقة فيلادلفيا أنّ المتكلّمين الذين لا يقرّون الجمل التي تستخدم فيها كلمة (anymore) يستخدمون هذه الكلمة بكثرة في كلامهم، وعلى الرغم من أنّ **لابوف** يؤكّد إنّ الكلام الذي يحصل بشكل طبيعي يشكّل البيانات الأساسية للنظرية اللغوية، إلاّ أنّه لا ينكر أهمّية الأحكام الناجمة عن الاستبطان ويعتقد أنّ من الممكن التوفيق بين الاثنين. ويعرّف علم اللغة أنّه «مشروع مشترك» حقائقه خارجية (يمكن

الوصول إليها من خلال ملاحظة استخدام اللغة ضمن المجتمع الكلامي) وداخلية (يمكن الوصول إليها من خلال أحكام الاستبطان للمتكلّمين الأفراد). ويصف **لابوف** ـ بعد أنْ يأخذ مسألة "anymore" الإيجابية بنظر الاعتبار ـ الاستخدام التكميلي للملاحظة والاستبطان كما يأتي:

إذا عدنا إلى مسألة "anymore" الإيجابية، بوسعنا أنْ نرى تماماً إنّ أحكام الاستنباط ضعيفة جداً. إذ نصل في النهاية إلى المرحلة التي لا تخبرنا فيها أساليب استبطان الأشخاص الذين نأخذ منهم البيانات بشيء مهمّ عن وضع هذه القاعدة في لهجة فيلادلفيا. ولكن يجب أنْ نشير إلى أنّنا لَمْ نصلْ تلك المرحلة بالملاحظة وحدها. إذ شملت المرحلة الأولى جمع الملاحظات عن استخدام كلمة "anymore" بالمعنى الإيجابي في فيلادلفيا: وكانت تلك بداية البحث. وشملت المرحلة الثانية دراسة أحكام الاستنباط حيث بيّنت لنا إنّ فيلادلفيا تتعارض بشدّة مع الشمال والجنوب الساحلي حيث كان فيها 50٪ من ردود الأفعال الإيجابية على هذه القاعدة. وتضمّنت المرحلة الثالثة رفع تلك النسبة إلى ما بين 85٪ و 90٪ باستخدام اختبارات التفسير الدلالي المحكمة. وتشمل الاختبار الرابع الملاحظة الموسّعة التي أوضحت إنّ عدداً كبيراً من المستجيبين (الحالات المتبقية) لَمْ يدركوا معرفتهم بالقاعدة من خلال الاستخدام العفوي. إنّ مئات الأمثلة على استخدام كلمة "anymore" بالمعنى الإيجابي التي لحظناها في الكلام العفوي لَمْ تكنْ لتوصلنا إلى هذا الاستنتاج بمفردها مطلقاً، من غير أخذ العيّنات من أحكام الاستنباط.

ويبدو هذا عرضاً واضحاً للطريقة التي يمكن جمع البيانات فيها من الملاحظة والتجربة والاستنباط وجعلها تؤثر في المشكلة اللغوية ذات الدقة المعيّنة.

(**لابوف** 1975 ص 57)

وقد شملت طريقة **لابوف في العمل في** مجال علم اللغة إجراء المقابلات مع عيّنات كبيرة من المتكلّمين من مجموعات اجتماعية مختلفة وكانت تهدف إلى استدراج مدىً واسعٍ من الأساليب المرتبطة بالسياق من كلّ فرد من الأفراد. وقد أصبح هذا الهدف ممكناً بانتشار أجهزة التسجيل الصوتية المحمولة وتوافرها بشكل عام منذ أوائل الستينيات التي ساعدت على تسجيل أمثلة حقيقية في الكلام العفوي والفحص الدقيق للتباين الصوتي بشكل خاصّ. ولغرض الحصول على الملكة اللغوية الكاملة للفرد قسّم **لابوف** المقابلة أربعة «أساليب»:

(1) المحادثة العامّة (وتتضمّن تسلسلات من الكلام العرضي (العامّي) والكلام المدروس).

(2) قراءة قطعة قصيرة.

(3) قراءة قوائم من الكلمات تتضمّن أمثلة على الأصوات المطلوب بحثها.

(4) قراءة ثنائيات من الكلمات التي تختلف مع بعضها في صوت واحد فقط وتشمل الأصوات المطلوبة.

وقد أكّد **لابوف** مراراً على أهمّية استدراج الكلام العرضي (العامّي) (في الجزء الأوّل من المقابلة). والكلام العرضي (اللهجة العامّية عند **لابوف**) هو نوع من اللغة المستخدمة عند الحديث مع الأصدقاء وأفراد العائلة في المواقف غير الرسمية. وحسب ما يرى **لابوف** فإنّ اللهجة العامّية ذات أهمّية مركزية لفهم التغيّرات اللغوية، طالما أنّها أكثر انتظاماً في بنيتها من الأساليب الرسمية التي غالباً ما تظهر فيها آثار غريبة من اللهجات ذات الامتياز.

ويبدأ تعلّم أساليب الكلام الرسمية ـ كما يقول **لابوف** ـ عادة في سنّ المراهقة وبداية سنّ الرشد عندما يصبح المتكلّم في تقدّم منتظم مع النظام التعليمي حيث تنشر قواعد الحديث ذات الامتياز اللغوي وتعزّز. وقد استخدم

لابوف مجموعة متنوّعة من الوسائل لضمان أنّ أمثلة الكلام العرضي (العامّي) يحدث في المقابلة.

وأكثر هذه الأساليب شهرة ما أصبح يعرف بـ «سؤال خطر الموت»: «هل مررت بموقف حيث كنت في خطر شديد أنّك ستقتل وقلت في نفسك هذه هي النهاية؟» ويخدم سؤال خطر الموت تحويل انتباه المستجيب من مراقبة استخدامه اللغة وكان مفيداً في كسر حاجز الأسلوب الرسمي في الجزء الخاصّ بالمحاولة في المقابلة، ويبدو ذلك واضحاً للعيان في واحدة من سجلاّت المقابلات في مدينة نيويورك التي قام **لابوف** (الأسلوب العرضي (العامّي) تحته خط والمستجيب شاب في الثامنة عشرة من عمره أمريكي من أصول إيطالية آيرلندية):

المستجيب: إنّ المدرسة التي أدرس فيها مختصّة بالميرة والملاحة البحرية. أيّ (ـ آه ـ التدريب على الملاحة البحرية. وكنت في أعلى الصارية وبدأت الريح تعصف. وكان الحبل مربوطاً حول جسدي بأمان ليحميني من السقوط. ولكن الحبل انقطع [هه] وكنت معلقاً في الأعلى ومتشبثاً بأظافري [ههه] لم أدعُ ربي بمثل تلك السرعة [هه] وبهذا الإلحاح في حياتي. ولكنّي نجوت سالماً.

السائل: ماذا حدث؟

المستجيب: جاء الشباب وأمسكوا بي.

السائل: كم بقيت معلقاً في الأعلى.

المستجيب: حوالي عشر دقائق [ههه].

السائل: يا إلهي. أستطيع أن أراك ما زلت تتصبب عرقاً عندما تفكر بالأمر.

المستجيب: نعم [ههه] نزلت من أعلى. لمْ أستطع أنْ أمسك قلماً بيدي [ههه] ولمْ أستطع لمس شيء. كنت أرتجف مثل [ههه] ورقة الشجر أحياناً أشعر بالخوف عندما أفكر بالأمر. ولكن ـ آه ـ هذا هو التدريب.

(**لابوف** 1972 (ج) ص114)

وعندما يواجه المستجيب سؤال خطر الموت فإنه يضحك مرتبكاً (ويشار إلى هذا الارتباك في النصّ بالأحرف [هه] و[ههه] ويزيد من سرعة كلامه وارتفاع صوته ويستخدم عدداً من الصيغ المختلفة الأقلّ اعتباراً مثل تغيير (ing-) من [iŋ] إلى [in] وتغيير الأصوات الاحتكاكية مثل /ث/ و /ذ/ إلى /ت/ و /د/، ويزداد عدد مجاميع الأصوات الصامتة المبسّطة ويبدأ المستجيب باستخدام النفي المضاعف بلهجة عاميّة، هذه هي خصائص الكلام العرضي (العاميّ) التي نجدها في أساليب المحادثة الأكثر رسمية في مدينة نيويورك.

ومقتطفات المقابلة مأخوذة من رسالة **لابوف** للدكتوراه التي تبحث في أنماط استخدام اللغة في مدينة نيويورك. وقد اعتمدت الرسالة على دراسة مسحية سوسيولوجية أجريت من قبل في منطقة لور إيست سايد من مدينة نيويورك وكانت ترتكز على مقابلات أجريت مع 122 شخصاً، وقد درس **لابوف** ـ من بين الخصائص الأخرى للهجة، مدينة نيويورك ـ وجود أو غياب انقباض الأصوات الصامتة للصوت /ر/ في المواضع الثلاثة ما بعد الصوت الصائت وما قبل الصوت الصامت وفي نهاية الكلمة. ومن الناحية التاريخية أصبحت مدينة نيويورك لا تنطق صوت الراء في أوائل 1800 عندما استخدمت الأنماط البريطانية الجنوبية ذات الاعتبار في مدن الساحل الشرقي حيث تبيّن الدراسات في اللهجات من الثلاثينيات إلى وجود لهجة في نيويورك خالية من الصوت /ر/. ومنذ الخمسينيات ـ على أيّة حال ـ تزايد استخدام الصوت /ر/ بعد الصوت الصائت مما أدى إلى ظهور نظام «مختلط» يتميّز بحدوث لفظ الصوت /ر/ بأشكال متباينة، وهكذا فإنّ كلمة مثل (guard) تلفظ في مدينة نيويورك بأشكال متباينة بإظهار الصوت /ر/ أو إخفائه. وقد نوقش هذا التباين تقليدياً تحت عنوان «التباين الحر» ويقصد بذلك الظاهرة العشوائية.

ولكي يدرس **لابوف** بنى التباين اللغوي بتفصيل أكثر، فقد قام باستخدام مفهوم «المتغيّر اللغوي»، وباختصار فإنّ المتغيّر اللغوي يعرّف

بشكل عام بكونه مجموعة لغوية تتألّف من عنصرين متغيّرين أو أكثر معناهما الأساسي متطابق، وهكذا فإنّ المتغيّر اللغوي /ر/ في مدينة نيويورك له عنصران متغيّران وهما وجود الصوت /ر/ وعدم نطق هذا الصوت. إنّ الملاحظة القائلة إن اللهجات يمكن تمييزها بمثل هذه الصيغ الصوتية النوعية المتبادلة (والمعجمية أو النحوية) تمثل مبدءاً راسخاً في علم اللهجات التقليدي، على أيّة حال، كان **لابوف** يشكّك في النظرة التصنيفية الأساسية في معظم البحوث الخاصّة بدراسة اللهجات ويجادل في أنّ أنماط التبادل يمكن أنْ تُوصف على أتمّ وجه على وفق التكرارات النسبية. ثمّ يمكن إيجاد الارتباط بين هذه التكرارات والعوامل اللغوية (مثل صفة الكلمة أو البيئة الصوتية) والخصائص غير اللغوية لمجموعة ما مثل العمر والجنس والطبقة الاجتماعية. وفي أعقاب ظهور المصطلحات في دراسة **فاينرايش ولابوف** وهيرتسوغ (1968) يقدّم **لابوف** وصفاً لطريقته في بحث استخدام اللغة والتغيّرات تحت عنوان «مشكلة الاحتواء».

> مشكلة الاحتواء هي أنْ تجد مصفوفة مستمدّة من السلوك الاجتماعي واللغوي يقع فيها التغيير اللغوي. والمفتاح الرئيس إلى الحلّ هو من خلال اكتشاف علاقات الارتباط بين عناصر المنظومة اللغوية من جهة، وبين تلك العناصر والمنظومة غير اللغوية للسلوك الاجتماعي. وتؤسّس العلاقة بالبرهان القوي للتباين المصاحب لذلك السلوك: أي بتبيان أنّ تغييراً طفيفاً في المتغيّر المستقلّ يصاحبه بانتظام تغيير في المتغيّر اللغوي باتجاه يمكن التنبّؤ به.

(**لابوف** 1972 (أ) ص 162)

وجد **لابوف** ـ فيما يتعلّق بلفظ الصوت /ر/ ما بعد الصوت الصائت في منطقة لور إيست سايد ـ أنّ استخدام هذا الصوت أكثر شيوعاً في أعلى

السلّم الاجتماعي (وتمثل مجموعة صنّفها **لابوف** على وفق البحوث السوسيولوجية السابقة أنها «الطبقة المتوسّطة العليا») وأقلّ شيوعاً بين أفراد المجموعة ذات المكانة الاجتماعية الدنيا وهذا يوحي أنّ الصوت /ر/ ما بعد الصوت الصائت يعمل بمثابة مؤشّر على المقام الاجتماعي في مدينة نيويورك، أمّا الأفراد في وسط الهرم الاجتماعي فقد استخدموا هذا الصوت بتكرارات أقلّ ممّا فعل أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسّطة العليا ولكنْ بتكرارات أعلى من أولئك من الطبقات الواطئة أو العاملة، وتؤكّد هذه الملاحظة نتائج دراسة استطلاعية بسيطة ولكنّها عبقرية أجراها **لابوف** في ثلاثة مخازن تجارية كبرى في مدينة نيويورك. وقد صنّفت المحلات الثلاثة طبقياً بشكل دقيق فيما يتعلّق بالخلفية الاجتماعية الاقتصادية للزبائن الذين يرتادونها وقد وضع **لابوف** فرضيته أنّ الموظفين في المحلاّت سينزعون إلى مقاربة السلوك الاجتماعي واللغوي لزبائنهم المحتملين. وفي الدراسة الاستطلاعية كان **لابوف** يريد أوّلاً معرفة أيّة بضائع تباع في مخزن معيّن في الطابق الرابع ومن ثمّ يسأل الموظفين كيف يجد طريقه إلى تلك البضائع. وهكذا فإنّ مصطلح الطابق الرابع (fourth floor) الذي يحتوي على شاهدين محتملين على الصوت /ر/ ما بعد الصوت الصائت ـ سيظهر بشكل عفوي في استجابة موظف المحلّ. وقد بيّنت الدراسة الاستطلاعية أنّ استخدام الصوت /ر/ قد ارتبط بشكل ثنائي مع المكانة الاجتماعية للمحلّ التجاري ودرجة الثقة بالنفس، أيّ كلّما ارتفعت المكانة الاجتماعية كانت اللفظة تحمل ثقة أكبر بالنفس وارتفعت تكرارات الصوت /ر/ بعد الصوت الصائت، وبالدرجة نفسها، فإنّ استخدام الصوت /ر/ ـ في دراسة مدينة نيويورك على نطاق أوسع ـ كان يتزايد مع درجة الرسمية بشكل رتيب: كما كان الصوت /ر/ يلفظ بتكرار أكبر في جزئي المقابلة الثالث والرابع (عند قراءة قوائم الكلمات والثنائيات الصغرى المختلفة في صوت واحد فقط) بينما يصبح أقلّ في الكلام الدارج. وكان هذا «المنحنى» الأسلوبي يتكرّر

نفسه لجميع الطبقات الاجتماعية الأربع أو المجموعات الطبقية التي ميّزها **لابوف** على أساس الربط بين مؤشّرات اجتماعية مختلفة (مثل المهنة والتحصيل العلمي والدخل الشهري). واستخدم **لابوف** مقياساً ذا تسع نقاط (من صفر إلى 1 = الطبقة الأوطأ، من 2 إلى 4 = الطبقة العاملة، من 5 إلى 6 = الطبقة المتوسّطة الأوطأ، من 7–8 = الطبقة المتوسّطة الأعلى، 9 = الطبقة العليا).

على أيّة حال، كان هناك استثناء واحد مهم لهذا النمط المنتظم وهو إن المستجيبين من الطبقة المتوسّطة الأوطأ استعملوا نسبة من الصيغ ذات المقام (أيْ نطق الصوت /ر/) أعلى من الطبقة المتوسّطة الأعلى ضمن الأساليب الرسمية الثالث والرابع وقد أطلق **لابوف** على هذا السلوك مصطلح «التصحيح المفرط». ويمكن أنْ يؤدي التصحيح المفرط لدى الطبقة المتوسّطة الدنيا إلى التعجيل من عملية التغيير اللغوي المتباطئة بشكل عام: «وبدلاً من انتشار سمة معيّنة تدريجياً من جيل إلى آخر ـ من المجموعة من أعلى السلّم إلى المجموعة في نهاية السلّم، فإنّ لدينا هنا وسيلة يمكن بوساطتها تحريك العملية في سرعة مختلفة تماماً». (**لابوف** 1972 (أ) ص 141).

وتشكّل مناقشة **لابوف** سلوك «التصحيح المفرط» لدى الطبقة المتوسّطة الدنيا جزءاً من انتقاده الاعتقاد التقليدي بعدم إمكانية ملاحظة التغيير اللغوي، وقد افترض **بلومفيد** (1887–1949) ـ على سبيل المثال ـ إنّ التغيير عملية بطيئة لا تدرك ولذلك حذف دراسة التغيير اللغوي من البحث التجريبي (ينظر **مارتينيه** 1955، **هوكت** 1958). ونتيجة لذلك ركّز علماء اللغة التاريخيّون على وصف التغييرات التامّة وقاربوا مسألة التحوّل من المتغيّر (أ) إلى المتغيّر (ب) من خلال التجارب الفكرية الافتراضية بالدرجة الأولى. وقد بيّنت أبحاث **لابوف** التجريبية ـ على أيّة حال ـ أنّ عملية التغيير اللغوي تتجلّى في البيانات التزامنية بالتكرارات المتباينة بين المجموعات الاجتماعية.

وتمثل الفروقات بين جيلين متعاقبين أشدّ الأمور أهمّية في هذا المجال. كما أنّ توزيع التباين اللغوي حسب الفئات العمرية يفسّر أنه مؤشر على التغيير في «الزمن المنظور». أمّا التغييرات عبر الأجيال فقط تمّت ملاحظتها في جزيرة مارثا فيانيارد ونيويورك. وأمّا ما يتعلّق بلفظ الصوت /ر/ فقد وجد **لابوف** أنّ المتكلّمين الشباب الذين ينتمون إلى المجموعة الاجتماعية الأعلى استخدموا نسبة من الصوت /ر/ أعلى بكثير من المجاميع الأخرى كلّها. ولكيْ نقيّم فيما إذا كان النمط الملاحظ يعكس وجود «التغيير في طور الصيرورة» أو هو مجرّد نمط للتدرّج حسب العمر المتكرّر والمنتظم، ومن الضروري ـ على أيّة حال ـ مقارنة التكرارات المسجّلة مع نقطة معيّنة للمقارنة «في الزمن الحقيقي» أيْ ملاحظة المجتمع الكلامي في نقطتين منفصلتيْن من الزمن. وقد قامت **جويْ فاولر** في عام 1986 بإعادة إجراء دراسة **لابوف** عن المحلاّت التجارية الكبرى وبيّنت أنّ الاستخدام الكلّي للصوت /ر/ قد تزايد في نيويورك خلال السنين الخمسة وعشرين المنصرمة، وقد حصل التغيير في «الزمن الحقيقي» في المجتمع الكلامي في نيويورك.

وقد استخدم **لابوف** ـ لبحث المترابطات الحسّية في التباين اللغوي الاجتماعي ـ اختبارات ردود الفعل الذاتية المعتمدة على تجارب **والاس لاميرت** الخاصّة بالتماثل المظهري. ويتألّف تصميم الاختبار من تسجيلات صوتية لنُسخ متعدّدة من النصّ ذاته تختلف فقط في طريقة التلفظ. والمتحدّثون في الأشرطة المسجّلة هم عادة ممثلون يقلّدون اللهجات المختلفة لأغراض البحث. ثمّ يسأل المستمعون (وهم في هذه الحالة أفراد من المجتمع الكلامي في مدينة نيويورك) للحكم على المتكلّمين من حيث صلاحيتهم لإشغال وظائف مثل «شخصية تلفزيونية»، «موظف استقبال»، موظفة مبيعات» أو «عامل في معمل»، وتختلف الوظائف حسب الدرجة التي تتطلّب فيها مهارات لغوية معيّنة ـ وبوجه خاصّ معرفة اللهجة ذات المكانة العالية ـ وقد وجد **لابوف** أنّ الطبقات الاجتماعية المختلفة اتّفقت في تقييمها

للهجات المتباينة ذات المكانة الاجتماعية المرموقة ـ مثل الصوت /ر/ بعد الصوت الصائت الذي اعتبره الجميع ذا مكانة مرموقة حتى لدى الذين نادراً ما استخدموه في كلامهم. لذلك صاغ **لابوف** «حقيقة البنية اللغوية الاجتماعية» الآتية: «إنّ الترابط في التصنيف الطبقي المنتظم للمتغيّر اللغوي الاجتماعي في السلوك يمثل اتفاقاً موحّداً في ردود الفعل الذاتية تجاه ذلك المتغيّر». (**لابوف** 1972 (أ) ص249).

وبمعنى آخر، فإنّ المجتمع الكلامي عبارة عن مجموعة من المتكلّمين الذين يشتركون بالتقييم ذاته (تجانس التفسير) للعوامل اللغوية المتباينة التي تفرّق بين المتكلّمين اجتماعياً (الاختلاف في التلفظ). ولكيْ يفسّر **لابوف** الحقيقة المتناقضة ظاهرياً في أنّ المتكلّمين من الطبقة العاملة في نيويورك يقرّون بالقواعد ذات المكانة الاجتماعية المرموقة مثل تلفظ الصوت /ر/ بعد الصوت الصائت لكنّهم مع ذلك يحافظون على استخدام الصيغ المتباينة التي ليست لها مكانة اجتماعية وبتكرار عالٍ في كلامهم، فقد قام باستخدام مفهوم «الامتياز الاجتماعي المخفيّ». أيْ إنّه على الرغم من أنّ صيغاً معيّنة تقيّم سلبياً في المجتمع الكلامي، إلاّ أنّ المتكلّمين من الطبقة العاملة (أو أيّة مجاميع أخرى غير سائدة) يستمرّون في استخدام هذه الصيغ للتعبير عن تمسّكهم بمجموعة بديلة من القواعد أو القيم الاجتماعية التي تعزو مدلولات إيجابية إلى أنماط السلوك المصاحبة للهوية الاجتماعية غير السائدة (وهي ليست من الطبقة الوسطى عادة). وعلى سبيل المثال، في جزيرة **مارثا فاينيارد** ـ كما رأينا ـ نجد صيغة متباينة تنطق مركزياً من الأصوات الصائتة المركّبة في المفردات المعجمية ـ مثل (right) و (pride) و (wife) تستخدم عند أولئك الذين يتماثلون بقوّة مع هويّة الجزيرة المميّزة والذين يقاومون اتجاه التغيير الاجتماعي في الجزيرة.

ولكي يصف **لابوف** منهجياً التفاعل المنتظم بين المحدّدات اللغوية الداخلية والمحدّدات اللغوية الخارجية ضمن ما كان يعرف سابقاً بـ «النموذج

القياسي» للنمو التوليدي، فقد طوّر فكرة «القواعد المتغيّرة» في سياق عمله في اللغة الإنجليزية العامّية عند الأمريكيين الأفارقة. وتمثل هذه اللهجة (التي كانت تعرف باللغة الإنجليزية عند الزنوج السود أو اللهجة الإنجليزية العامّية السوداء) تنوّعاً يستخدم بمثابة اللهجة العامّية السائدة عند الشباب السود في الأحياء الفقيرة في المدن الأمريكية، وعند الراشدين السود في المحادثات الودّية مع العائلة والأصدقاء. وتتصف هذه اللهجة بعدد من الخصائص النحوية البارزة مثل انعدام الفعل الرابط (is) كما في (he beautiful) وعدم ظهور (s) للشخص الثالث المفرد الغائب كما في (she write)، ويختلف نظام وجهة الحدث والزمن في هذه اللهجة عن اللغة الإنجليزية الفصحى. وتظهر هذه اللهجة نمطاً معلّماً لأجزاء الأصوات الصامتة المجتمعة في نهايات الكلمات واختصار ذلك: فمثلاً يحذف الصوتان /t/ و /d/ في نهاية الكلمة بعد صوت صامت إذا لمْ تكن الكلمة التالية تبدأ بصوت صائت كما في (firs' thing) أو (las' month) ولكنْ لا يقال (las' October أو (firs' of all). على أيّة حال، طالما أنّ المتكلّمين لا يختصرون هذه الأصوات الصامتة المتتابعة في جميع الحالات، فإنّ العملية توصف عادة بأنّها قاعدة صوتية اختيارية أيْ أنّ تطبيق هذه القاعدة يبقى متروكاً لتقدير المتكلّم:

$$-t/-d \rightarrow \theta\text{+cons}] \;---\; [\cdot\text{syll}] \text{ (optional)}$$

مع ذلك، إنّ القاعدة بهذه الصيغة لا تسجّل ملحوظة **لابوف** التجريبية أنّها ـ على الرغم من أنّ طبيعة المقطع الصوتي التالي تؤثر في احتمال تطبيق القاعدة ـ لا تشكّل محدّدة تصنيفية: «يختصّ الصوت الصامت الثاني في الأغلب عندما تبدأ الكلمة التالية بصوت صامت أكثر ممّا يحصل في حالة وجود صوت صائت». (**لابوف** 1972 (أ) ص217) والقاعدة كما هي تستثني حالات اختصار الأصوات الصامتة المتتابعة التي تشمل **المورفيمات** الصرفية (مثل 'he rol بدلاً من he rolled) وهذه محتملة الحدوث في اللهجة الإنجليزية العامّية عند الأمريكيين الأفارقة. وفي جميع الأحوال، إنّ حذف علامة زمن

الفعل الماضي أقلّ تكراراً من حذف الأصوات ضمن المجموعات المكوّنة من مقطع **مورفيمي** أحادي. ويقترح **لابوف** استخدام الأقواس المعقوفة في وصف تباين التكرارات (وهي تختلف عن الاختيارية كونها منتظمة وليست عشوائية) واستخدام الحروف الإغريقية لتوضيح العلاقات منهجياً الدالة في الأكثر أو الأقلّ وهكذا يعطينا:

-t/-d / [+cons] ? ______ ## ?

وتحدّد القاعدة في هذه المعادلة أنّه في اللهجة الإنجليزية العاميّة عند الأمريكيين الأفارقة تكون المحدّدة النحوية أكثر قوّة في تقييد تطبيق القاعدة من المحدّدة الصوتية. وبذلك تحدّد التنبّؤات الخاصّة باحتمالية أو إمكانية حدوث صيغ معيّنة. ويمكن إدخال العوامل الاجتماعية في القواعد المتغيّرة - كما حصل في نيويورك حيث إنّ السمة [+ الطبقة العاملة] لها تأثير محدّد في تحقيق الصوت /ر/. والقواعد المتغيّرة التي تذكر منهجياً الأنماط الاحتمالية ليست مجرّد أوصاف للأداء أو الإنتاج ولكنّها - كما يعتقد **لابوف** - تمثل ناحية مهمّة من المقدرة اللغوية. وهذا يعني أنّ احتمال تطبيق القاعدة يمثل جزءاً من وصفها البنيوي (وكذلك المقدرة اللغوية لدى المتكلّم)، بينما تمثل التكرارات الفعلية لتطبيق القاعدة جزءاً من الأداء.

> إنّ قدرة الكائنات البشرية على قبول القواعد والمحافظة عليها وتفسيرها مع المحدّدات المتباينة تمثل ناحية مهمّة بشكل واضح من مقدرتهم اللغوية أو اللغة ذاتها. ولكن لا أحد يدرك هذه المقدرة ولا توجد أحكام حدسية يمكن الوصول إليها لتكشف لنا عن تلك المقدرة. وبدلاً من ذلك، فإنّ الفهم الساذج لسلوكنا وسلوك الآخرين غالباً ما يكون مطلقاً وبالدراسة المتأنّية فقط للغة في أثناء الاستخدام سيبين وجود هذه القدرة على العمل مع القواعد المتباينة .

(لابوف 1972 (أ) ص226)

ولمْ تؤدِّ أبحاث **لابوف** في مجال اللهجة الإنجليزية العاميّة عند الأمريكيين الأفارقة إلى تفسير التباين اللغوي على وفق نظرية الاحتمالات وحسب، بلْ خدمت في دحض «فرضية العجز» التي شكّلت السياسات التربوية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات من القرن العشرين. وتقترن فرضية العجز بأبحاث عالم الاجتماع البريطاني **بازل بيرنستاين** ومؤدّاها إنّ الاستراتيجيات التواصلية التي يستخدمها الآباء والأمهات من الطبقة المتوسّطة تدعم تطوّر الفكرة التجريدية والمنطق، بينما توصف بيئة الطبقة العاملة بأنّها تؤدّي إلى مهارات لفظية محدودة واستراتيجيات في الخطاب معتمدة على السياق بدرجة عالية. وفي نسخة موسّعة من النظرية النسبية اللغوية (يُنظر الفصلان الأوّل والرابع من هذا الكتاب)، فسّر **بيرنستاين** المعدّلات العالية للرسوب في المدارس بين الأطفال من الطبقة العاملة أنّها نتيجة مباشرة لعجز في مهاراتهم اللفظية. وقد بولغ في نظرية العجز عند **بيرنستاين** في الولايات المتحدة الأمريكية على يد التربويين الذين يؤكّدون أنّ المهارات اللفظية لدى الأطفال السود لمْ تكنْ ناقصة وحسب عندما قورنت بمهارات الأطفال الذين ينتمون إلى عائلات من الطبقة المتوسّطة، بلْ إنّها شكّلت «نمطاً من السلوك التعبيري غير المنطقي أساساً» أو هي عبارة عن سلسلة من «الكلمات أو العبارات المترابطة بشكل سيّء، وهي مجرّد تراكم للأخطاء (يُنظر **برايتنر** وآخرون، 1966). ويبيّن تحليل **لابوف** اللغوي الإنجليزية العامية عند الأمريكيين الأفارقة - على أيّة حال - بوضوح أنّ هذه اللهجة معقدة بنيوياً تحكمها القواعد النحوية مثلها مثل اللغة الإنجليزية الفصحى في أمريكا، لذلك فهي ليست بحدّ ذاتها عائقاً في طريق اكتساب الفكرة المنطقية والتجريدية. وقد تمّت صياغة هذا الموقف بلباقة في دراسة بعنوان «**المنطق في اللغة الإنجليزية العاميّة**» (**لابوف** 1972 (ب) نُشرت لأوّل مرّة في عام 1969) وتمثل دعوة متحمّسة للاعتراف باللهجة الإنجليزية العاميّة من حيث كونها نظاماً لغوياً قائماً بذاته.

ليس هناك من سبب للاعتقاد أنّ أية لهجة عاميّة هي في حدّ ذاتها عائق في طريق التعلّم. والمشكلة الرئيسة هي الجهل باللغة لدى جميع الأطراف ذوي العلاقة. وواجبنا ـ بصفتنا علماء لغة ـ أنْ نعالج هذا الجهل. والمعلّمون يُؤمرون الآن أن يتجاهلوا لغة الأطفال السود من حيث أنها لا تستحق الاهتمام وتأخذ كلّ عبارة طبيعية يقولها الطفل على أنّها دليل تخلّفه العقلي.

نحن مجمعون ـ بصفتنا علماء لغة ـ على شجب هذه النظرية لكونها ملاحظة مسيئة ونظرية شائنة وممارسة مشينة. (**لابوف** 1972 (ب) ص 240)

ويجادل **لابوف** في أنّ نظرية العجز فشلت في جمع الأمثلة للكلام الطبعي (التلقائي) التي تبيّن المهارات التواصلية والسردية المعقدة عند الشباب السود في الأحياء الفقيرة في المدن. وبدلاً من ذلك، فقد قام مؤيّدو هذه النظرية بالحصول على برهانهم في المقابلات الرسمية التي أجراها باحثون بيض من الطبقة المتوسّطة. إنّ الفشل في إتقان القراءة وتدنّي التحصيل العلمي ليسا ـ حسب رأي **لابوف** ـ نتيجة للعجز اللغوي، بلْ هما بالأحرى يعكسان حالة التغريب عن حضارة البيض من الطبقة المتوسّطة ومؤسّساتها التربوية.

ويحاول **لابوف** أنْ يثبت في أعماله أنّه إذا تقبّلنا «حقائق الاختلاف لكونها جزءاً من الواقع اللغوي، فإنّ اللغة لا يمكن أنْ يُنظر إليها على أنّها «مستقلّة بالمعنى الجادّ» (**لابوف** 1972 (أ) ص 181)، طالما أنّ التصنيف الطبقي الاجتماعي والتباين اللغوي يتفاعلان بانتظام عبر تاريخ اللغة.

وبالرغم من تأكيد **لابوف** على النواحي الاجتماعية للغة، إلاّ أنّه يرفض مبدئياً مصطلح «علم اللغة الاجتماعي» في برنامجه في البحث:

قد يطلق على هذا النوع من البحث أحياناً مصطلح «علم اللغة الاجتماعي» على الرغم من أنّه يمثل استخداماً مضلّلاً لمصطلح فائض بشكل فاضح. فاللغة شكل من أشكال السلوك

الاجتماعي: ويمكن أنْ نجد مثل هذه التصريحات بهذا المعنى في أيّ نصّ تمهيدي. والأطفال الذين ينشأون في عزلة لا يستخدمون اللغة، لكنّها تستخدمها الكائنات البشرية في السياق الاجتماعي، عندما ينقلون حاجاتهم وأفكارهم وعواطفهم من شخص لآخر، إذن بأيّة طريقة يمكن اعتبار «علم اللغة الاجتماعي» شيئاً منفصلاً عن «علم اللغة»؟

(**لابوف** 1972 (أ) ص183)

وبالرغم من أنّ أبحاث **لابوف** يُنظر إليها بشكل عام كونها أساسية لتطوير علم اللغة الاجتماعي الكمّي، إلاّ أنّ هذه الأبحاث لمْ تنجُ من النقد. وقد شكّك النقاد بفكرة الطبقية الاجتماعية عند **لابوف** القائمة على المكافأة الاجتماعية وكذلك عندما استثنى السلوك اللغوي للطبقة العليا أو النخبة من مناقشات المعايير ذات المكانة المرموقة وتأكيده على التحليل الكمّي. وتنازله لنظرية علم اللغة المعاصرة السائدة وتفسيره القواعد المتغيّرة بأنّها عبارات تصف المقدرة اللغوية كلّها كانت موضع شك وبشكل حاد، فمثلاً:

إنّ وصف حدوث الألفاظ لدى المتكلّمين/ الجماعات على وفق قوانين الاحتمالات (التي توصف بأنّها قواعد متغيّرة في نموذج للنحو) شيء، ولكن إسقاط هذه القواعد على مقدرة المتكلّمين الأفراد للغة ما ومن ثمّ افتراض أنّ المتكلّمين أو قابليتهم العقلية محدّدة بتلك القواعد ـ في رأيي ـ غير مقبول منهجياً.

(رومين 1981 ص 105-106)

وبمعنى آخر، إنّ العلاقة بين السلوك اللغوي للمتحدّث الفرد والعمليات العقلية ـ من ناحية ـ والصياغات الإحصائية الخاصّة بالمستوى الكلّي أو السلوك اللغوي الإجمالي للمجتمع الكلامي ـ من ناحية أخرى ـ ليست واضحة على الإطلاق.

كما توجد مشكلة أساسية في مفهوم «المجتمع الكلامي» ذاته، لأنه تصوّر مثار جدل لا يقلّ تحيّزاً عن مصطلح «المتكلِّم/ السامع المثالي» عند **تشومسكي** (يُنظر الفصلان التاسع والرابع عشر من هذا الكتاب)، وفي عصر الحركة المتزايدة على المستوى الدولي، عندما يزداد يوماً بعد آخر عدد الأشخاص الذين يرؤن أنفسهم مواطنين عالميّين، فإلى أيّ حد يصبح مفيداً افتراض المجتمعات الكلامية بالمعنى الذي يتبنّاه **لابوف**؟ وبالرغم من هذه الانتقادات، إلاّ أنّ المناهج اللغوية الاجتماعية التي أسّسها **لابوف** أصبحت من ذلك الحين تُطبّق (مع تعديلات إضافية) على المجتمعات المختلفة مثل نوريتش وبلفاست ومونتريال وباريس وبرلين وبوينس آيرس وتونس وسدني وكوبنهاجن وطهران.

الفصل الحادي عشر

جوفمان: الذات التواصلية



لم تحظ دراسة التفاعل وجهاً لوجه في المواقف الطبيعية باسم لائق بها حتى الآن، وعلى أيّة حال، يمكن لنا أنْ نحدّد موضوع البحث بأنّه عبارة عن فئة من الأحداث التي تقع من خلال الوجود المشترك وبفضله. والمواد السلوكية الأساسية هي النظرات والإيماءات والحركات الجسدية والعبارات اللفظية التي يغذي بها الأشخاص الموقف باستمرار سواء أكان ذلك عن قصد أم عن غير قصد .

(جوفمان، 1967، ص1)

تسود شروط معلوماتية فريدة في أثناء الاتصالات الشخصية المباشرة، وتعني النزعة الإنسانية إلى استخدام الإشارات والرموز أنّ بينة ذات قيمة اجتماعية وتقييم متبادل يتمّ نقلها بأشياء ثانوية جداً وهذه الأشياء نشهدها كما نشهد حقيقة أنّنا شهدناها. فالنظرة التلقائية والتغيير الآني في نبرة الصوت

ووضع الجسم المتخذ أو غير المتخذ ـ يمكنها جميعاً أن تضفي على الحديث أهمّية تقديرية، لذلك مثلما لا توجد مناسبة للحديث لا تنشأ فيها الانطباعات السيئة عن قصد أو عن غير قصد، كذلك لا توجد مناسبة للحديث تافهة إلى الحدّ الذي لا تتطلّب من كلّ مشارك فيها أنْ يبدي اهتماماً جدّياً بالطريقة التي يتعامل فيها مع ذاته والآخرين الحاضرين.

في أيّ مجتمع، كلّما تبرز الإمكانية الطبيعية للتفاعل المنطوق، يبدو أنّ نظاماً من الممارسات والأعراف والقواعد الإجرائية يبدأ بالعمل، وأنّ وظيفته أنْ يكون وسيلة لتوحيد الرسائل وتنظيمها.

وتمثل الأعراف الخاصّة ببنية مناسبات الحديث حلاً ناجعاً لمشكلة تنظيم دفق الرسائل المنطوقة. وعند محاولة الكشف عن الكيفية التي تحافظ فيها هذه الأعراف على فاعليتها وكونها دالّة على الفعل، يجد المرء دليلاً يقترح علاقة وظيفية بين بنية الذات وبنية التفاعل

المنطوق. (جوفمان، 1955، ص225–227)

لقد كتب **إيرفنج جوفمان** ـ منذ أوّل مقالة نُشرت له في عام 1951 إلى وفاته في عام 1982 أفضل النصوص المؤثرة في القرن العشرين عن الكيفية التي يتواصل فيها الناس مع بعضهم في التفاعل وجهاً لوجه وقد وُلد **جوفمان** في كندا في عام 1922 وبدأ بتدريس علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا في بيركلي ومن ثمّ عمل في جامعة بنسلفانيا، وهو الرائد المؤسّس للدراسة الأكاديمية للتفاعل من خلال المحادثة (وهو موضوع أسماه ببساطة «الحديث»).

ومنذ ذلك الوقت فإنّ الحقل الذي تصوّره **جوفمان** أوّل مرّة ـ وكان أوّل من اقترح الاهتمام به ـ قد نما مستمرّاً ليصبح واحداً من أكثر المواضيع حيوية في النظرية اللغوية الغربية.

لماذا يهتمّ **جوفمان** عالم الاجتماع بالتواصل المنطوق ـ وهو موضوع يحبّذه قليلون ضمن الاهتمامات التقليدية لعالم الاجتماع؟ والجواب هو أنّ **جوفمان** ـ مثله مثل الكثيرين من المنظّرين ضمن التقليد الغربي ـ كان مقتنعاً بأنّ الاهتمام بدراسة اللغة ـ وأهمّية ذلك ـ أكبر بكثير من مجرّد الحصول على المعلومات عن الخصائص المميّزة للغة ذاتها. ومنذ بدايات الفكر اللغوي الغربي، قد جادل المنظّرون في أنّه بدراسة اللغة يستطيع المرء أنْ يتعلّم بعض المواضيع غير اللغوية مثل العقل الإنساني، مشيئة الله وأصول الإنسان وتطوّره وجوهر الغيبيات وتاريخ الأعراق والفروق بين البشر والحيوانات. وبالطريقة نفسها، ادّعى **جوفمان** أنّ الكثير من الاهتمامات التقليدية «الكلّية» لعلماء الاجتماع ـ مثل الهرم الاجتماعي والبنية والسلطة والتغيير وما إلى ذلك ـ يمكن دراستها على أفضل وجه من خلال الإدراك «الجزئي» لها في التفاعلات وجهاً لوجه بين الوسطاء الاجتماعيين الأفراد وأنّ معظم هذه التفاعلات هي تفاعلات لفظية. وهو يناقش ليثبت أنّه في حالات كثيرة تُخلق هذه الوقائع الاجتماعية الكبيرة وتدوم وتُمنح أهمّية وسلطة من خلال تشكيل التفاعل التواصلي وجهاً لوجه، وفضلاً عن ذلك، حتى في حالة تلك الوقائع الاجتماعية التي لا أساس لها في المجال التواصلي «الكلّي»، فقد اعتقد **جوفمان** ـ مع ذلك ـ أنّه في هذا المجال الوجاهي توضع خصائص الواقع الاجتماعي وسلطاته موضع التنفيذ. لذا ففي ذلك المجال يمكن ملاحظة الواقع الاجتماعي ودراسته على أفضل وجه.

وتمتد جذور تفكير **جوفمان** عميقة في التقليد الغربي للفكر اللغوي، وبناء على ذلك، فإنّ ذلك ربّما يساعدنا في فهم نظريّته في التواصل الوجاهي إذا بدأنا بمقارنة الأسئلة والافتراضات الأساسية فيها مع تلك التي تقوم عليها مناقشات **جون لوك** في **«مقالة خاصّة بالفهم الإنساني»** (يُنظر الجزء الأول، الفصل التاسع)، ويفهم **جوفمان** ـ كما فعل لوك ـ التواصل اللفظي كونه شكلاً من أشكال التخاطر: أيْ كونه وسيلة لنقل المحتوى الذهني

للمتكلّم إلى سامعيه ـ أفكاره ومشاعره ومواقفه وتصوّراته وما إلى ذلك. (**جوفمان**، 1981، ص80). ويؤكد **جوفمان ولوك** كلاهما أنّ المتكلّمين والسامعين يفترضون عادة أنّ التواصل «يعمل»، أي أنهم يفهمون ما يقولون لبعضهم بعضاً. (**جوفمان**، 1981، ص10). على أيّة حال، في حين نجد أنّ وسائل التواصل الوحيدة التي يهتمّ بها **لوك** هي الكلام والكتابة، يتوسّع **جوفمان** في هذه القائمة لتشمل الإيماءات اليدوية وتعابير الوجه وطريقة الوقوف أو الجلوس والنظرات ونبرة الصوت وسمات «فوق ـ اللغوية» مثل الوقفات المملوءة والصامتة واستجابات التغذية المرتدة والضحك وكلمات التعجّب مثل «آه» ووسائل تواصلية أخرى شائعة ولو أنّها ليست لفظية.

وعلى الرغم من أنّ **لوك** و**جوفمان** يشتركان في فهم مشترك للغرض العام للتخاطر الخاصّ بالتواصل، إلا أنّهما يشتركان في شكّ مشترك يتعلّق بقدرات الكلمات على تحقيق ذلك الغرض، وقد تحدّث **لوك** عن «نقص» في اللغة وكونها وسيلة للتواصل (يُنظر الجزء الأول، الفصل التاسع) بينما تحدّث **جوفمان** عن «الغموض المترسّب» في اللغة كونه عقبة في طريق التفاهم المتبادل. «إذا أراد المتكلّم وسامعوه أنْ يقدّموا تقريراً عمّا يفترضون أنّه المعنى التام لعبارة موسّعة، فإن تفاسيرهم ستتباين ـ في الأقلّ من حيث التفاصيل ـ إذ يضفي المرء بشكل رتيب على التفاهم المتبادل ما ليس فيه أصلاً» (**جوفمان**، 1981، ص10)، مع ذلك، فقد أكّد لوك كذلك من ناحيته ـ بشكل لا يخلو من مفارقة ـ أنّه بصورة عامّة في المحادثة الاعتيادية، فإنّ المتحاورين يفهمون بعضهم بعضاً فعلاً بشكل جيّد جداً. (**لوك**، 1690، ص479). لكن لو كانت اللغة فيها كلّ تلك النواقص التي ينسبها لوك إلى اللغة، كيف إذن يفيد استخدامها في المحادثة في إتمام المهمّة التواصلية بشكل كامل؟ ولا يثير **لوك** مثل هذا السؤال، ناهيك عن محاولة الإجابة عليه. ومن ناحية أخرى، قد يُنظر إلى دراسات **جوفمان** في مجال «الحديث» على أنّها محاولة مدى الحياة للإجابة عن هذا السؤال. لأنّ **جوفمان** يبدأ من

الافتراض أنّ المتحادثين ـ على الرغم من الغموض المترسّب في رسائلهم ـ قادرون بشكل كامل على الوصول إلى «اتفاق نافذ» على التفاهم، وهو اتفاق يفي «بالأغراض العملية» للتواصل الاعتيادي (**جوفمان**، 1981، ص10). وتستكشف كتابات **جوفمان** عن التواصل الوجاهي كيف يتحقق هذا الاتفاق النافذ. «وإذا أخذنا بنظر الاعتبار إمكانية حصول النقل الفاعل وتوقع ذلك في أثناء الحديث، فإنّ بوسعنا أنْ نسأل عن الشروط والترتيبات التي تسّهل ذلك وأنْ نحصل على إجابات واضحة» (**جوفمان**، 1981، ص12). وخلال ما يزيد على الثلاثين عاماً التي درس فيها **جوفمان** الحديث وكتب عنه، فقد بنى نظرية للتفاعل التواصلي ـ قطعة بعد أخرى ـ ينظّمها نوعان أساسيان من المتطلّبات: محدّدات النظام ومحدّدات الطقوس. ويعتقد لأنّ المتحادثين يلتزمون بهذه المحدّدات ـ ويتوقعون أنّ كلاً منهم يلتزم بها ـ يصبح الحديث نوعاً من السلوك «النظامي» أو المنظّم حيث يكون فيه الاتفاق النافذ على التفاهم حدثاً منتظماً.

وتنظّم محدّدات النظام الحديث في أنماط مألوفة من الحوار حيث يوجد متكلّم واحد يتكلّم في وقت واحد وينتظر المتكلّمون دورهم للبدء بالحديث وكلّ دور يؤخذ استجابة مناسبة للدور الذي سبقه. ولأنّ المشاركين بالمحادثة يتوقعون أنّ محدّدات النظام سيتم الالتزام بها ـ ولأنّهم يفترضون أنّ شركائهم في المحادثة يتوقعون ذلك أيضاً ـ فإنّهم يلتزمون بالمحدّدات بشكل عام. وبالدرجة نفسها من الأهمّية، فإنّ المتحادثين يعتمدون على تلك التوقعات عندما يفسّرون ما يقولونه لبعضهم بعض. وتكون النتيجة أنّ سمة الحذف والغموض وانعدام الحرفية في الحديث أقلّ تهديداً للتفاهم التواصلي بكثير ممّا يتوقعه المتشكّك السائر على نهج **لوك**. ولننظر على سبيل المثال إلى استجابة شيلي في المحادثة الآتية:

1. آلن: هل تريدين الذهاب إلى شيز أناتول الليلة؟

2. شيلي: حسناً، أيّ مصرف برأيك يجب أنْ نسرق أوّلاً؟

3. ألن (يتنهّد): أوافقك الرأي، اطلبي البيتزا مرّة أخرى إذن.

4. شيلي: آه، ليس ثانية ـ لماذا لا نأكل السلطة فقط هذه الليلة؟

على الرغم من أنّ استجابة شيلي في (2) تنطوي على الحذف والغموض وانعدام الحرفية، إلاّ أنّ ألن من غير شكّ لا يجد صعوبة في فهم ذلك. وتهدف نظرية **جوفمان** عن محدّدات النظام في الحديث إلى تفسير السبب وراء ذلك. مع ذلك ربّما يأخذ المرء موقفاً من أنّ تفسير نجاح مثل هذا الحوار البسيط لا يتطلّب آلة نظرية معقدة. بمعنى آخر، إنّ كلّ ما يحتاجه ألن ليفهم ما تقوله شيلي يأتي ضمن الحس العام. ولكن **جوفمان** يوضّح أنّ المظهر البسيط ظاهرياً للحوارات الاعتيادية يجب أنْ لا يحجب نظر المحلل عن سمتها المتحققة ـ بوجه خاص ـ العمل الذهني الذي يشمل الوصول إلى تفسير مشترك. ولكيْ نرى ذلك، فإنّ الأمر يستحقّ النظر في بعض التفسيرات الممكنة التي يمكن أنْ تُعطى لملاحظة شيلي في (2) من حيث المبدأ:

- ربّما كانت تمارس حفظ دورها في مسرحية ما.
- ربّما كانت تحاول تغيير الموضوع.
- ربّما كانت تغنّي مقطعاً من أغنية جديدة سمعتها.
- ربّما سمعت سؤال ألن بالخطأ أو لمْ تسمعه إطلاقاً.
- قد تكون ملحوظتها موجهة رداً على جزء سابق من المحادثة بينهما.

بمعنى آخر، عندما نأخذ الجملة التي قالتها شيلي في (2) وحدها نجد أنّ فيها درجة عالية من الغموض، وإذا كان الحديث عادة غامضاً جدّاً فإنّ مخاوف **لوك** الخاصة بالتفاهم التواصلي، لها ما يسوّغها إذن. ومع ذلك، نحسب الحديث الاعتيادي وافياً من الناحية التواصلية وإنّ ذلك التوقع لا يُدحض تماماً. والسبب أنّ الحديث عادة يؤدّي إلى التفاهم المتبادل ـ حسب

آراء **جوفمان** ـ هو أنّ السامعين لا يأخذون بنظر الاعتبار المدى الواسع في المعاني الممكنة التي يمكن أنْ تحتملها عبارة مثل تلك التي قالتها شيلي. ولكن لِمَ لا؟ كيف يتسنّى للسامعين أنْ يحدّدوا تلقائياً أيّ معنىً محتمل هو المعنى الذي يقصده المتحادث؟

ويعتقد **جوفمان** أنّ الإجابة على هذه الأسئلة يكمن في محدّدات النظام التي يقوم عليها الحديث وكونها أمراً مسلّماً به، وتقود هذه المحدّدات ألن إلى الافتراض أنّ عبارة شيلي في (2) تقصد منها استجابة مناسبة لسؤاله الأوّلي (1) ـ وتقصد أنْ تفسّر كذلك ـ على الرغم من سمة الغموض ظاهرياً في عبارتها. ينبغي لنا أنْ نلحظ أنّ ليس هناك أيّ شيء في ملاحظة شيلي يشير صراحة إلى كونها إجابة مناسبة للسؤال في (1). مع ذلك ـ على فرض أنّ جميع الأمور متساوية ـ فإنّ ألن سيفترض الواقع أنّ ملاحظتها في (2) تقصد منها الإجابة على السؤال في (1). ولنوضّح ذلك في إطار عام، فإنّ محدّدات النظام تقود المتحادثين إلى الافتراض أنْ تفسّر ـ أنّها مساهمات في تطوير سلسلة متسلسلة يكون فيها كلّ دور استجابة مناسبة لذلك الدور الذي سبقه. ولهذا السبب يفترض ألن أنّ ملاحظة شيلي في (2) تقصد منها أن تكون جواباً عن سؤاله.

على أيّة حال، إنّ مجرّد الافتراض أنّ الاستجابة مناسبة للسؤال الذي طرحه ليس كافياً لكي يقرّر ألن بدقة ما يُقصد من فحوى ملاحظة شيلي في (2). ويحتاج الأمر إلى الكثير من التفصيل إذا أراد ألن أنْ يفهم أنّ التفسير المقصود من جواب شيلي شيء يشبه الآتي:

> لو فعلنا كما تقترح وتناولنا عشاءنا في مطعم شيز أناتول هذه الليلة، فإنّ وجبتنا ستكلّف أكثر من المبلغ المتوفر لدينا. لذلك، ينبغي لنا أنْ نحصل على المزيد من المال. وواحدة من الطرق الواضحة لفعل ذلك هي أنْ نسرق مصرفاً. ولكن

> طالما أنّ ذلك شيء لا يسعنا فعله مطلقاً إذن سيكون جوابي على سؤالك هو حري بنا أنْ نقرّر عدم الذهاب إلى شيز أناتول هذه الليلة.

لذلك، إذا أخذنا افتراض ألَن أنّ ما قالته شيلي هو جواب مناسب على سؤاله في (1)، فإنّه ما زال يواجه مهمّة استكشاف طريقه «عائداً» إلى المعنى الخاصّ الذي أرادته شيلي أنْ يفهمه، ولكيْ يقوم بذلك عليه أنْ يعتمد على مكوّن آخر من محدّدات النظام التي تتحكّم بالحديث: وهو الذي أسماه **جوفمان** وآخرون بـ "الافتراض السبقي" (يُنظر **جرايس**، 1989). و"يعرّف الافتراض السبقي (أو الافتراض أو الدلالة الضمنية أو التوقع المبني على الخلفية) بشكل عامّ جدّاً بكونه حالة من الأوضاع التي نعدّها من المسلمات في متابعة إجراء معيّن". (**جوفمان**، 1983، ص1).

وقد كتب في واحد من بحوثه الأخيرة أطلق عليه اسم **«شرط اللباقة» (جوفمان**، 1983) ويجادل **جوفمان** أنّه في أثناء المحادثة تساعد الافتراضات السبقية السامعين على حصر المعاني المحتملة التي توّلدها الجملة الغامضة أصلاً وبذلك يقتربون أكثر من المعنى الحقيقي الذي يقصده المتكلّم عندما ينطق تلك الجملة. ويستنبط السامعون تلك الافتراضات السبقية من الأجزاء الأوّلية من المحادثة ومن معرفتهم بالمتحدّث من خلفيته ومن خصائص السياق والموقف ومن نوع (أو إطار) اللقاء التواصلي الذي يحصل فيه الحديث.

> إذا أخذنا (متحدّثيْن اثنيْن) منهمكيْن في حديث وجهاً لوجه فإنّ خطابهما المتراكم عند تلك النقطة ومحيطهما المفهوم لديهما بشكل مشترك والمعلومات التي يعرفها كلّ منهما أو يفترض أنّ شريكه قد جاء بها إلى اللقاء ـ هذه كلّها توفر فهماً مفترضاً مسبقاً في أثناء تشكيل العبارة التالية ومن غيرها قد لا يصبح من السهل اكتشاف المعنى المناسب لتلك العبارة .

(**جوفمان**، 1983، ص28)

فضلاً عن ذلك، يجادل **جوفمان في** أنّ المتكلّمين يدركون (في اللاوعي) أنّ سامعيهم يعتمدون على الافتراضات السبقية في محاولتهم فهم ما يقال لهم، ويعتقد أنّ المتكلّمين بدورهم يدركون أنّ من مسؤوليتهم ـ تلك المسؤولية التي أطلق عليها **جوفمان** مصطلح «شرط اللباقة» ـ تقديم مساهماتهم في المحادثة الدائرة بطريقة تمكّن سامعيهم من فهم المعنى المقصود بالاعتماد على الافتراضات السبقية المتوافرة لديهم. «ومهما يكن من أمر فيجب توجيه نشاطنا إلى عقل الآخر أيّ إلى مقدرة الآخر على قراءة كلماتنا وأفعالنا لتكون دليلاً على مشاعرنا وأفكارنا وقصدنا. وهذا يقيّد ما نقول ونفعل، بيْد أنّه يسمح لنا أيضاً أنْ نجعل الآخر يقبل بالعالم الذي يقتبس منه ما شاء من التلميحات». (**جوفمان**، 1983، ص51).

بمعنى آخر، يستفيد المتكلّمون ـ عند تقديم مساهماتهم في المحادثة الجارية ـ من موادّ أخرى كثيرة، إضافة إلى تلك التي توفرها المصادر البنيوية والمعجمية الموجودة في لغتهم. وهم لا ينطقون الجملة ببساطة التي بوساطتها تقوم لغتهم بتحميل المعنى الذي يريدون توصيله، بلّ يقومون ببناء كلّ عبارة بالاعتماد على مصادر لغتهم وعلى الافتراضات السبقية التي يعدّونها متوافرة لدى سامعيهم في الموقف السائد: وتخصّ هذه الافتراضات السبقية معلومات عن خلفيتهم وخصائص الموقف وسير المحادثة عند تلك اللحظة والمنظورات والآراء المسبقة المشتركة وما إلى ذلك. والنتيجة هي عبارة يعتمد تفسيرها على المصادر الثنائية في اللغة والافتراضات السبقية. ويركز نهج **جوفمان** في دراسة التفاهم التواصلي على مجال من المصادر التفسيرية التي تمّ تجاهلها في المحاولات السابقة لتفسير التواصل وكونه مسألة معرفة باللغة المشتركة واستخدام تلك اللغة.

وعلى سبيل المثال، في المحادثة المذكورة في أعلاه، فإنّ على ألن أنْ يعتمد على الافتراضات السبقية لتفسير ملاحظة شيلي في (2). لذلك ربّما نتصوّر أنّ ألن يقرّر أنّ شيلي ـ بسبب ما يعرفه عن مواردهم المالية المشتركة

وقلق شيلي على تلك الموارد وطبيعتها المطيعة للقانون وحسّها التهكّمي في المزاح ـ أنّ اقتراحها التهكّمي لفعل ذلك يُقصد منه بدلاً عن ذلك لجعله يفهم أنّها لا ترفض مقترحه وحسب، بلْ ليعلم سبب رفضها ذلك المقترح. فضلاً عن ذلك، فإنّ ألن لا يسلّم بأنّه يجب أنْ يعتمد على تلك الافتراضات السبقية وغيرها وحسب، لكيْ يفسّر ملحوظة شيلي بلْ إنّ شيلي نفسها تفترض أنّه سيفعل ذلك وقامت ببناء ملحوظتها على وفق ذلك الافتراض.

ويرتبط بالافتراض السبقي مصدر تواصلي آخر ـ وهو الإطار ـ الذي يراه **جوفمان** بالدرجة نفسها من الأهمّية في تفسير كيف يتمكّن المتحادثون من فهم بعضهم بعضاً على الرغم من الخصائص الغامضة التي تبدو ظاهرة على عباراتهم. والإطار مخطّط تفسيري يحدّد هوّية المتكلّم وسامعيه في حديث معيّن من حيث كونه مثالاً على النوع المحدّد من الحدث (التواصلي). والإطار هو الذي يفسّر إدراكهم المتبادل أنّ ما يجري في لحظة معيّنة في المحادثة هو ـ مثلاً ـ إلقاء نكتة (أو تقديم شكوى أو إرشادات إلى مكان ما أو سرد قصّة أو تقديم اقتراح أو تفسير ما حدث أو المضايقة بالمزاح وغيرها). فإذا اتفق المتكلّم والسامع على الإطار التفسيري لمحادثة جارية، عندئذ سيحدّد على وفق ذلك مدى المعاني المحتملة التي يعزونها إلى عبارة معيّنة وبذلك تزداد فرصة أنّهم سيفهمون العبارة بالطريقة نفسها. وبالقياس، تعتمد أهمّية لعب ورقة معيّنة على لعبة الورق التي نؤدّيها كأن تكون لعبة البريدج أو الهارتس أو لعبة رومي الجن أو الثمانية المجانين إلى آخره. ونفسّر أهمّية ورقة اللعب الحالية لأنّنا نراها ضمن الإطار التفسيري في لعبة الورق المعيّنة. وإذا لمْ نتفق على الإطار الذي نريد تطبيقه ـ أيْ على أيّة لعبة ورق سنلعب ـ فلنْ نتفق على أهمّية لعبة ما لنقل مثلاً لعبة الأوراق الثماني. وبالطريقة نفسها، إذا لمْ يكن المتكلّم والسامع يدركان أنّهما في إطار «المضايقة بالمزاح» مثلاً، فإنّ ملاحظة معيّنة سيُساء فهمها عند أحدهم ويفهمها أنّها إهانة. «افترض أنّ التعاريف الخاصّة بموقف ما تنشأ تدريجياً

على وفق مبادئ التنظيم التي تحكم الأحداث - الاجتماعية منها في الأقلّ - واشتراكنا الذاتي فيها والإطار هي الكلمة التي استخدمها. (**جوفمان**، 1974، ص10-11).

ولكيْ نوضّح أهمّية اعتماد السامع على الأطر في تفسير عبارة ما، علينا أنْ نحوّل تركيزنا إلى مهمّة شيلي في تفسير ملاحظة ألَن الاستهلالية في (1). وتأخذ هذه الملاحظة معنى مختلفاً إذا تصوّرنا أنها قيلت - وكذلك فُسّرت - ضمن أطر مختلفة. ويمكن توضيح ذلك بالاستجابات المختلفة التي كان بإمكان شيلي أنْ تقولها في (2) وذلك على وفق الأطر المختلفة التي تعتقد أنّها عاملة.

1. ألَن: «هل تريدين الذهاب إلى شيز أناتول الليلة؟»

2أ. شيلي: «كلا، لم يكن ذلك هو العنوان ولكنه كان شيئاً مشابهاً».

الإطار: كانا يحاولان تذكر عنوان فيلم سينمائي سبق أن شاهداه.

2ب. شيلي: «اسمع لا يجديك تغيير الموضوع نفعاً، علينا أنْ نعالج هذه المشكلة حالاً».

الإطار: الاثنان يتجادلان.

2ت. شيلي: «أحسنت يا ألَن، عليك أنْ تكرّر هذه العبارة مرّات كثيرة، وعند ذلك تستطيع أنْ تتقن نبرة ذلك السؤال».

الإطار: شيلي معلّمة وتحاول مساعدة ألَن على تحسين لغته الإنجليزية في المحادثة.

2ث. شيلي: «استيقظ يا عزيزي، بدأت تتكلّم في منامك ثانية».

الإطار: منتصف الليل وكلاهما نائم.

2ج. شيلي: «اذهب وأوجد شخصاً آخر تحاول معه ألاعيبك هذه،

أفهمت؟ أنا لا رغبة لي بذلك مطلقاً».

الإطار: شيلي جالسة وحدها في مقصف ويأتي ألن ليكلّمها.

2ح. شيلي: «كلاّ يا عزيزتي، لا أريد أنْ أتمرّن على نصوص مسرحيّتك هذه الليلة بعد الآن».

الإطار: كانا يتمرّنان على حفظ نصّ مسرحي.

والافتراض الآخر الذي يشترك فيه **جوفمان** و**لوك** هو أنّ طبيعة الغموض في اللغة ـ من حيث كفاءتها التواصلية ـ تتعقد أكثر بسبب خصوصيّة المعنى، وإذا أمكن عرض ما يقصده المتكلّم من عبارته ـ وكما يفهمه السامع أنّه يعني ذلك ـ على الجمهور لفحصه، فإنّ الغموض المتأصّل في العبارة لن يشكّل تحدّياً للفهم المتبادل. ولكن كما يؤكّد **لوك** فإنّ المعنى والفهم أمران «خاصّان» من الناحية الذهنية. وفي هذه الحالة، كيف يصبح ممكناً لمحادثة أنْ تستمرّ بسلاسة ـ كما يحصل عادة ـ إذا كان المتكلّمون في شكّ دائم هلْ ما يقولونه يفهمه سامعوهم بشكل صحيح وإذا كان السامعون في شكّ دائم هلْ يفهمون بدقة ما يعنيه المتكلّم؟ وإذا لم يكونوا في شكّ دائم ـ كما تبدو الأمور عادة ـ عندئذ ما هو أساس ثقتهم؟ وإذا اعتبرنا أنّ المعنى خاصّ فما الذي يمكّن المتكلّمين والسامعين أنْ يقرّروا أنّهم يفهمون بعضهم بعضاً؟

ومرّة أخرى، بينما لا يقترح لوك أيّ حلّ لهذا المأزق نرى أنّ **جوفمان** يفعل ذلك، وجوابه هو أن محدّدات النظام في الحديث تجبر السامعين على إعطاء مؤشّرات علنية عن كيفية فهمهم عبارة المتكلّم. وبوجه خاصّ، يبيّن السامع فهمه ملحوظة المتكلّم عن طريق خصائص استجابته لتلك الملحوظة. وهذه المحدّدات نفسها تجبر المتكلّم في دوره التالي أنْ يبدي القبول أو الرفض لفهم السامع المعلّق. تدبّر على سبيل المثال استمرار الحوار المقدّم في أعلاه:

3. ألن (يتنهد): «أوافقك الرأي»، اطلبي البيتزا ثانية إذن.

وتبيّن هذه الملاحظة فهم ألن كالآتي:

- أنّ ملاحظة شيلي في (2) جواب مناسب على سؤاله عن إمكانية الذهاب إلى المطعم ذي الوجبات الغالية.
- أنّ العبارة في (2) ترقى إلى رفض الاقتراح الذي يتضمّنه سؤاله.
- أنّ سبب رفض شيلي في (2) لاقتراحه هو أنّ المطعم موضوع النقاش يقدّم وجبات غالية جدّاً.
- وأنّها تريد منه أن يجد طريقة أقلّ تكلفة ليتعشّوا تلك الليلة.

فضلاً عن ذلك، إنّ ملاحظة شيلي الآتية في (4) ـ بسبب محدّدات النظام التي تحكم الحديث ـ لا بدّ لها من تبيان قبول شيلي ـ أو ربّما رفضها ـ فهم (2) لدى ألن كما عبّر عنه في (3). وهذه فرصتها لتأكيد تفسير ألن دورها السابق أو تصحيحه، لذلك ربّما نتصوّرها تستجيب في (4) بعبارة تشبه الآتية:

4. «آه، لا أرغب بالبيتزا ثانية ـ لِمَ لا نتناول السلطة فقط هذه الليلة؟».

وتبيّن هذه الملاحظة ـ من بين أمور أخرى ـ إقرار شيلي فهم (2) الذي أبداه ألن في (3). لأنّها لو قالت شيئاً في (4) يشبه الآتي:

4آ. «لا تكن سخيفاً، أقصد فقط أنّ علينا أيضاً أنْ نرى إذا كانت لديهم وظائف ما تزال شاغرة».

لكانت تبدي رفضها فهم (2) الذي أبداه ألن في (3)، ويسمّي **جوفمان** رفض الفهم المعلن وإبداء عبارات تصحيحية «بالحوار العلاجي» وهي عملية يتمّ بموجبها إعادة تأسيس الفهم المتبادل المتفق عليه علناً.

وباختصار، فإنّ النتيجة المهمّة لمحدّدات النظام التي تنظم الحديث هي ما أسماه محلّلو المحادثة اللاحقون «البنية التالية للذاتية البينية». (**هيريتج**، 1984). ويصوغ **جوفمان** ذلك بالطريقة الآتية:

> إذا أخذنا بنظر الاعتبار حاجة المتكلّم ليعرف إذا تُسلّمت رسالته ـ وإذا حصل ذلك ـ أفهمت بسهولة أم لا، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار حاجة المتسلّم ليبيّن أنّه قد استلم الرسالة وبشكل صحيح ـ إذا أخذنا هذه المتطلّبات الأساسية للحديث كونه نظاماً تواصلياً بنظر الاعتبار ـ يصبح لدينا المسوّغ المنطقي الأساسي لتنظيم الحديث في حوار ذي جزئين.
>
> (**جوفمان**، 1981، ص12)

إنّ بنية الحديث من حيث كونه نظاماً لحوار ذي جزئين تمثل المصدر التنظيمي الذي يسمح للمتحادثين أنْ يقرّروا فيما إذا كان ما يقولونه يُفهم بشكل صحيح لدى سامعيهم، وفيما إذا كان المعنى الذي يعزوه السامعون إلى عبارة المتكلّم هو ما يقصده المتكلّم، وتمنحهم هذه البنية ـ بمساعدة الحوارات العلاجية ـ الوسيلة لإصلاح حالات سوء الفهم عند اكتشافها، وتنظيم محدّدات نظام المحادثة بطريقة تسهّل ـ ليس فقط ـ الوصول إلى فهم مشترك، بلْ إلى الإدراك المتبادل للفهم المشترك.

لقد رأينا إلى حدّ هذه النقطة أنّ تفسير **جوفمان** لبنية الحديث يتصدّى لأنواع الشكوك الخاصّة التي يبديها **جوفمان** ـ كما فعل **لوك** ـ عن اللغة وكونها وسيلة التفاهم. على أيّة حال، يبيّن **جوفمان** كذلك نوعاً آخر من المخاطر التي تهدّد التواصل اللفظي وهي تلك التي تتعلّق بتصوّرات الذات لدى أولئك المشاركين في المحادثة.

> عندما يدلي شخص ما بعبارة أو رسالة ـ مهما كانت تافهة أو مبتذلة ـ فإنّه يلزم نفسه والآخرين الذين يخاطبهم، وبطريقة ما يضع كلّ من يحضر الحديث في مأزق. وعندما يقول المتكلّم شيئاً ما فإنّه يجعل نفسه عرضة للاحتمال أنّ المستقبلين المعنيين يهينونه بعدم الإصغاء له أو عندما يظنّونه متسرّعاً أو

أحمق أو متهوّراً فيما قال، وإذا ما صادف الشخص مثل هذا الاستقبال سيجد نفسه ملزماً بضرورة اتخاذ إجراء حفظ ماء الوجه تجاههم.
وهكذا عندما يدلي شخص ما برسالة ـ وبذلك يسهم بما يمكن أنْ يكون بسهولة تهديداً للتوازن في الطقوس، فإنّ الشخص الآخر الحاضر يُجبر على أنْ يبدي أنّ الرسالة قد سُلمت وأنّ محتواها مقبول لدى جميع ذوي العلاقة .

(**جوفمان**، 1955، ص277-278)

إنّ النقطة التي يريد **جوفمان** توضيحها هي أنّنا يجب أنْ لا نفترض أنّ شخصيْن منهمكيْن في حديث ينشغلان فقط بمهمّة نقل المحتوى الذهني لديهما أو أفكارهما من واحد لآخر، إنّ الحوار التواصلي أكثر بكثير من كونه وسيلة للتعبير عن الأفكار وفهمها. وهو كذلك صيغة من صيغ التفاعل الشخصي ـ لقاء بين شخصين اثنين أو أكثر. فضلاً عن ذلك، فإنّ المتحادثين يضفون قيمة عظيمة على تصوّرات الذات وهي ما يسمّيه **جوفمان** «وجوههم» التي يبدونها في تفاعلهم، وإلى حدّ ما قيمة أكبر من تلك التي يضفونها على التبادل الدقيق للمعاني. على أيّة حالة، فإنّ كلّ تفاعل يشكّل خطراً على إدامة اعتبار المرء. والمصادر التي يمكن بوساطتها تجنّب هذه المخاطر ـ وغالباً ما يحصل ذلك إذا لمْ نقل دائماً ـ يسمّيها **جوفمان** «محدّدات الطقوس».

ولم توجّه أفعال المتحادث نحو محدّدات النظام وحسب، بلْ توجّه نحو مجموعة إضافية وهي المحدّدات التي تخصّ كيف ينبغي لكلّ فرد أنْ يتعامل مع نفسه باحترام أمام كلّ واحد من الآخرين لذلك فهو لا يضعف الثقة بادّعائه الضمني بالشخصية الفاضلة أو الادّعاء الضمني لدى الآخرين أنّهم أشخاص لهم مكانة اجتماعية لها أشكال من الإقليمية يجب أنْ تحترم .

(**جوفمان**، 1981، ص16)

ويهتمّ المشاركون في المحادثة عادة بتكوين اعتبارهم (أو صورة الذات المعلنة) وعرضه على الآخرين وإدامته وهذا الاهتمام يخدم في بناء الحديث بقدر لا يقلّ عن اهتمامهم بتحقيق التفاهم المتبادل. فضلاً عن ذلك، يوجد نوع من التبادل في مسألة الاعتبار: مقابل حقّ كلّ مشارك بتقديم اعتباره وحمايته، ينبغي لهم مساعدة المشاركين الآخرين أنْ يفعلوا الشيء نفسه فيما يتعلّق باعتبارهم. والاهتمام باعتبار الآخر يسهم أيضاً في الخواصّ البنيوية للحديث. وينهمك المتحادثون في التفاعل كما يفعل اللاعبون في «لعبة الطقوس» (**جوفمان**، 1955، ص225). ففي هذه الطبيعة الخاصّة بالطقوس تجد المفاهيم مصدرها مثل: احترام الآخرين وحسن السلوك والآداب واللباقة ومراعاة مشاعر الآخرين والشرف والكرامة واحترام الذات والبراعة وغيرها. ويكرّس **جوفمان** معظم أعماله لتحليل الطرق التي تسهم من خلالها هذه المفاهيم في بناء مناسبات خاصّة للحديث. ونتيجة لذلك فإنّ نظرية **جوفمان** عن الحديث ليست نظرية عن بنية المحادثة وحسب، بلْ عن بنية الذات التواصلية كذلك. (**جوفمان**، 1955، ص227) ويتمّ بناء الذات ـ بالنسبة **لجوفمان** ـ ضمن الممارسات التواصلية التي تُحكم بدورها بمحدّدات النظام ومحدّدات الطقوس وكانت هذه نقطة التركيز التحليلية عند **جوفمان**. «أنّ الطبيعة الإنسانية الكونية ليست شيئاً إنسانياً خالصاً. وعندما يكتسبها الشخص يصبح نوعاً من المفهوم المبني ليس من النزعات الطبيعية الداخلية النفسية بلْ من القواعد الأخلاقية التي تُفرض عليه من الخارج». (**جوفمان**، 1955، ص231). وقد جلبت أعمال **جوفمان** ـ بسبب العلاقات التي يقيمها بين الحديث والذات ـ اهتماماً كبيراً من لدن علماء النفس والأطباء النفسانيين كما فعلت مع علماء اللغة وعلماء الاجتماع.

ويضيف **جوفمان** قائلاً إنّ: «الاعتبار» هو «القيمة الاجتماعية الإيجابية» التي يدّعيها المتحادث لنفسه «وهي صورة الذات المرسومة على وفق الصفات الاجتماعية المقبولة». (**جوفمان**، 1955، ص213).

إنّ ارتباط الشخص باعتبار معيّن ـ تعضده السهولة التي يفنّد بها المعلومات التي يمكن نقلها بوساطته هو أو بوساطة الآخرين ـ يوفر سبباً واحداً يفسّر لماذا يجد ذلك الشخص أنّ المشاركة في أيّ اتصال مع الآخرين نوعاً من الالتزام. كما أنّ للشخص مشاعر تخصّ الاعتبار المصون للمشاركين الآخرين وفي الوقت الذي تختلف فيه هذه المشاعر من حيث الكمّ والاتجاه عن مشاعره تجاه اعتباره الخاصّ فهي تشكّل انشغالاً في اعتبار الآخرين له بالدرجة نفسها من المباشرة والتلقائية كما هو الحال مع انشغاله باعتباره الخاصّ.

(**جوفمان**، 1955، ص213)

بمعنى آخر، **إنّ جوفمان** لا يوحي بأنّ المتحادثين يدركون دائماً أو بشكل واع اهتماماتهم بالاعتبار. إنّ موضوع الاعتبار هو مسألة «ممارسات قياسية تنبثق من العادة» ونعدّ بعضنا بعضاً مسؤولاً عن مراعاة تلك الممارسات أخلاقياً. على أيّة حال، يمكن جعل المتحادثين يدركون ذلك في وعيهم من خلال «حادثة» وهي «أيّ حدث يقع ضمن المحادثة «حيث دلالاته الضمنية الرمزية الفاعلة تهدّد الاعتبار» (**جوفمان**، 1955، ص216).

ولنوضّح ذلك، علينا أنْ نتصوّر الحوار الآتي:

5. ألن: «حسبت أنّ تلك الحفلة الموسيقية التي حضرناها ليلة أمس كانت مذهلة!».

6. شيلي: «حسبت أنّها رديئة جداً».

إنّ استجابة شيلي تهدّد اعتبار ألن، وبوجه خاصّ فإنّ استجابتها تتحدّى صورة الذات المعلنة التي يُفترض أنّ ألن يرغب في إدامتها في التفاعلات الاجتماعية ويتوقعها: وهي صورة شخص حسن المعشر له ذوق في الموسيقى وتقدير يستحقان الاهتمام والاحترام ويستحقّ أنْ نكلّمه بطريقة تبيّن

هذا الاهتمام والاحترام. إنّ حقيقة كون شيلي لا تتفق مع تقييم ألن الحفلة لا تهدّد اعتبار ألن، بلْ حقيقة أنّها فعلت ذلك بصراحة من غير أيّ تعبير ملطّف أو كلام ليّن يمكنها أنْ تعكس إقرارها بالتزامها المستمرّ دعم حقّ ألن في صورة الذات الإيجابية المعلنة. وتقودنا محدّدات الطقوس بدلاً من ذلك لنتوقع من شيلي أنْ تصوغ جوابها في صيغة ليّنة: أيّ أنْ تعبّر عن عدم موافقتها بطريقة لا تهدّد بها اعتبار ألن، ربّما لتلطيف حكمها السلبي على الحفلة الموسيقية بشيء مثل الآتي:

6. شيلي: إنّه شيء جميل أنْ نكون معاً ولكن ألا تعتقد أنّ الموسيقى كانت صاخبة نوعاً ما؟

بينما يقبل ألن بالحكم المعلن في (6) من غير تعليق، إلاّ أنّ الطريقة التي عبّرت بها شيلي في (6) ربّما تنشئ «حادثة» ذات ضرر متلازم للتوازن في الطقوس في تفاعل ألن وشيلي. ربّما يعاني ألن من «مشاعر مجروحة» وربّما يشعر وربّما يتصرّف كأنّه ـ يعامل بازدراء أو يتعرّض للإهانة وما إلى ذلك. وبناء على ذلك يمكننا القول بأنّ محدّدات الطقوس تختصّ بمداراة «المشاعر» في الحديث ـ ولكنّ مصدر ذلك في تقديم الذات في العالم الاجتماعي اليومي. وحسب نظرية **جوفمان** عن الحديث، إذا أردنا أنْ نفهم طبيعة الممارسات التواصلية، علينا أنْ ننظر عن كثب إلى إدارة هذه «المشاعر»، لأنّها تسهم في بنية الحوار في المحادثة بدرجة لا تقلّ عمّا تفعله المسائل المتعلّقة بالتعبير عن الأفكار والتصوّرات وفهمها.

بشكل عام ـ إذن ـ يقرّر الشخص كيف عليه أنْ يتصرّف بنفسه من خلال مناسبة للحديث وذلك باختبار المعنى الرمزي المحتمل لأفعاله مقابل صور الذات التي تتمّ إدامتها. ويفعل ذلك ـ على أيّة حال ـ فهو يخضع سلوكه بشكل عرضي إلى الترتيب التعبيري الذي يسود ويُسهم في الدفق المنتظم

للرسائل. وهدفه هو حفظ اعتباره ونتيجة ذلك إنقاذ الموقف. ومن وجهة النظر الخاصّة بحفظ الاعتبار - إذن - فإنّ من المفيد أنّ التفاعل المنطوق يتمتّع بالتنظيم التقليدي الذي يُمنح له. ومن وجهة النظر الخاصّة بإدامة الدفق المنتظم للرسائل المنطوقة، من المفيد أنّ الذات لها بنية الطقوس الممنوحة لها.

(جوفمان، 1955، ص228)

ويجادل **جوفمان** طوال عمله الأكاديمي في أنّه لغرض فهم كيف يعمل الحديث علينا أنْ نقيّم العوائق التي تواجه إنتاجه في المحيط الاجتماعي. وتوجد عوائق تفرضها طبيعة الغموض وانعدام الحرفية والحذف في الحديث. ولكنّ **جوفمان** يلفت انتباهنا أيضاً إلى عوائق أخرى كثيرة تلك التي تهدّد إنجاز الحوار التواصلي الناجح، وتشمل تلك العوائق التي يكمن مصدرها في حقيقة أنّ التواصل هو تفاعل بين النفوس، وإذا أردنا أنْ نفهم نوع الآلية التي يستند إليها الحديث، علينا أنْ نفهم الأنواع المختلفة في التحدّيات التي يُراد من الحديث التغلّب عليها.

وترتكز طريقة **جوفمان** على تحديد تلك العوائق ومن ثمّ تقديم الفرضيات التي تخصّ أنواع المحدّدات والقواعد التي قد يستخدمها المتحادثون لكيْ يتغلّبوا عليها. ويكمن خلف مقترحاته دائماً افتراضه أنّ هذه العوائق يتمّ التغلّب عليها عادة. وتترك هذه الطريقة **جوفمان** مكشوفاً لنوعيْن من الانتقادات في الأقلّ، وكلاهما يتصدّى لأعماله. (يُنظر **درو ووتن**، 1988). والنوع الأوّل من النقد يدّعي أنّ العوائق ضرب من الوهم ولذلك فإنّ المحدّدات التي يفترض أنْ نتغلّب عليها لا حاجة لها. والانتقاد الثاني يتقبّل العوائق، ولكنّه يردّ بأنّ المحلّل يجب أنْ يستخدم المناهج التجريبية في دراسة ما يفعله المتكلّمون وسامعوهم فعلاً للتغلّب عليها، بدلاً من افتراض المحدّدات والقواعد التي ربّما يستخدمونها. بمعنى آخر، إنّ الانتقاد الثاني يثير تساؤلاً: هلْ هذه الفرضيات حقيقية؟ أيْ حتى لو ضمنّا أنّ هذه

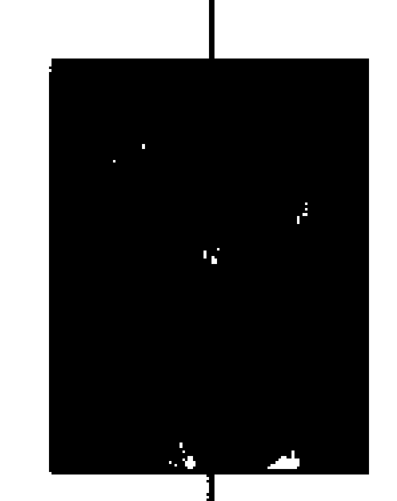
المحدّدات يمكن أنْ تعمل وأنّ «المشاكل» التي صُممت لحلّها هي مشاكل واقعية يواجهها المتحادثون، هلْ هي المحدّدات ذاتها التي يلتزم بها الأفراد المتحادثون فعلاً؟ وهلْ يحصل ذلك كونياً؟ وقد انتُقد **جوفمان** لعدم تصدّيه لمثل هذه الأسئلة ـ لأنّنا نفترض أنّه إذا كانت فرضياته تحلّ المشاكل على الورق عندئذ يجب أنْ تدخل ميدان العمل فعلاً في الواقع اليومي أو في الحديث الاعتيادي، والمحلّلون الذين جاءوا بعد **جوفمان** قاموا بتعديلات على مناهجه وادّعاءاته الخاصّة بالقواعد والمبادئ التي تحكم التفاعل من خلال المحادثة. على أيّة حال، فإنّ فضل **جوفمان** ينحصر في لفت انتباه منظّري اللغة إلى الثراء المتنوّع في الحديث وكونه مجالاً للبحث، في الوقت الذي يشير فيه إلى علاقة دراسته بعلم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم اللغة وعلم النفس. وما زالت أفكاره تمثل القوّة الدافعة في دراسة التفاعل من خلال المحادثة إلى يومنا هذا.

> لو أخذنا بنظر الاعتبار أنّ لديك شيئاً ما ترغب في قوله لشخص آخر بعيّنه، كيف تتصرّف لكي تلج إلى الظروف التي تسمح لك بفعل ذلك بشكل مناسب؟ وهنا يبدو واضحاً أنّ الفلسفة وعلم اللغة يجب أنْ تفسحا المجال أمام علم الاجتماع .

(جوفمان، 1983، ص32)

الفصل الثاني عشر

برونر: جواز مرور الطفل إلى اللغة



إنّ الأطفال الذين يتعلّمون اللغة ليسوا نحويين أكاديميين يقومون باستنباط القواعد بشكل تجريدي مستقلّ عن الاستخدام. ومهما كانت اللغة فهي طريقة تواصل منتظمة مع الآخرين للتأثير في سلوكهم وسلوكنا وللمشاركة في الاهتمام بتشكيل الوقائع التي تتمسّك بها فيما بعد كما تتمسك بـ «حقائق» الطبيعة. ينبغي لنا أنْ لا ننبهر بأسئلة النحويين، وخاصّة تلك البراغماتية منها فهي باهرة وغامضة على حدّ سواء. كيف يتسنّى لنا فعلاً أنْ نتعلّم إنجاز الأشياء بالكلمات؟

(برونر، 1983، ص119-120)

اللغة امتداد متخصّص ومقنّن للفعل التعاوني، ولكيْ نفهمها بالشكل الصحيح يجب أنْ ننظر إلى اكتسابها وكونه تحويلاً لأنماط ضمان التعاون التي تسبق اللغة وهي تسبقها من الناحيتين التاريخية العرقية والتطوّرية .

(برونر، 1975، ص2)

إنّ صفة الفطرة في اكتساب اللغة لا تعني الفطرة اللغوية، بلْ بعض السمات الخاصّة للفعل الإنساني والاهتمام الإنساني التي تسمح للغة أن تفكّ تشفيرها في المجالات التي تستخدم فيها اللغة. (**برونر**، 1975، ص2)

يتعلّم كلّ طفل ـ خلال ثلاث أو أربع سنوات من تاريخ ولادته ـ لغة ما. والأطفال لا يتلقون دروساً في النحو ولا يتلقون أيّ تعليم صريح. إلاّ أنّهم مع ذلك يعرفون القليل عن العالم وطرائقه. على أيّة حال، وعلى الرغم من كلّ ذلك فإنّ ما يتعلّمونه ـ لغة ما مثل الإنجليزية والسواحيلية واليابانية والبتشنتشارية[1] ـ موضوع للتعلّم معقد جدّاً، لدرجة أنّ الراشدين على قدر عالٍ من التعليم يتفقون سنين طويلة ينتظمون خلالها في قاعات درس رسمية على أيدي معلّمين محترفين ومع ذلك لا يحرزون تقدّماً في اللغة الجديدة كما يفعل طفل ذو ثلاث سنين في تعلّم لغته الأولى. لماذا؟ لِمَ يجيد الأطفال فعل شيء يبدو أنه يربك المتعلّمين الراشدين؟ كيف يتعلّم الأطفال لغتهم؟

أصبحت هذه الأسئلة ـ في النصف الثاني من القرن العشرين ـ مركزية بالنسبة للبحث العلمي في مجال اللغة. وأصبح الكثير من علماء اللغة والفلاسفة وعلماء النفس وعلماء الانثروبولوجيا يعتقدون أنّه لا يمكن قبول أيّ تفسير نظري للخواصّ المركزية للغة ما لمْ يكن قادراً على تفسير كيف يستطيع الأطفال تعلّم اللغة بعفوية وبسرعة جدّاً. وكان التعارض بين الإجابات ـ في غضون العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين ـ التي قدّمها عالم النفس **جيروم برونر** (المولود في عام 1915) وتلك التي تبنّاها عالم اللغة **نعوم تشومسكي** (يُنظر الفصل التاسع من هذا الكتاب) هو الذي حدّد الملامح العامّة لهذا النقاش.

(1) لغة إحدى القبائل من السكّان الأصليين في جنوب أستراليا.

وقبل أنْ يبدأ **جيروم برونر** الكتابة عن اكتساب اللغة فقد كان أصلاً مشهوراً جدّاً لكونه واحداً من مؤسّسي علم النفس الإدراكي. وبعد أنْ ساعد على فصل علم النفس الأكاديمي عن المدرسة السلوكية ومناهجها المتزمّتة (يُنظر الفصل الثامن من هذا الكتاب)، التفت في أوائل السبعينيات إلى صياغة منهج جديد لدراسة اللغز كيف يتعلّم الأطفال ـ وماذا يتعلّمون ـ عندما يتعلّمون اللغة. وكانت نتيجة جهوده ولادة نظرية لما أصبح جدلاً ـ في نهاية القرن العشرين ـ أكثر نظريات اكتساب اللغة تأثيراً في نطاق واسع. على أيّة حال، وبفعله هذا كان على **برونر** أنْ يتنافس مع مدرسة فكرية قوّية منبثقة عن علم اللغة التوليدي الذي أسّسه **تشومسكي**. ويمكن النظر إلى معظم الفكر الغربي في مجال اللغة في النصف الثاني من القرن العشرين من حيث كونه استجابة ـ سواء أكانت إيجابية أم سلبية ـ لنظريات **تشومسكي** ـ ولمْ يكن الفكر الخاص بنموّ اللغة بمعزل عن ذلك، ولعلّ المنهج التفاعلي الإدراكي عند **برونر** في دراسة اكتساب اللغة يُعدّ واحداً من التوضيحات الصريحة لهذه النزعة العامّة، طالما أنّ جميع كتاباته تقريباً في مجال اكتساب اللغة يمكن أنْ تقرأ بأنّها تشكّل نصف الحوار الذي دام مع **تشومسكي** لمدة ثلاثين عاماً. لذلك ولكي نوضّح آراء **برونر** المتطوّرة عن كيفية تعلّم الأطفال اللغة، فإنّ من المفيد أنْ نبدأ بملخّص عن حجج **تشومسكي** في دفاعه عن مبدأ الفطرة اللغوية.

كان **تشومسكي** يجادل ـ منذ منتصف الستينيات في الأقلّ ـ بأنّ معلومات الكبار عن اللغة أكثر تعقيداً بكثير من أنْ يتعلّم الراشد من الخبرة. وكما رأينا في الفصل التاسع من هذا الكتاب، فإنّ النظرية التوليدية عند **تشومسكي** تقدّم المعرفة اللغوية أنّها تمثيل نظام حاسوبي معقد وهو النحو التوليدي. ومن الطبيعي أنّ الأطفال يكبرون من غير أنْ يتلقوا أيّ تعليم معلن في آليات هذا النظام الشكلي ومع ذلك فإنّ أيّ طفل طبيعي يكتسب اللغة بسهولة خلال السنوات الثلاث أو الخمس الأولى من حياته. ويبدو أنّ ذلك

يوحي بأنّ الطفل يكتسب المعرفة عن لغة والديه من التجربة المعتمدة على الملاحظة: عن طريق الإصغاء ومراقبة ما يفعله الكبار من حوله باللغة ومن ثمّ تقليده هو ما يفعلون، بيْد أنّ **تشومسكي** يجادل في أنّ مثل هذه الوسيلة لتعلّم اللغة تسبّب فشلاً ذريعاً، لذلك لا يمكن أنْ تكون ما يفعله الأطفال فعلاً. لأنّ المعلومات اللغوية التي قد يلتقطها الطفل من التجربة بالملاحظة ضئيلة جدّاً لتمكّن الطفل من اشتقاق القواعد المعقدة والبنى الشكلية التي تشكّل النحو في لغة والديه (يُنظر الفصل التاسع من هذا الكتاب). ومع ذلك، على الرغم من عدم كفاية الدليل الذي يستطيع الطفل التقاطه من التجربة وفقر ذلك الدليل، إلاّ أنّ الطفل لا يكتسب النحو في فترة قصيرة من بضع سنين وحسب ـ من غير جهد أو اهتمام واع ـ بلْ إنّ النحو الذي يكتسبه هو نفس ذلك النحو إلى حدّ كبير الذي يتعلّمه جميع الأطفال الآخرين في المجتمع الكلامي. ويحصل هذا على الرغم من الحقيقة أنّ خبرات الأطفال الآخرين باللغة لا بدّ أنْ تكون متنوّعة وفردية كما يفترض أنْ تكون الخبرة الفردية عادة. «إذ إنّ المشكلة الأساسية هي أنّ معرفتنا (اللغوية) تتضح ملامحها وثراؤها بالمشاركة مع الأشخاص الآخرين من المجتمع الكلامي نفسه، بينما نجد البيانات التجريبية المتوافرة فقيرة جدّاً لدرجة لا يمكنها تحديد ملامح تلك المعرفة» (**تشومسكي**، 1986، ص55).

ويسمّي **تشومسكي** الحالة ما قبل اللغوية لدى الطفل ـ أيْ قبل أنْ يبدأ الطفل باكتساب لغة والديه ـ «الحالة الأوّلية». أمّا «الحالة المستقرّة» فهي الحالة التي يصل إليها الطفل عندما يصبح ملمّاً باللغة تماماً.

> إنّ الانتقال من الحالة الأوّلية إلى الحالة المستقرّة يحصل في نمط مقرّر ـ حيث لا اهتمام واعٍ ولا خيار. وهذا الانتقال أساساً يأخذ شكلاً واحداً لدى الأفراد في المجتمع الكلامي الواحد على الرغم من الخبرة المتنوّعة. وتصبح الحالة المتحققة واضحة المعالم وغنية جدّاً، وهذا ما يوفر لنا تفسيراً

خاصاً للمجموعة الكبيرة من الجمل التي تنقصها النماذج المقاربة لها في خبرتنا.

(**تشومسكي**، 1986، ص51)

إنّ منطق الحجج التي يسوقها **تشومسكي** بسيط وواضح:

1. إنّ الأطفال في المجتمع الكلامي الواحد يصبحون جميعاً على معرفة بالنظام الحاسوبي المعقد (أيْ النحو) في فترة قصيرة مكوّنة من بضع سنين.

2. وهم يقومون بذلك من غير تعليم معلن أو اهتمام أو جهد واعٍ.

3. إنّ الدليل التجريبي الوحيد الذي لديهم ليساعدهم في هذه المهمّة المضنية غير كافٍ إلى حدّ كبير.

4. لذلك ينبغي أنْ يكون لديهم مصدر آخر يعتمدوا عليه في صياغة هذه المعرفة.

وتوحي العبارتان (2) و(3) بأنّ الافتراض (1) لا يمكن أنْ يتحقق على أساس التعلّم التجريبي. لذلك يأتي استنتاج **تشومسكي** القائم على مبدأ الفطرة في العبارة (4): لا بدّ أنّ الأطفال يمتلكون معرفة متقدّمة (بالفطرة) يعتمدون عليها في اكتساب النحو الخاصّ بلغتهم. لأنّهم إذا لم يفعلوا ذلك فإنّهم لن يفلحوا في اكتساب ذلك النحو ـ ومع ذلك فإنّ الافتراض (1) ينظر إلى هذا الأمر لكونه مسلّماً به بأنّ الأطفال يتعلّمون لغتهم.

ويخلص **تشومسكي** إلى القول بأنّ الأطفال لا بدّ أنّهم يأتون إلى هذا العالم مزوّدين بقدرة عقلية محدّدة وراثياً: وهي ملكة اللغة. والنحو الكوني بمثابة نظرية عن خواصّ هذه الملكة التي تجعل من الممكن أنْ يتقدّم الأطفال من «الحالة الأوّلية» في ملكة اللغة إلى «الحالة المستقرّة»: أيْ أنْ يتعلّموا لغة مجتمعهم بسهولة وبسرعة وبمدخلات بالحدّ الأدنى من الخبرة.

إنّ المعرفة المجبولة بالفطرة في ملكة اللغة تخدم الطفل من حيث كونها أداة لاكتساب اللغة.

> ربّما يُنظر إلى النحو الكوني في أنّه وصف لملكة اللغة المحدّدة وراثياً، وقد يعتقد المرء أنّ هذه الملكة «أداة لاكتساب اللغة»، وهي مكوّنات مجبولة بالفطرة في عقل الإنسان تنتج اللغة المعيّنة من خلال التفاعل مع التجربة المتاحة، وهي أداة تحوّل الخبرة إلى نظام للمعرفة المتحققة، المعرفة بلغة أو بأخرى.
> كيف تكتسب المعرفة باللغة؟ والجواب عن هذا السؤال يأتي من خلال توصيفات النحو الكوني ومعضّدة بتفسير للطريقة التي تتفاعل فيها مبادئ هذا النحو مع الخبرة لتعطي لغة معيّنة؛ فالنحو الكوني نظرية عن «الحالة الأوّلية» للملكة اللغوية التي تسبق أيّ نوع من الخبرة اللغوية.

(تشومسكي، 1986، ص 3 ـ 4)

والمنهج الفطري عند **تشومسكي** لدراسة اكتساب اللغة، لا يعامل خبرة الطفل اللغوية كونها ذات أهمّية بالحدّ الأدنى وحسب (حيث إنّ وظيفتها الأساسية تكمن في تحديد إذا كانت اللغة المعيّنة المكتسبة السواحيلية أو البورمية أو الموهوكية أو الإنجليزية أو لغة الثّوي وما إلى ذلك) بلْ يعالج عملية النموّ اللغوي ـ أيْ الانتقال من الحالة الأوّلية» إلى الحالة «المستقرة» ـ على أنّها منفصلة ومستقلّة عن أيّ من خصائص النموّ الإدراكي عند الطفل. وهذا يعكس مبدأً أساسياً في النظرية اللغوية التوليدية عند **تشومسكي**، وهو المبدأ الذي يشاركه فيه **سوسير** (يُنظر الجزء الأوّل، الفصل الرابع عشر)، الذي يميّز النظرية التوليدية ـ على الرغم من الادّعاءات المتكرّرة بعكس ذلك ـ من النحو الكوني عند النحاة من مدرسة بورت ـ رويال (ينظر الجزء الأوّل، الفصل الثامن). وهذا المبدأ هو مبدأ الاستقلال اللغوي: أيْ أنّ الخواص

والمبادئ في المعرفة اللغوية مستقلّة بذاتها ـ منفصلة ومتميّزة من أيّ من الخواصّ الإدراكية الأخرى للعقل. والملكة اللغوية ـ في كلتا الحالتين الأوّلية والمستقرّة ـ وحدة مستقلّة عن أيّ ملكة عقلية أخرى. فضلاً عن ذلك، ولأنّ الملكة اللغوية مستقلّة، فإنّ النحو الكوني ـ أيْ نظرية الملكة اللغوية عند **تشومسكي** ـ ينبغي أنْ تستقرّ بالدرجة نفسها على مبادئ وطرق مستقلّة عن البحث النظري في الخواصّ الأخرى للعقل، كما أنّ البحث في اكتساب اللغة يجب أنْ يكون مستقلاً عن البحث في النواحي الأخرى للنمو الإدراكي. لذلك لا غرابة أنّ **جيروم برونر** ـ كونه واحداً من مؤسّسي علم النفس الإدراكي ـ يجد أنّ هذه الخواصّ في منهج **تشومسكي** لدراسة اكتساب اللغة من الصعب قبولها بوجه خاصّ.

وقد تصدّى **برونر** ـ في البحوث القليلة الأولى التي نُشرت في السبعينيات عن اكتساب اللغة ـ لموقف **تشومسكي** الخاصّ بدور الخبرة في اكتساب اللغة والاستقلالية المزعومة للغة ـ لموقف **تشومسكي** عن العمليات الإدراكية الأخرى، وبخلاف **تشومسكي** ـ الذي كان تمسّكه بالمبدأ الفطري مبدئياً ناجماً عن المنطق النظري أكثر ممّا هو ناتج عن الدراسات الميدانية الرصينة لنموّ الأطفال، فقد طبّق **برونر** الطرق التجريبية ضمن علم نفس النموّ في البحث عن كيفية تعلّم الأطفال اللغة ولماذا. إذ قام هو وتلاميذه ـ لأكثر من عشر سنين ـ بمشاهدة الأطفال يتفاعلون مع المشرفين على تربيتهم في المختبر وفي بيوتهم وتسجيل ذلك. وكان أوّل استنتاج ـ وأشدّ استنتاجاته تأثيراً ـ توصّل إليه من هذه البحوث أنّ بيئة الطفل الخاصّة بالنموّ أكثر فائدة لمهمّة اكتساب اللغة بكثير ممّا افترضه **تشومسكي**. وربّما يكون النظام اللغوي معقداً فعلاً ومصوغاً بشكل دقيق، بيْد أنّ خبرة الطفل في اللغة لا تعتمد على «البيانات» المدخلة ومنها يجب اشتقاق البرنامج الحاسوبي الشكلي.

بلْ على العكس من ذلك، فإنّ الطفل يتعلّم اللغة جرّاء استخدامها. وقد يبدو في ذلك مفارقة لأوّل وهلة، لكنّ رأي **برونر** هو أنّ الطفل يتواصل مع

أمّه (أو شخص آخر) قبل أنْ يتعلّم كلماته الأولى بفترة طويلة وآنئذٍ هناك صلة أساسية بين الكثير من سمات التواصل ما قبل اللغوي وتلك التي تتعلّق بالتواصل في الفترة المتأخّرة من جهة والكلمات والجمل في اللغة التي يتعلّمها من جهة أخرى. ويمكن أنْ يقال إنّ تعلّم الطفل للغة أنّه يبدأ مع تطوّر وسائل التواصل ما قبل اللغوية ـ الإيماءات باليد وحركات الوجه والنظرات والأصوات كالبكاء والصراخ وما إلى ذلك. ويستفيد الطفل من هذه الأدوات التواصلية عندما يشترك في تفاعلات تعاونية مفيدة مع أمّه. ويصبح إتقانه لهذه الأدوات التواصلية الأساس الذي يطوّر الطفل منه ببطء وسائل تواصلية لغوية حقيقية أكثر فأكثر: مثل الكلمات والعبارات والنحو.

> إنّ ما يتعلّمه الطفل عن التواصل في مرحلة ما قبل اللغة يساعده على فكّ تشفير النظام اللغوي. لأنّ التواصل يتحوّل إلى كلام من خلال سلسلة من التطوّرات في الأساليب التي تتحقق في السياقات المألوفة بدرجة عالية والمتقنة جيداً التي خضعت أصلاً للتقنين على يد الطفل وأمّه.
>
> (برونر، 1977، ص274)

> يحصل اكتساب اللغة في سياق «الحوار والفعل» الذي تنتظم فيه الأعمال المشتركة لدى الطفل والشخص الراشد. وهذه الفعّالية المشتركة تضع حدود الإشارة التي تحكم الإحالة المشتركة وتحدّد الحاجة إلى تصنيف الإحالات كما تؤسّس الحاجة إلى التنويه عن القصد وفي النهاية توفر سياقاً لتطوير الدلالات الصريحة.
>
> (برونر 1977، ص287)

ويجادل برونر (برونر، 1977، ص287) في أنّ الطفل يتعلّم «مسبقاً»

الكثير من الخواص الرمزية والبنيوية التي تمتاز بها اللغة، عندما يتعلّم أوّلاً كيف يشارك بكفاءة في التفاعلات الروتينية القائمة على اللعب غالباً التي تشبه الألعاب التي تشكّل معظم خبرة الطفل الاجتماعية المبكّرة. ويشير **برونر** إلى هذه التفاعلات بين الطفل والأم وكونها «صيغاً مشتركة للفعل» و«الأفعال الرتيبة التعاونية» و«صيغ الاهتمام المشتركة» أو مجرّد «صيغ». وهذه الصيغ الشبيهة بالحوار «تصعّد» مهارات الطفل التواصلية المتطوّرة وتساعده على المشاركة بكفاءة وبشكل مثمر في الحوارات التواصلية المبسّطة الخاصّة بالطفولة ـ قبل أنْ يطوّر الطفل المهارات اللغوية الصرفية للمشاركة في الحوارات الحقيقية.

وتسند الطفل هذه المنصّة البيئية الاجتماعية وتساعده على «فكّ تشفير النظام اللغوي» الخاصّ بلغة والديه. «إنّ الصيغة عبارة عن عالم مصغّر أو مهمّة تشترك فيها الأم مع الطفل وفي نيّتهما عمل شيء ما بوساطة الكلمات. وفي البداية، ما لا يستطيع الطفل تدبّره في الصيغة تقوم أمّه بذلك من أجله. وعندما يصبح قادراً على فعل ذلك تطلب منه الأم أنْ يفعل عند ذاك». (**برونر**، 1984، ص171)

ويصف **برونر** صيغاً متنوعة تساهم فيها الأم والطفل مشاركة في مهمّة تعاونية مثل القيام بلعبة «إغماض العينين» أو «القراءة» في كتاب مصوّر أو ارتداء الملابس أو الاستحمام أو اللعب بالدمى. وهذه كلّها وسائل لدخول «عالم اللغة والحضارة في آن معاً». ويقارن **برونر** هذه الألعاب بالألعاب اللغوية التي يقترحها **فيتجنشتاين** (يُنظر الفصل السادس من هذا الكتاب). وهذه الصيغ شبيهة بالألعاب اللغوية فهي بسيطة وتعتمد اللعب وهي عبارة عن نسخ من عالم مصغّر للوسائل اليومية التي بوساطتها يتعاون الأفراد الأكفاء من حضارة ما في إحداث التكامل بين أصواتهم وأفعالهم لغرض تحقيق هدف مشترك معيّن. بيْد أنّ الصيغ الخاصّة بالطفولة ليست دائماً ذات هدف. إذ إنّ بعض الصيغ ربّما يكون لها هدف معيّن ـ مثل الاستحمام أو

ارتداء الملابس ـ ولكن الكثير من الصيغ تنفذ لمجرّد إمتاع الطفل أو لإشغاله أو لمجرّد اللهو وحسب. ولكن ـ من المنظور الحالي ـ فإنّ أكثر المسائل أهمّية في الصيغ ـ أيْ المسألة التي ذكرها **فيتجنشتاين** كذلك الخاصّة بالألعاب اللغوية ـ هي أنّ الصيغ تؤدّي دور وعاء الحضانة لتطوّر اللغة والحضارة. وهذه الصيغ تتكيّف بشكل أساسي مع مهارات الطفل النامية ـ وفي الواقع إنّ هذا التكيّف تستغله الأم عندما تشجّع الطفل ـ خطوة بعد أخرى ـ لكيْ يجرّب وسائل أكثر تعقيداً للمشاركة في التفاعلات الدائرة بينهما.

ولغرض التوضيح، سنلقي نظرة فاحصة على واحدة من الصيغ التي درسها **برونر**: «قراءة كتاب»، يقوم الطفل والأم بالنظر في صفحات كتاب مفتوح بالمشاركة وتقوم الأم بالإشارة إلى الصور المألوفة وذكر أسمائها. وربّما لا يسهم الطفل بالصوت في مرحلة مبكّرة في التفاعل، ربّما لكونه يريد أنْ يرى تقليب الصفحات فقط. وفيما بعد يبدأ الطفل بالاستجابة إلى إيعازات الأم مثل «آه، انظر! ما هذا؟» وربّما يبدأ الطفل بإصدار أصوات فردية غير قياسية ومع ذلك تصبح منتظمة شيئاً فشيئاً مثل الأصوات «جي». وسيتم نطق ذلك ضمن الجزء المناسب من الصيغة ـ أيْ بعد إيعاز الأم ـ تتبعه عادة عبارة العرفان مثل «هذا صحيح! إنّها بقرة». وكلّما نما الطفل يبدأ بإنتاج نسخ أكثر قياسية من «العبارات» المناسبة. ومثل هذه الصيغة عبارة عن سلسلة من الحوارات المتوقعة والرتيبة يكون للأم والطفل فيها دور محدّد. وتتضمّن الإيماءات (مثل الإشارة باليد) والأصوات والأشياء ونقاط تركيز الاهتمام المشترك فيها. وتتناوب الأم والطفل في تطوير الفعل. وبسبب هذه البساطة وإمكانية التوقع يستطيع الطفل أنْ يفهم بسهولة أكثر ما يجري وهكذا يشارك بكفاءة وبشكل مثمر. وعندما تتطوّر مهارة الطفل، تصبح إسهاماته أكثر تعقيداً من الناحية اللغوية.

لقد كان الأمر عبارة عن نمط رتيب ثابت بشكل ملحوظ. وفي كلّ خطوة من الطريق تدمج الأم أيّة مقدرة كان الطفل قد طوّرها أصلاً - لكيْ يشار إليها باليد ويقدّر الطفل أنّ الأصوات ترمز إلى الأشياء والأحداث وما إليها. وتبقى الأم هي العامل الثابت طوال تلك العملية. لذلك فهي المنصّة التي ينطلق منها. فهي التي تثير انتباهه وتطرح الأسئلة عليه وتمنحه إطاراً للإجابة إذا كان ذلك ينقصه وتؤكّد على ما يقوله مهما كان ذلك. وعندما يكتسب الطفل مقدرة معيّنة، تقوم الأم برفع مستوى معاييرها. وكلّ صوت يطلقه الطفل يكون مقبولاً تقريباً من البداية. ولكنْ في كل مرّة يقترب فيها الطفل من الصيغة القياسية فإنّ الأم تطلب منه صيغة أفضل. إنّ الشيء الذي كان يتغيّر هو - بطبيعة الحال ما كانت الأم تتوقعه في الاستجابة - وكان ذلك طبعاً ميسّراً على وفق «نظرية» الأم عن قدرات الطفل. وعندما يتحوّل من نطق الأصوات المبهمة إلى الأصوات القصيرة على شكل «كلمات» (لا تزال غير قياسية تماماً) فإنّ الأم لا تقبل الأصوات المبهمة بعد ذلك ولكنها تصرّ على «الأسماء» القصيرة. ومن ثمّ في النهاية، بعد أنْ تتأكّد من أنّ ابنها أصبح يعرف تلك الكلمة القياسية، فإنّها ستنتقل إلى عرض سؤالها: «ما هذا؟» ونبرة نازلة على الكلمة الثانية مع ابتسامة خاصّة للتمييز بين الاستفهام البلاغي والاستفهام غير البلاغي. وهكذا سارت الأمور .

(برونر، 1984، ص171-172)

ولأنّ مثل هذه الصيغ بسيطة (بمثابة عالم مصغّر) يسهل على الطفل تعلّمها والمشاركة فيها من مرحلة مبكّرة جداً، فضلاً عن ذلك، بسبب الطبيعة المستقلّة التي تشبه الألعاب لهذه الصيغ فإنّها تجلب انتباه الطفل إلى خواص الأدوات التي تعرض بوساطتها الصيغة: أي الإيماءات والأصوات والأفعال التي تشكّل «العدّادات» الرمزية لتلك الصيغة، ولأنّ استخدام هذه

الأدوات التواصلية محدّد «بامتيازات الحدوث» التقليدية المقرّرة بالتعاقب (مثل قواعد أخذ الأدوار)، فإنّ الطفل يتآلف مع ما يتعلّق بخواصّ اللغة كذلك، وبالدرجة نفسها من الأهمّية، فإنّ طبيعة هذه الصيغ التي تشبه الألعاب تدعو الطفل لاستكشاف أنماطها والتوسّع فيها بشكل مبدع.

> يبدأ الطفل ـ مع وضع الحاجز بين الفعل وعواقبه ـ بالتوسّع في إشاراته في مواقف الفعل ويجرّب أنواعاً متباينة ويبحث عن ترتيب متنوّع لربط الأفعال بالإشارات. وعند هذه المرحلة تصبح تفسيرات الأم الثابتة للمعاني التي يقصدها الطفل مهمّة جداً في تأكيد فرضيات الطفل .

(برونر، 1975، ص11)

ويدّعي **برونر** ـ في هذه الأبحاث المبكّرة عن اكتساب اللغة ـ أنّ الطفل عندما يتعلّم كيف يشارك في صيغ الفعل المشتركة فإنّه يتعلّم كيف يعمل مع عدد معيّن من المفاهيم والعلاقات التي يقوم عليها جميع أنواع النحو لجميع لغات البشر. وتركّز دراسات **برونر** على العلاقات بين الحالات وبنية الموضوع والتعليق عليه ولكنّه يقترح أنّ الكثير من الخواصّ الكونية للنحو لها بشائر في الأنماط الفعلية للصيغ ما قبل اللغوية. وبمعنى آخر، إنّ المهارة النامية لدى الطفل في الوصول إلى المتطلّبات البنيوية والفكرية للتفاعلات ضمن الصيغ يُنظر إليها من حيث كونها تساعد الطفل على استيعاب الكثير من الأدوات البنيوية والفكرية نفسها التي تتكوّن منها أنواع النحو في مختلف اللغات. إنّ اتقان الطفل «لإجراءات الفعل المشترك توفر البشائر على استيعاب الطفل للصيغ النحوية الأولية» (**برونر، 1977**، ص274). ومن الطبيعي إذن أنْ يصبح اكتساب الطفل للنحو لمهمّة فكّ التشفير أقلّ عناءً ممّا يصوّره **تشومسكي**. والطفل لا يحتاج إلى المعرفة النحوية المخلّقة بالفطرة، لأنّه ـ من غير أيّ جهد واعٍ أو تعليم معلن ـ يكتسب السمات الأساسية للمعرفة النحوية بوساطة مشاركته التصعيدية في صيغ الفعل المشتركة المبكّرة

ـ وهي الأحداث التفاعلية التي تتسم بها معظم خبرة الطفل ما قبل اللغوية. وبمعنى آخر، فإنّ خبرة الطفل المبكّرة ليست فقيرة ومجدبة وعديمة الفائدة في مهمّة تعلّم البنية اللغوية كما يفترض **تشومسكي**.

ويتبنّى **برونر** ـ في مقالته بعنوان «تطوّر أفعال الكلام» (**برونر**، 1975) ما يطلق عليه اسم «الادّعاء القويّ» أيّ أنّه يدّعي:

> أنّ الطفل يدرك القواعد النحوية الخاصّة بصياغة الجمل واستيعابها بفضل توافق هذه القواعد مع الإطار الفكري الذي يُبنى لتنظيم الفعل المشترك والاهتمام المشترك. وهذا يرقى إلى القول بأنّ النحو ينشأ على أنّه مجموعة من القواعد التجريدية للنشاط المنظّم بالمشاركة الذي أصبح نظاماً ضمن حضارة مجتمع لغوي ما. وإنّ مفهوم العامل ـ الفعل ـ المفعول به ـ المتلقي على المستوى ما قبل اللغوي يساعد الطفل في فهم المعنى اللغوي للعبارات المرتبة بشكل مناسب التي تشمل بعض الحالات الإعرابية مثل الفاعل والمفعول به للفعل والمفعول به غير المباشر وهكذا. والادّعاء هو أنّ الطفل يستوعب بشكل أوّلي متطلّبات الفعل المشترك على المستوى ما قبل اللغوي، ويتعلّم أنْ يميّز بيْن هذه المتطلّبات على شكل مكوّنات، ويتعلّم أنّ يدرك وظيفة العبارات التي توضع ضمن هذه البنى المرتبة بشكل متسلسل، إلى أنْ يصبح في النهاية قادراً على استبدال وحدات من المفردات المعجمية القياسية بأخرى غير قياسية. وتصبح العملية ـ بالطبع ـ ممكنة بوجود شخص راشد يقوم بالتفسير ولا يعمل مصححاً أو معزّزاً بلْ يقوم بتزويد الطفل بالعبارات وتوسيعها وتصوّرها في الوقت الذي يتفاعل فيه مع الطفل. وليس ما يجري ضرباً من المحاكاة بلْ توسيع للقواعد التي تعلّمها الطفل في أثناء الفعل لتشمل المجال السيميائي (العلامات والرموز) .

(**برونر**، 1975، ص18،17)

ويناقش **برونر** ما يسمّيه صيغة «الأخذ والعطاء» ـ لتكون مثالاً على هذه العملية ـ وتشمل ـ لنقُلْ ـ دمية (المفعول به) يتمّ تبادلها (الفعل) بين شخص (العامل) وآخر (المتلقي). وتتطوّر هذه الصيغة ترادفياً مع المقدرة النامية عند الطفل. عندما يكون الطفل في سن ثلاثة أشهر فإنّ جلّ المسؤولية لإدامة التفاعل يقع على عاتق الأم. فهي تستخدم وسائل للفت نظر الطفل ـ مثل «آه، انظر إلى هذا». أو «هل تريد هذا؟» ـ لغرض بناء مرحلة «العرض» ضمن الصيغة. مبدئياً، إنّ عرض الأم يكون عادة «محدوداً بشيء واحد وينتهي ـ في غالب الأحيان ـ بحشر الأم هذا الشيء في يد الطفل المقبوضة». (**برونر**، 1977، ص283).

وعندما يبلغ الطفل من العمر ستة أشهر، يتضاءل التأكيد على طور العرض بشكل كبير مقارنة مع طفل في عمر ثلاثة أشهر. وبالطريقة نفسها تصبح الكثير من وسائل جذب الانتباه ـ التي تميّز المرحلة المبكّرة ـ مختصرة ويستقرّ التركيز على وصول الطفل إلى الشيء المعروض. هكذا يصبح طور العرض أكثر اختصاراً ـ فمثلاً الكلمة التوضيحية عند الأم «انظر» عندما تعرض شيئاً تصبح كافية بشكل عام لجذب انتباه الطفل وتنشيط ردّة فعله الدائرية الثانوية، إذ إنّ الطفل يمسك بالشيء مباشرة. وعند سن اثني عشر شهراً تصبح بنية مهمّة الأخذ والعطاء واضحة للعيان، ويسيطر الطفل على اللعبة بشكل متزايد، ولا يلعب الطفل لعبة الأخذ والعطاء لفترة أطول بشكل كبير وحسب، بل إنّه يأخذ زمام المبادرة أكثر بكثير من ذي قبل ـ عندما يعرض الأشياء التي بحوزته ويريها الراشدين الحاضرين وعندما يكمل فعل العطاء. وتتغلّب على تردّد الطفل وتراجعه في المرحلة الأولى الأدوار التي تتسم بالرتابة والثقة. وبشكل واضح، تكتسب المهمّة ذاتها ـ مثلاً التبادل لأجل التبادل ـ أهمّية كبيرة. إذ أصبحت فعّالية الأخذ والعطاء لعبة

تشمل الأدوار المماثلة ولعبة تتعلّق بعوامل ومحدّدات خارجية. وتوفر مثل هذه التسلسلات المحكومة بالقواعد ـ كما نجد في لعبة الأخذ والعطاء ـ قاعدة صلبة للغة لتدخل في الصيغة المعتادة وفي النهاية للغة لتصبح «الناقل» للفعل.

(**برونر**، 1977، ص287،284)

وقد تراجع **برونر** ـ في أبحاثه المتأخّرة عن اكتساب اللغة ـ عن هذا «الادّعاء القوي» وأنّ أنماط الفعل في التفاعلات ضمن الصيغ تؤدّي دور بشائر النمو لاكتساب الطفل الأنماط اللفظية في اللغة. كما أنّ الرأي القائل بأنّ الطفل لا يحتاج إلى أداة موجودة بالفطرة لاكتساب اللغة أصبح، فيما بعد، متزمتاً جدّاً ضدّ مبدأ الفطرة وكان **برونر** يبحث عن سبيل وسط. وبوجه خاص، فقد أسقط ادّعاءه القائل بأنّ في صيغ الأفعال المنظّمة يجد الأطفال لديهم كلّ ما يحتاجونه لتعلّم الصيغ والقواعد النحوية في لغة والديهم. وقد تنازل الآن ليعلن أنّ النحو شيء معقد جدّاً واعتباطي جدّاً لدرجة لا يمكن معها تعلّمه لكونه نموّاً لبنى الفعل. وقد ذكر في سيرة حياته أنّ رأيه المبكّر ـ الذي يرقى إلى الادّعاء بأن الوظيفة التواصلية هي التي تخلق الصيغة النحوية ـ كان خطأ. وبدلاً من ذلك، فإنّ النحو يشكّل «حيّز المشكلة الخاصّ به» (**برونر**، 1984، ص169). ويبدو **برونر** أكثر صراحة في كتابه «لغة الأطفال»: «لا يستطيع الطفل تحقيق هذه المعجزات الخاصّة باكتساب اللغة من غير امتلاكه ـ في الوقت نفسه ـ مجموعة فريدة من قدرات تعلّم اللغة المهيئة مسبقاً ـ وهي شيء قريب ممّا أسماه **نعوم تشومسكي** أداة اكتساب اللغة» (**برونر**، 1983، ص18).

على أيّة حال، فإنّ هذا لا يعني أنّ **برونر** قد نبذ أيّ دور للصيغ أو أيّة سمات أخرى للتواصل بين الأم والطفل في المرحلة المبكّرة في تفسير كيف يتعلّم الأطفال اللغة، بلْ على العكس، فإنّ الصيغ تتمتع بمكانة مركزية في

البيئة التفاعلية التي تمثل دعماً ضرورياً للنموّ اللغوي عند الطفل. وبالإضافة إلى أداة اكتساب اللغة فإنّ اكتساب اللغة يتطلّب ما أسماه **برونر** فيما بعد نظام إسناد اكتساب اللغة.

> إنّ إنشاء الصيغ والاستعداد للاستجابة الدقيقة وأنماط اعتماد اللغة في الفعل والتفاعل ـ كلّ هذه مجتمعة تشكّل نظام الإسناد لاكتساب اللغة، وهذا النظام هو الذي يجعل تشغيل أداة اكتساب اللغة ممكناً ـ على غرار ما اقترحه **تشومسكي**. ويساعد الوالدان والمتكلّمون «ذوو الخبرة» البرنامج الوراثي على إيجاد التعبير في الاستخدام الفعلي للغة. إنّ الحاجة لاستخدام اللغة كاملة ـ على أنّها أداة للمشاركة في الحضارة المعقدة (مثلما يستخدمها الطفل لدخول الحضارة البسيطة التي في محيطه) ـ هي ما يوفر المحرّك لاكتساب اللغة. ويمثل البرنامج «الوراثي» الخاص باللغة نصف الحكاية. بينما يمثل نظام الإسناد نصفها الآخر.

(برونر، 1984، ص173)

بينما استمرّت أفكار **برونر** في مجال اكتساب اللغة وكونها مؤثرة جدّاً في العقود الأخيرة من القرن العشرين، لم يكن الذين تأثروا به مستعدّين لقبول تنازله لمبدأ الفكرة النحوية عند **تشومسكي**. ولعل من بين أهمّ هؤلاء عالم نفس النمو الأميركي **مايكل توماسيلو** الذي نشر ـ في التسعينيات من القرن الماضي ـ سلسلة من الكتب والمقالات المبتكرة التي تطوّر الخط الفكري الذي بدأه **برونر** في أبحاثه المبكّرة. بيد أنّ **توماسيلو** يرفض اعتراف **برونر** بقوة الحجّة في المبدأ الفطري الخاص بالسمات الموجودة بالفطرة للمعرفة النحوية. وفي الوقت نفسه، يختلف **توماسيلو** كذلك مع وجهة النظر التوليدية أنّ المعرفة اللغوية مستقلّة بذاتها ومستقلّة عن القدرات الإدراكية الأخرى، وأنّ اكتساب النحو لذلك يحدث في «حيّز المشكلة الخاص به».

وعلى وفق المنظور الإدراكي عند **توماسيلو** ليس هناك شيء «لغوي بشكل فريد» عن اللغة واكتساب اللغة «اللغة شكل من أشكال الإدراك: وهي إدراك مهيأ لأغراض التواصل بين الأشخاص». (**توماسيلو**، 1999، ص150). لذلك فإنّ اكتساب الطفل اللغة لا يتطلّب قدرة لغوية مستقلّة متخصّصة من حيث المجال. ويعتمد الطفل في تعلّم اللغة على العمليات والقدرات الإدراكية نفسها كما في اكتساب المهارات الحضارية الاجتماعية المعقدة.

ويدّعي **توماسيلو** أنّ البصيرة الأساسية لدعم التفسير الإدراكي لاكتساب اللغة موجودة أصلاً في بحوث **برونر** المبكّرة في مجال الصيغ والألعاب والاهتمام المشترك، وقد بيّن تحليل **برونر** وظيفة التصعيد في الصيغ أنّ الطفل يستقبل اللغة على أنّها «مدخل» لفظي شكلي غامض وعديم المعنى. وإذا كان الأمر كذلك فإنّ الطفل لن يتعلّمها. فمثلاً الطفل لا يتعلّم اللغة لمجرّد الاستماع للمذياع. واللغة يجب أن تستقبل ـ كونها مادّة التعلّم عند الطفل في أثناء الاستخدام ـ أيْ كما تستخدم للأغراض التواصلية. فضلاً عن ذلك ـ يجب أنْ يستمرّ استخدامها بالطرق التي يستطيع الطفل فهمها ـ قبل أنْ يمتلك المعرفة لفهم مكوّناتها اللغوية. إنّ المثال النموذجي لمثل هذا السيناريو ـ كما اكتشف **برونر** ـ يكمن في صيغة الاهتمام المشترك. إنّ الطبيعة البسيطة والمنتظمة والمتوقعة للتفاعل بالصيغ يساعد الطفل على فهم ما يجري من حوله، وفهم الوظائف التي تؤدّيها مكوّنات اللغة في التفاعل، وأخيراً استخدام هذه المكونات بطريقة معكوسة وظيفياً (وهو ما يسمّيه **توماسيلو** محاكاة الدور المعكوس). ويعتمد هذا النموّ بدوره ـ كما يؤكّد **توماسيلو** ـ على قدرة الطفل على إدراك مقاصد الشخص الآخر ضمن الصيغة نفسها في تصرّفاته وأفعاله. وهذه السلوكيات المشتركة الخاصّة بالاهتمام هي جميعها انعكاسات لبزوغ الفهم لدى الأطفال للأشخاص الآخرين لكونهم عاملين بالقصد. (**توماسيلو** 1999، ص69).

على سبيل المثال، تأمّل ما يجب أنْ يكون الطفل قادراً على فعله لكيْ

يفهم حركة ما في لعبة «الأخذ والعطاء». تقوم الأم بإصدار الأصوات وتمدّ يدها ممسكة الدمية. وهذا ليس سلوكاً عشوائياً ولا من غير معنى: فهي تقصد عرض الدمية على الطفل. ولكي يتعلّم كيف يعمل سؤال الأم «هل تريد هذه؟» أيْ ما تعنيه ـ في هذه اللعبة البسيطة ـ فإنّه يحتاج إلى فهم هذا القصد وهكذا يستطيع استيعاب كيف أنّ أصوات الأم ترتبط بذلك القصد، أيْ كونها التعبير عنه. ويقارن **توماسيلو** قدرة الطفل البشري على إدراك المقاصد التواصلية مع انعدامها في الحيوانات. والادّعاء هو أنّه إذا أمسكت بقطعة خبز محمّصة ـ مثلاً ـ أمام طائر الببغاء وقلت له «هل تريد هذه؟» فإنّ الببغاء يرى ببساطة قطعة الخبز المحمّصة، ويأخذها من يدك. فهو لن يستوعب القصد الذي عبّرت عنه في تصرّفك، أيْ عندما عرضت عليه قطعة الخبز المحمّصة. وهذا أمر جيد إلى هذا الحدّ. ولربّما يكفي للببغاء أنْ يتعلّم الاستجابة بشكل مناسب عندما تقول له «هل تريد هذه؟» ـ فهو يبحث عن قطعة الخبز المحمّصة المتوقعة في يدك. وقد يصدر تلك الأصوات نفسها. ولكن لا يكفي للببغاء أنْ يتعلّم ما تعني بقولك «هل تريد هذه؟» لذلك يستطيع الببغاء بدوره أنْ يستخدم العبارة نفسها ـ بوساطة المحاكاة للدور المعكوس ـ وبالقصد التواصلي نفسه كما تستخدمه أنت: أيْ أنْ يستخدمه ويعني به ما تعنيه أنت. ولأنّ الأطفال وليست الببغاوات قادرون ـ إذا توافر لهم تصعيد كافٍ حسب السياق ـ على استيعاب بعض المقاصد التواصلية التي تكمن وراء تصرّف الشخص الراشد، فإنّ الأطفال ـ وليست الببغاوات ـ قادرون على اكتساب الرموز ذات المعنى في لغة البشر (**توماسيلو** 1999، ص103–105؛ للاطلاع على وجهة نظر مغايرة يُنظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب).

إنّ فهم الأشياء في التفاعلات الاجتماعية يعتمد على قدرة الأطفال على فهم اللعبة وعلى قدرتهم على فهم المقاصد التواصلية للشخص الراشد ضمن اللعبة. ويعبّر الأطفال عن

فهمهم اللعبة بإشارات متنوّعة تخصّ التوقع وكذلك التدخّل الفاعل عندما تتكشّف جولة معيّنة. كما يعبّرون عن فهمهم ما يحاول الشخص الراشد فعله في اللعبة بوضوح شديد عندما يأخذون دور ذلك الشخص وهذا ما أسماه الباحثون الآخرون بالمحاكاة للدور المعكوس (لتمييزها من المحاكاة المباشرة التي يكرّر الطفل فيها تصرّف الراشد في اتجاه واحد من غير عكس لذلك التصرّف، مثلاً كلاهما يركل الكرة نفسها). وقد بحث **سكيف وبرونر** (1975) قدرة الأطفال الصغار على الدخول في الاهتمام البصري المشترك مع الكبار باتباع خطّتهم في النظر نحو الكيانات الخارجية، وإنّ ظهور المهارات الخاصّة بالاهتمام المشترك في الأشهر التي تسبق بداية اللغة يوضّح أنّ الأطفال في عمر سنة واحدة لديهم جميع المهارات الإدراكية الاجتماعية التي يحتاجونها ليدركوا المقاصد التواصلية عند الشخص الراشد ضمن سياق الصيغ الخاصّة بتعلّم اللغة .

(**توماسيلو**، 2001، ص3635)

إنّ وجهة نظر **توماسيلو** بشكل عام هي أنّ الأعمال الفنيّة في التعلّم الحضاري ـ أيّ تعلّم «العدّاد» اللفظي في لعبة ضمن الصيغة ـ تعلم كلّمة أو تركيب نحوي ـ تعتمد على قدرة الأطفال البشر على استيعاب قصد الشخص الراشد ـ بوساطة الإسناد السياقي ـ في استخدام تلك المفردات اللفظية، والطفل لا يتعلّم مجرّد نطق الكلمة أو العبارة نفسها، كما تفعل الببغاء، إنّما يتعلّم نطق الكلمة بشكل فيه معنى ـ أيّ أنْ يستخدمها عندما يريد أنْ يعبّر عن ذلك المعنى. وكما يدّعي **برونر** فاللغة ليست نظاماً حاسوبياً مجرّداً يتعلّمه الطفل ويستخدمه بهذا الوصف؛ إنّما هي وسيلة للتعبير عن المعاني وتوصيلها ـ وينبغي أنْ تكون هذه الخاصّية الأساسية جزءاً من طريقة اكتساب اللغة.

وتساعد تلك النواحي من بيئة الطفل الاجتماعية ـ التي لفت **برونر** إليها الانتباه وهي سمات نظام إسناد اكتساب اللغة ـ الطفل في هذه المهمّة. ولكن في مرحلة عمرية مبكّرة (يقدّر **توماسيلو** هذه المرحلة من تسعة إلى اثني عشر شهراً) يجب أنْ يكون الطفل قادراً على تمييز أشخاص آخرين عاملين بالقصد. وفي الواقع تبدو هذه هي وجهة نظر **برونر** في كتابه «لغة الطفل» عندما يجادل أنّ الأطفال يجب أنْ يكون لديهم «قصد الإشارة» بالفطرة:

> إنّ «قصد الإشارة» لا يتعلّمه الطفل وكذلك الاعتراف بهذا القصد لدى الآخرين. وينبغي وجود بعض الأساس للذاتية البينية الخاصّة بالإحالة قبل ظهور اللغة الصحيحة. ولن تكون هناك ـ من الناحية المنطقية ـ طريقة مفهومة لدى شخصين لتحقيق إحالة مشتركة عندما لا توجد نزعة أوّلية لفعل ذلك. ومن البدائية أنْ نعامل «عقول الآخرين» كأنّها مشابهة عقولنا، إذ كيف يتسنّى للطفل «معرفة» اتباع خط الاهتمام لدى الآخر للبحث عن التركيز البصري المشترك ما لمْ يعرف ذلك مسبقاً؟
>
> (**برونر**، 1983، ص122-123)

ويشعر **توماسيلو** أنّ تنازل **برونر** أمام مسألة «أداة اكتساب اللغة بالفطرة» ناتج عن وجهة نظر غير سليمة عن النحو نفسه. إنّ التراكيب النحوية ـ كما يعتقد **توماسيلو** ـ ليست مخرجات لمعادلة حاسوبية تجريدية كما يحسبها النحو التوليدي. فالتراكيب النحوية ـ مثلها مثل الكلمات ـ وسائل رمزية للتعبير عن المعاني. لذلك إذا أخذنا الكلمات (زرافات، تأكل، ورق الشجر) ـ لكلّ واحدة منها معناها الذي تنفرد به ـ فإنّ التركيب النحوي فاعل ـ فعل ـ مفعول به يضيف طبقة ثانية من المعنى القصدي إلى مجموعة الكلمات التي يطبّق عليها هذا التركيب: أيْ إنّه يوضّح أنّ الكلمة الأولى هي العامل (الفاعل) للفعل الذي يشير إليه الفعل والكلمة الأخيرة هي المتلقي لذلك

الفعل، ويؤكّد **توماسيلو** أنّ الأطفال يتعلّمون التراكيب النحوية باستخدامهم العمليات الإدراكية ذاتها كما يفعلون عندما يتعلّمون الكلمات المفردة. ويستوعب الطفل أنّ قصد الأم ـ عندما تضع الكلمات بتلك الطريقة ـ كان لتوضيح أنّ الكلمة الأولى قامت بتنفيذ الفعل المذكور في الكلمة الثانية على الكلمة الثالثة. ثم يستخدم الطفل ذلك التركيب ـ بوساطة محاكاة الدور المعكوس ـ عندما يكون لديه ذلك القصد نفسه للتعبير. وفي نهاية المطاف، يجب أنْ يقوم الطفل بإعمام مثل هذه التراكيب على الأنماط من سلّم أعلى ولكن العملية الإدراكية للتعلّم تبقى كما هي ـ ويساعد السياق الطفل على استيعاب قصد الشخص الراشد باستخدامه كلمة أو تركيباً معيّناً ومن ثمّ يقوم الطفل ـ من خلال محاكاة الدور المعكوس ـ باستخدام تلك الكلمة أو ذلك التركيب عندما يكون لديه ذلك القصد. إنّ تعلّم النحو يشبه تعلّم الكلمات وقد لخّص **برونر** الأسس الإدراكية والاجتماعية لهما:

> إنّ الطريقة التي يتعلم بها الطفل التركيب اللغوي الملموس ـ من حيث الأساس ـ هي الطريقة نفسها التي يتعلّم فيها الكلمات: ويجب أنْ يفهم أيّ النواحي من مشهد الاهتمام المشترك يريد له الشخص الراشد أنْ ينكبّ عليه عندما يستخدم هذا التركيب اللغوي ومن ثمّ يتعلّم حضارياً (بالمحاكاة) ذلك التركيب من أجل تلك الوظيفة التواصلية.

(توماسيلو 1999، ص143)

إنّ جوهر هذا التحليل ـ إذن ـ هو لغرض إعادة تعريف النحو على وفق التراكيب اللغوية ـ ذات المستويات المتنوّعة من التعقيد والتجريد ـ لكنّها دائماً لها وظائف تواصلية ذوات معنى ـ ومن ثمّ تطبيق نظرية اكتساب اللغة الأكثر عمومية عند **برونر** على النحو كذلك. لذلك فإنّ الطفل يتعلّم البنى اللغوية

بمستويات متعدّدة من التعقيد في آن معاً (**المورفيمات** والكلمات والعبارات والتراكيب) كلّها بالطريقة نفسها أساساً .

(توماسيلو، 2001، ص45)

ويرتكز تفسير **برونر** الإدراكي التفاعلي للكيفية التي يتعلّم بها الأطفال اللغة على افتراضين رئيسين. أحدهما تسنده الدراسات التجريبية بينما الثاني مجرّد فرضية تؤيّدها المجادلة الغامضة أنّه ـ إذا لمْ تكن صحيحة ـ فإنّ الأشياء لمْ تكن لتبدو كما هي عليه الآن بشكل جلي، أيْ ما كان بوسع الأطفال أن يتعلّموا اللغة بالسهولة التي نراها الآن. والافتراض الأوّل هو أنّ اكتساب الطفل اللغة ـ على النقيض من حجّة **تشومسكي** «افتقار الخبرة» ـ يتمّ تصعيده بخبرة الطفل في سياقات الطفولة الاجتماعية الخاصّة بالتنشئة. والأطفال لا يتعلّمون اللغة لكونهم أفراداً معزولين، إنّما يتعلّمونها في سياقات حضارية مساندة توفر المساعدة الضرورية لتعلّم اللغة ـ وإن كانت عن غير وعي. أمّا الافتراض الثاني فقد اقترحه **برونر** في مرحلة مبكّرة ثم أصبح يشغل مركزاً مهمّاً في كتابات **توماسيلو** والباحثين الآخرين (مثل **ترفارثان 1979**)، وهذا هو الادّعاء القائل: إنّنا نحن الكائنات البشرية ـ حتى عندما نكون أطفالاً صغاراً جدّاً ـ «ننهمك في إتقان وصقل الموهبة التي يتفرّد بها النوع البشري وهي المشاركة في الاهتمام وتحقيق ذاتية بينية يمكن الانتفاع بها». (برونر، 2000، ص27). وتوصف الكائنات البشرية ـ بخلاف الشمبانزي وسائر الحيوانات الأخرى ـ بأنّها بينية الذاتية بالفطرة، ونتيجة لذلك فإنّها تدرك أنّ الكائنات البشرية الأخرى بشر ـ بما في ذلك أمهاتهم وآباؤهم! ـ وكونهم النوع ذاته من العاملين بالقصد كما هم أنفسهم. هذه هي الموهبة المطلوب وجودها لدى الطفل لكيْ يتعلّم اللغة طالما أنّه ينشأ في البيئة الحضارية الاجتماعية التي توفر الرعاية بشكل سليم. لذلك فإنّ اللغة هي ناتج القدرات الإدراكية العامّة التي توضع في الاستخدام التواصلي. وإنّ الملكة العقلية المستقلّة المبرمجة وراثياً لاكتساب اللغة ليست غير ممكنة من

ناحية النشوء وحسب بل هي ببساطة غير ضرورية.

> إنّ أطفال البشر ليسوا مزودين بالفطرة بقواعد النحو الكونية (الكليّة) القابلة للتطبيق بالتساوي على جميع اللغات في العالم. إنّما يتكيّفون للدخول في تفاعلات الاهتمام المشترك مع الكبار وليفهموا مقاصد الكبار واهتمامهم - وفي النهاية يتبنّون أدوار الكبار في تلك التفاعلات، بما في ذلك استخدامهم أعرافاً لغوية معيّنة.

(**توماسيلو**، 2001، ص36)

الفصل الثالث عشر

دريدا: الإشارة اللغوية والكتابة



لا توجد إشارة لغوية قبل الكتابة .

(دريدا، 1967(أ)، ص14)

بالنسبة لعلم اللغة الحديث، إذا كان الدالّ أثراً فإنّ المدلول عليه يكون معنى محتملاً مبدئياً ضمن الوجود الكامل للوعي الحدسي. ولا يُعدّ المعنى السطحي المدلول عليه ـ إلى الحدّ الذي ما يزال يميّز أصلاً من المعنى السطحي الدالّ ـ أثراً بحقّ، وهو لا يتطلّب من الدالّ أنّ يكون ما هو عليه. وفي جوهر هذه المقولة ينبغي أنّ تُطرح مشكلة العلاقة بين علم اللغة وعلم الدلالة. إنّ الأثر يترك بصماته على الإشارة بكاملها في المعنيين السطحيين. وتمثل الحقيقة القائلة: إنّ المدلول عليه أثر في الأصل ـ وإنّه دائماً يأخذ مكان الدالّ ـ افتراضاً بريئاً ينبغي أن تنعكس بموجبه قواعد العبارة المنطقية ـ من حيث الوجود والوعي ـ على الكتابة من حيث كونها تمثل الموت والمصدر في آن معاً .

(دريدا، 1967(أ)، ص73)

سبق أنْ قدّمنا شرحاً موجزاً عن بدايات الحركة الفكرية المعروفة بـ «البنيوية» في الفصل الثاني من هذا الكتاب. وقد ظهر على المسرح الفكري الفرنسي عالم الأعراق البنيوي **ليفي ـ شتراوس** (المولود في عام 1908) ـ على أثر النجاح الباهر الذي حققه كتابه **«الأحزان الاستوائية» في** عام 1955 ـ الذي هيمنت عليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الوجودية الماركسية وعلى رأسها **جان بول سارتر** (1905 ـ 1980). بيْد أنّ **سارتر** رفض أنْ ينأى بنفسه عن السياسات السوفياتية في وجه الدليل المتزايد على الاضطهاد في جمهوريات الاتحاد السوفياتية في عهد **ستالين**. وعندما رفض **سارتر** أنْ يشارك في الإدانة الواسعة لغزو هنغاريا عام 1956، فقدت الوجودية ـ كونها فلسفة تلتزم بحريّة الإنسان ـ مصداقيتها في نظر الكثيرين. فأصابت البنيوية حظاً وافراً وهي متوافرة لكونها منهجاً سياسياً محايداً جديداً.

وكانت الدراسة الأدبية تمثل الحقل الذي أدرك أثر البنيوية بعد علم اللغة وعلم الأعراق. وقد أثار **رولاند بارت** (1915–1980) سخطاً في عام 1963 عندما أدخل المبادئ البنيوية في تحليله الكاتب المسرحي الفرنسي الكلاسيكي «أنّه لمْ يعد مستعداً لجعل المؤلف ـ وكونه موضوعاً فردياً ـ مصدر البنى التي يكتشفها في أعماله الأدبية»، وبدلاً من ذلك فهو «يقرأ المسرحيات المأساوية على أنّها أجزاء من نظام» مع الاهتمام «بالبنى المشتركة التي يمكن اشتقاقها من تلك الأجزاء التي تؤدّي دور المتضادّات الوظيفية وقواعد الربط في النظام».

طفت إلى السطح في هذا الوقت حالة الانقسام داخل المدرسة البنيوية الفرنسية في التقريرية المنهجية، فيما إذا كانت البنى والمتضادات والقواعد التي ألمح إليها **كلر** يمكن أنْ تؤخذ أنّها ثابتة ومطلقة وبذلك توفر معياراً محدداً للتحليل. ثم صدرت مجلّة تالْ كالْ في عام 1960 وسط الجو العنيف للقصّة الجديدة والموجة الجديدة في السينما في فرنسا، على يد مجموعة من الكتاب الشباب الذين تمثل سحر البنيوية عندهم في رفضها الأمور الأكيدة

العقدية سواء أكانت فلسفية أم منهجية. (وانضمّ **بارت** لاحقاً إلى وجهة النظر هذه). وكان واحداً من كتاب مجلّة تال كال هو **جاك دريدا** المولود في الجزائر في عام 1930 واستمرّ تعليمه في فرنسا وهو في التاسعة عشرة من العمر. وكانت الصياغة الفلسفية الرئيسة عند **دريدا** ضمن تقليد الظاهراتية والمسألة المركزية التي تتصدّى لها هي هلْ بالإمكان الوصول إلى فهم الحقيقة المستقلّة عن اللغة التي يصاغ فيها ذلك الفهم، وكيف؟ بمعنى آخر، هل يوجد وعي بالأشياء ـ في حدّ ذاتها ـ يتجاوز اللغة؟ ومنذ عهد **كانْط** فإنّ أولئك الذين يلتزمون بالاعتقاد بمثل ذلك الوعي والواقع المتساويين كانوا يكافحون لتأسيس طريق يوصلهم إلى ذلك الوعي. ويبدو أنّ نظرية **سوسير** كانت توحي بأنّ علم اللغة لا يعاني من «الداء» الظاهراتي وهو عدم القدرة على فصل مادّة دراسته ـ وهي اللغة ذاتها ـ عن اللغة التي يتبلور فيها فهم تلك المادة، واستطاع **سوسير** ـ على أيّة حال ـ أنْ يتكلّم بشكل مباشر عن «المدلول عليه» الذي كان متميّزاً ـ من غير أيّة مشكلة ـ من «الدالّ» ويرتبط به بشكل اعتباطي وحسب.

> لمْ توحّد الإشارة اللغوية بين الشيء والاسم، بلْ بين المفهوم والصورة الصوتية. وتلك الصورة ليست صوتاً مادّياً ـ أيْ الشيء المادّي فقط ـ بلْ الدفعة السايكولوجية للصوت، والانطباع الذي يتركه في أحاسيسنا. والصورة الصوتية حسّية ـ وإذا حاولت أنْ أسمّيها «مادّية»، فهي في ذلك المعنى فقط، وذلك عن طريق معارضتها مع المصطلح الثاني في المعادلة وهو المفهوم. وهو أكثر تجريداً بشكل عام. واقترح التمسّك بكلمة «إشارة» للدلالة على الكلّ واستبدال كلمتي المفهوم والصورة الصوتية بالمدلول عليه والدالّ على التوالي. والعلاقة بين الدالّ والمدلول عليه اعتباطية .

(سوسير، 1916، ص66-67).

إذن ربّما وفرت البنيوية ـ التي تقوم على مفهوم **سوسير** عن الإشارة اللغوية ـ مخرجاً من المأزق الفلسفي.

ولكنّ **دريدا** في كتابه «**عن نظرية الكتابة**» (**دريدا 1967(أ)**) ـ وهو واحد من الكتب التي نُشرت له في عام 1967 ـ يقوم بدراسة متأنّية لنظرية **سوسير** عن الإشارة اللغوية، مستخدماً استراتيجية فلسفية مستحدثة أسماها «التفكيكية» وهدفها تحديد المتضادّات في المفاهيم الرئيسة التي يقوم عليها العمل الأدبي ومن ثمّ قلب هذه المتضادّات.

> نحن لا نحظى ـ في التضاد الفلسفي التقليدي ـ بتعايش سلمي عند مواجهة المصطلحات بلْ سلّم هرمي عنيف. ويهيمن مصطلح على آخر (قيمياً ومنطقياً وما إلى ذلك) ويحتلّ موقع الصدارة. ولكيْ نفكّك التضاد ينبغي لنا قبل كلّ شيء ـ وفي لحظة معيّنة ـ أنّ نقلب السلّم الهرمي .

(**دريدا**، 1972، ص41)

وهذا هو ما يفعله **دريدا** بالضبط بالتضاد بين الدالّ والمدلول عليه في المقتطفات المقتبسة في بداية هذا الفصل، ويبدو أنّهما ـ في عرض **سوسير** لهما ـ كما لو كانا متساويين في المكانة، فمثلاً عندما يقارنهما بوجهي الصحيفة الورقية. بيْد أنّ قراءة **دريدا** المتمعّنة **لسوسير** توضّح أنّه في الحقيقة أنّ الاثنين لا يعاملان بالتساوي مطلقاً. أوّلاً وقبل كلّ شيء فإنّ الدالّ هو صورة صوتية ـ وليس أصواتاً حقيقية ـ ولكنّ نوعاً من الأثر تتركه تلك الأصوات في الذهن. ولكيْ يكون «المفهوم» المدلول عليه مساوياً للدالّ، ينبغي أنْ نتصوّره على أنّه أثر تتركه الأشياء الحقيقية في عالمنا في الذهن. ولكنّ **سوسير** ينفي بوضوح أنّ الأمر كذلك، إذ إنّ المدلول عليه لا يرتبط مباشرة بالأشياء، ولكنّه كونه مفهوماً يمثل الحقيقة الأولى بقدر ما يتعلّق الأمر باللغة، ويحتلّ المدلول عليه ـ بهذا المعنى ـ موقع الصدارة بالنسبة للدالّ

ضمن السلّم الهرمي للوجود الحقيقي، على الرغم من أنّ ذلك يختفي وراء إشارة **سوسير** إلى المفهوم وكونه أكثر تجريداً.

وبعد أنْ يكشف الناقد التفكيكي عن السلّم الهرمي الخفيّ، تصبح مهمّته قلب ذلك السلّم، أو بشكل أدق يبيّن كيف يقلب هذا السلم نفسه ضمن منطق النص. لأنّ التفكيكية ـ على وجه التحديد ـ ليست شيئاً يفعله المحلّل بالنصوص، بلْ هي شيء تفعله النصوص ويقوم المحلّل بالكشف عنه. ويحقق المدلول عليه ضمن نظام **سوسير** «قيمته» ـ وهو ما نسمّيه عادة «المعنى» ـ من موقعه في نظام المدلولات برمّته، مثلما يحقق الدالّ قيمته من موقعه في نظام الدالات كاملاً (يُنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب) وهكذا ـ كما يوضّح **دريدا** في المقتطفات المقتبسة في مستهلّ هذا الفصل ـ «لا يُعدّ المدلول عليه أثراً، وهو بحق لا يتطلّب من الدالّ أنْ يكون ما هو عليه». مع ذلك فإنّ ذلك يتناقض مع وجهة نظر **سوسير** القائلة: إنّ المعنى لا يوجد خارج اللغة، ويأتي الوجود فقط عندما يفرض الصوت على دفق الأفكار.

> إنّ أفكارنا من الناحية النفسية ـ بغضّ النظر عن التعبير عنها بالكلمات ـ مجرّد كتلة غير واضحة المعالم وليس لها شكل. ولطالما اتفق الفلاسفة وعلماء اللغة في إدراكهم أنّه من غير مساعدة الإشارات لن نكون قادرين على التمييز الواضح المنسجم بين فكرتين. والفكرة من غير اللغة مجرّد غمامة مجهولة مبهمة. ولا توجد أفكار تسبق ظهور اللغة ولا يوجد شيء واضح المعالم قبل اللغة.

(**سوسير** 1916، ص111-112)

ويسوق **سوسير** معنى الكلمة الإنجليزية شاة (sheep) والكلمة الفرنسية التي تقابلها (mouton) مثالاً على الكلمات التي تبدو مترادفة في ظاهرها والتي لها في واقع الأمر قيم مختلفة تماماً كلّ حسب نظامها اللغوي، طالما أنّ

المدلول عليه لكلمة (sheep) ـ على الرغم من أنّهما يدلاّن على الحيوان نفسه ـ لا يشمل فكرة لحوم ذلك الحيوان (mutton)، بينما تشير الكلمة الفرنسية (mouton) إلى الحيوان ولحومه في آن معاً. وهذه المدلولات لا يتصوّرها **سوسير** موجودة قبل تشكيل الإشارة كاملة بما في ذلك الدالّ. وهكذا ـ كما يذكر **دريدا** ـ «أنّ المدلول عليه يحتلّ دائماً موقع الدالّ». وفي الوقت الذي تشير فيه مناظرة **سوسير** ضمناً إلى أنّ المدلول عليه له حقيقة نفسية أكثر وضوحاً من الدالّ، فإنّ في جزء آخر من المناظرة ما يوحي بأنّ المدلول ليس له تلك الحقيقة.

وهذا ـ على أيّة حال ـ مثال واحد فقط على الشبكة المعقدة من التناقضات، ولعلّ أكثرها أهمّية عند **دريدا** إصرار **سوسير** على أنّ الدالّ منطوق أساساً وليس مكتوباً. ويبيّن **دريدا** كيف يصف **سوسير** اللغة المنطوقة بأنّها حقيقية حاضرة ومتأصّلة، واللغة المكتوبة بأنّها مجرّد صورة ممثلة وسطحية. ويقدّم **سوسير** وصفاً مطوّلاً لما يسمّيه «مخاطر» الكتابة، وأشدّها خطراً يكمن في قوّتها على خداع الناس وحملهم على التفكير بأنّها تشكّل الصيغة الأصلية الحقيقية للغة، ويكون الكلام بمثابة تمثيل جزئي لها أقلّ شأناً منها وليس العكس.

> بيْد أنّ استبداد الكتابة يصل إلى أبعد مِن ذلك، وعندما تفرض الكتابة نفسها على الجماهير، يؤثر الإملاء في اللغة ويعدّلها. وهذا يحدث فقط في اللغات الأدبية فقط حيث تلعب النصوص المكتوبة دوراً مهمّاً. ثم تؤدّي الصور البصرية إلى التلفظ الخاطئ ومثل هذه الأخطاء في حقيقتها تعبّر عن حالة مرضية. (**سوسير**، 1916، ص53-54).
>
> إنّ التنازل «لامتياز الصيغة المكتوبة» بالنسبة **لسوسير** يعني التنازل للعاطفة ـ إنّ العاطفة، وأنا أعي ما أقول ـ هي التي يحلّلها **سوسير** وينتقدها في هذا المقام كما لو كان واحداً من

> علماء الأخلاق أو علماء النفس من التقليد القديم جداً. وكما نعلم أنّ العاطفة استبدادية واستعبادية. «وما يزال النقد الخاصّ بفقه اللغة عاجزاً في نقطة واحدة: وهي أنّه يتبع اللغة المكتوبة صاغراً ويهمل اللغة الحية» (**سوسير**، 1916، ص14) ويذكر **سوسير** في موضع آخر «استبداد الكتابة» (**سوسير**، 1916، ص53) .ويكمن ذلك الاستبداد في جوهر سيادة الجسد على الروح، والعاطفة صفة سلبية واعتلال الروح، والانحراف الأخلاقي حالة مرضية، وإنّ التأثير المتبادل للكتابة في الكلام يكمن في التلفظ الخطأ. كما يقول **سوسير** «إنّ مثل هذه الأخطاء في حقيقتها حالة مرضية» (**سوسير**، 1916، ص53). وإنّ قلب العلاقات الطبيعية سيولّد لذلك إعجاباً منحرفاً بصورة الحرف: وهو ذنب الوثنية: «خرافة الحرف» كما يقول **سوسير** في الجناس التصحيفي. (**دريدا**، 1967(أ)، ص38).

ويوضّح **دريدا** أنّه لا يختلف مع **سوسير** بقوله «أحسب أنّ أسباب **سوسير** مقبولة، ولا أشكّ في حقيقة ما يقوله **سوسير** بمثل تلك النبرة ـ على المستوى الذي يقول ذلك فيه. (**دريدا**، 1967 (أ)، ص39). ولكنّ الذي يشكّك **دريدا** فيه هو لماذا يرسم «مشروعاً لعلم اللغة العام، الذي يتعلّق بالنظام المتأصّل بشكل عام للغة؟» حدود مجاله وذلك من خلال استثناء الكتابة» على أنّها موضوع خارجي بشكل عام. أمّا ما يتعلّق بالنبرة فإنّ **دريدا** يبدي استغرابه لماذا يشير كلام **سوسير** ضمناً إلى مثل ذلك العنف في الكتابة ضد الكلام واستبدادها وتسليطها وأمراضها وما إلى ذلك. ويتّصل هذا بالمقتطفات المقتبسة من **دريدا** في أعلاه التي تخصّ التضاد الفلسفي التقليدي وكونه «ليس تعايشاً سلمياً عند مواجهة المصطلحات وإنّما هو سلّم هرمي عنيف».

من الواضح ـ في هذه الحالة ـ أنّ السلّم الهرمي من النوع الذي يعطي الكلام امتيازاً على الكتابة، على أساس أنّ الكلام المنطوق أكثر «واقعية» لأنّه

يحصل بحضور الشخص المخاطب وجهاً لوجه، بينما تحدث الكتابة في غياب المخاطب. ولكن لدينا هنا تناقضان إضافيان مع الافتراضات الرئيسة في نظرية **سوسير** اللغوية. فكلّ عنصر في النظام اللغوي ـ حسب آراء **سوسير** ـ لا يستمدّ قيمته من محتواه الجوهري ولكن من الاختلاف بينه وبين كلّ عنصر آخر في النظام. وبمعنى آخر، فإنّ القيمة ليست مسألة الحضور (المحتوى الجوهري) بلْ هي مسألة الغياب. إذ إنّ قيمة الفونيم /p/ بالنسبة **لسوسير** ـ هي الاختلاف وحسب جميع الفونيمات الأخرى في اللغة، وهذا يرقى إلى القول بأنّ الفونيم /p/ يعمل من خلال غياب جميع تلك الفونيمات الأخرى. وثانياً، يصرّ **سوسير** في وصفه الدالّ على أنّه لا يتكوّن من الصوت بلْ من دفعة ذهنية يخلّفها الصوت. لذلك يستثني من الإشارة اللغوية الشيء الأساسي وهو الصوت، أيْ الأساس الذي يقوم عليه إصراره على الحقيقة الكبرى للغة المنطوقة مقارنة باللغة المكتوبة. فضلاً عن ذلك، فإنّه يقلّل من شأن الكتابة ويصفها بأنّها تمثيل وحسب، مجرّد أثر للغة المنطوقة، مع ذلك فإنّ ما يميّز الدالّ من الصوت المنطوق أو الكلمة هو تلك السمة نفسها. إذ أنّ الدالّ تمثيل أيضاً، وهو أثر يرتبط بعلاقة مع الصوت المنطوق أو الكلمة شبيهة بعلاقة الكتابة. ولكونه أثراً صيّره **سوسير** حجة على الحقيقة الأقلّ للغة المكتوبة مقابل اللغة المنطوقة، ولكنّها حجة على الحقيقة الكبرى للدالّ الذهني مقابل الدال المنطوق. ويتسع بناء السلّم الهرمي في الواقع ـ في المثال الأخير ـ لعملية إضفاء الامتيازات على اللغة ـ وهي النظام اللغوي الذهني الاجتماعي ـ على حساب الكلام ـ وهو الكلام الفعلي عند الأفراد. ومرّة أخرى لا يتأصّل «الحضور الحقيقي» في المقابلة المواجهة المشاهدة، بل ربّما يقال إنّه «يؤجّل» إلى شيء أكثر واقعية.

كنّا نستخدم كلمات ـ إلى هذه اللحظة ـ مثل «الاختلاف» و«الأثر» و«الكتابة» بمعانيها الاعتيادية إلى حدّ ما، ولكنها تأخذ في كتابات **دريدا** معاني جديدة ومتفرّدة بشكل واضح. ويجعل **دريدا** ذلك في بعض الحالات

واضحاً، عندما يستخدم إملاء كلمة (differance) بدلاً من كلمة الاختلاف (difference) ويستخدم الكلمتين معاً. وعلى الرغم من عدم التحقق من صحة الكلمة الجديدة مسبقاً، إلاّ أنّه ليس هناك ما يخالف قواعد اللغة الفرنسية عند اشتقاق كلمة (differance)، فهي صياغة منطقية تماماً من الفعل يختلف (differer)، باستخدام صيغة المصدر المنتهية بـ (-ance) وجعلها مرادفة للكلمة الإنجليزية (differing)، ولكن الكلمة الفرنسية (differer) لا تعني «يختلف» وحسب وإنّما تعني أيضاً «يؤجّل» وهكذا تصبح كلمة (differance) تعني في آن واحد «مختلفاً» و«خاضعاً». لذلك فإنّ استخدام **دريدا** لمصطلح (differance) يجسّد في الأقلّ أربعة جوانب مهمّة من نظريته اللغوية:

1. كما لحظنا في نهاية الفقرة السابقة، فإنّ «الاختلاف» الذي يمثل المبدأ الفاعل في البنيوية لدى **سوسير** هو أيضاً «تأجيل» من الحاضر المُعاش إلى الواقعي.

2. إنّ المدلول عليه على وفق مصطلح **دريدا** (differance) غير ثابت بشكل متأصّل ويتحوّل من «مختلف» إلى «مؤجّل» ويعود ثانية كما في فهم صورة البط أو الأرنب في الرسم الذي يقدّمه **فيتجنشتاين** (يُنظر الفصل السادس من هذا الكتاب)، لذلك فإنّ هويته «الحقيقية» غير ثابتة بالطريقة التي توحي بها الإشارة عند **سوسير** وما يجب أنْ تكون عليه، لكنّه يؤجّل بشكل دائم من خلال الاختلاف ولا يحدث ذلك من العناصر الأخرى في النظام، بل إنّه شيء متأصّل في المدلول عليه ذاته.

3. إنّ الكلمتين الفرنسيتين (difference) و(differance) متماثلتان في اللفظ ومتجانستان عند سماعهما، لذلك فإنّ الاختلاف (والاختلاف والتأجيل) بينهما أساسه الرسم الحرفي فقط ـ ويقوّض ذلك إصرار **سوسير** على الطبيعة الممثلة والثانوية فقط للكتابة.

4. إنّ تبديل الكلمة البارع على يد **دريدا** ـ الذي تحقق بطريقة تحرم

الكلمة من المعنى الثابت خارج السياق المتغيّر والقابل للتفسير بشكل لا متناه - يقوّض إصرار **سوسير** على أنّ اللغة مسيطر عليها اجتماعياً لغرض تعزيز المعاني المحدّدة في أيّ وقت معلوم ومنيعة على التغيير على يد الأفراد.

من اللافت للنظر أنّ هذا التغيير الإملائي البسيط ينتج كلمة مشحونة بالمضمون النظري أكثر ممّا نجده في واحدة من المصطلحات المبتكرة الصريحة عند **دريدا** مثل كلمة (التفكيكية)، ولكن في جميع مثل تلك الحالات فقد استخدم الكلمة ومن ثمّ تخلّى عنها بطريقة تصحّ على مبادئه النظرية.

لقد تجنّب **دريدا** دائماً وضع «تعريف» كامل للتفكيكية لئلا تصبح كياناً ثابتاً خاضعاً للتعريف الانطولوجي من النوع «س تعني ص». بل بدلاً من التمسّك بتعريف رئيس واحد، فإنّه يستخدم مصطلحات مبتكرة متنوّعة تلك التي تكتسب معانيها فقط من إدراجها ضمن سلسلة الألفاظ الخاصّة بها. وبهذه الطريقة فهو يمارس ما يعظ الآخرين بعدمه لأنّه يوضّح الطريقة ويعرض كيف يصبح المصطلح ذا مغزى ضمن سياق معيّن، على الرغم من كون ذلك السياق مفتوح النهايات. لذلك فإنّ المعنى متباين (معتمد على السياق) ومؤجّل (توجد سياقات أخرى تنشأ تباعاً). (**بن - نفتالي** 1999، ص654).

وربّما نجد أنّ أشدّ المصطلحات المحمّلة نظرياً في أعمال **دريدا** في الستينيات هي تلك التي لمْ تغيّر الكلمات الدالّة عليها - ولم يُغيّر إملاؤها - مثل كلمتي الكتابة والأثر. ويجادل **دريدا** - بروح الناقد التفكيكي الذي يقلب السلّم الهرمي - على النقيض من الحكمة الشائعة في أنّ الكلام يسبق الكتابة من الناحيتين التاريخية والانطولوجية، إلاّ أنّ الكتابة تسبق الكلام إذا أخذنا «الكتابة» بمعناها الواسع لتشمل أيّ شكل أو صيغة للغة غير حاضرة مباشرة في أذن السامع، لكنّها مخطوطة بشكل ما بما في ذلك الذهن. إنّ انعدام

«الحضور الحقيقي» هو في الواقع المعيار الأوّلي الذي ذكره **سوسير** في نبذه الكتابة. وكما رأينا فإنّ **دريدا** يبيّن ـ على أيّة حال ـ أنّ ذلك يصحّ كذلك على اللغة ـ وهي النظام اللغوي التي «تؤجّل» فيه الإشارات اللغوية إلى عالم من الوجود الواقعي الذهني الاجتماعي. وطالما أنّ اللغة تسبق الكلام وتحدّد ما ينبغي أنْ تكون عليه فإنّ الكلام ذاته هو دائماً الكتابة.

> وينبغي لنا الآن أنْ نفكّر في أنّ الكتابة في الوقت نفسه أكثر خارجية عن الكلام وهي ليست «صورته» أو «رمزه» وهي أكثر متأصّلة في الكلام الذي هو في حدّ ذاته نوع من الكتابة. وقبل أنْ يرتبط مفهوم الرسم الحرفي (أو أيّة وحدة ضمن النظام الكتابي المحتمل) بالنقش والحفر والرسم أو الحرف ـ أو بالكلمة الدالّة التي تشير بشكل عامل إلى الدالّ الذي تدلّ عليه تلك الكلمة، فإنّه يشير ضمناً إلى إطار الأثر المؤسّس لكونه الإمكانية المشتركة في جميع منظومات الاتصال. (**دريدا**، 1967(أ)، ص46).

ويستخدم **دريدا** أحياناً مصطلح الكتابة الأصلية لهذا المفهوم لنوع من الكتابة تنشأ قبل قيام التمييز بين المنطوق والمكتوب وهكذا تسِمُ اللغة بكاملها. ويقترح «نظرية الكتابة» وكونها العلم الذي يعتمد الكتابة (الأصلية) لتكون مجاله في البحث.

أمّا بالنسبة لمصطلح «الأثر» فهو غامض ومحيّر حيث إنّ الكتب والمقالات التي تحاول إيضاح فكرة **دريدا** للطلبة ولجمهور القراء المثقفين عموماً تتجنّب اختزال هذه الكلمة في تعريف بسيط. ويدلي **سبيفاك** ـ مترجم **دريدا** ـ بملحوظاته في أثناء معاناته من ترجمة هذه الكلمة ويقول:

> ويعطي **دريدا** إذن اسم «الأثر» للدور الذي يلعبه الآخر الصميمي ضمن بنية الاختلاف وهي الإشارة، (وقد تمسّكت بكلمة «الأثر» في ترجمتي لأنّها تبدو مثل كلمة **دريدا** نفسها؛ وعلى القارئ أنْ يتذكّر في الأقلّ كلمة أثر الإنسان أو أثر

الحيوان التي تتضمّنها الكلمة الفرنسية) ويعترف علم اللغة في مدرسة **سوسير** ـ مرغماً ـ أنّ بنية الإشارة تقوم على بنية الأثر.

(**دريدا**، 1967(أ))، مقدّمة المترجم لكتاب **دريدا** ص17).

إنّ المسألة التي تثيرها الجملة الأخيرة هي أنّه طالما أنّ الإشارة عند **سوسير** تفهم بشكل واضح على أنّ الدالّ والمدلول عليه يستمدّ كلّ واحد منهما قيمته ليس من الشيء الحاضر فيه نفسه وإنّما من جميع العناصر الأخرى الغائبة، فإنّ أثر هذه العناصر حاضر دائم في الإشارة. وبهذا المعنى «يعترف علم اللغة عند **سوسير** بأنّ بنية الإشارة تقوم على بنية الأثر». ولكنّ هذا العلم «لا يجد بدّاً من ذلك»، لأنّ **سوسير** لا يستطيع أنْ يرى أو يخفي أو ينكر أنّه من الناحية التاريخية توجد هنا مفارقة الدجاجة والبيضة. إذ إنّ الشيء الغائب (أيْ الأثر) يأتي إلى الوجود من خلال اختلافه مع ما هو حاضر، مع ذلك فإنّ الشيء الحاضر يمكن أنْ يبرز إلى الوجود فقط عندما نتصوّره بكليّته مع الأثر الخاصّ به. لذلك فإنّ «الأثر يترك بصمته على كليّة الإشارة في المستويين الخاصّين بالمعنى الظاهري للإشارة. إنّ المدلول عليه أساساً من حيث الأصل بمثابة الأثر، وإنّه دائماً يأخذ موقع الدالّ (يُنظر المقتطفات المقتبسة في مستهلّ هذا الفصل). عند هذه النقطة يصبح منطق **دريدا** مستحيلاً على الفهم بالنسبة لكثير من الناس، إمّا لأنّهم لا يستطيعون فهمه وإمّا لأنّهم يرون في قوانين الأثر خطوة تخالف المنطق.

إنّ مدخلنا إلى هذه المناظرة كان من منطلق المشكلة الظاهراتية في فصل الفهم والواقع عن اللغة والأمل عند البنيويين بأنّ التمييز بين الدالّ والمدلول عليه الذي طرحه **سوسير** يجعل لنا مخرجاً من هذه المشكلة. ويكشف تفكيك **دريدا** لذلك التمييز. على أيّة حال، أنّه في نهاية المطاف ليس تمييزاً على الإطلاق، طالما أنّ واحداً من شروطه «أنْ يكون أصلاً دائماً في موقع» نقيضه، فإنّ الاثنين في النهاية لا يمكن التمييز بينهما. وإنّ التضاد الذي يمثل حجر الزاوية الرصين للبنيوية نراه يتفتت بفعل تحليل **دريدا** ـ

ولهذا يصيب عمل **دريدا** فضلاً ـ وربّما يخطئ ـ لابتدائه عهد «ما بعد البنيوية».

لا يوجد فيلسوف في أواخر القرن العشرين أثار كمّاً عظيماً من المديح والغضب مثل ذلك الذي حصل مع **دريدا**. وهو نفسه وجد في ذلك مفارقة ومتعة ـ تعود عليه بالفائدة ـ إذ إنّ أشدّ الهجمات ـ المتطرّفة والملتهبة وفي بعض الأحيان غير المنطقية بشكل صريح ـ أطلقت ضدّه باسم العقلانية. ويفهم الكثير من الناس التفكيك أنّه تدمير وتحطيم للقوانين التقليدية للمعرفة بلْ وللقيم الحقيقية التي تقوم عليها الحضارة. ومثل هذا الفهم مضلّل بشكل كبير. لمْ يقم أحد خلال الثلاثين سنة المنصرمة بترويج القراءات النقدية الواسعة المتأنية للنصوص الفلسفية التقليدية أكثر مما فعل **دريدا**، وكان ذلك قصده المعلن دائماً. وقد شملت أهداف تحليلاته التفكيكية أعلاماً لا تقلّ مكانة عن **أفلاطون وروسو ونيتشه وفرويد وليفي شتراوس** ومنافسه المعاصر له **ميشيل فوكو** (1926–1984). وكما رأينا في تعليقاته الخاصّة باختلافه مع **سوسير**، فإنّ **دريدا** لا يستخدم التفكيك لتقويض النصوص التي يطبّق عليها بلْ لتقويتها بالكشف عن التوترات الحتمية والضرورية (وغالباً ما يكشف عن التناقض) التي تستمدّ قوّتها منها. وفي الوقت نفسه لا ننكر أنّ تعريته التناقضات الجوهرية عند أعظم المفكّرين الغربيين ـ يدعمه الدليل النصّي الدقيق ـ كان لها أثر شبيه بمهاجمة المعتقدات التقليدية، الذي يعدّه بعض الناس ظاهرة صحّية بينما يحسبه البعض الآخر خطراً جسيماً.

وتتمثل العناصر الأخرى في نظام **دريدا** ـ تلك التي أثارت هلعاً هستيرياً واسعاً ـ بأمور تتعلّق «بالتصرّف الحرّ للدالّ»، وتشمل استخدامه للإملاء المنحرف والمصطلحات الجديدة وتغيير المعاني والتورية. وربّما يلام أحياناً لإثارته أزمة في المعنى في أواخر القرن العشرين وذلك بفصله الدالّ عن المدلول عليه. وفي هذه الحالة، فإنّه يعاقب بالصلب بجريرة ورثها عن التقليد الظاهراتي الذي يعود في أصوله إلى **نيتشه** في الأقلّ وفي جزء منه إلى

سوسير، الذي كان فصله للمدلولات عن الأشياء الموجودة في العالم أكثر الحركات جذرية بالتأكيد ضمن تقاليد النظرية البنيوية وما بعد البنيوية برمّتها.

وإذا أصبح **دريدا** هدفاً رئيساً فإنّ ذلك بسبب إصراره ـ من ناحية ـ على الممارسة الفعلية ما يحظ به منهجياً. وذلك باستخدام الكلمات بطرق محسوبة بدقة لتقويض ثبات المعنى ولتجسيد جوانب أخرى من نظريته كما في الأمثلة التي أوردناها في أعلاه. وقد بلغت هذه الممارسات ذروتها في كتابه غير الاعتيادي الذي نُشر في عام 1974 بعنوان **«الناقوس» (دريدا، 1974)**. ومن الطبعي أنّ عنوان الكتاب يرفض الاختزال إلى معنى واحد فقط، ولكن في مستوى معيّن نجد أنّ المركز النظري للكتاب حسب ما يوحي به ليفي (1986، ص111).

مناقشة ظاهرة تسمية الأشياء أو الأفعال على وفق أصواتها عند **سوسير**، وقد ادّعى **سوسير** أنّ الدالّ يرتبط بعلاقة اعتباطية مع المدلول عليه أو أنّه خامل تجاه تلك العلاقة، وعلى سبيل المثال، يذكر **سوسير** «كلمات فرنسية مثل «السوط» أو «الناقوس». وتنطوي المناظرة على كون الكلمتين «السوط» و«الناقوس» ـ غالباً ما يُساقان مثلاً على المصطلحات التي تسمّي الأشياء حسب أصواتها أو المحفزّة وهي لذلك استثناء من القاعدة الاعتباطية ـ ليستا في الواقع تسمية للأشياء حقيقية بأصواتها. (ويدحض **دريدا** هذه الأمثلة المضادّة). ويعلّق **سوسير** أنّ كلمة «ناقوس» مشتقة من حيث أصولها من الكلمة اللاتينية (Classicum) إنّ خاصّية الأصوات الموجودة في هاتين الكلمتين ـ أو بالأحرى الخاصّية التي تعزى إليهما ـ هي نتيجة تصادفية للتطوّر الصوتي». **(دريدا، 1974**، ص91 [106]).

ويردّ **دريدا** بأنّ **سوسير** يأخذ الكثير من الأمور على أنّها مسلّمات عندما يفترض أنّه يعرف كنه تسميات الأشياء بأصواتها الحقيقية، لما لو كان بوسع المرء أنّ يشير إلى

> «الأصل النقي» ويعطي في هذه الحالة علم أصول المفردات صلاحية التمييز بين ما ينتمي إلى «النظام اللغوي» وما لا ينتمي إليه. بينما يقترح **دريدا** أنّ الكلمات (وهي العناصر العضوية في النظام اللغوي) يمكن أنْ تصبح تسميات للأشياء بأصواتها من خلال تطعيم الوظيفة ـ كلا أو جزءا ـ بالتحليل أو إعادة التركيب، أو بالفسخ أو بالإلحاق. ولكنّ تسميات الأشياء بأصواتها يمكن أنْ تصبح كلمات، وطالما أنّ عملية «السحب» ـ إلى داخل النظام اللغوي أو إلى خارجه ـ قد بدأت فعلاً وبشكل دائم ـ وهي ليست أمراً عرضياً ولا هي خارج النظام ـ فإنّ المحكّمين لا يعلمون ما الذي يعود إلى ماذا ولمن». ولعلّ «ضربة الحظ» في هذا المثال خاصّة ـ الذي اختاره **سوسير** ـ هو أنّ هناك الخاصّية المميّزة أو الصوتية في كلّ كلمة، لذلك فإنّ مصير هذا المثال يبقى مفتوحاً على مسائل أكبر بكثير ويمكن إعمامه ليشمل إعادة قراءة السؤال ثانية بكامله المتعلّق بالدافعية في اللغة، وكذلك مفهوم المحاكاة، وإعادة النظر في العلاقة بين اللغة والواقع. ويكمن خطأ **سوسير** ـ بعد أنّ خلص إلى انعدام التسميات الحقيقية للأشياء بأصواتها مطلقاً ـ في تجنبّه الاستنتاج كذلك أنْ لا وجود للعناصر الاعتباطية الحقيقية أيضاً. (**ليفي**، 1986، ص111)

ما تزال الأمور جيّدة إلى هذه اللحظة ـ فهذا مثال على التفكيك عند **دريدا** في أكثر صوره مباشرة وإقناعاً. لكنّ كتابه **«الناقوس»** (**دريدا**، 1974) كُتب بعمودين متوازيين وفيهما تحدث أشياء متنوّعة في الوقت ذاته، كما في التكرارات التالية للأصوات الأولية لكلمة (glas)، حيث ترتبط هذه الكلمة ـ من بين أشياء كثيرة أخرى ـ بمعانٍ شتى مثل ملحوظة تفسيرية، أسماء تجارية لنوعين من تشكيلة حليب الأطفال وكلمة (aigle) وتعني (eagle) بالإنجليزية أيْ النسر، وفيها مجانسة صوتية في اللفظ الفرنسي مع اسم الفيلسوف **هيجل** الذي يبدو هنا «فيلسوفاً جرمانياً قديماً لا حراك به».

ليس للحرفين (gl) هوية أو جنس أو نوع وليس لهما معنى وهما ليسا كلاً محدداً أو جزءاً من كلّ. وتبقى (gl) كما هي. وتسقط (في القبر) كما تفعل الحصى في الماء ـ ولا تتخذ ملحوظة رئيسة (لا سيّما أنّها مجرّد كسرة من حاشية ولمْ تصبح بعد حاشية ولذلك فهي عنصر منفصل عن أيّة حاشية، أكثر من زيادة في الحرف (Umlaut) وهي شيء مختلف عنه، لأنّ الأصوات الصامتة من غير الأصوات الصائتة، أو المقاطع «الصوتية» والحروف التي لا تصدر منها أصوات، هي نوع من الأساس المحرّك للنطق، وصوت مهموس يخمد النشيج أو قطرة حليب تتخثر في الحلق، والضحك المدغدغ أو التقيؤ بلون بياض البيض حيوان نهم صغير، والتحليق الملوكي لطير جارح.

«وهكذا فإنّ حرفيّ (gl) الموجودين في كلمة (eagle) يمثلان مباشرة أو بالتناوب الارتفاع في الهواء للمفهوم، والمعرفة المطلقة التي تحملك بعيداً ووزن الدالّ الذي يحطّمك ويغرق نفسه فيك.

فإنّ ذلك ينقضّ مرّة واحدة على قفا عنقك، وذلك الاسم البارد المزعج المتجمّد المصمّغ للفيلسوف الجرماني الجامد، مع الفأفأة المقيتة، المائلة أحياناً والمتشنّجة أحياناً أخرى وتضخّم الغدة الدرقية المتورّم ذو السجع، كلّ ذلك يرنّ في قناة الأذن الوسطى أو التجويف، اللعاب أو اللصوق على باطن الفم الأملس. ونشوة اهتزاز لسان المزمار أو اللهاة، وبالوعة الإجهاض، والتقاء الأصوات المقفى عند إطباق الأسنان وصمّام النبر في اللسان والشفتين أو المسمار الذي يسقط في قول من لبن[1] (لقد لحظت أنّي منذ بداية هذه

(1) دأب دريدا على التلاعب بالألفاظ وتغيير المفردات، فمثلاً يغيّر مصطلح المجرّة أو درب اللبّانة (Milky Way) إلى مصطلح غير مألوف «قول من لبن» (Milky say).

القراءة لمْ أكفّ عن التفكير ـ وكأنّ ذلك موضوعي الرئيس ـ بالأسماء التجارية للحليب مثل جلوريا وجاليا للأطفال الرضّع، وعن كلّ شيء قد يحصل للعصيدة، وعن تدلّه الصغار الرضّع الدبقين والمحشوّين أو المفطومين من شق ثدي، والآن كلّ شيء يتماسك ويثبت ويتكوّن في هيئة مادّة بلاستيكية من نوع جلالينث). (**دريدا**، **1974** ص119ب – ص121ب).

(إنّ الكلمة الفرنسية (sein) التي تعني الثدي، ترتبط مع الكلمة الألمانية (sein) التي تعني الوجود وهذه الكلمة تقع في قلب الظاهراتية). هذا هو **دريدا** بالنسبة لبعض النقاد كما يبدو أصيلاً يأسر اللب ومتجانساً من غير إحجام، يحلّل التضاد بين الدالّ والمدلول عليه ضمن اللغات وغيرها وبذلك ينقذ التسميات بالأصوات ذاتها التي رفعها إلى الموقع السائد في تفكيكه الاعتباطية في الإشارة اللغوية. أمّا بالنسبة للنقاد الآخرين، فإنّ هذا هو **دريدا** في أشدّ حالاته إغاضة، وهو دجّال يخفي فراغه الفكري خلف عرض من الألعاب النارية اللفظية عديمة المعنى، ويصرّ **دريدا** على أنّه «لمْ يكن غامضاً عن عمد مطلقاً» (**جونسون**، 1997، ص3) وإنّما يقوم بواجبه كما يراه هو، بتحليل الأفكار والنصوص (والمواقف السياسية منذ الثمانينيات وبشكل متزايد) بكلّ ما أوتي من قوّة فلسفية.

ولعل أمراً واحداً يبدو في الأقلّ واضحاً، وهو أنّ **دريدا** هو الذي بقي متمسّكاً بالاعتقاد بأنّ البنيوية المستمدّة من علم اللغة وفرت لنا الطريقة الكليّة لتحليل أيّ تجلّ للحضارة الإنسانية بطريقة تتجاوز المشكلة الظاهراتية التي توجب تجاوز العالم الذي نقطنه لكيْ نصل إلى فهم موضوعي له. فضلاً عن ذلك فقد فرض إعادة التفكير جذرياً بالعلاقة بين اللغة المكتوبة والمنطوقة لدى المنظرين ـ في مجال الأدب بوجه خاصّ ـ على الرغم من أنّ الكثير من علماء اللغة (عدا أولئك الذين لديهم مسحة نقدية أو انثروبولوجية) استمرّوا في كونهم لا يتأثرون بمناقشات **دريدا**. ومن المحتمل (وإن كان ذلك ليس مبرهناً)

أنّ طريقته التفكيكية كان لها تأثير واسع حتى بين الأشخاص الذين لمْ يألفوا أعماله النقدية وذلك بتشكيل روح العصر الفكرية والحضارية بطريقة تفضيل البحث عن السلّم الهرمي الأساسي والتناقضات لكيْ تقوم بقلبها وإلغائها.

وغالباً ما يوصف كتاباه **«في نظرية الكتابة» (دريدا، 1967(أ))** و**«الناقوس» (دريدا، 1974)** بأنّهما يشنّان نقداً مدمّراً ضدّ **سوسير**، لكنّ في ذلك سوء فهم للغرض منهما ولأهمّيتهما كما توضّح القراءة المتأنيّة **لدريدا** ذلك، لأنّ نقطة ضعفه (كعب أخيل) هي حقيقة أنّ مواضيع عمليات التفكيك لديه ليست النصوص مطلقاً ولكن قراءاته الخاصّة (الفردية جدّاً) لتلك النصوص، التي غالباً ما تشمل استنباط التفسيرات إلى درجة لا يمكن تحمّلها. وكان أوّل من أشار إلى ذلك بربارة **جونسن (جونسن، 1977)** في تفكيك مناقشة **دريدا** للمحلّل النفسي البنيوي **جاك لاكان** وتحليله للأديب الأمريكي **إدجار ألن بو**، ويبيّن **دريدا** كيف أنّ حجّة **لاكان** تعتمد بشكل حرج على حذف كتابات معيّنة عند بو وتزعزع تفسير **لاكان**، ولكنّ **جونسن** قلبت الأمور على **دريدا**، وتبيّن كيف يحذف بدوره أجزاء مهمّة من تفسير **لاكان**، إذ يناقش فيها **لاكان** المسائل نفسها التي يشير إليها تحليل **دريدا** ضمناً بأنّ **لاكان** قد أغفلها (يُنظر أيضاً **هوبسن** 1998، ص173)، وينبغي **لسوسير** الذي يذكره كتاب **«في نظرية الكتابة» (دريدا، 1967(أ))** أنّ يتحمّل جميع الدلالات الضمنية التي ينسبها **دريدا** إليه ويشمل ذلك مثلاً أنّ الدالّ والمدلول عليه لهما مكانة انطولوجية متضادّة على وفق «الوجود الحقيقي» في العقل، أمّا **سوسير** الحقيقي ـ المتوفى منذ فترة طويلة ـ فليس بوسعه أنْ يعطي تفسيراً مختلفاً، بخلاف **جون سيرل** ـ على سبيل المثال ـ الذي رفض بعناد أنْ يقبل الدلالات الضمنية التي قرأها **دريدا** في أعماله. وربّما ليس من دواعي الاستغراب، أنّ ما أثاره ردّاً على **دريدا** لمْ يكن ردّاً معاكساً ولكنّه كان كتاباً كاملاً بعنوان **«المساهمة المحدودة» (دريدا، 1977)** مطلقاً شبكة من التفسيرات والتضمينات أكثر من ذي قبل.

إنّ **سوسير** الذي ابتدعه **دريدا** هو حتماً رجل من القش. فإنّ هذا يصح - في مستوى معيّن - على جميع التفسيرات النصّية ولكنّ الحقيقة أنّ **دريدا** يستخرج مثل هذه التضمينات القوّية قبل أنْ ينطلق في تفكيكها، ونادراً ما يفكّر بالتفسيرات البديلة للنصوص التي يقرأها - وهذا فشل يصعب تسويغه مع موقفه من «الانفتاح» النصّي - يجعله عرضة بشكل خاصّ لتلك التهمة.

ولا ينكر أنّ كتابات **دريدا** متميّزة - دائماً بالمعنى الأسوأ للكلمة وأحياناً بالمعنى الأفضل. ويبقى الكثير لكيْ نحلّ إشكاله في نظام تفكيره غير المنتظم بشكل مقصود، الذي يقول عنه **هوبسن** (1998) أنّه يجب أنْ يُقرأ من خلال الارتباطات التي تقام عبر النصوص، مشكلة «دوائر من الحجج». وربّما يصبح من الممكن لعدد أكبر من المنظرين في اللغة مواجهة عمليات التفكيك بطريقة ذات مغزى لبعض الفئات والتضادات الرئيسة التي تعتمد عليها تلك العمليات، وستكون الصعوبة الأساسية دائماً - على أيّة حال - هي أنّ أفكار **دريدا** توحي بتثبيت الأشياء على أنّها مسألة مبدأ. وعندما نعتقد أنّنا أمسكنا بواحدة من أفكاره، نجد **دريدا** حاضراً ليطلق سراح تلك الفكرة بإعادة صياغتها على أنّها المضاد لذاتها، كما أنّ له ردّة فعل ضدّ إمكانية التفكيك في روح الرفض عند مجموعة Tel Quel لمنهج بنيوي مفرط.

> أودّ أنْ أقول إنّ التفكيك لا يخسر شيئاً إذا اعترف بأنّه غير ممكن.
>
> كذلك فإنّ أولئك الذين يسارعون بالفرح لهذا الاعتراف لا يخسرون شيئاً إذا ما تريّثوا. لأنّ إمكانية العملية التفكيكية قد تشكل خطراً، وهو خطر أنْ تصبح مجموعة جاهزة من الإجراءات التي تحكمها القواعد والطرق والممارسات المتوافرة. إنّ اهتمام التفكيك - بتلك القوّة والرغبة التي قد يمتلكها - يكمن في التجربة المعيّنة لما هو مستحيل. فإمّا أنْ يكون التفكيك خلاّقاً وإمّا لا يكون شيئاً على الإطلاق. وهو

> لا يستكين إلى الإجراءات المنهجية ويفتح طريقاً ويتقدّم في مسيرته ويترك أثراً وكتاباته ليست تنفيذية وحسب بل تنتج قواعد ـ وقوانين أخرى ـ لأوامر تنفيذية جديدة ولا ينصّب نفسه في التأكيدات النظرية للمتضاد البسيط بين التنفيذي والتقريري. وتتضمّن عملياته التأكيد ـ وهذا يرتبط بما يأتي من أحداث ووقائع ومخترعات. (**دريدا**، 1987)

سنصبح على عتبات القرن الواحد والعشرين ـ وعندما يرقد **دريدا** مطمئناً في قبره في يوم ما ـ قبل أنْ نصبح في موقع نقرّر منه بشيء من الثقة إذا كانت أعماله تمثلُ بداية جديدة لفهم اللغة أو هي نهاية لأيّة إمكانية لحصول مثل هذا الفهم. أو ـ إذا كان **دريدا** محقاً ـ فإنّ كلاً من البداية والنهاية ـ ولا البداية والنهاية، والأثر الناجم عن التضادّين البداية والنهاية الموجود دائماً والمتأصّل قبل بداية البداية يمكننا أنْ نفكّر فيها.

الفصل الرابع عشر

هاريس: علم اللغة بلا لغات

إنّ إعادة تعريف علم اللغة على وفق المنهج التكاملي بوسعه أنْ يستغني في الأقلّ عن الافتراضات النظرية الآتية: (1) إنّ الإشارة اللغوية اعتباطية، (2) إنّ الإشارة اللغوية خطّية، (3) إنّ الكلمات لها معاني، (4) إنّ النحو له قواعد، (5) إنّ هناك لغات فعلاً. وتنشأ النقطة الأخيرة من النقاط الأربع الأولى، بالرغم من التناقض في ظاهرها.

إنّ الاستغناء ـ فعلياً ـ عن الافتراضات الأربعة الأولى يعني ـ بدقة ـ القول بأنّ علم اللغة ليس بحاجة لافتراض وجود اللغات وكونها جزءاً من الآلة النظرية لهذا العلم. وبمعنى آخر، إنّ ما يخضع للشك هو فيما إذا كان مفهوم «اللغة» ـ كما يعرفها علم اللغة الحديث المتعارف عليه ـ يتطابق مع أيّ موضوع للتحليل محدّد أو قابل للتحديد على الإطلاق، سواء أكان اجتماعياً أم فردياً، مؤسّسياً أم سيكولوجياً. إذا لم

يكن هناك مثل هذا الموضوع، فمن الصعب تجنّب الاستنتاج
بأنّ علم اللغة الحديث قائم على الوهم.

(هاريس 1990 ص45)

يُعدّ تحليل المعاني الكلامية عند **جيّ آر فيرث** (يُنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب) المهمّة القصوى لعلم اللغة. وإنّ معنى الحدث الكلامي بمثابة وظيفة السياق لذلك الحدث. ولا ينطلق التحليل عند **فيرث** من تأسيس « المعاني» المحدّدة بالسياق التي ترفق بالوحدات اللغوية في مستويات مختلفة من الوصف اللغوي وحسب (مثل الصوت والنحو وما إلى ذلك)، بلْ يسعى إلى البحث عن الدلالة السيميائية الكليّة للحدث الكلامي بفحص «سياق الموقف» الذي يقع فيه الحدث الكلامي. إلى أيّ مدى يتواءم هذا التوجّه مع ما يعترف به **فيرث** نفسه لكونه الوظيفة التقليدية لعلم اللغة ـ أيْ وصف اللغات إذا علمنا أنّ اللغات هي تجريدات أو أنظمة تجريدات مأخوذة عن الحدث الكلامي؟ ولم يجابه **فيرث** هذا السؤال حصراً. وإذا كان **رويْ هاريس** (المولود في عام 1931) ـ حيث شغل منصب أستاذ في علم اللغة العام في جامعة اوكسفورد لمدّة عشر سنوات ابتداءاً من 1978 ـ يُصنّف أحياناً ضمن التصنيف البريطاني المتميّز في الفكر اللغوي الذي بدأه **فيرث**.

وإذا استطاع علم اللغة أنْ يستغني عن «الافتراض» القائل: بأنّ هناك لغات موجودة فعلاً، فمن الواضح إذن أنّ مأزق **فيرث** سيختفي، وإذا لمْ تكن هناك لغات موجودة، فليس من واجب علم اللغة وصف تلك اللغات. ولكنْ ما الأسباب وراء هذا التوجّه؟

عندما نقول لا توجد لغات فإنّ ذلك لا يعني أنّ من يتحدّث عن كيانات تسمّى الإنجليزية أو الفرنسية أو السواحيلية أنّه حُكْماً يتكلّم هراءً بلا معنى. بلْ ندّعي أنّ العالم لا يحتوي المواضيع « المحدّدة أو القابلة للتحديد» التي يسمّيها «علم اللغة الحديث المتعارف عليه» لغات ويتعهّد بوصفها.

وتقوم مبادرة الوصف اللغوي التزامني على فكرة أنّ اللغة ـ من حيث الجوهر ـ هي ما يسمّيها **هاريس** «النظام الثابت» ـ عبارة عن مجموعة من الوحدات اللغوية ذات معنى يمكن تحديدها بشكل نهائي. وبقدر ما يدّعي وصف اللغات أنّه مؤسّس على البحث التجريبي في الحقائق الخاصّة بالكلام، فإنّ التسويغ الأمثل لهذه الفكرة يكمن في الامكانية المزعومة لتحليل دفق الكلام حسب الوحدات التي يبتدئها الكلام.

وكان **سوسير** (1857- 1913) أوّل من شرح بالتفصيل إجراء معيّناً (التجزئة التقابلية) للقيام بمثل هذا التحليل. ويجسّد مقطعاً من الكلام تتابعاً خطياً من الإشارات اللغوية عند **سوسير** ـ أيْ سلسلة من الترابطات المنفصلة الاعتباطية تحتوي على شكل له معنى.وكمّا أوضح (**هاريس** 1981 ص95-97) توجد صعوبات تواجه العرض القصير الذي قدّمه **سوسير** للتجزئة التقابلية، بما له صلة مع ما يفترض المرء أنّ ذلك كان مثالاً مختاراً بعناية فائقة وهو من صنع **سوسير**. وسواء أقبلنا بإجراء **سوسير** الخاص، أو المفهوم الخاص للإشارة اللغوية التي تقوم عليها ـ أم لا، فإنّ إمكانية تنفيذ مثل هذا التحليل تشكّل من حيث المبدأ القاعدة التي تحدّد على أساسها الوحدات التي يخضعها علماء اللغة الوصفيون للتحليل النحوي والدلالي، حتى لو كانت من الناحية العملية تُعدّ من الأمور المسلّم بها عادة.

بيْد أنّنا لا يتحتم علينا سبر غور الإجراء التأسيسي لكيْ نرى أنّ هناك في جميع الأحوال مشاكل خطيرة تخصّ مفهوم اللغة التي ترتكز عليها مهمّة وصف اللغة. لأنّها تتعارض بوضوح مع الفكرة الشائعة المستمدّة من الخبرة اللغوية اليومية،التي يمكن أنْ نلخّصها بالقول إنّه إذا كانت الإنجليزية والفرنسية والسواحيلية لغات، فإذن اللغات ليست أنظمة ثابتة، وإذا عكسنا ذلك، إذا كانت اللغات أنظمة ثابتة، فإذن الإنجليزية والفرنسية والسواحيلية ليست لغات، إنّنا لسنا مدركين جيّداً وحسب، تتأمّل في هذه اللغات ظاهرياً، إذ ليست لها حدود دقيقة وهي تخضع إلى أنماط متنوّعة من التباين

في الزمان والمكان ومن شخص لآخر، بلْ قد نجد من المستحيل تحديد مجموعة متجانسة ـ أو محدّدة ـ من الأزواج المكوّنة في الشكل والمعنى التي قد تشكّل «اللغة» التي تهمّنا شخصياً ـ من منطلق أنّنا مهما أمعنا النظر في التدقيق في انشغالنا «داخلياً» بتلك اللغات لكوننا من الناطقين بها.

وهكذا فإنّ علماء اللغة التقليديين لن يخالفوا هذا الرأي المألوف. فعلى سبيل المثال، يؤيّد **تشومسكي** هذا الرأي صراحة (يُنظر الفصل التاسع من هذا الكتاب). ولكن ما يترتب على هذا التأييد ـ بالنسبة لعالم اللغة التقليدي ـ لا يعني أنّ علم اللغة الوصفي مستحيل، وعلى وجه الدقة لأنّ اللغة عبارة عن سيل لا شكل له.

إذن ماذا يصف هذا العلم؟ إنّ النقلة المعقولة هي أنّ نفترض أنّ العوامل ـ التي تنتج هذا السيل الذي لا شكل له عبارة عن تصادفات خارجة عن الموضوع تنشأ من الظروف التي يستخدم فيها هذا النظام الأساسي (اللغوي) الثابت. ويأخذ هذا الافتراض أشكالاً مختلفة في النظريات المختلفة. إنّ النظام الثابت ـ حسب رأي **سوسير** ـ موجود في «العقل الجمعي» للجماعة اللغوية (المجتمع الكلامي). أمّا بالنسبة **لتشومسكي** فإنّ النظام الثابت خاصّية ذهنية لدى «المتحدّث/ السامع المثالي» الذي يقيم في جماعة لغوية متجانسة تماماً» والذي «يعرف لغته بشكل كامل». لذلك ـ بطريقة أو بأخرى ـ فإنّ الحالة المتصوّرة للأوضاع اللغوية الخاضعة لأساليب التحليل الوصفي التزامني تمثل تجريداً للواقع الفوضوي.

بيْد أنّ **هاريس** ينفي شرعية هذه النقلة بقوله:

> على الرغم من أنّ الاعتراضات التي ذكرت حتّى هذه اللحظة، تبدو في الأصل كافية في حدّ ذاتها لتثير الشكوك في صدق علم اللغة الأصولي، مع ذلك قد تهمل هذه الاعتراضات أحياناً ـ على يد المدافعين عن العقيدة الأصولية ـ لكونها خارجة عن الموضوع، على أساس أنّ أيّ عالم ـ **سوسير** ومن

بعده ـ لمْ يفترض جدّياً أنّ الشروط الموضوعة في تفسير النظام الثابت للتواصل الكلامي هي نفسها التي تحصل عادة في المواقف الكلامية في الحياة الواقعية. ويزعم أنّ النظام الثابت والمجتمع الكلامي المتجانس هما مجرّد تصوّرات نظرية ـ من الضروري من يعلم اللغة أنّ يتبنّاها كما تفعل العلوم الأخرى وتتبنّى لأغراض نظرية ـ يفترض علم الهندسة بعض التصوّرات مثل الخطوط المتوازية التامّة والنقاط التي ليست لها أبعاد « ولكنّ هذه الأمور لا وجود لها في عالم الأشياء المرئية القابلة للقياس، مع ذلك من الخطأ الاحتجاج على هذه الأرضية أنّ الأسس النظرية لعلم الهندسة غير كافية أو غير رصينة. وبالقياس، يعتقد أنّ التصوّرات من النوع الذي يمثلها النظام الثابت ليست مشروعة نظرياً وحسب بلْ جوهرية من الناحية النظرية في علم اللغة، وأنّ الذين يعترضون عليها لا يفلحون في فهم دور التصوّرات في البحث العلمي.

ولسوء الطالع، إنّ هذا الدفاع عن العقيدة الأصولية قائم على مقارنة زائفة. وبوجه عام، يمكن التمييز بين مختلفين من التصوّرات الفكرية. في العلوم الصرفة وفي العلوم التطبيقية كذلك مثل هندسة العمارة والاقتصاد تلعب التصوّرات دوراً مهماً في عمليات الحساب. إنّ كلّ تصوّر يكشف عند التطبيق عن أنّه مضلّل أو غير حقيقي عندما يخضع للاختبار وباستخدامه قاعدة للحساب يهمل فوراً. وفي العلوم الإنسانية ـ بالمقارنة ـ يلعب التصوّر دوراً مختلفاً تماماً. إذ إنّ العاهل المثالي والدولة المثالية والأم المثالية تجريدات لا تُصاغ لكيْ تستخدم قاعدة للحساب بلْ إعمامات معيارية تركّز عليها مناقشات المسائل المثيرة للجدل التي تتعلّق بالطريقة التي تتصرّف فيها الكائنات البشرية وكيف ينبغي أنْ تُدار الشؤون الإنسانية. لكنّ المجتمع الكلامي الأمثل واللغة المثالية والمتكلّم السامع المثالي لا تنطبق عليها صفات العلوم البحتة

ولا العلوم الإنسانية. فهي ليست تجريدات حيث يُنظر إلى المفردات والعمليات في العالم الواقعي أنّها تقاربها لأغراض الحساب، ولا هي نماذج تبقى لأغراض التمثيل أو المحاكاة. إنّها في الواقع ـ بدقة أكبر ـ خطوات خمس عملية التفسير، وهي لذلك تخضع لجميع الانتقادات المعتادة التي تسبّبها النقلات التفسيرية (ويشمل ذلك ـ مثلاً ـ أنّها لا تفلح في تفسير ما تدّعي أنّها تحاول تفسيره).

(**هاريس** 1990، ص36-37)

سواء أكان ممكناً الدفاع عن هذا التصوّر المثالي أم لا على وفق شرح طبيعة التصوّر المثالي في العلوم ودوره، فمن الجدير شرح السؤال الآتي: لِمَ هذا التصوّر المثالي بعيْنه بأيّ حال من الاحوال؟ من أيّ وجهة نظر يُطرح مفهوم النظام الثابت الخاصّ باللغات نفسه أنّه مثالي (بأيّ معنى من المعاني)؟ ما الذي يجعل إدراك اللغات أنّها أنظمة ثابتة بالأساس ممكناً ـ ناهيك عن كونه مقنعاً ـ أو أنظمة ثابتة على وجه التقريب، أو أنْ تكون أنظمة ثابتة ولكنّها تتأثر بالتداخل الناجم عن العوامل الخارجية.

ونجابه هنا فهماً متناقضاً في وجهة النظر الشائعة (الغربية) عن اللغات. لأنّه أليست فكرة النظام الثابت ـ هي ببساطة التشكيل النظري لفكرة عن اللغات تُعدّ أو ينبغي أنْ تُعدّ ـ من المسلّمات؟ نحن ندرك أنّ اللغات يمكن أنْ تخضع ـ وتخضع فعلاً ـ للوصف التزامني المنتظم كما نجده في بطون كتب النحو والقواميس. في الواقع، ولأغراض معينة (على سبيل المثال، تعلّم اللغة الأجنبية بالطرق التقليدية) يمكن تعريف اللغة أنّها المحتويات المشتركة للقاموس وكتاب النحو. إذ يعرض القاموس مخزون المفردات في لغة ما لكونه جرداً محدّداً لاقتران الشكل بالمعنى (الكلمات) التي يمكن ربطها لتشكّل وحدات أكبر على وفق القواعد الموضّحة في كتاب النحو. وهلْ من سبيل إلى تعلّم اللغة سواء عن طريق تمثل المعلومات المعطاة في

مثل تلك النصوص ـ وبعد أنْ نتقن حفظها ـ أليس بوسعنا أنْ نستخدمها في التفاهم مع الناطقين بتلك اللغة الأصليين؟ وربّما يتطلّب تأليف المعاجم وكتب النحو قطع البيانات الأولى (الأساسية) الخاصّة بالكلام وصقلها وذلك بالتجريد من التباين واللهجات الفردية وغيرها، ولكنّ مثل هذه العمليات لا أنْ تكون موجودة بالتأكيد في استخدام اللغة نفسها إذا أردنا لتلك اللغة أنْ تكون فاعلة لكونها وسيلة للتفاهم. ويعكس التصوّر المثالي في النظرية اللغوية الذي يتوافق مع هذه العمليات هذه الحقيقة ببساطة.

وعندما يُطرح الخيار بهذا الشكل ـ بين علم اللغة باللغات وعلم اللغة بلا لغات ـ فإنّه يبدو كأنّه مسألة اتباع الاستشارات في الحسّ اللغوي العام في واحد من اتجاهين مختلفين تماماً. ومن منظور **هاريس** فإنّ مشكلة المسار «علم اللغة باللغات» هي أنّه على الرغم من أنّ نقطة البداية فيه تمثل فهم اللغة والطريقة التي تعمل بها وأنّ ذلك كلّه واضح لا يحتاج إلى دليل، إلاّ أنّه لا يستطيع من حيث المبدأ تفسير ذلك الفهم، كيف ينشأ وكيف يصبح في صراع مع المشاهدات الأخرى المغايرة جذرياً لكنّها لا تقل وضوحاً، الخاصّة باللغة وبالظواهر اللغوية. وإذا سلكنا ذلك السبيل ـ حسب رأي **هاريس** ـ فذلك يعني الركون إلى التأييد الأكاديمي والتبجيل لبعض المواقف «الشعبية» من اللغة، المترسّخة نظرياً فيما لا يزيد عن كونه بحاجة إلى «التصور المثالي» في العلوم. وبالمقابل، يقترح **هاريس** «أساساً مختلفاً تماماً للنظرية اللغوية، فضلاً عن تفسير تجربتنا اللغوية اليومية ـ التي تمنحنا في الوقت ذاته تفسيراً للأصولية التي ترفضها ـ وبذلك تتجاوزها. إنّ الأصولية ـ من ناحية أخرى ـ لا تفرض تجاوزاً لوجهة النظر التكاملية يمكن مقارنته مع غيره من التجاوزات.

ما كنه وجهة النظر «التكاملية» هذه التي تعدنا بالكثير؟ يقوم **هاريس** بعرضها كما يأتي:

يمكن تعريف علم اللغة التكاملي على أساس قبول ثلاثة

مبادئ تختلف عن تلك المقبولة بشكل واسع لدى علماء اللغة الذين ينتمون إلى واحدة من المدارس اللغوية الأصولية الحديثة. وهذه المبادئ الثلاثة هي.(1)الطبيعة التكاملية للإشارة اللغوية، (2) تقرير الصيغة اللغوية،(3) عدم تقرير المعنى اللغوي.

ويشير المبدأ الأوّل إلى أنّ الإشارات اللغوية ليست أشياء مستقلّة من أيّ نوع ـ سواء أكانت اجتماعية أم نفسية ـ بلْ هي نواتج مُصوغة على وفق السياق لتكامل الفعاليات المتنوّعة التي يؤدّيها الأفراد في المواقف التواصلية المعيّنة. إنّ الخلق المستمرّ للإشارات اللغوية للإيفاء بمقتضيات التفاهم يشكّل العملية اللغوية من الدرجة الأولى وهي موضوع البحث الأساسي ضمن علم اللغة التكاملي. ويشير المبدأ الثاني والثالث إلى أنّ اللغات ليست أنظمة ثابتة بلْ هي مفاهيم اجتماعية من الدرجة الثانية ذات طبيعة متباينة وناقصة مفتوحة النهايات في جوهرها. وهي نتيجة لذلك لا تخضع للتحليل ذي المستويين الذي يفرضها علم اللغة التقليدي.

إنّ التعريف المقترح مستمدّ من بديهتين أساسيتين في السميولوجيا التكاملية. وإنّ المنهج التكاملي ليس مقيّداً بتلك الفعّاليات التواصلية التي تسمّى تقليدياً اللغة ـ بالأحرى ليس تلك التي تسمّى تقليدياً الكلام. إنّ البديهتين السميولوجيتين هما:

البديهة الأولى: إنّ العناصر التي تشكّل الإشارة لا تُعطى بشكل مستقلّ عن الموقف الذي تحدث فيه تلك الإشارة أو عن تجلياتها المادية في ذلك الموقف.

البديهة الثانية: إنّ قيمة الإشارة هي وظيفة الكفاءة التكاملية التي يفترضها تحديد تلك القيمة وتفسيرها.

وتنطبق هاتان البديهتان على جميع الإشارات في التواصل بين

الأشخاص وعلى البيئة البشرية بشكل عام، كما أنهما تنطبقان على الظواهر الطبيعية التي يعطيها البشر قيمة سيميولوجية (كما في الطبّ والأنواء الجوية مثلاً).

(**هاريس** 1993 (أ) ص321-322)

ويوحي مقترح **هاريس** - عملياً - أنْ نحمل فكرة **سوسير** محمل الجدّ بأنّ علم اللغة ينبغي أنْ يكون جزءاً من السيميولوجيا «وهو العلم الذي يدرس دور الإشارات لكونها جزءاً من الحياة الاجتماعية» (**سوسير** 1916 ص33). وهذا يعني - أولاً - أنّ دراسة اللغة مرتبطة جوهرياً - أو ينبغي لها ذلك - بدراسة التواصل بوساطة الإشارات سواء أكانت لغوية أم غير ذلك. وهذا بدوره يعني أنّ العلم يجب أنْ يكون خاضعاً من الناحية النظرية للسيميولوجيا، وذلك بأنّ التنظير في مجال اللغة يجب أنْ يكون مصدره التفسير المقبول لمعنى الإشارة وكيف تعمل - كما يجب أنْ نجعل التنظير ينطلق من ذلك المصدر.

والإشارة - عند **هاريس** - ليست في حدّ ذاتها أيّ نوع من أيّ شيء (شيء، حدث، ظاهرة) وليست أيّ تجريد لأيّ شيء يعتقد أنّه كامن فيها. إنّ النزعة للتفكير بالإشارة وكونها شيئاً مستمدّاً ربّما من الاستخدام الشائع لكلمة «الإشارة» للتنويه على الأشياء المادّية من أنواع شتى. وهكذا فإنّ اللوحة المعدنية المسطّحة ذات حجم وتصميم معيّن وتحمل أرقاماً عربية ومثبتة بعمود مثبّت على جانب الطريق يُطلق عليها إشارة حدود السرعة. وتُعدّ إشارة ضمن هذا الاستخدام من اللحظة التي تصنع فيها إلى ما بعد قلعها ورميها في موقع الأنقاض ولكنّ هذا الاستخدام لا يعني شيئاً للمتخصّصين بعلم السيميولوجي الذي يهتم فقط بالشيء طالما أنّه يعمل من الناحية السيميائية (العلامات والإشارات) كونه إشارة. وبوسع هذا الشيء أنْ يعمل بصفة إشارة فقط عندما يكون في محلّه، أيْ عندما يوضع في السياق الطوبوغرافي

المناسب.ويبدو إلى هذا الحدّ أنّ وجهة النظر لدى **هاريس** تذكّرنا بآراء **فيرث** ـ وضع الشيء في السياق الطوبوغرافي في حالة علامة الطريق ربّما يُنظر إليه من حيث كونه متناظراً ـ نوعاً ما ـ مع وضع الشيء في السياق اللغوي الذي يناقشه **فيرث** تحت عنوان «التلازم اللغوي» (يُنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب). ولكن بالنسبة **لهاريس** ـ بالرغم من أنّ عملية وضع الأشياء في سياقها بهذا المعنى ضرورية لأيّة إشارة كانت، إلاّ أنّ «السياق» يشمل أموراً أكثر من ذلك بكثير:

> يستخدم السياق بشكل شائع ـ ليس لدى علماء اللغة وحسب ـ لتعيين البيئة اللفظية المباشرة والكلمات التي تسبق كلمة أو كلمات أخرى أو تتبعها: لذلك ـ على سبيل المثال ـ عندما نقول (رجل كبير) و (وخطأ كبير) فإنّ كلمة (كبير) تظهر في سياقين مختلفين. ومن وجهة النظر التكاملية، فإنّ هذا المفهوم عن كنه السياق ناقص.

(هاريس 2000، ص84)

وحتى عندما يوضع الشيء في البيئة المناسبة، فإنّه يعمل من الناحية السيميائية فقط طالما أنّ شخصاً ما يجعله يفعل ذلك. إنّ صفة الإشارة في علامة تحديد السرعة ليست متأصّلة فيها. بغضّ النظر عن الدقة التي توضع فيها تلك العلامة، فهي ليست إشارة عندما لا يوجد شخص في المنطقة لكي يراها مثلاً. أو عندما يراها الغرباء على حضارتنا الذين ليس لديهم أدنى فكرة عمل تفيده هذه الإشارة ـ إذا أعطى البشر (أو المخلوقات الأخرى المتمرّسة من الناحية السيميائية) دلالة لتلك الإشارة تمتدّ أبعد من خواصّها الطبيعية الجوهرية، سواء أكان ذلك في تعزيز برنامج معيّن من الفعاليات، أم لربط النواحي أو الأطوار المختلفة لتلك الفعّاليات، ولإثراء فهمهم الظروف المحلّية أو الموقف العام. ويستخدم **هاريس** هنا مصطلحاً رئيساً وهو «التكامل»: توفر الإشارات بالنسبة لاتباع المنهج التكاملي ـ سطحاً بينياً بين

الفعاليات الإنسانية المختلفة ـ وأحياناً بين مجموعة متنوّعة من الفعّاليات في آن واحد. وهذه تلعب دوراً ثابتاً وأساسياً في تكامل السلوك البشري بجميع أنواعه. فالإشارات لا تُعطى سلفاً، ولكنها تُصنع، وإنّ القدرة على صنع الإشارات ـ كلّما دعت الحاجة لذلك ـ قدرة إنسانية طبيعية.

إنّ صفة الإشارة خاصّية عابرة وليست دائمة من خواصّ الإشارة. وليست طبيعة صفة الإشارة فيها ـ قيمتها السيميائية ـ ثابتة بالنسبة لجميع صنّاع الإشارات أو في جميع المناسبات التي يستخدمونها في صناعة الإشارة. إنّ إشارة تحديد السرعة ـ كونها لا تتناسب مع المسافرين في حافلة كبيرة ـ قد تعمل مع ذلك بالنسبة لهم كونها علامة يستطيعون بوساطتها تكييف أنفسهم بما له علاقة بموقف الحافلة المعتاد لديهم (ربّما سيعلمون أنّهم إذا غادروا مقاعدهم عندما تتجاوز الحافلة إشارة الثلاثين ميلاً بالساعة، سيكونون واقفين مستعدّين عند بوابة الحافلة عندما تتوقف). وهكذا فهي إشارة تتكامل بوساطتها رحلتهم بالحافلة مع ما يحدث لاحقاً

(لو نقارن تعليق ورف على العامل الذي تعني عبارة مدفأة كهربائية عنده «محل تعليق مناسب لمعطفه» يُنظر الفصل الرابع من هذا الكتاب).

وينطبق كل ذلك على الإشارة اللغوية بدرجة لا تقلّ عن غيرها من الإشارات. فالإشارة اللغوية ـ سواء أكانت منطوقة أم مكتوبة أو متجلّية في أيّة وسيلة أخرى ـ ليست شيئاً أو خاصّية دائمة لشيء ما. وليس لها قيمة سيميائية ثابتة أو محدودة. وهي تصبح إشارة فقط عندما تستخدم بتلك الصفة، ودلالتها بمثابة وظيفة لذلك الاستخدام. وحسب آراء **هاريس**، ليس من المؤكّد أنّنا نستطيع رسم الخط الفاصل بوضوح بين العلامات اللغوية وغير اللغوية؛ وعندما نقول إنّ علم اللغة فرع من السيميولوجي فذلك لا يعني بالضرورة أنّه فرع واضح المعالم ومحدّد بشكل دقيق. وفي الحدث التواصلي المعيّن قد لا يمكن تقرير ما هو لغوي وما ليس لغوياً.

لكيْ أفهم معدّلات صرف العملة المذكورة في صحف

الصباح، ينبغي لي أنْ أفهم الجدول الذي يضمّ الصيغ البيانية مثل (1) رمز الولايات المتحدة الأمريكية ($ب) و(2) علامة الدولار ($) و(3) كلمة فرنسا و(4) رمز الفرنك الفرنسي و(5) الرقم 659/ 5، فضلاً عن ذلك عليّ أنْ أدرك أنّ الفقرة (5) التي تقع في السطر الأخير من العمود المعنون برقم (3) ـ تُعطي المعلومات لمعرفة كم من الفرنكات يمكن أنْ أحصل عليها مقابل الدولار الواحد. (ولكن عليّ أنْ أفهم أيضاً ـ كما يقول **بيركلي** ـ إنّه لا يوجد شيء بمقدار ستمائة وتسعة وخمسين من الألف من الفرنك) وكم من هذه المعلومات كلّها بيانات لفظية ليس لي سبيل إلى معرفتها.وهلْ يعني ذلك شيئاً. فإنّ ذلك لا يمنعني من أنْ أدرك ما أريد أنْ أعرفه. ولو سألنا عن موقع الجدول فيما يتعلّق بالتمييز بين التواصل اللفظي وغير اللفظي فإنّ ذلك مجرّد هراء. وفي البدء ينبغي لي أنْ أفهم دلالة العلاقة بين الأعمدة والصفوف. ولأيّ قسم من أقسام المعرفة الإنسانية يعود ذلك؟

(**هاريس** 1997، ص271)

وينفي **هاريس** ـ في الواقع ـ أنّ اللغة يجب أنْ تتساوى أو تحسب ذات حدود مشتركة مع السلوك اللفظي. «إذا طلب منّي أنْ أعيد ما قلته فأعيده، فإنّ ذلك بالتأكيد إظهار (جزئي لكنّه مناسب) لكفاءتي اللغوية. ولكن بالدرجة نفسها إذا طلب مني أنْ أجلس، فأجلس فإنّ ذلك إظهار لكفاءتي اللغوية لا يقلّ أهمّية عن المرّة الاولى. وإذا كانت الحالة الأولى تمثل إظهار كفاءتي اللغوية فإنّ الحالة الثانية تفعل الشيء نفسه كذلك» (**هاريس** 1997 ص268) إنّ الجلوس ـ في مثل هذه الظروف ـ هو بمثابة فعل يتطلّب تكامله مع الطلب الذي يسبقه ـ للقيام بالفعل ـ استخدام اللغة (أيْ فهم الطلب) مع احتمال الردّ بالقول مثلاً كلا، لا أرغب بالجلوس، شكراً.

إذن ما الذي يميّز اللغة ـ إذا كان ثمّة ما يميّزها؟ هلْ يوجد مكان ـ أو حاجة معيّنة ـ لعلم اللغة التكاملي الواضح المعالم ضمن السيميولوجيا التكاملية؟

إنّ الإشارات اللغوية من أشدّ الوسائل ـ أهمّية ـ التي بوساطتها نحكم فهمنا للعالم وكلّ ما فيه ونتقنه ـ فاللغة وسيلتنا العظيمة الشائعة للبحث المنتظم المنظم. ويمكن أنْ نستخدمها للبحث والحديث عن أيّ شيء تحت الشمس، ناهيك عن الشمس ذاتها. ولكن ماذا عن اللغة نفسها؟ يوجد نوع خاصّ من استخدام اللغة للحديث عن اللغة ـ أي طريقة خاصّة لاستغلال الانعكاسية في اللغة ـ وهذا ما نسمّيه «علم اللغة»، وأنّ الحقيقة القائلة: بأنّ علم اللغة عبارة عن استخدام اللغة للحديث عن اللغة التي جعلت علماء اللغة دائماً غير مرتاحين. ويعلّق فيرث على ذلك بقوله «إنّ الطبيعة الإنعكاسية في علم اللغة ـ التي تجعل اللغة ترتدّ على نفسها ـ هي واحدة من مشاكلنا الكبرى». (فيرث 1948 ص147) بيد أن فيرث لم يحاول حلّ المشكلة إطلاقاً، ولم يذكر بدقة ما المشكلة في نظره. أمّا في صياغة هاريس الأكثر جرأة وإيجابية، فإنّ كون علم اللغة يعتمد بالضرورة على الانعكاسية في اللغة «يجعل ذلك العلم مختلفاً جوهرياً عن جميع أشكال البحث العلمي في الشؤون الإنسانية». (هاريس 1998 ص26).

لماذا؟ لأنّنا عندما نردّ وسيلة البحث على نفسها فإنّها تصبح موضوع البحث، وإنّ تصوّرنا معاملة الظواهر اللغوية كونها «مواضيع» يعني في حدّ ذاته اقتراح تفسير مشوش لهذه المواضيع. لا توجد مواضيع لغوية (من الدرجة الأولى). واللغة عملية مستمرّة محكومة بالزمان ـ وهي عملية صناعة الإشارات وإعادة صناعتها في أحداث السلوك التواصلي التي تقوم على السياق. وإذا قبلنا ذلك، عندئذٍ ـ وبغضّ النظر عن توفير التفسيرات الحكائية عن خصائص الأحداث التواصلية المعيّنة ـ ربّما يجد المرء نفسه ميالاً إلى الاستنتاج أنّ توضيح هذا الكم من الأمور يمثل النقطة التي ينبغي لعلم اللغة

أنْ يتوقف عندها. ومهما تكون نتيجة الاستمرار في التعليق ـ إذا كان الاستمرار يعني ضمناً الانخراط في الحديث الاستعاري عن الإشارات اللغوية الذي يتطلّب تحديدها تجريدياً ـ فإنّ الأمر ليس مسألة التطرّق إلى وقائع من الدرجة الأولى معطاة موضوعاً. وفي تصوّر معيّن فإنّ علم اللغة غير ممكن منطقاً. إذ إنّ تحديد الإشارة يتطلّب إلغاء السياق في الحث التواصلي الفريد الذي تخلق الإشارة ضمنه ولأجل تحقيق أغراضه، كما يتطلّب تجريد بعض نواحي الحدث وجعلها مادّية. وإخضاع عملية إضفاء المادّية للفحص والتحليل وكونها «الإشارة» موضوع البحث. لأنّ الإشارة لا وجود لها خارج الحديث التواصلي الفريد الخاصّ بها.

مع ذلك ـ سواء أكان ذلك غير ممكن منطقاً أم لا ـ فإنّ علم اللغة موجود ولا سبيل إلى نكران ذلك. فضلاً عن ذلك، فإنّ إلغاء السياق وإضفاء المادّية على الإشارات اللغوية التي يقوم عليها علم اللغة لهما جذور واضحة في العملية التواصلية ـ من الطراز الأوّل ـ ذاتها.

إنّ الانعكاسية في اللغة شيء لا بدّ منه ليس فقط للبحث المنظّم الذي نسمّيه «علم اللغة»، بل لكلّ خطاب فوق اللغوي بشكل مطلق:

> إنّ المسألة الخاصّة بما وراء اللغة اللفظية هي أنّ من غيرها ما لا يمكن أنْ تكون اللغة كما نعرفها ممكنة.
>
> حاول أنْ تتخيّل اللغة الإنجليزية مجردة من جميع عدتها ما وراء اللغوية. فربّما يبدو ذلك لأوّل وهلة كما لو أنّ شيئاً ضئيلاً قد تغيّر. لابد أنّنا ما زلنا نستطيع قول: «مرحباً!» و «مع السلامة!» و «الهرّة جلست على الحصير» وأشياء أخرى كثيرة غير ذلك. ونستطيع أنّ نتدبّر أمرنا من غير معاجم أو كتب النحو كما فعلت الكثير من الحضارات في الأزمنة السحيقة. ولكنّنا نغفل شيئاً أساسياً مهماً. فمثلاً في اللغة الإنجليزية غير الانعكاسية ربّما من المستحيل أنّ نسأل أيّ

شخص ليكرّر ما قاله تواً، ناهيك عن سؤاله عن معنى كلامه. وعلينا أنْ ندرك أنّ التكرار والمعنى مفهومان ضمن ما وراء اللغة في كلّ جزء منهما اسماً كان أو كلمة أو جملة. وما لمْ تكن مثل هذه المفاهيم متوفرة لدينا، علينا أنْ نفهم تجربتنا اللغوية الخاصّة بطريقة مختلفة جداً عن تلك التي تعوّدناها. وإنّه مثار جدل ـ عندما تكون اللغة مجرّدة من الانعكاسية ـ إنّنا لا نستطيع أنّ نفهم اللغة على الوجه الأمثل مطلقاً.

(هاريس 1998 ص28)

إن الفكرة الرئيسة ماوراء اللغوية هي «التكرار». فإنّ العبارة، إذا نطقت، فهي مفردة في البيئة الإنسانية ـ ومثل أيّ مفردة أخرى ـ يمكن الإشارة إليها والحديث عنها. وبوجه خاص، يمكن تكرارها:

السؤال: «هل قلت خفاش (hat)؟»

الجواب: «كلا، إنما قلت قبعة (hat)».

إن الغرض من إثارة هذه المسألة هو أن السائل غير متأكد ويريد أن يتأكد مما سمع. بيد أن التأكد لايتعلق بوجود أي كلمة إنجليزية ولا بالبيانات الصوتية. إنما يتعلق بما قاله المحادث. إذ إن الإشارات التي ظهرت في التواصل من الطراز الأول هي تلك التي يفسرها المشاركون أنها ظاهرة وأن الذي يدل عليه هو ما يفسره المشاركون أنّه مدلول عليه أصلاً. إن الخطأ الكبير هنا أن نفترض أن تحليل المتخصص بالصوتيات للبيانات الصوتية على أنها عبارة مكونة تسلسلاً من الفونيمات الإنجليزية /hat/ هو تأكيد « علمي» أو ترجمة إلى اللغة «العلمية» لتأكيد المشارك «إنما قلت (hat)». لاشيء أفدح من ذلك الخطأ. إذا سألني محادثي ماذا قلت وأجبت «إنما قلت قبعة فأنا لا أقترح تحليلاً للعبارة: إنّما أكرّر ما قلته مسبقاً وحسب».

(هاريس 1998 ص145)

وهكذا فإنّ التكرار لا يتعدّى كونه تكراراً ويبقى كذلك طالما أنّ المتحادثين يتفقون على أنّ ذلك ما حصل فعلاً.

على أيّة حال، ليس في الأمر قفزة فكرية كبيرة عندما نفترض أنّني بتكرار ما قلته فأنا لا أنتج عبارة مشابهة أخرى وحسب (على الرغم من أنّ ذلك كلّ ما بوسعي فعله بطريقة أو بأخرى)، بلْ أنشئ ثانية شيئاً أكثر تجريداً من أيّ من العبارتين ويشار إلى مثل هذا التفسير في حالة الغموض التي تحيق باستخدامنا الاعتيادي لكلمة «يكرّر»: فإذا تحدّث شخص ما عن تكرار فعل مرّتين، فإنّ الكثير من الناطقين باللغة الإنجليزية يقعون في حيْرة إذا كان ذلك يعني أنّهم فعلوا الشيء نفسه مرّتين أو ثلاث مرّات في المجموع. إذ إنّ القراءة الأولى توحي بأنّ «الفعل ذاته» يمكن تصوّره على أنّه شيء فوق أيّ مثال له. في الحالة اللغوية الخاصّة، فإنّ ذلك يبدو ضمنياً ليس فقط في استخدام **هاريس** غير الموفق (إذا أخذنا بنظر الاعتبار النقطة التي يريد أنْ يبرهنها) للحروف المائلة (وهو التقليد الطوبوغرافي في علم اللغة لتمييز الوحدة اللغوية المجرّدة من العبارة) عندما ذكر كلمة (hat) المكرّرة في مثاله، ولكن كذلك بالمصطلحات نفسها التي نوقشت فيها تلك المسألة: إذا كرّرت ما قلت، ألا يستدعي ذلك تلقائياً الحاجة إلى كلمة (that) التي قيلت الآن مرّتين؟ إذا كان الأمر كذلك، فإنّ كلمة "that" إذن موضوع البحث هي نوع من الثابت التجريدي الذي يكمن خلف العبارات الحقيقية، ويبقى الباب مفتوحاً لذلك النوع من التفكير عن اللغة الذي لا يميّز التقليد الغربي وحسب بلْ يقع في قلب العلوم اللغوية الحديثة.

من المهمّ أنْ نرى الباب مفتوحاً أوّلاً - ليس للفرضيات الاعتباطية لواحد من علماء اللغة التي تقول إنّ الإشارات ثوابت تجريدية موجودة سلفاً قبل العبارة التي تبدأ الإشارات تؤدّي دورها فيها، ولكن ببساطة لأنّ فكرة التكرار في حدّ ذاتها تفضي إلى إضفاء المادّية على العبارة المكرّرة.

بيْد أنّ عملية إضفاء المادّية ستبقى مسألة غامضة وغير أكيدة إذا توجّب عملها من خلال الوسيلة النطقية السمعية تحديداً. وطالما أنّ اللغة تمثل اللغة المنطوقة فقط فليس هناك إمكانية للقيام بالتمييز بين العبارات المنطوقة وما تعبّر عنه بأيّ طريقة نظامية أو منتظمة. لأنّ اللغة المنطوقة فقط غير قادرة على إنتاج الخطاب ما وراء اللغوي الذي يُعتمد عليه بانتظام للنطق بها. وعندما نحاول أنْ نقتبس الأفكار من العبارات المنطوقة الفريدة، فإنّ الحضارة غير المكتوبة ـ أو ماقبل الكتابة ـ تواجه صعوبة أنّ ليس هناك من وسيلة لفعل ذلك إلاّ من خلال العبارات المنطوقة الفريدة. إنّ الحديث عن العبارات الثابتة والتامّة إلى الحدّ الذي يسمح لفكرة اللغة لكونها مجموعة من الوحدات التجريبية التامّة والمترابط ـ يتطلّب تطوّراً جذرياً. وكان ذلك التطوّر الجديد استخدام الكتابة على أنّها سيلة لغوية. وتفي الكتابة بالحاجة إلى متلازم ملموس يُعتدّ به بانتظام مع فكرة فهم العبارات المنطوقة لكونها مثالاً على شيء ما، وذلك بتوافر الوسيلة لذكر الشيء موضوع البحث في وسيلة غير اللفظ الشفهي ذاته. وتقوم الكتابة ـ ضمن دورها كونها متناظرة مع الكلام ـ بتجريد الأفكار تلقائياً وبالضرورة من الخصائص الصوتية للعبارة الواحدة ببساطة ليس بوجودها في الوسيلة المنطوقة ذاتها: «الكتابة تحقق غرض تثبيت وتحديد العبارات (ضمن المعنى المحدّد لتزويدها بشيء خارج الكلام نفسه الذي يمكن إحالتها إليه) وذلك ببساطة بتسطير ما تعنيه عبارتك وما تعبّر عنه. فإذا كتبت كلمة هرّة (cat)، إذن فذلك ما قلته» (**لوف** 1998 ص106؛ أورده **هاريس** 1998، ص124).

«هذا هو المعنى ـ كما يوضّح **فيرث** ـ الذي تصبح فيه الكلمات أكثر حقيقية من الكلام نفسه». (يُنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب). ويثير **دريدا** مسألة مشابهة عندما يقول أنّ « ليس هناك إشارة لغوية قبل الكتابة» (يُنظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب)

إذا لمْ تكن هناك إشارة لغوية قبل الكتابة إذن، فإنّ في الفترة ما قبل

الكتابة لا يمكن أنْ توجد فكرة اللغة وكونها مجموعة من الإشارات اللغوية وليس هناك علم للغة (بوصفه تحليل وصفي للإشارات اللغوية). إنّ المفهوم «العادي» للغة ـ وكونها نظاماً لغوياً محدّد المعالم بشكل حاسم إلى حدٍّ ما. وعلم اللغة الذي يشكّل التنظير لذلك المفهوم كلاهما ـ في المقام الأوّل ـ نتاج للقراءة والكتابة.

ثانياً: إنّهما ـ في صيغتهما الغربية الحديثة ـ مسندان بنوع خاصّ من الثقافة اللغوية المستمدّة من التقليد الإغريقي الروماني المعتمد لتلبية الحاجات السياسية لأوربا في عصر ما بعد النهضة.

> إنّ التقسيمات السياسية الصارمة إلى دول (أو أمم) التي كانت سمة لتلك الحقبة من تاريخ أوربا. وكان المبدأ «دولة واحدة ـ لغة واحدة» بمثابة المُثل التي كانت الملكيات الموحّدة تطمح إلى تحقيقها. وقد أصبح تأليف المعاجم وكتب النحو في اللغة الأصلية للمؤلف مشروعاً وطنياً. وفي بعض الحالات المعيّنة أنشئت المؤسّسات الأكاديمية ـ تحت الرعاية الملكية أحياناً ـ لغرض فرض القرارات الرسمية ذات السلطة على المسائل اللغوية، وهكذا لكيْ لا يتسرّب الشكّ إلى كنه الصيغة الصحيحة للغة القومية. وأصبح من الصعب جدّاً ـ تحت وطأة مثل تلك الأنظمة ـ الدفاع عن الحقوق اللغوية للأقليّات أو التعامل مع الاختلاف من أيّ نوع لكونه لا يمثل انحرافاً من القاعدة المقرّرة رسمياً.

(**هاريس** 1998، ص31)

إنّ النص المؤسّس لعلم اللغة الحديث ينسب عادة إلى كتاب **سوسير** **«دروس في علم اللغة العام»** (**سوسير** 1916). وهو قائم على الاحتكام الصريح إلى وعي القارىء لما تكون عليه اللغات بالنسبة لمستخدم اللغة الفرد. وكان اعتراض **سوسير** على علم اللغة التاريخي في القرن التاسع عشر

ـ الذي كان يأمل أنْ تحلّ آراؤه محلّه ـ أنّه تعامل مع التغييرات التاريخية الناجمة في فترات زمنية طويلة لا تمس التجربة اللغوية للفرد بشكلٍ وثيق. وعلى الرغم من أنّ الفرد يساهم من غير وعي في إحداث مثل تلك التغييرات، إلاّ أنّ هذه التغييرات لا تبدو حقيقية للفرد. إذن ما الشيء الذي يبدو له حقيقياً عندما يتعلّق الأمر باللغة؟ ويأتي جواب **سوسير** أنّ الفرد يجرّب اللغة من حيث كونها كليّة تزامنية للإشارات التي ألغي سياقها. إذا علمنا أنّ العالم عند فحصه لا يبدو أنّه يحتوي أيّاً من تلك الأشياء. فلماذا ينبغي أنْ تكون الأمور على هذه الشاكلة؟ وذلك بسبب الخلفية المحدّدة بالحضارة للأفكار عن اللغة التي يشارك فيها **سوسير** قرّاءه.

ويمكن أنْ تكون هناك قلّة ممّن تلقوا كتاب «**دروس في علم اللغة العام**» من غير تعرّضهم مسبقاً لما يشير إليه علماء اللغة باستخفاف على أنّه «النحو التقليدي». وأنّ هذا النحو التقليدي هو الذي أورث العلوم اللغوية الحديثة التزامها بالفكرة القائلة: إنّ خلف التقلّبات المتعدّدة الوجوه في الكلام توجد أشياء ثابتة تسمّى اللغات. وإنّ شبكة الأفكار التي يقوم عليها النحو التقليدي تتطلّب فرض تحليل معيّن على وفق الأنظمة اللغوية المستقلّة عن متصلّة الفروق اللغوية بين الناس في أوقات وأماكن مختلفة. وإنّها تقتبس من السلوك التواصلي الذي يعتقد أنّه يشمل نظاماً معيّناً ـ ما تنشئه وكونه النواحي اللغوية الدقيقة لذلك السلوك. ثم تبرز هذا التجريد على أنّها كتلة المعرفة التي ـ إذا اكتسبها المتعلّم ـ ربّما تستخدم في الأحداث التواصلية التي تشمل المتكلّمين الموجودين للغة موضوع البحث. وهذا الفهم للغات هو في الواقع أداة تعليمية ما زالت مستخدمة في المؤسّسات التربوية الغربية منذ القدم لغرض تدريس تلك اللغات.

إنّ فكرة المعلّم التقليدي عن كنه اللغة تتميّز بعدد من السمات الجديرة بالبحث في هذا السياق الحالي.

أوّلاً: إنّها تؤكّد فكرة اللغة بكونها شيئاً: أمّا استخدام اللغة وكونه شكلاً من أشكال السلوك فيعامل أنّه ثانوي للشيء - في الواقع وكما أسّس على ذلك، وأنّه ممكن فقط بسبب المعرفة بذلك الشيء. وهذه السمة تشكّل الأساس للتمييز المشهور - في العلوم اللغوية على وفق مدرسة **سوسير وتشومسكي** - بين اللغة والكلام من ناحية، والقدرة والأداء من ناحية أخرى.

ثانياً: إنّ اللغة كما يقدّمها عالم النحو تُعدّ شيئاً تزامنياً. وإنّ تعلّم اللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو السواحيلية ليس الشيء نفسه كتعلّم تاريخ اللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو السواحيلية. ومن هنا حصلت فكرة النظام اللغوي التزامني على إمكانية تطبيقها. ونميل إلى التفكير باللغات بهذه الطريقة، ليس لأنّ ذلك يتفق مع تجربتنا اليومية كوننا مستخدمي اللغة؛ بل لأننا - (وكثير منّا) - قد خضنا تدريباً واضحاً في اللغات يقدّمها بتلك الطريقة.

ثالثاً: إنّ الطرق التقليدية في تعليم اللغات تُعامل من حيث كونها نظاماً ثابتاً وقابلاً للتحديد. ولو أخذنا أكبر المعاجم وأكثر كتب النحو تفصيلاً سنجد فيها اللغة كاملة لأغراض عملية. إنّ فكرة **تشومسكي** عن اللغة - بكونها شيئاً ربّما يتقن (أو يفهم على أنّه يتقن) بشكل تام - هي إسقاط أو نقل للفكرة القائلة: إنّ الفرد قد يحصل - من حيث المبدأ - على معلومات وافية جدّاً عن اللغة، عندما تؤخذ أنّها المجموعة الكليّة للمعلومات بين دفتيْ كتاب النحو والمعجم.

رابعاً: إنّ النظام التزامني الثابت الذي يعتدّ به معلّم اللغة التقليدي لا يسمح بالتباين حسب اللهجات والمناطق. فإذا كانت اللغة موضوع البحث فرنسية - مثلاً - فإنّ اللغة الفرنسية الأدبية الباريسية الفصحى المتجانسة الموحّدة هي التي تدرّس. وهذه الفكرة أيضاً طغت عليها ببساطة العلوم البنيوية الحديثة: ويفترض كلّ من **سوسير وتشومسكي** وجود مجتمع كلامي متجانس - لأغراض نظرية.

وفي جميع هذه السبل ـ يقول **هاريس** ـ إنّ علم اللغة الذي يزعم أنْ يكون علماً لا يتأثر بالحضارة إنّما يجسّد تصوّراً للغات يستخدم يومياً لأغراض التربية اللغوية الرسمية في الحضارة التي تنتج ذلك العلم ذاته. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار هذا التصوّر ـ وخلفيته المنطقية والتاريخية ـ تبدو المفارقة عميقة حيث إنّ علم اللغة الحديث يدّعي أنّه يهتمّ أساساً بالتحليل الوصفي للكلام، من حيث تُعامل الكتابة التقليدية أنّها لا تزيد عن كونها عملية تدوين مُساعِدة.

يبدو أنّ الاهتمام بعلم اللغة المألوف يقع ضمن عملية وصف الأشياء التي لا وجود لها، ويقترح **هاريس** بديهات علم السيميولوجيا التكاملي لديه لكونها أساساً جديداً للتنظير في مجال اللغة، وبناء على ذلك الأساس ينطلق في شرحه كيف نشأت اللغات؟ ولماذا؟ كيف أصبح مقبولاً معاملة اللغات على أنّها أنظمة ثابتة؟ ولماذا؟ وكيف يبرز علم للغة يكرّس لمعالجة الأنظمة الثابتة أنّها وقائع لغوية؟ ولماذا؟ وبفعل ذلك لا يتجاوز **هاريس** ويفسّر الأصولية وحسب بلْ يتطرّق إلى تعايشها القلق مع وجهة النظر الشائعة التي تبدو مناهضة للأصولية. وعند صياغة المسألة على وفق نقطة معيّنة كما حيّرت **فيرث** (يُنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب)، يحلّ **هاريس** التوتر بين فهمنا أنّ الكلمات ثابتة وهي بمثابة أشياء مقنّنة وفهمنا أنّ كلّ كلمة عندما تستعمل في سياق جديد هي كلمة جديدة.

وعندما بدأ **هاريس** في المعالجة التحليلية الدقيقة للظروف التي نتواصل فيها مع بعضنا، فقد توسّع في الفلسفة اللغوية الشاملة القادرة ـ من حيث المبدأ ـ على توضيح جميع نواحي موقفنا ونقصد بذلك اللغة، بما في ذلك أساليبنا في فهم اللغة. وقد قام بتطبيق أفكاره بنفسه على نواحٍ كثيرة من الفكر اللغوي في التقليد الغربي. ولا بدّ من الانتظار لنرى تداعيات تلك التطبيقات على مستقبل ذلك التقليد.

الفصل الخامس عشر

كانزي ولغة البشر

أصبح من واجبنا أنْ نحذر مريدي السيد **داروين** الشجعان أنه قبل أنْ يكون بمقدورهم أنْ يدّعوا نصراً حقيقياً، وقبل أنْ يستطيعوا أنْ يطلقوا على الانسان صفة سليل حيوان أخرس، عليهم أنْ يضربوا حصاراً على الحصن الذي ينبغي أنْ لا يرهب ويكره على الاستسلام ببضعة طلقات عشوائية: ذلك هو حصن اللغة، الذي ما زال إلى الآن يقف غير آبه ولا هيّاب على ذات الحدّ الفاصل بين مملكة الحيوان والإنسان.

(ميلر 1873 ص230)

تعرض الباحثة **سافج ـ ريمبو** وآخرون (1993) دراسة مطوّلة تقارن فيها بين تطوّر استيعاب الكلمة والجملة عند الطفل البشري وقرد البونوبو (المعروف بكانزي) وقد تربيا واختبرا في محيطين متقاربين بقدر ما تسمح آداب المهنة والذوق العام بذلك. وعند مقارنة هذه الدراسة مع الدراسات السابقة الكثيرة التي تناولت لغة الثدييات، نجد أنّ أساليب الاختبار العشوائي

استخدمت لمنع أيّ نوع من التلميح الذي ثبت أنّه مسؤول عن استيعاب اللغة والرياضيات المفترض عند الحصان سيء الصيت المعروف باسم «هانز الذكي». وليس بوسعي ـ بكلّ أمانة ـ أنْ أفكّر بشيء آخر استطاع المؤلفون فعله لأقناع جمهورهم بأنّ ذلك اختبار صحيح للفرضية القائلة: بأنّ القرَدَة قادرة في الأقلّ على استيعاب اللغة إلى حدٍّ ما، على مستوى المفردات ومستويات البنى والتراكيب.

فأنا ـ كوني واحداً من الجمهور ـ مقتنع بما يقولون. ويبدو في الواقع من الإنصاف أنْ نستنتج من هذا العمل أنّ قرد البونوبو (أو في الأقلّ واحد من هذه الفصيلة) قادر على استيعاب اللغة التي تشابه (في المستوى إذا لم نقل في التفاصيل) قابليات الطفل البشري بعمر سنتين على أعتاب مرحلة معالجة الجملة التامّة.

(بينتس، 1993، ص222، 223)

إنّ الرسالة الأساسية لبحوث لغة القردة واضحة. وليس باستطاعة القردة أنْ تكتسب قدرة على التواصل بالرموز من خلال التجربة المنتظمة وحسب، بلْ بإمكانها أيضاً أنْ تكتسب تلك القدرة تلقائياً من خلال التعرّض المتقطّع للغة، تماماً كما يفعل أطفال البشر. وقد كان يسيراً على كانزي أنْ يستوعب اللغة، ومفتاح ذلك يكمن في تعرّضه المبكّر للكلام ومصاحبة الكلام مع الرموز. وكانت مهاراته الاستيعابية واسعة جداً لدرجة تجعل من غير المقبول اللجوء إلى التفسير الشرطي. ثم سارت أخته الأصغر بانبانيشه على خطاه، كاشفة أنّ تجارب التنشئة التي مرّ بها كانزي ـ وليس كانزي في حدّ ذاته ـ هي التي ساعدته على فهم اللغة البسيطة. وإذا كان بمقدور كانزي أنْ يكتسب اللغة بيسر، علينا أنْ نستنتج أنّ دماغ القردة قادر على اللغة البدائية.

(سافج ـ ريمبو ولوين 1994، ص 248)

لا علاقة للأمر باللغة ألبتة، ولا علاقة له بالكلمات مطلقاً.

(**توماس سيبوك**، ورد ذكره في صحيفة انديانا بولس ستار، 7 نيسان 1991)

ينتمي **كانزي** وأخته غير الشقيقة بانبانيشا إلى فصيلة قردة البونوبو واسمها العلمي (Pan paniscus) وهي فصيلة من القردة التي تعيش في أواسط أفريقيا.وقد تربّيا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي على يد **سافاج ريمبو ودوان ريمبو** في الولايات المتحدة بالقرب من أطلنطا، جورجيا. وقبل أنْ يبلغ كانزي وبانبانيشا سنتهما العاشرة اكتسبا مجموعة متنوّعة واسعة من المهارات اللغوية. ولأنّ أعضاء النطق عند قردة البونوبو لا تسمح لهم بإطلاق الأصوات البشرية من الأصوات الصائتة والصامتة، فلمْ يتعلّما الكلام، بلْ تعلّما استخدام لغة اصطناعية تتألّف من مفردات مجرّدة منقوشة على لوحة مفاتيح محوسبة ومصمّمة خصّيصاً لهذا الغرض. ويعرف كانزي وبانبانيشا الاستخدام التواصلي لأكثر من 250 من تلك الإشارات ويستفيدان منها. ولا تضمّ تلك الإشارات العلامات الخاصّة بالأشياء الملموسة المتداولة بالأيدي والأطعمة وحسب بل الإشارات التي تعني «سيء، الآن، حلوى، البطن، يصفع، غرفة المشاهدة، بانبانيشا، كارين، نهر، قاع، غرفة المجموعة، شكل الحرف (أ)، يحمل، دكّان، شكراً، يرسم، وكلمات أخرى كثيرة». ويذكر أنّهما استخدما الإشارات للتعبير عن مجموعة متنوّعة وواسعة من الأغراض التواصلية، وينفذان أفعالاً كلامية مثل الإعلان عن قصدهما (مثلاً أين يذهبان وماذا يخطّطان وينجزان، والإخبارعن حدث في الماضي، ويلعبان ألعاب التظاهر، وتحذير الآخرين واتهامهم (**سافج - ريمبو** 1998). فضلاً عن ذلك، فقد اتضح من نتائج الاختبارات التجريبية الشاملة أنّ كلاً من كانزي و بانبانيشا يفهمان قدراً كبيراً من اللغة الإنجليزية، بما في ذلك الجمل ومجموعة متنوّعة من التراكيب النحوية. ولعلّ الأمر الأكثر تميّزاً في إنجازات كانزي وبانبانيشا اللغوية أنّ قدرتهم اللغوية المرسلة والمستقبلة غير محدّدة بالجمل التي سبق أنْ جرّبوها. وبمعنى آخر، أنّ قدرتهم اللغوية لها

خاصّية الإبداع التي اعتقد معظم علماء اللغة لفترة طويلة أنها خاصّية ينفرد بها الإنسان.

على أيّة حال، إنّ الادّعاءات التي تخصّ القدرات اللغوية عند كانزي وبانبانيشا قد ثبت أنّها مثيرة للجدل إلى حدٍّ كبير. وقد جادل علماء اللغة في أنّ هذه المهارات ـ على الرغم من أنّ كانزي وأشقاءه طوّروا مهارات تواصلية ممتازة ـ تنقصها خاصّية واحدة أو أكثر من خصائص لغة البشر. وقد دافع علماء اللغة التوليديون عن هذا الموقف بقوّةٍ من أمثال **ستيفن بنكر** و**نعوم تشومسكي**. أمّا بالنسبة لعلماء اللغة الآخرين ـ من أمثال **بيكرتن** (1990) و**ولمان** (1992) ـ فقد أكّدوا أنّ كانزي وبانبانيشا قد اكتسبا بعض القدرات اللغوية «البدائية». وقد أنكروا ـ على أيّة حال ـ أنّ قردة البونوبو قد اتقنت شيئاً من النحو، وهو الشرط الضروري الذي يُعدّ سمة من سمات لغة البشر. وقد بالغ بعض علماء اللغة من أمثال **توماس سيبوك** المتخصّص بالسيميائية وقد ذكرنا ما قاله في أعلاه في مقابلة له مع صحيفة «انديانا بوليس ستار».

إنّ الجدل الذي اشتدّ في نهاية القرن العشرين تمتدّ جذوره في عمق تاريخ الفكر اللغوي الغربي. ولعلّ الرأي السائد في العالم القديم هو ذلك الذي عبّر عنه الخطيب والبلاغي الإغريقي **أيسوقراط** الذي ادّعى أنّ العقل ـ وهو الملكة المنطقية الخاصّة بالخطاب الفصيح ـ ويترجم في هذا المقام بكلمة «كلام» ـ وهي الملكة التي تميّز البشر من الحيوانات. وهي كذلك أصل جميع السمات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية والتقنية والفكرية التي يتميّز بها الانسان دون غيره من الخلائق.

> لا نختلف عن الحيوانات في معظم قابلياتنا. بل نحن متخلّفون عن الكثير منها في السرعة والقوّة وأمور أخرى. ولكن لأنّها ولدت فينا القوّة لإقناع بعضنا بعضاً وأنْ نبين أنفسنا بأيّ شكل نشاء، لمْ نتخلّص من العيش مثل البهائم وحسب بلْ بالتقائنا مع بعضنا أقمنا المدن ووضعنا القوانين واخترعنا الفنون، وقد

ساعدنا الكلام عملياً على تحقيق جميع الأشياء التي أوجدناها، لأنّ الكلام هو الذي أوضح القوانين في العدل والظلم والشرف والعار التي من غيرها لا يمكننا أنْ نعيش مجتمعين. بالكلام ندحض الخبيث ونطري الطيب. وبالكلام نعلّم الجاهل ونُعلم العاقل. وننظر إلى القدرة على الكلام السليم أنّها أحسن علامة على الذكاء. والكلام الصادق والمشروع والعادل إنّما هو انعكاس للروح الطيّبة الجديرة بالثقة.

(ايسوقراط (436–338 ق.م) ورد ذكره في كتاب كَنَدي 1963ص98)

إنّ الشخصية البارزة في هذا الجدل الطويل هو الفيلسوف وعالم الرياضيات الفرنسي **ريتيه ديكارت** (1596–1650). وقد ادّعى **ديكارت** في كتابه «خطاب في المنهج» (**ديكارت** 1637) أنّ هناك فرقاً أساسياً في النوع بين البشر والحيوانات. وبمعنى آخر، ينبغي أنْ لا نعتقد أنّ البشر حيوانات أذكى وأكثر مهارة وأفضل عدّة، لأنّنا فصيلة من الكائنات مختلفة تماماً. إذ إنّ البشر لديهم الروح (أو العقل) المنطقية، بينما لا نجد ذلك عند الحيوانات. ولأنّ البشر لديهم الروح المنطقية، فنحن نعي ما حولنا وربّما نوجّه حركاتنا الجسدية والعقلية بحرية بشكل هادف. وليس بوسع الحيوانات فعل ذلك وهي مجرّد «آلات لها إحساس». فهي تجرّب الأحاسيس ـ إذ تشعر بالحرارة وترى الألوان، وتشعر بالألم، وتسمع الأصوات إلى غير ذلك. على أيّة حال، ليس بوسعها أنْ تدرك هذه الأحاسيس بوعيها، لأنّ ذلك يتطلّب روحاً منطقية (أو العقل: يستخدم **ديكارت** هذين المصطلحين كأنّهما مترادفان، يُنظر **بيكر وموريس** 1996). ولا توجّه حركات الحيوان ـ على خلاف حركات الإنسان ـ بحريّة (إرادية)، بلْ هي ردّات فعل سلبية لمسببات خارجية ـ مثل حركات الآلة عندما يضغط شخص ما زرّ التشغيل فيها. ولهذا السبب، ربّما تعطى حركات الحيوانات تفسيرات ميكانيكية سببية وحسب.

ومن الأهمية بمكان أنّ **ديكارت** قد جادل في أنّ الحيوان ليس لديه روح منطقية، لذلك فليس لديه لغة. ولأنّ ديكارت فهم اللغة وكونها شكلاً من أشكال التخاطر: وهو التعبير عن الأفكار (أو القرارات) في صيغة صوتية أو مكتوبة لكيْ يفهمها الآخرون (يُنظر الجزء الأوّل ص33). ومع ذلك، فليس للحيوان أفكار يعبّر عنها أو يوصلها للآخرين. ولا تستطيع الحيوانات أنْ تفكّر، لأنّ التفكير فعل ذهني توجّهه الروح الواعية الهادفة ـ أيّ بمعنى آخر المنطقية. ولأنّنا نحن البشر لدينا الروح المنطقية باستطاعتنا أنْ نفكّر ونصوغ القرارات ولذلك لدينا قرارات (أحكام) نريد التعبير عنها ونوصلها إلى الآخرين. ولصياغة ذلك بشكلٍ أبسط، نقول: لا يمتلك أيّ من الحيوانات لغة لأنّ الحيوانات لا تمتلك أفكاراً.

ولا ينكر **ديكارت** أنّ الحيوان قد يتعلّم ـ بشكل يمكن تصوّره ـ كيف يخرج الأصوات أو يعمل الإيماءات التي يقوم بها البشر في استخدام اللغة: إلاّ أنّه يعترف ـ في كتابه **«خطاب في المنهج»** مثلاً (**ديكارت** 1637) أنّ هناك ببغاوات باستطاعتها فعل ذلك بشكل متقن. بيْد أنّ هذه ليست لغة. وعندما يصدر الببغاء صوتاً أو يومىء، ليس بوسعه أنْ يفعل ما نستطيع نحن البشر فعله عندما نتكلّم أيْ القدرة على التعبير عن الأفكار. وما حركات الحيوانات ـ بما فيها إصدار الأصوات والإيماءات ـ سوى استجابات ميكانيكية للمثيرات. وعلى الرغم من أنّ إصدار الأصوات وعمل الإيماءات التي يمكن تعليم حيوان معيّن للقيام بها يبدو شبيه بلغة البشر، إلاّ أنّ تلك الأصوات والإيماءات قد لا تكون لغة فعلاً ـ لأنّها قد لا تكون فعلاً تعبيراً عن أفكار الحيوان. مع ذلك « لا يوجد أشخاص أغبياء وبُلداء ـ ولا حتى بُلْهْ ـ إلى درجة تجعلهم عاجزين عن ربط بضع كلمات مختلفة مع بعضها، ليشكّلوا بذلك عبارة يستطيعون من خلالها جعل أفكارهم مفهومة. ومن ناحية أخرى، لا يوجد حيوان ـ مهما كانت الظروف التي نشأ فيها مواتية وسعيدة ـ أنْ يفعل الشيء ذاته». (**ديكارت** 1637 ص43).

إنّ المنطق في حجّة **ديكارت** واضح: أيّ كائن يمتلك لغة ينبغي أنْ يكون معبّراً عن أفكاره، وهذا يعني بدوره أنْ يمتلك الوسيلة لصياغة الأفكار ـ أيْ الروح المنطقية أو (العقل). وتماشياً مع حجّة **أيسوقراط** ـ التي وضعها قبل **ديكارت** بألفي عام ـ فإنّ الحجّة المطروحة في كتاب **«خطاب في المنهج»** تضع موضع التأكيد المكانة التي أحرزتها اللغة في التصوّر الغربي عن تميّز البشرية واختلاف الإنسان عن الحيوان. كون الحيوان يفتقد إلى القدرة اللغوية فذلك علامة وبرهان على اختلافه فئوياً عن الإنسان. ولأنّ الإنسان متميّز بشكل مطلق، لذلك ليس من الممكن لأيّ مخلوق أنْ يمتلك جزءاً ضئيلاً فقط ـ أو نسخة بدائية ـ من الملكات اللغوية والعقلية الموجودة لدى الإنسان. وكما وصفها **ديكارت**، فالروح المنطقية والإرادة والوعي والتفكير واللغة ليست ملكات بوسع المرء منطقياً أنْ يمتلك نسخاً مبسّطة أو مختزلة منها. وتوجد فجوة لا يمكن ردمها بين البشر والحيوانات واللغة مقياس تلك الفجوة.

وقد تمتعت صورة القدرة اللغوية عند **ديكارت** ـ لمئتي عام خلت ـ بنفوذٍ واسع لكونها العلامة المميّزة للفرق بين الحيوانات والبشر. وقد أعطت بدورها ـ أهمّية متزايدة للأسئلة التي تخصّ أصل اللغة (يُنظر الجزء الأوّل، الفصل الحادي عشر). هل كانت اللغة ببساطة هبة من الله تعالى أو هل باستطاعة البشر اختراعها؟ وإذا كانت اختراعاً مصطنعاً (أيْ من صنع الإنسان)، كيف استطاع البشر أنْ يتقدّموا من مرحلة الافتقار إلى اللغة ـ مثلهم مثل الحيوانات ـ إلى مرحلة امتلاك اللغة؟. وقد افترض الكثير من الفلاسفة الأوروبيين ـ أمثال **كونديال وهيردر وروسو** ـ أنّ الموهبة المنطقية أو التأمّلية لدى البشر هي التي مكّنتهم من اختراع اللغة، وكان ذلك لأنّ الحيوانات تفتقر إلى تلك الموهبة بحيث إنّها لمْ تستطع اختراع لغة ما أو تعلّم لغة البشر. وفي هذه الحالة، فإنّ الجواب على السؤال كيف اخترع البشر اللغة أوّل مرّة يمنحنا بالضرورة النظرة الثاقبة إلى الطبيعة الأساسية

للعقل الإنساني أو الروح المنطقية. وبمعنى آخر، لم تكن التأمّلات النابعة من فلسفة **ديكارت** موجّهة أساساً نحو فهم مسألة كيف استطاع البشر البدائيّون أنْ ينجحوا في تمييز أنفسهم ـ خطوة تاريخية بعد أخرى ـ من الحيوانات، بلْ بالأحرى نجدها مكرّسة في تحديد الخواصّ المنطقية ـ وإلقاء الضوء التحليلي عليها ـ التي شكّلت تفرّد الإنسان. وأنّ القدرة اللغوية هي التي وفرت ذلك الضوء.

إنّ وجهة نظر **ديكارت** عن اللغة ـ كونها خاصّية تقتصر على البشر ودليلاً على التوحّد في امتلاك العقل ـ ظلّت تؤثر في الفكر اللغوي حتى نهاية القرن العشرين. بيْد أنّ لها علاقة غير ودّية مع فكرة أخرى من أشدّ الأفكار تأثيراً في الفكر الغربي: ألا وهي نظرية النشوء **لتشارلز داروين** (1809– 1882). وقد رفض **داروين** في كتابه «**أصل الأنواع**» (داروين 1859) ادّعاء **ديكارت** أنّ البشر يتميّزون فئوياً من الحيوانات. بلْ على العكس على وفق وجهة نظر داروين، نحن البشر حيوانات ـ قردة على وجه التحديد ـ إذ إنّ قدرتنا الإدراكية والسلوكية هي نتيجة للتطوّر الارتقائي من القدرات التي كان أسلافنا القردة يمتلكونها، وقد يكون قسم منهم أسلافاً للقردة الموجودة الآن. ويستمرّ الارتقاء بوساطة التعديلات الطفيفة في الأصل والتكيّف بالانتخاب مع الظروف البيئية. ولكن في عصر **داروين** ـ كما في عصرنا ـ كان ينظر إلى هذه النظرية أنّها تطرح سؤالاً محيّراً: كيف استطاعت مثل هذه العملية التصاعدية التدريجية أنْ تنتج بشراً ـ الذين يُعدّون ـ على وفق الخطوط الرئيسة للتقليد الغربي ـ متفرّدين في امتلاك العقل واللغة؟ إذا كان البشر لمْ يظهروا مكتملي الخلقة نوعاً ما بقواهم المنطقية واللغوية، بلْ كانوا بدلاً من ذلك ناتجاً لتعديلات طفيفة تراكمت عبر آلاف السنين، فكيف أمكن لشيء معقد ورائع ومتميز للغاية مثل قدرة الانسان على اللغة والعقل أنْ يظهر على الإطلاق؟

ويجادل **ماكس ميلر** ـ وهو معاصر **لداروين** وواحد من أكثر علماء اللغة

تأثيراً في تلك الفترة ـ في أنّ علم اللغة يسجّل اعتراضه على عملية النشوء (يُنظر الجزء الأوّل ـ الفصل الثالث عشر). لأنّ عالم اللغة يدرس الخصائص المعقدة للغة بتفصيل كبير ولذلك بالضرورة يقدّر كيف أنّ اللغة مختلفة تماماً عن أيّ من القدرات التواصلية والإدراكية التي تمتلكها الحيوانات من غير البشر. ويدرك عالم اللغة أنّ اللغة لا يمكن أنْ تكون قد تطوّرت في خطوات تصاعدية بطيئة كما تفترض نظرية النشوء.

> توجد ـ في رأيي ـ معضلة واحدة لم يعالجها بما يكفي وأنا بالتأكيد لا أشعر أنّ باستطاعتي إزالتها. إذ يقوم بين مملكة الحيوان برمتها ـ من ناحية ـ والإنسان في أدنى حالاته من ناحية أخرى ـ حاجز لم يستطع أيّ من الحيوانات تجاوزه وذلك الحاجز هو اللغة. ومهما بذلت من جهد في الفهم أو أطلقت العنان لخيالي، فلن استطيع إقناع نفسي كيف أنّ اللغة استطاعت أنْ تنمو من أيّ شيء تمتلكه الحيوانات ـ حتى لو منحناها ملايين السنين لهذا الغرض. وإذا كان ثمّة شيء يستحق اسم «الفرق النوعي» فإنّه اللغة ونحن نجدها عند الانسان ولدى الإنسان وحسب.

(ميلر 1873 ص182)

لقد ظلّ اعتقاد ميلر في الواقع ـ أنّ لغة البشر تطرح مشكلة عويصة وربّما لا حلّ لها حسب نظرية النشوء والارتقاء ـ له مؤيدون حتى نهاية القرن العشرين. "إنّ لغة البشر مسألة محرجة لنظرية النشوء والارتقاء لأنّها أقوى بكثير ممّا يفسّرها البعض على وفق مبدأ انتخاب الأصلح". (**بريماك 1985** ص218).

وقد أدرك **داروين** أنّ امتلاك البشرية اللغة يثير أسئلة جادّة في وجه نظريته في النشوء والارتقاء، وقد استجاب لهذا الخطر في الفصل الثالث من

كتابه «**أصل الانسان**» (**داروين** 1871). وقد تمسّك الكثير من معاصري **داروين** بحقيقة أنّ البشر فقط يمتلكون اللغة لكونها برهاناً ليس على امتلاك البشر قوى عقلية تميّزهم فئوياً من جميع الحيوانات الأخرى وحسب، بلْ لا بدّ أنّ البشرية تطلبت «عملاً خاصّاً في الإبداع»، كما يبيّن سفر التكوين ذلك (يُنظر الجزء الأوّل ـ الفصل الثالث). ويعبّر **داروين** في كتاب «**أصل الإنسان**» عن مخاوفه أنّ توحّد البشرية في امتلاك «ملكة الكلام الطلق» قد يُعتقد أنّه يطرح «اعتراضاً رصيناً على الاعتقاد أنّ الإنسان قد تطوّر من شكل معيّن أدنى» (**داروين** 1871، ص467) ـ وبمعنى آخر ـ وكما يسمّيه ميلر ـ اعتراض لغوي ضدّ نظرية الانتخاب الطبيعي. ويؤكّد **داروين** ـ على أيّة حال ـ أنّ نظريته يمكن أنْ تفسّر من حيث المبدأ ـ نشوء القدرة اللغوية ضمن سلالة الثدييات وبذلك يصبح التهديد الذي يفرضه توحّد البشرية في امتلاك اللغة محايداً. مع ذلك، وعلى الرغم من أنّ **داروين** قد تأمّل في عرض موجز مثل هذا التفسير في كتابه «**أصل الإنسان**» ـ إذ يعالج التعبير اللغوي وكونه قد تطوّر عن التعبير عن العواطف لدى القردة ـ ولم تكن أفكاره مقنعة وكان أثرها في الفكر اللغوي ضئيلاً. وهكذا، وعلى الرغم من أنّ النظرية **الداروينية** بقيت حتى نهاية القرن العشرين أكثر القوى تطوّراً في التفكير في قدرات الإنسان والحيوان، مع ذلك ليس هناك حتى الآن تطبيق واحد متفق عليه بشكل عام لنظرية النشوء والارتقاء في مجال اللغة.

ومع ذلك في الوقت نفسه، على الرغم من أنّ معظم علماء اللغة يؤيّدون الافتراض **الديكارتي** أنّ اللغة خاصّة بالبشر بشكل متفرّد ولا ترتبط بأيّة قابليات لدى الحيوانات من غير البشر، إلاّ أنّ الصراع بين هذا الرأي ونظرية النشوء والإرتقاء قد أصبح إحراجاً لعلماء اللغة أكثر ممّا هو تهديد لمؤيّدي نظرية النشوء والارتقاء. لأنّ نظرية النشوء والارتقاء **الداروينية** الجديدة أصبحت منهجاً سائداً في تفسير طبيعة القابليات الإنسانية. وقد تنازل اثنان من علماء اللغة التوليديين ـ في بداية العقد الأخير من القرن العشرين ـ

آخذين بنظر الاعتبار هذا الصراع وأكّدا أنّه «ليس بوسع المرء أنْ يلوم أحداً إذا استنتج أنّ نظرية النشوء والارتقاء ليست هي التي يجب أنْ يشكّك بها بلْ نظرية اللغة أوْلى بذلك التشكيك» (**بنكر ويلوم**، 1990 ص708). وعلى أيّة حال، لا يحتاج الأمر إلى إطلاق العنان لخيالنا لنفسّر إصرار عالم اللغة ـ أنّ لغة البشر ليست لها صلة بأيّة قابلية حيوانية ـ إنّه تأكيد لمزاعم مؤيّدي فكرة الخلق المعاصرين: أيْ أولئك الذين ما فتأوا ـ كما فعل **ماكس ميلر** ـ يؤكّدون الرأي الذي ساد قروناً طويلة في التقليد الغربي ـ أنّ لغة البشر والعقل هما هبتان من الله تعالى. وعندما واجه بعض علماء اللغة هذا المنطلق (من أمثال **بكرتن** 1990، **وتشومسكي** 1991، 1998) فقد اختاروا ما يبدو كأنّه افتراض مثير للتساؤلات: أيْ إنّه عند نقطة معيّنة من تطوّر الثدييات فقد حصل تغيير خلقي في الجينات بشكل هائل ممّا أعطى البشر اللغة، وحدهم دون غيرهم. ويعتقد **تشومسكي** ـ مثلاً ـ أنّه في وقت معيّن لا بدّ من وجود «حيوان ثديي قديم يمتلك البنية العقلية البشرية كاملة ولكنّه ليس عنده لغة». ومن ثمّ حدثت التغييرات الخلقية في الأوامر الجينية في الدماغ حيث أعيد تنظيمها على وفق القوانين الفيزيائية والكيميائية لغرض إنشاء ملكة اللغة» (**تشومسكي** 1998 ص17). هلْ بإمكان الكائنات البشرية الناطقة أنْ تكون نتاج مثل تلك التغييرات الخلقية الوحيدة ذات التأثير القوي؟ أم هل يمكن ـ في نهاية المطاف ـ لنظرية النشوء والارتقاء أنْ تفسّر نشأة القدرات اللغوية عند البشر عندما امتلكها السلف المشترك للبشر وللقردة من غير البشر؟ كيف يمكن التصدّي لمثل هذه الأسئلة؟ «الحقيقة الآن هي أنّ ليس هناك مثال واحد يذكر مطلقاً عن حيوان يحاول أو يتعلّم الكلام، ولمْ يسبق لأيّ من الباحثين أو الفلاسفة أن فسّر كيف أنّ حاجز اللغة ذاك ـ الذي يميّز الإنسان من جميع الحيوانات ـ قد يتمّ تجاوزه في النهاية». (**ميلر** 1873، ص188)

ولعلّنا قد نستطيع ـ ضمن هذا السياق ـ أنْ نفهم الاهتمام المتزايد ـ في القرن العشرين ـ بالقدرات التواصلية عن الثدييات وبالمحاولات المتكرّرة ـ

بوجه خاصّ ـ لتعليم الحيوانات الثديية في أسرها أساسيات لغة البشر. على سبيل المثال، فقد خطر ببال الكثيرين أنّه إذا استطعنا تنشئة الشمبانزي مثلاً بطريقة تمكّنه من اكتساب المهارات اللغوية الأساسية، فإنّ ذلك ربّما يشير إلى أنّ الشمبانزي لديه القدرة اللغوية الطبيعية في الأقلّ ـ حتى لو لمْ تتحقق تلك القدرة في البراري، ربّما بسبب انعدام الظروف البيئية المواتية. فضلاً عن ذلك، لو امتلكت قردة الشمبانزي تلك القدرة ـ حيث إنّ البشر يمتلكونها كما نعلم ـ إذن سيبدو مقبولاً أنْ نزعم أنّ الأسلاف المشتركين بين قردة الشمبانزي والبشر لا بدّ أنّهم امتلكوا تلك القدرة، على الرغم من أنّها لمْ تثمر إلاّ عند فئة الثدييات من البشر. وبمعنى آخر، إذا أمكن تعليم الشمبانزي أنْ يستخدم شكلاً مبسّطاً من لغة البشر، فإنّ ذلك يعني أنّ **داروين** كان محقاً وأنّ أولئك الذين يتمسّكون بالموقف المعتمد على فكرة الخلق والخالق أو التغيّرات الخلقية العظيمة على خطأ: إذ إنّ قدرة البشر على اللغة ترتبط بالقدرات التي يمتلكها نوع واحد من القردة في الأقلّ. وبناءً على ذلك، لمْ يعد امتلاك اللغة دليلاً على مزاعم **ديكارت** أنّ البشر يتميّزون فئوياً من الحيوانات.

> أميل إلى الاستنتاج من الأدلة المتنوّعة الكثيرة أنّ القردة الكبيرة لديها الكثير لتتكلّم عنه، ولكن ليس لديها الموهبة الخاصّة باستخدام الأصوات للتعبير عن المشاعر أو الأفكار الفردية أو الجماعية. ربّما يمكن تعليمها كيف تستخدم أصابعها ـ كما يفعل الشخص الأصم الأبكم إلى حدٍّ ما ـ ونساعدها بذلك على اكتساب «لغة الإشارة» المبسّطة من غير الأصوات.
>
> **(يركس 1925، ص 180)**

لقد كان هناك عدد من المشاريع التي تهدف إلى تعليم اللغة القردة. وقد حاولت قلّة من المشاريع الأولى تعليم قردة الشمبانزي طريقة الكلام

فعلاً. (**ويتمر** 1909، **فيرنس** 1916، **هيز وهيز** 1951). ولكن على الرغم من أنّ القردة ذات العلاقة ـ في بعض الحالات ـ كانت قادرة مع المساعدة على النطق بعدد من الكلمات، وقد أصبح واضحاً فيما بعد أنّه لا يوجد قرد يمتلك قناة صوتية قادرة على النطق بمجموعة الأصوات التي يحتاجها البشر في صياغة الكلام (يُنظر **ليبرمان 1975**). وقد تحوّلت الجهود ـ بعد ذلك ـ إلى وسائل إنتاج اللغة غير الصوتية. ولعلّ المحاولة الجديرة بالذكر كانت تلك التي قام بها **ألن وبياتريس جاردنر** في الستينيات من القرن العشرين بتعليم قردة الشمبانزي (واشو) الإشارات اللغوية المستخدمة في لغة الإشارة الأمريكية (**جاردنر وجاردنر** 1969، 1971). عندما بلغت واشو السنة السادسة من العمر ـ وقد نشأت في عربة مقطورة في الفناء الخلفي في بيت العائلة ـ ويقال إنّها تعلّمت مئة وثلاثين إشارة مختلفة. ويبدو واضحاً أنّها استخدمت الإشارات لتشير إلى أشياء وأحداث وتسمّي الصور والأشياء التي تقدّم إليها. كما يقال إنّها كانت تُعمّ معاني بعض الإشارات، وتتوسع في استخدام إشارة معيّنة تلقائياً عندما تشير إلى الأشياء أو الأحداث التي كانت تتشابه إلى حدٍّ ما مع الشيء المقصود الذي تعلّمت الإشارة الخاصّة به أصلاً. كما قيل إنّها اخترعت استعاراتها التعبيرية الخاصّة بها.

وقد انطلقت ـ في السبعينيات من القرن العشرين ـ مزاعم تختصّ بمشاريع اشتملت على قردة الشمبانزي المدرّبة على اللغة (من أمثال سارة ولانا ولولي وغيرها) وقردة الغوريلا (مثل كوكو ومايكل) وإنسان الغاب (مثل تشانتك). وقد تمّ تعليم قسم منها الإشارات في لغة الإشارة الأمريكية كما حصل مع واشو، بينما تم تدريب الأنواع الأخرى على استخدام اللغات المصطنعة بمختلف الأشكال والبنى. وقد جذبت هذه الدراسات قدراً كبيراً من اهتمام العامة من الناس، عندما اعتقدوا أنّها تدعم إمكانية الحصول على «قرد ناطق» في نهاية المطاف ـ حيوان يستطيع أنْ يخبرنا عمّا تفكر به الحيوانات وعن تجاربه وبشكل عام كيف يشعر الحيوان عندما يكون من غير البشر.

على أيّة حال، لقد ولّدت هذا الدراسات انتقاداً قوياً من داخل مجتمع العلماء. وقد بلغ هذا الانتقاد مبلغه في عام 1979 بظهور عدد من المقالات المنشورة التي تتحدّث عن المحاولة الفاشلة التي قام بها عالم النفس **هيربرت تيريس** لتعليم لغة الإشارة الأمريكية لقرد الشمبانزي الذكر الذي أطلق عليه اسم **نيم تشمبسكي** (يُنظر كتاب **تيريس** 1979 (أ). **وتيريس** وآخرون 1979). وقد زعم تيريس أنّه على الرغم من ظنّه في مرحلة معيّنة أنّ نيم قد تعلّم طريقة استخدام الإشارات لغوياً - مثل الإشارة إلى شيءٍ ما، طلب شيءٍ ما وبناء الجمل النحوية. وبعد أنْ قام بالبحث الدقيق كان عليه أنْ يرفض ذلك الاستنتاج. فضلاً عن ذلك، عندما تفحص أفلام قردة الشمبانزي واشو العائدة لعائلة **جاردنر**، فقد توصّل إلى الاستنتاج المضلّل نفسه. وقد زعم **تيريس** أنّه إذا تفحّص المرء الظروف التي استخدم فيها نيم وواشو الإشارات، فإنّه سيجد أنّ هذين القردين استخدما الإشارات فقط عندما كانا موجودين بالقرب من الأشياء المطلوب التعبير عنها. ولم يشيرا قط إلى الأشياء التي لمْ تكنْ حاضرة ضمن حقل الرؤية لديهما، ويقوم الأطفال بالشيء نفسه بشكل طبيعي فوراً بعد ما يكتسبون كلماتهم الأولى. وقد استخدم نيم وواشو الإشارات أساساً - حسب رأي **تيريس** - على شكل تقليد: أيْ أنّهما يقومان بأداء الإشارة فقط عندما يؤدّيها أحد مدرّبيهم. والأمر الأكثر دقة هو أنّه عندما يقومان بأداء سلسلة من الإشارات فقد كانت تلك الإشارات في ظاهر الأمر تخلو من الخواصّ النحوية والوظائف التي تميّز الجمل عند البشر.

> إذا افترضنا أنّ القردة قد شوهدت وهي تنطق بعبارة مثل «واشو تأكل المزيد» و «الطير يريد ماء» و «مريم تعطي سارة تفاحة» و «أرجوك أيّتها الآلة أعطي لانا تفاحة»، فإنّ من الطبيعي أنْ تسأل إذا كانت تلك العبارات قد تولّدت بفعل النحو. إنّ تسلسلات المفردات التي تبدو وتشبه الجمل ما هي إلاّ محاكاة ماهرة لعبارات المعلّم. ولمْ أستطع العثور على

دليل واحد يؤكّد الكفاءة النحوية لدى القرد ـ سواء في بياناتي أم في بيانات الآخرين ـ إلاّ وأمكن تفسيره بعمليات مبسّطة.

(تيريس 1979 (ب) ص67)

وقد كان استنتاج **تيريس** ـ الذي أصبح فيما بعد مقبولاً بشكل واسع في مجتمع العلماء ـ أنّه على الرغم من أنّ نيم، واشو وكذلك القردة الآخرين التي تستخدم الإشارة قد تعلّمت بالتأكيد مهارات جديدة، إلاّ أنّ ما اكتسبوه ليس ما يكتسبه أطفال البشر. أيْ لم يكن ذلك لغة. ويوحي استخدام نيم وواشو للإشارات بنوع من التفاعل بين القرد ومدرّبه حيث لَمْ يكن لذلك صلة بلغة البشر. (**تيريس** 1979 (ب)). فضلاً عن ذلك، فإن الطريقة التي اكتسب بها نيم وواشو مهارتهما ليست ذات الطريقة التي يكتسب من خلالها أطفال البشر لغتهم. وبدلاً عن ذلك ونتيجةً للتدريب الملموس وفرض النموذج وتعزيز المثيرات والأشراط (وكل ذلك لا يمتّ بصلة لطريقة تعلّم الأطفال لغتهم)، التقطت القردة التي تستخدم الإشارات مجموعة من المهارات غير اللغوية المصاحبة. ولعلّ الذي كانت القردة تفعله يبدو كأنّه لغة، بيْد أنّه لم يكن هناك شيء يتصف بصفات اللغة الحقيقية ـ كما في الأصوات التي يصدرها الببغاء المدرّب. وبالطريقة نفسها التي يعتمد الببغاء فيها على المهارات المصاحبة ليعطي الانطباع الكاذب أنّه يقول شيئاً في اللغة الإنجليزية مثلاً، فقد اعتمدت القردة التي تستخدم الإشارات على مواهبها الإدراكية الكثيرة في اكتساب طرق السلوك ـ مثل الإيماءات اليدوية والضرب على لوحة المفاتيح وغير ذلك ـ التي بدت ظاهرياً شبيهة إلى حدٍّ كبير باللغة لدرجة أوهمت مدرّبيها من البشر ليعتقدوا أنّها كانت لغة فعلاً. ولَمْ تكتسب واشو أو أقرانها لغة البشر أو أيّ شيء شبيه باللغة أساساً ـ على الرغم من أنها ربّما نجحت في محاكاة المحادثة ـ بلْ تعلّمت منظومة من العادات عبارة عن نسخ طبق الأصل لسمات اللغة» (**ولمان** 1992 ص150). وبمعنى آخر، فقد كان **ديكارت** محقاً: إذ ربّما يكون الحيوان قادراً على القيام بسلوك ما

«شبيه بظاهره باللغة، ولكنه يفتقر إلى الأشياء التي تتطلّبها اللغة الحقيقية. إنّ ما يفتقر إليه الحيوان ـ بالنسبة **لديكارت** ـ هو «الروح المنطقية» أو العقل؛ أمّا بالنسبة لمنظري اللغة في آواخر القرن العشرين، فإنّ اللغة موهبة يتفرّد بها الإنسان ـ أيْ الملكة اللغوية (يُنظر الفصل التاسع من هذا الكتاب). «من الواضح، إنّ في أي جنس من الأجناس، لا بدّ أنْ يكمّل الملكة اللغوية مستوى معيّن من الوظائف في الحقول الذهنية الأخرى لإظهار اللغة الطبيعية. ويبدو في مثل هذه الحالة أنّ القرد مؤهّل في بعض أو جميع المجالات المصاحبة ولكنه مجرّد من الملكة اللغوية» (**ولمان** 1992 ص112).

يبدو أنّ هذا الانتقاد الذي وجّهه **تيريس** والآخرون قد اختطّ نهاية لقصّة اللغة عند القردة. حتى ظهرت الدراسات الأولى القليلة في أواسط الثمانينيات عند قرد البونوبو الذي يُدعى كانزي، وقد قدّم تلك الدراسات الباحثان **ريمبو وريمبو** في مركز البحوث اللغوية في ضواحي أطلنطا في ولاية جورجيا. وحسب ما جاء في تلك الدراسات، فقد اكتسب كانزي مجموعة مهمّة من المهارات اللغوية من غير الخضوع للتدريب المتكرّر والأشراط اللذين استخدما في المشاريع الأولى. وقد نشأ كانزي في بيئة شبيهة ببيئة الإنسان وغنيّة باللغة وقد استخدمت الإشارات الشبيهة بالمفردات إضافة إلى الكلام باللغة الإنجليزية لتسهيل كلّ واحدة من تفاعلاته مع الباحثين ومساعديهم وتنظيمها والتعليق عليها. وعندما صار كانزي في الثانية من عمره، أصبح واضحاً أنّه قد اتقن استخدام عدد من الإشارات الشبيهة بالمفردات. مع ذلك لم يكن تعليمه مباشراً. وبمعنى آخر، فقد تعلّم كانزي هذه المهارات اللغوية ـ مثله مثل الطفل البشري ـ وكونها جزءاً من تأهيله اجتماعياً في البيئة الصغيرة التي تشبه العائلة التي ترعرع فيها. وقد استفاد من الإشارات بشكل عفوي وحسب حاجته، من غير أيّة بادرة تقليد أو تلميح كما ظهر في أفلام الفديو الخاصّة بحالتيْ نيم ووارشو. فضلاً عن ذلك، فقد استخدم الإشارات لأغراض تواصلية متنوّعة، بما في ذلك الإشارة إلى الأشياء والأماكن

والأحداث التي لمْ تكن حاضرة في السياق المباشر. وعندما كبر كان قد أضاف مئتين وخمسين من تلك الإشارات الشبيهة بالمفردات إلى ذخيرته اللغوية الخصبة. ولمّا كانت كلّ واحدة من الإشارات المجرّدة على لوحة المفاتيح تعطي معنى كلمة انجليزية معيّنة، فقد فسّر ذلك بأنّ كانزي قد تعلّم ما يزيد على 250 كلمة. وقد استعرض براعته في تلك الإشارات في مجموعة متنوّعة من الاختبارات المسيطر عليها.

ولعلّ أكثر المزاعم أهمّية تلك التي تتعلّق بكانزي وأنّه قد تعلّم كيف يفهم قدراً كبيراً جدّاً من اللغة الإنجليزية المنطوقة: في مجاليْ المفردات والنحو. ومع ذلك، لمْ يكن فهم اللغة الإنجليزية المنطوقة واحداً من أهداف الباحثين مع كانزي، لذلك لم يقوما بجهد ولمْ يلتفتا إلى ذلك. وقد اكتسب قدرة على استيعاب اللغة الإنجليزية المنطوقة كما يفعل الطفل البشري، أيْ عندما ينشأ في بيئة تفاعلية تتحقق باستخدام الكلام. وعندما بلغ كانزي الثامنة من العمر أخضعه الباحثان إلى مجموعة من الاختبارات لمقارنة قدرته على الاستيعاب مع قدرة طفلة في الثانية والنصف من العمر (**سافج ـ ريمبو** وآخرون 1993) وقد تمّ اختبار كلّ منهما في ستمائة وخمسين جملة في اللغة الإنجليزية لمْ يسمعا بأيّ منها من قبل. وفي ظروف تجريبية محكمة فقد كان كانزي أفضل قليلاً من الطفلة في فهم الجمل. ولأنّ واحداً من الأهداف الأساسية للاختبارات كان لتحديد البنى النحوية التي يستطيع كانزي أنْ يفهمها، وكان الكثير من تلك الجمل التي اختبر فيها ذات معاني غريبة وبعيدة الاحتمال. وكان ذلك لضمان أنّ معاني الجمل لا يمكن أنْ تشتق من إمكانية التنبّؤ بها من خلال الدلالة أو السياق. على سبيل المثال، يطلب من كانزي أنْ «يسكب عصير الليمون في شراب الكوكا كولا» و «يأخذ جهاز التلفاز إلى خارج الغرفة» و «يضع أوراق شجرة الصنوبر في الثلاجة»، وقد استجاب لجميع هذه الجمل بشكل صحيح. وقد عرضت تلك الجمل مجموعة متنوّعة من الأنماط النحوية، بما فيها التبعية والبناء للمجهول

والتكملة وعبارات الصلة (**سافج ـ ريمبو** وآخرون 1993). كما ذكر الباحثون نتائج مماثلة عن شقيقة كانزي المدعوّة بانبانيشا في الخامسة والنصف من عمرها (**ويليامز** وآخرون 1997). وتؤكّد النتائج بشكلٍ واضح أنّ استيعاب قردة البونوبو ـ على الرغم من أنّ استيعابها للبنى في اللغة الإنجليزية المنطوقة لا يرقى إلى مستوى استيعاب الانسان الراشد وربّما لن يتطوّر إلى ذلك المستوى ـ كان مساوياً بشكلٍ واضح لاستيعاب طفل بشري طبيعي يتراوح عمره بين سنتين ونصف وثلاث سنوات.

إنّ معظم البشر يفهمون اللغة المعقدة بالتأكيد أكثر ممّا يفعل كانزي، ولكن لمْ تعد توجد فوارق حقيقية بين الطريقة التي يتعلّم بها كانزي اللغة ويستخدمها والطريقة التي تفعل بها الشيء نفسه. ويبقى من الممكن بالطبع أنْ نطعن في صدق البيانات وأمانة التجارب، وهذا ما يحصل دائماً باستمرار. مع ذلك يستمرّ كانزي في إثبات أنّ قدراته حقيقية كما هو الأمر مع شقيقته بانبانيشا.

1. لقد تعلّما أنْ يميّزا الأصوات الإنجليزية ويفهما تلك الوحدات الصوتية عند ربطها لتشكيل الكلمات.

2. يفهمان الكلمات المنطوقة بسرعة وفي سياقات الجمل، حيث يختلف استخدام الكلمة أو معناها من جملة إلى أخرى.

3. يعرفان الرمز المكتوب الذي يوافق الكثير من الكلمات المنطوقة. وبوسعهما أنْ يستخدما هذا الرمز للتواصل ولو أنّهما لا يستطيعان الكلام.

4. يستوعبان النواحي النحوية للعبارات. ويفهمان أنّ الضمائر مثل هو أو هي (it) تعود إلى الجمل السابقة. ويفهمان أنّ ترتيب الكلمات يستخدم للإبلاغ عن نوع مختلف من العلاقة وهكذا فإنّ عبارة «كانزي يعضّ سو» ليست مساوية في المعنى لعبارة «سو تعض كانزي». ويفهمان ضمائر الملكية مثل «لي»

و «لك». ويفهمان التعبيرات المرتبطة بالوقت مثل «الآن» أو «فيما بعد». كما يفهمان وصف الحالة مثل «حار» و «بارد». ويفهمان أنّ عبارة واحدة ضمن الجملة يمكن أنْ تغيّر جزءاً آخر من الجملة ذاتها، فمثلاً: «هات الكرة التي في الخارج وليست هنا».

5. يتابعان مجرى المحادثة التي يسمعانها حولهما، حتى إذا لم يشتركا في مثل تلك المحادثات.

(سافج ـ ريمبو وآخرون 1998 ص207)

على أيّة حال، استمرّت المعارضة الشديدة ـ في نهاية القرن العشرين ـ لمثل تلك الادّعاءات عن كانزي وبانبانيشا ولم يحصل اتفاق بالإجماع إلى حدّ الآن يؤيّد التوسّع في عزو القدرة على الكلام إلى القردة من غير البشر. وقد أخذت تلك المعارضة أشكالاً شتى، ولكن كانت هناك مسألتان أساسيتان عامّتان ظهرتا جليتين. المسألة الأولى تتعلّق بالنحو. وعلى الرغم من أنّ **جرينفيلد وسافج ـ ريمبو** (1990) يزعمان أنّ هناك قواعد لترتيب الكلمات تكمن وراء استخدام كانزي المفردات المرسومة، إلا أنّ قلّة من المفسّرين أدركوا وجود دليل حقيقي على البنية النحوية في ما ينتجه كانزي وبانبانيشا من المفردات المرسومة. ومع ذلك يؤكد النقاد أنّ البناء النحوي سمة كونية ـ بلْ في الواقع أساسية ـ لاستخدام اللغة عند البشر.

وقد أثار الزعم القائم على النتائج التي نوقشت في أعلاه (**سافج ـ ريمبو** وآخرون 1993) ـ أنّ كانزي أبدى فهماً لبعض القواعد النحوية في استجاباته للغة الإنجليزية المنطوقة ـ جدلاً حاداً بين المتخصّصين. فمثلاً، عند مناقشة أحد النقاد الزعم القائل ـ إنّ كانزي يفهم الفرق النحوي الوظيفي بين عبارة «امسك جيني» وعبارة «أعط جيني النفايات» ـ فإنّه يؤكّد قائلاً:

إنّ الأمر صحيح بالتأكيد أنّ كانزي فعل شيئاً مختلفاً مع جيني

اعتماداً على سماعه «امسك جيني» أو «اعط جيني النفايات»، ولكنّ الاستجابة بشكل صحيح لهذه الأوامر لا يتطلب قدرة نحوية من أيّ نوع. فإذا افترضنا أنّ كانزي يعرف معاني تلك الكلمات ـ أو في الأقلّ يكون لديه ربط مناسب بين هذه الكلمات والأشياء والأفعال التي تتوافق معها ـ وإذا افترضنا أنّه قادر على «اختيار الكلمة المهمّة» واستجاب «بشكل مناسب»، فإنّ هناك طريقة واحدة ينبغي أنّ نتوقع بها كانزي أنّ يستجيب لربط «امسك» مع «جيني» أو لربط «اعط» مع «نفايات». وتوجد ـ بمعنى آخر ـ طريقة واحدة معقولة من الناحية البراغماتية يمكن فيها ربط الفعل «اعط» بطرفين هي جيني والنفايات، وهذا يعني إعطاء الشيء الجماد القابل للنقل إلى الطرف القادر على تلقي الأشياء المعطاة وهو الطرف الكائن الحي. ولا يحتاج ذلك إلى قدرة على فك رموز البنية النحوية لغرض الاستجابة بالشكل الصحيح.

(ولمان 1992، ص103)

ويوضّح اختبار استيعاب كانزي الجمل ـ باختصار ـ أنّه قادر على جمع الشيء أو الأشياء والفعل المذكور معاً بالطريقة المناسبة اعتماداً على خواصّ الأشياء ذات العلاقة أو على ما يُفعل بها عادة أو كلاهما. ولا يوفر أداؤه لنا دليلاً ـ على أيّة حال ـ بأنّه كان يهتمّ حتى بأبسط السمات النحوية مثل ترتيب الكلمات في الجملة (نظم الكلام). ولعلّ الشيء الذي ليس جديداً في مشروع كانزي هو ميل الباحثين إلى المغالاة في تفسير تصرّفات الحيوانات الخاضعة للتجربة، وحسب آراتهم فإنّ القدرة اللغوية التي يذكرونها لا تدعمها البيانات المتوافرة.

(ولمان 1992، ص104)

وتعطي الفقرة الثانية المقتبسة هنا فكرة عن فحوى الجدل الدائر، الذي غالباً ما يهبط إلى ما دون المستوى المتوقع من النقاش العلمي الناضج. على أيّة حال، يبقى الأمر غير واضح كيف يمكن لنقاد دراسات الاستيعاب أن يفسّروا قدرة كانزي وبانبانيشا على فهم الجمل التي يُعكس فيه ترتيب الكلمات (نظم الكلام) ولكنّ المعنى يبقى كما هو ـ أيْ في الجمل مثل «أعط سو الكلب» و «أعط الكلب لسو»، أو تلك التي يعتمد فيها الاستيعاب على تحديد أيّ اسم بعد الفعل هو المفعول به المباشر أو المفعول به غير المباشر. والمشكلة الأخرى التي يواجهها الناقد هي الجمل الكثيرة المستخدمة في الاختبار التي تحتمل أكثر من تفسير دلالي أو براغماتي ممكن كما في جملة «كانزي، دع الكلب (الدمية) يعض الأفعى (الدمية)». لأنّ كلاً من الكلب والأفعى يمكن أنْ يعض أو يُعض، فضلاً عن أنّ كانزي يفعل الشيء نفسه. مع ذلك يقوم كانزي بإعطاء الاستجابة الصحيحة نحواً في جميع الأحوال. ويبدو واضحاً في الأقلّ أنّ ثمّة فهماً «بدائياً» للخواصّ النحوية ضروري لفهم تلك الجمل بشكل صحيح وأنّ الاعتماد على ترتيب الكلمات (نظم الكلام) أو المصداقية الدلالية أو البراغماتية لن يكون كافياً. إنّ القدرات النحوية عند كانزي وبانبانيشا ما تزال بحاجة إلى التحليل المفصّل وإلى استجابة مدروسة بتأنٍّ من لدن علماء اللغة (يُنظر **كاكو** 1999).

ويؤكّد النقاد الآخرون أنّ كانزي وبانبانيشا يعتمدان على المهارات المصاحبة للإتيان بما يشبه اللغة ولكنّه في الواقع ليس من اللغة في شيء. والسمة الرئيسة لهذا النقد تتمثل في الادّعاء أنّ كانزي وبانبانيشا ـ حتى إذا تمكنا من اصدار الإشارات والاستجابة بشكل صحيح للجمل المنطوقة ـ لا يفهمان ما يقومان به ـ ليس كما نفهمه نحن البشر. وبمعنى آخر، إنّهما لا يفهمان أنّ ما يصدر عنهما أو ما يستجيبان له هو «اللغة».

إنّ أكثر الأشياء تأثيراً في النفس فيما يتعلّق بإصدار الإشارات

لدى قردة الشمبانزي هو أنّ هذه القردة لا يمكنها أساساً أن تدرك معنى الإشارات في أعماقها. وهي تعلم أنّ مدربيها يريدونها أن تصدر الإشارات وأنّ ذلك غالباً ما يوصلها إلى مبتغاها ولكنّها لا يمكن أنْ تشعر في داخلها بكنه اللغة وكيف ينبغي أنْ تستخدم. حتى إنّها لا تدرك بوضوح الفكرة القائلة إنّ الإشارة المعيّنة قد تشير إلى نوع معيّن من الأشياء. ويمكن أنْ تشير معظم إشارات قردة الشمبانزي الخاصّة بالأشياء إلى ناحية ما من الموقف الذي يرتبط به الشيء عادةً. كما أنّ قردة الشمبانزي نادراً ما تنشئ جملاً تعلّق فيها على الأشياء أو الأفعال المفيدة، وفي نهاية المطاف فإنّ جميع إشاراتها هي بمثابة طلبات لأشياء تريدها، عادةً ما تكون طعاماً أو دغدغة.

(بنكر 1994، ص 340)

ويصعب تصوّر نوع وأسلوب الاختبار الذي يمكن أنْ يثبت أنّ كانزي وبانبانيشا يفهمان الإشارات. كيف يتسنّى لنا أنْ نبيّن أنّهما يدركان ما يقومان به عندما ينتجان اللغة ويستجيبان لها ـ أيّ هل يبصران السلوك اللفظي أنّه لغة كما نفعل نحن البشر؟ ما المعيار الإجرائي الذي يمكن أنْ يستخدم في تحديد من يستطيع أنْ يرى في ما يفعل أنّه لغة في نطق الكلمات والاستجابة لها ـ سواء أكان بشراً أم قرداً من البونوبو؟ وربّما يمكن دحض مثل هذا النوع من الانتقاد بشكل فاعل بوساطة مشاهدات الشهود العيان وحسب لكانزي وبانبانيشا، وهذا أمر لم يقم به أحد من نقاد لغة القردة لحدّ الآن. مع ذلك، فإنّ الوثائق العلمية المتوافرة على نطاق واسع توفر أمثلة مناهضة لتلك المزاعم النقدية. فعلى سبيل المثال، يظهر كانزي في فلم فيديو على مدى ساعة أنتجه التلفاز الياباني وهو يعلم أخته غير الشقيقة المدعوّة تامولي معنى جملة الأمر في اللغة الإنجليزية المنطوقة «نظفي كانزي». ويمسك كانزي بيد تامولي ويضعها بالوضع الصحيح للتنظيف، ثمّ يرفعها ويضعها

تحت حنكه (ويشمل المنطقة الرئيسة الخاصّة بالتنظيف عند قردة البونوبو) ويحرّك أصابعها بحركة تنظيف قياسية. وفي أثناء ذلك، تتسمّر عينا كانزي على عيني تامولي، وفي النهاية يربّت كانزي على قفا تامولي في إيماءةٍ لو كانت صادرة عن إنسان لفُهِم منها من غير ريب معنى «جاء دورك الآن». ويصعب علينا مشاهدة مثل هذه المشاهد ولا نقر أنّ كانزي يدرك ما تعنيه جملة «نظفي كانزي»، أيْ أنّه يدرك أنّ أخته غير الشقيقة تامولي لا تدرك ذلك المعنى، وأنّه يحاول أنْ يعلّمها ماذا تعني ـ وبمعنى آخر، إنّ كانزي يعلم جيداً ما يعنيه هذا الجزء البسيط من اللغة. فضلاً عن ذلك، فإنّ كانزي لا يُثبت لنا هنا أنّه يفهم الإشارات فعلاً وحسب بلْ إنّه يدرك كذلك أنّ تامولي لا تعرف ذلك.

وإذا كانت المزاعم المتداولة عن كانزي وبانبانيشا صحيحة، ينبغي إذن قبول أنّ هناك قردَي بونوبو يمتلكان في الأقلّ بعضاً من القدرة اللغوية: وبعبارة أخرى، إنّ القدرة اللغوية موهبة يتفرّد بها الإنسان. وتوجد حالياً قردة من البونوبو يتمّ تنشئتها في محيط لغوي في مركز البحوث اللغوية العائد لسافج ـ ريمبو، وربّما تدخل هذه القردة قريباً إلى مجال القدرة اللغوية كذلك. فضلاً عن ذلك، فقد أثبتت **سافج ـ ريمبو** وزملاؤها فعلاً أنّ بعض قردة الشمبانزي العادية (وهي قردة شبيهة بالإنسان) ليس أقلّ شأناً من الإنسان في امتلاكها بعضاً من القدرة اللغوية (**براكه وسافج ـ ريمبو 1995، 1996**). ومع ذلك، فإنّ من المؤكد في الوقت ذاته أنّ هذه النقاشات الخاصّة بالتفسير الصحيح لتلك الدراسات ستستمرّ لمدّة طويلة في المستقبل.

إنّ الطبيعة المثيرة للجدل بشكل كبير لبحوث لغة القردة ـ وللمزاعم الخاصّة بكانزي وبانبانيشا أنّهما دخلا حصن لغة البشر ـ تعكس الحقيقة أنّ هناك الكثير رهن المخاطرة في تلك النقاشات أكثر من مجرّد المسائل اللغوية. وكما أدرك **أيسوقراط** في بداية القرن الرابع قبل الميلاد، أنّ الزعم بأنّ اللغة ينفرد بها الإنسان يعني ضمناً أنّ البشر وحدهم يقطنون في عالم فيه

الأخلاق والعدل والكرامة والمعرفة والعقلانية. لأنه كيف يتسنّى لمخلوق بلا لغة أن يميّز الحق من الباطل والخير من الشر والعدل من الظلم؟ وكيف يمكنه أنْ يكتسب معرفة حقيقية أو يتواصل مع الآخرين؟ ويبدو أنّ الاستنتاج سيكون ـ كما أصرّ **ديكارت** ـ أنّ البشر الناطقين باللغة يتميّزون فئوياً من غيرهم من الحيوانات غير الناطقة. وإذا اعتمدنا هذا المنطق لذلك فإنّ الزعم أنّ بعض الثدييات العليا تملك قدرات لغوية أوّلية يرقى إلى التأكيد أنّ هذه الهوّة الفئوية قد ردمت نوعاً ما وأنّ الأسئلة التي تتعلّق بالأخلاق والعدل والكرامة والمعروف والمنطق عند الحيوانات من غير البشر يجب أنْ يعاد طرحها، على أمل أنّ الحقائق الحضارية القديمة لمْ تعد سائدة عند ذلك وسواء أكان الجنس البشري مستعداً لمثل هذا النوع من الثورة الإدراكية والقانونية والأخلاقية ـ واللاهوتية في واقع الأمر ـ أم لا قد يتضح عندما نشق طريقنا إلى القرن الحادي والعشرين.

المحتويات